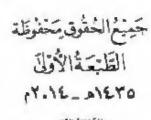




DAR ALDEYAA

لِلنَّشِيْتِ فِوَالْبَوْرَاتِعِ- الكَرْبُ For Privates & Privation - RUMAN النفيذ و البندي المنظمة المنظ

dar_aldheyaa2@yahoo.com



التَّجْلِيْدُالغِنِ شُوكة الذَّة اداله ميلم الاجاليد 100

www.daraidheya.com

الوزعون العتمدون

117171A+ :JEE	عليفاكسية ١٨٠٨٨٠٠	ة دولة الكويت: باز الطبياء النشر والثوريعحولي
		ا الماكة العربية السعودية ،
JEK-LAL CORPA	ALLIAN - PARTY	عاز أنتهاج للنشر والتوزيع - جدة
فاكس: ١٩٢٧١٢٠	ERYOSEY :LESLA	دأر التدمرية للنشر والتوزيع دالرياش
هاکس: ۱۳۹۹ ما	Alien: TTA-170	الكتبة المكية. مكة الكرمة
	\$1 + F - + F - F - \$ 10 10 14	مكتبة البيان ـ جميع فروسها بلا الملائة
		الإمارات العربية المتحدة ا
TRYAST'S TUSTE	TTYAST - NAME	دار الفقيه . أبو طبي
	طيقاكس ٢٠١١٥٠٢	مكتبة الفشيه . أبو ظبي
هاکس: ۱۹۲۱۹۲۹	WYTHY STATE	مكتبة الحرمين للنشر والتوزيع - ابي
		الجمهورية التركية،
מודה פד/דדוואירויי שוציי ייייואיי		مُكتبِةُ الارشاد - اسطنيول
		ا الجمهورية اللبتيانية ،
AB-VIV : ASS	Aleren plate	هار إحياء الثراث العربن -بيروت
١٠١٩٦٢ : ٢٠١١٩٠	مائف، ۲۰۸۹۷ ما	شركة باز البشائر الإسلامية بيروت لبنان
	14-4-44 trails	شركة النمام - بيروت ، كورنيش الزرعة
		ا الجمهورية العربية السوريّة ا
TLOTIST : ME	ATTATES INTERPRETE	دار الفجر - دمشق - حليوتي
אוצייוי בייאלונ	VLD3YVI mails	عار الكتم الطيب . «مشلّ - حابوني
		ا جمهورية مسير العربية ا
محمول ۱۹۲۲ ۱۹۲۲	تايفاكس: ١٢٤١١١٤١١	بار البصائر ، القافرة ، زهراه مدينة نصر
		ا الملكة الأردنية الهاشميّة،
	القاكس ١١١٢١٢١	دار الرازي عمان ـ العيدلي
الكورة الاكتاه () ا	dian erreras di	دار محمد دنديس للنشر والتوزيع- عمان
		ا الجمهورية اليمنية،
طآكس: ١١٨١٢٠	13917 - pails	مكتبة ثريم الحديثة مثربع
) الجمهورية الإسلامية الموريتانية،
	A TEL ITS TOTOTOTES	شركة العنب الإسلامية. تواكثوط
	THE PARTY OF THE PARTY OF	
-	THE PERSON NAMED IN COLUMN) مملكة البحرين،

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه ويأي شكل من الأشكال أو تسخه أو حفظه في أي نظام الكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاقتباس منه أو ترجمنه إلى أي أي لفة أخرى دون المصول على إذن خطي من الناشر .



CONTRACTOR MATERIAL

TOTAL STATE OF THE PROPERTY OF

بني خَالِقَا الْحَالِقَا الْحَالِقِيلِ الْحَالِقَا الْحَالِقَا الْحَالِقَا الْحَالِقَا الْحَلَيْقِيلِ الْحَلَيْقِ الْحَلَيْقِ الْحَلَيْقِ الْحَلَيْقِ الْحَلَيْقِيلِ الْحَلَيْقِ الْحَلِيقِ الْحَلَيْقِ الْحَلَيْقِ الْحَلَيْقِ الْحَلَيْقِ الْحَلَيْقِ الْحَلَيْقِ الْمُعِلِقِيلِيْقِ الْحَلَيْقِ الْحَلَيْقِ الْحَلِيقِ الْحَلَيْقِ الْمُعِلِيقِ الْحَلَيْقِ الْحَلَيْقِ الْحَلَيْقِ الْمُعِلِيقِ الْحَلَيْقِ الْمَلِيقِ الْحَلَيْقِ الْمُعِلِيقِ الْمُعِلِيقِ الْمُعِلِيقِ الْمُعِلِيقِ الْمُعِلِقِ الْمُعِلِقِ

شيخنا/ مصطفى بن حامد بن سميط حفظه الله

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المختار من الأولين والآخرين، سيّدنا وحبيبنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

أما بعد: فإن أشرف ما رقمه القلمُ فقهٌ في دين المولى تبارك وتعالى، فقد رغَّب الشرعُ الشريفُ، في هذا العِلم المنيف، بما يجعل غيرَه فضلاً عن فضول، وكلَّ مدح بعدَه فرعاً عن أصول.

ومن علم فضلَ ذلك العلم الشريف.. هان عليه بذلُ الغالي والنفيس في تحصيله وتحقيقه، وبذلُ كلَّه ليظفر ببعضه.

ولما كان من ضرورة العلم بكلام الفقهاء العلم بمصطلحاتهم؛ سارع كثير وتسابقوا ليفندوا ويمحصوا ألفاظ الفقهاء، وليبينوا مرادهم بها، ويجلو عنها لبسها؛ لئلا يخطئ شخص في فهم مصطلحاتهم؛ فيَظُنَّ الأمر على خلاف ما أرادوا، وقد قيل: «بحرم على من لم يعرف مصطلح قوم أن ينظر في كلامهم».

وقد أفاد وأجاد علماؤنا الشافعية ـ رَجْوَاللَّهُ عَنْهُ - فيما كتبوا من المصطلحات كالحبيب عبدالله بن حسين بلفقه، والحبيب علوي بن أحمد السقاف، والحبيب احمد بن ابي بكر بن سميط، ولكن «كم ترك الأول للآخر!!»؛ فقد بقيت أمورً في المصطلح تحتاج إلى بحث وكتابة، وقد كان مما يراودني من سنين البحث في مصطلحات الإمام النووي في المنهاج غير المذكورة في مقدمته، وإفرادها بالتأليف، إلا أن البال بالإ والظباء متفرَّقةٌ على خواش.

وتوسمت في أخي وتلميذي عرفات بن عبد الرحمن المقدي أن له أهلية في الكتابة في هذا الموضوع الشائك، وقد وجدته _ والحمد لله _ عند حسن الظن به فأجاد وأفاد بذهنه الوقاد،

> يا طالباً لمصطلحات خفيت فدونك تبصرة المحتاج أنعم بذي في حسنها والفدً

على كثير في خيام قصرت بما خفي من لُفُظِ المنهاج ففد أجاد عرفات المقدي

وقد أشرف الفقير إلى الله على أكثر مواحل البحث، وتعاون مع الباحث في تفهُّم جملةٍ من المصطلحات غير المنصوصة من خلال الاستقراء وإشارات العلماء لمعانها.

وأود من علمائنا وشيوخنا الشافعية أن يباركوا هذا الجهد وأن يُتحفوا بالزيادة والتسديد؛ فههنا تحريكٌ لعجلةِ الجمع والتحقيق في هذا العلم التي سكنت لفترة.

كما أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم لا يشوبه شيء من حظوظ الدنيا العاجلة، وأن يعم النفع بالخادم كما عم النفع بالمخدوم، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه الأقل: مصطفى بن حامد بن سميط (كتبه الأقل: مصطفى بن حامد بن سميط (٢٠١٢/٣/٢٩ هـ) الموافق: ٢٠١٢/٣/٢٩

مقدمة المؤلف

بنطابعات

الملقت رمت

الحمد لله البحثان المتّان عظيم الشأن، الذي جعل الألفاظ أدلة على ما في البحنان، وجعلها آلة للتفاهم بين بني الإنسان، وصلى الله وسلم على سيد ولله عدنان، وعلى آله ذوي الأوجه الجسان، وصحبه الذين وضّحو ا الأقوال بأحسن بيان، وبينوا الطرق الموصلة إلى الجنان، وعلى التابعين لهم على مذاهب الإحسان.

وبعد: فهذه دراسة لمصطلح «منهاج الطالبين» للإمام النووي رحمه الله ، وخصوصاً ألفاظ ذُكِرتْ في ثنايا المنهاج لم ينصّ عليها في مقدمته ، ولم يشو لمعانيها ، وتعرض لبعضها في كتبه الأخرى ؛ جمعتُها وحررتُها كلّها في هذا البحث بإشارة من أستاذي الفاضل مصطفى بن حامد بن حسن بن سميط حفظه الله ؛ قاصداً الإسهام في المكتبة الإسلامية بشيء جديد ؛ وقد قال القاضي أبو بكر بن العربي: «وَلا يَنْبُغِي لِحَصِيفِ يَتَصَدَّى إلَى تَصْنِيفِ أَنْ يَعْدِلَ عَنْ عَرْضَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَنْبُغِي لِحَصِيفِ يَتَصَدَّى إلَى تَصْنِيفِ أَنْ يَعْدِلَ عَنْ عَرْضَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَنْبُغِي لِحَصِيفِ يَتَصَدَّى إلَى تَصْنِيفِ أَنْ يَعْدِلَ عَنْ الوَرْقِ وَالتَّحَلِي بِحِلْيَةِ السَّرَقِ» (١).

وهذه الدراسة لم تخرج عن الأقسام السبعة التي قال فيها حاجي خليفة:

⁽١) المنثور (٧٢/١) فتح المغيث (٣٢٨/٣).

«.. ثم إن التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها وهي: إما شيء لم إن التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها وهي: إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص يتممه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه»(١).

وعسى أن يسدَّ هذا البحث فراغاً كبيراً، ويعِين الطالبَ والمدرسَ على معرفة ونهُم مصطلح الإمام النوويّ في منهاجه وغيره من كتبه؛ لأنه أساسٌ متينٌ لمعرفة أقوال وأوجه وطرق المذهب خاصة من يَدْرسُ أو يُدَرِّسُ المنهاج.

وتتجسد أهمية هذا البحث في بيان هذه المصطلحات، مع إيضاح معانيها، وما يستفاد منها، وما تعلق بها، بالإضافة لشرح عبارتها وتحقيق مسائلها، ومن ثم إبرازها في حلة جديدة تكون مفتاحاً قيماً يفتح مغاليق مصطلح «المنهاج» وغيره من كتب الإمام النووي، وخصوصاً أن الجهود السابقة _ حب علمي _ كانت كلها مبذولة في توضيح مصطلحات «المنهاج» المذكورة في مقدمته، ولم يهتم أحدٌ بما ذُكِر في ثنايا عباراته، وبهذا أضع النقاط على الحروف، وأفتح باباً غير معروف، وقد سميتُ هذا البحث بـ «تبصرة المحتاج بما خفي من مصطلح المنهاج».

ومن أهم أسباب اختياري لهذا الموضوع وجود ألفاظ في ثنايا عبارات «المنهاج» لم يشر إليها الإمام النووي في مقدمته بأدنى إشارة، مع أنّه استعملها المرة والمرتين والثلاث والأربع، بل بعضها تكرر ثلاث عشرة مرة، فهذه الألفاظ الحاجة ملحة إلى بيانها؛ لخلو المكتبة الإسلامية من كتاب يجْمَعُها، وحاجة المشتغلين بـ«المنهاج» إلى مثل هذا البحث، حيثُ يقفُ عندها بعض

⁽١) كشف الظنون (١/٣٨).

→X€8{

الشيوخ، ويمرُّ عليها أكثرهم مرور الكرام؛ لذا اغْتَنَمْتُ الإشارة من أستاذي الفاضل مصطفى بن حامد بن سميط وشرعتُ في جمعها، وبيان مسائلها، وأضفت إليها ما تعلق بها من مباحث مهمة في هذا الصدد.

وقد تناول مصطلح النووي كثيرٌ من أئمة الشافعية، وبينوه أحسنَ بيان منهم: السيد العلَّمة عبد الله بن حسين بلفقيه (١١٩٨ – ١٢٦٦هـ) في كتابه «مطلب الإيقاظ»، والعلَّمة علوي بن أحمد السقاف (١٢٥٥ – ١٣٣٥هـ)، في كتابه «الفوائد المكية»، والعلَّمة أحمد بن أبي بكر بن سميط (١٢٧٧ – ١٣٤٣هـ)، في كتابه «الابتهاج في بيان مصطلح المنهاج»، والعلَّمة أحمد ميقري شميلة الأهدل (ت ١٣٩٥هـ)، في كتابه «سلم المتعلم المحتاج»، ميقري شميلة الأهدل (ت ١٣٩٥هـ)، في كتابه «سلم المتعلم المحتاج»، وغيرهم كثير، إلا أنَّ هذه الجهودَ كلَّها مبذولةٌ في توضيح المصطلحات المذكورة في مقدمة المنهاج، ولم يهتم أحدٌ بجمع الألفاظ الموجودةِ في ثنايا عباراته، واكتفى بعضُهم بالإشارة إلى بعضِها، مثل السيد أحمد ميقري الأهدل، ومن المعاصرين الدكتور أحمد بن عبد العزيز الحداد، حيث أشار في مقدمته لتحقيق «المنهاج» إلى ثمانية منها.

وقد أجملتها ثم فصلتها في هذا البحث، ومن أهمِها تعبيرُه بـ «قيل في قول»، و «قيل القولان»، و «في وجه كذا»، و «أحسن الوجهين»، و «أقوال أحسنها»، و «الأصح المنصوص»، و «نص عليه»، و «نص في البويطي»، و «على البحديد في الأصح»، و «المذهب طرد القولين القديم والجديد»، و «صحح القديم»، و «عليه العمل»، و «العمل على خلافه»، و «في قول أو وجه»، و «على المختار»، و «عندي»، و «لا بأس»، و «الإجماع» و «المُجمع عليه»، و «القياس»، و «الأقيس»، و «المنقول»، و «في الأشهر»، و «أصل المذهب»، و «على الأشهر»،

→X@

و «على المرجح» ، و «على الصواب» ، و «حسن» ، و «فيه /خلاف» ، و «لا خلاف» ، و «على المرجح» ، و «مطلقاً» ، و «العراقيين» ، و «الخراسانيين» ، و «الأكثرين» ، و «قطعاً» ، و «المحققين» ، و «المحتاط» ، و «أفضل» ، و «أولى» ، و «أبداً» . و «أليق» ، و «المحتاط» ، و «أفضل» ، و «أولى» ، و «أبداً» .

وقد اعتمدتُ في بيان معانيها على أكثر من ثمانين مرجعاً تقريباً ورتبتُ البحث فيها على درجات:

ا - كتب الإهام النووي: فهي المرجع الرئيسي؛ لأن البحث عن مصطلحه في كتبه، وأخذ المعنى من عبارته يكون أولى، وأدل على المراد، مصطلحه في كتبه، وأخذ المعنى من عبارته يكون أولى، وأدل على المراد، و«التحقيق شرح التنبيه»، و«المجموع شرح المهذب»، و«التنقيح شرح وهي: النابيه»، و«دقائق المنهاج». الوسيط»، و«روضة الطالبين»، و«تصحيح التنبيه»، و«دقائق المنهاج».

 ٢ - كتب الإمام الرافعي؛ لأن كتبه هي أصل لبعض كتب الإمام النووي كروالشرح الكبير»، و «المحرر».

٣ - شروح «المنهاج» وما عليها من حواش حيث كان بين يدي اثنا عشر سرحاً منها سبعة مطبوعة وهي: «السراج الوهاج على نكت المنهاج» لابن النقيب، و«النجم الوهاج» للدميري، و«عجالة المحتاج» لابن الملقن، و«كنز الراغبين» للبخلال المحلي و«مغني المحتاج» للخطيب الشربيني، و«تحقة المحتاج» لابن حجر، و«نهاية المحتاج» للرملي، وخمسة مخطوطة وهي: «الابتهاج» للسبكي حجر، وانهاية المحتاج» للرملي، وخمسة مخطوطة وهي الابن قاضي شهبة الأسدي (خ) الأحقاف برقم (٢٥١)، و«الديباج» لعلي بن محمد مطير (خ) الأحقاف برقم (٧٣٧)، و«السراج الوهاج» لأحمد بن الحسين التبريزي (خ) الأحقاف برقم (٧٣٧)، و«قوت المحتاج» للأذرعي (خ) الأحقاف، برقم (٧٥٧).



- -8×C+
- ٤ كتب المصطلحات حيث راجعتُ تسعة عثر مرجعاً وهي:
- ١ سلم المتعلم المحتاج في رموز المنهاج ، أحمد شميلة الأهدل.
- ٢ _ تصوير المطلب في التعبير بالمذهب، عبد البصير سليمان الهندي.
 - ٣ .. مطلب الإيقاظ ، عبد الله بن حسين بلفقيه ٠
 - ٤ _ الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج ، أحمد بن سميط.
- ٥ الثمرات الحاجينية في الاصطلاحات الفقهية، الحاج محمد سهل الحاجيني.
 - ٦ ـ الفوائد المكية ، علوي بن أحمد السقاف .
 - ٧ الفوائد المدنية ، سليمان الكردي .
 - ٨ ـ الشافية في بيان اصطلاحات فقهاء الشافعية ، صالح العيدروس .
- ٩ ـ الوردة البهية في بيان اصطلاحات الفقهية ، أبو الفضل بن عبد الشكور .
- ١٠ منظومة مخطوطة في مصطلحات المنهاج، للحبيب محمد بن سالم
 بن حفيظ بخط شيخنا محمد بن علي باعوضان حفظه الله.
 - ١١ _ معجم مصطلحات فقهاء الشافعية ، سقاف بن على الكاف.
 - ١٢ _ مصطلحات المذاهب الفقهية ، مربم الظفيري .
 - ١٣ المدخل إلى دراسة المذهب الفقهية ، أ.د. علي جمعة .
- 15 ـ مسلك المحتاج شرح خطبة المنهاج، أبو المبارك الشيرازي مخطوط.
 - ١٥ ـ المذهب عند الشافعية ، محمد الطيب.



- ١٦ ـ مجموعة سبعة كتب مفيدة ، علوي بن أحمد السقاف.
- ١٧ ـ الخزائن السنية من مشاهبر الكتب الشافعية، لعبد القادر الأندونسي.
- ١٨ ـ العوائد الدينية تلخيص الفوائد المدنية . أحمد كويا بن على الشالياتي
 المليباري .
 - ١٩ _ كشاف المصطلحات؛ محمد سعيد السرانجي.
- ٥ _ وأحيراً بقية كتب الشافعية غير كتب الشيخين، وبعض كتب الأصول والقواعد، وكتب الحديث، وكتب اللغة، وكتب التراجم، والكل مشار إليه في المراجع.

فإن وفيت بالغاية لمنشودة للقارئ فهو المراد، وإن قصرت أو لم أصب الحقيقة فهو خطأ غير مقصود، والبحث موضوع للمباحثة والمناقشة، فهو ليس من المُسَلَّمات، ولا من التائج الحتميات؛ ولهدا قال غير واحد من الأثمة: «كل أحد يؤخذ من كلامه ويترك، إلا رسول الله صَلَّاتَهُ عَلَيْتَهُ وَاخيراً أقول ما قاله أستاذ البلغاء القاضي الفاضل، عبد الرحيم البيساني: «إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يوم إلا قال في غده أو بعد غده: لو غير هذا لكان أحس، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العِبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جلة المشر»(۱)، هذا وأسال الله التوفيق والسداد.

法 特 格

کشف الظون (۱/۱).

→@|

خطة البحث

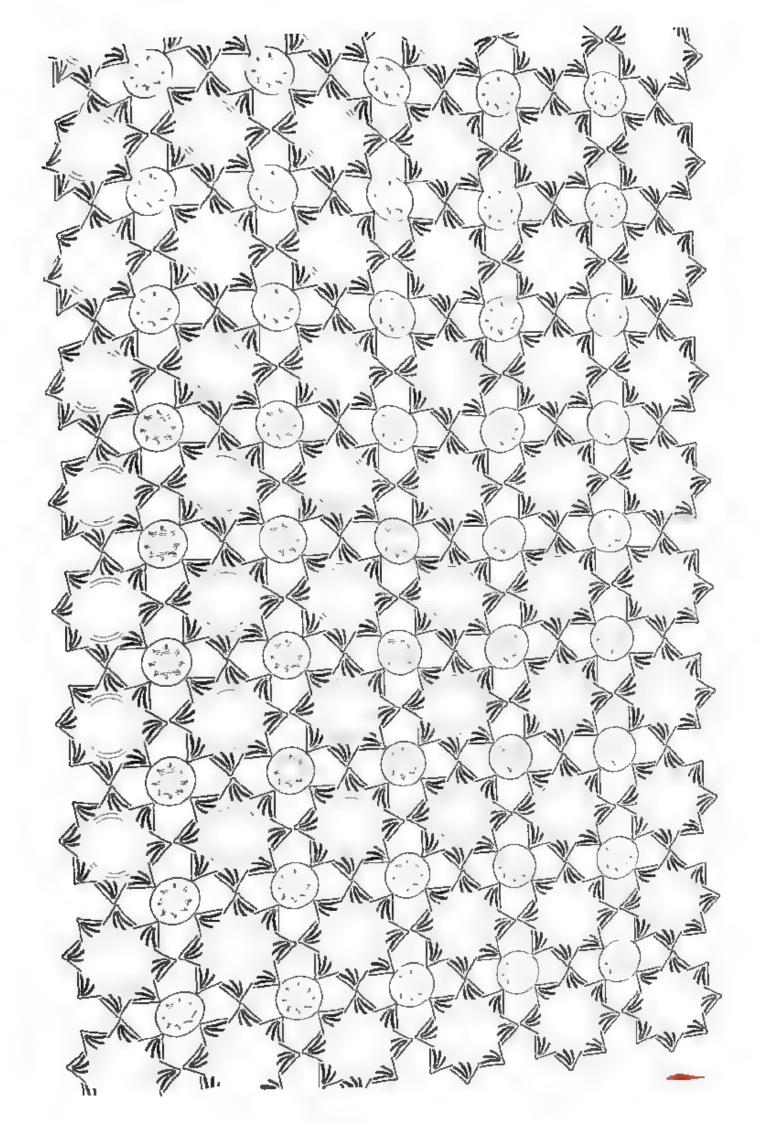
وبحتوي البحث على قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: مصطلحات في مقدمة «المنهاج»، ويتضمن:

معاني هذه المصطلحات، وابتكار الإمام النوويّ لها، ثم بيان حيثية هذا الابتكار، وما تعلق بذلك من وحدة المصطلح في سائر كتب الإمام النووي، والتناقض الذي يظهر بين كتبه، ثم نختم بما قيل في وفاء الإمام النووي بمصطلحه.

القسم الثاني: مصطلحات في ثنايا «المنهاج»، وهي محل الدراسة، وتشمل إجمالاً الآتي:

- ــ تعبيرات تدل على أن الخلاف عبارة عن طرق.
- تعبيرات تدل على أقوال ونصوص الإمام الشافعيّ ، وأوجه أصحابه.
 - _ تعبيره بـ«الأصح المنصوص» وما فيه من آراء.
- _ تعبيرات تدل على التردّد في الخلاف، ونقل الخلاف، والاختيار، والاختيار، والترجيح بالعمن.
- تعبيرات متفرقة منها أصولية، وبعضها لغوية، ومنها ما يدلُّ على
 الترجيح، ومنها ما يدلُّ التصويب، ومنها ما يدلُّ على الندب، والإباحة.
 - _ تعبيرات خاصة بالأثمة.



TO THE FOR THE PARTY OF THE PROPERTY OF THE PROPERTY OF THE PARTY OF T

القسم الأول مصطلحات الإمام النووي . في مقدمة المنهاج معاني مصطلح الإمام النووي . في التكار الإمام النووي لهذ المصطلح ، وبيان حيثيته . في وحدة المصطلح في سائر كتب الإمام النووي . في التناقض الذي يظهر بين كتب الإمام النووي . في التناقض الذي يظهر بين كتب الإمام النووي . في التناقض الذي يظهر بين كتب الإمام النووي . في التناقض الذي يظهر بين كتب الإمام النووي . في التناقض الذي يظهر بين كتب الإمام النووي . في التناقض الذي يظهر بين كتب الإمام النووي . في التناقض الذي يظهر بين كتب الإمام النووي . في التناقض الذي يظهر بين كتب الإمام النووي . في التناقض الذي يظهر بين كتب الإمام النووي . في التناقض الذي يظهر بين كتب الإمام النووي . في التناقض الذي يظهر بين كتب الإمام النووي . في التناقض الذي يظهر بين كتب الإمام النووي بمصطلحه .

وفيه:

- 🗱 معاني مصطلح الإمام النوويّ.
- ابتكار الإمام النووي لهذ المصطلح، وبيان حيثيته.
 - * وحدة المصطلح في سائر كتب الإمام النووي.
 - # التناقض الذي يظهر بين كتب الإمام النووي.
 - * توفية الإمام النووي بمصطلحه.

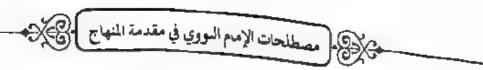
₽

معاني مصطلح الإمام النووي

مصطلحُ الإمام النووي لا يستعني عنه من أشتغل بقراءة الفقه الشافعي، مل قد تكون قراءةُ وفَهُمُ هدا المصطلح من الضروريات لمن يشتغل بقراءة «المنهاج» وغيره من كتب الإمام النووي.

وقد بَيَّنَ الإمام النووي مصطلحاته في خطب مصنّفاته وأشهرها مقدمة «المنهاج»، وعبارته: «ومها بيان القولين، والرجهين، والطريقين، والنّص، ومراتب الخلاف في جميع الحالات؛ فحيث أقول: «الأظهر»، أو «المشهور» فمن القولين أو الأقوال، فإن قوي لخلاف قلت: «الأظهر»، وإلا فـ«المشهور»، وحيث أقول: «الأصح»، أو «الصحيح» فمن الوجهين أو الأوجه، فإن قوي الخلاف قلت: «الأصح»، وإلا فـ«الصحيح»، وحيث أقول: «المذهب» فمن الخلاف قلت: «الأصح»، وإلا فـ«الصحيح»، وحيث أقول: «المذهب» فمن الطريقين أو الطرق، وحيث أقول: «النّص» فهو نص الشافعي وَهَا الله ينكن ويكون مناك «وجه ضعيف»، أو «قول مخرج»، وحيث أقول: «المجديد» فالقديم خلافه، أو «القديم» أو «في قول قديم» فالحديد خلافه، وحيث أقول: «وقيل خلافه، أو «القديم»، والصحيح أو لأصح خلافه، وحيث أقول: «وفي قول كذا» فهو «وجه ضعيف»، والصحيح أو لأصح خلافه، وحيث أقول: «وفي قول كذا» فالراجح أن خلافه، ومنها مسائل نفيسة أصمها إليه ينبغي أن لا يحلى

⁽١) في المقاصد السنية لبسودان مخطوط: ٥٠ والترجيح بأمور منها: أن يكون أحد لقوليس موافقاً لجمهور الأصحاب، أو موافقاً للأثمة الثلاثة، أو موافقاً للأحاديث الصحيحة ١٠٠٠. وفي الابتهاج (ص٨٣) ما نصه: «ويتميز الراجح بكون دليله أوضح، وبأن عليه المعظم، أو بالنص على أرجحيته، ولا يكاد يظهر دلك إلا لمن تبحر في الفقه».



الكتاب منها وأقول ــ في أولها ــ: قلت، وفي آخرها والله أعلم».

قال الشيخ ابن حجر - في شرح هذه المقدمة ـ ما نصه: «... (فإن قوي الخلاف) لقوة مُدْرَكِ غير الراجح منه بظهور دليله، وعدم شذوذه وتكافؤ دليلهما في أصل الظهور، ويمتاز الراجح بأن عليه المعظم، أو بكون دليله أوضح، وقد لا يقع تمييز (قلت الأظهر)؛ لإشعاره بظهور مقابله (وإلا) يقو مدركه (فالمشهور) هو الذي أعبر به؛ لإشعاره بخفء مقابله

(وحيث أقول الأصح أو الصحيح فمن الوجهين أو الأوجه) ، ثم إن كانت من واحد فالترجيح بما مرّ في الأقوال ، أو من أكثر فهو بترجيح مجتهد آخر (فإن قوي الخلاف) بنظير ما مرّ في الأقوال (قلت الأصح) ؛ لإشعاره بصحة مقابله ، وكان المراد بصحته مع الحكم عليه بالصعف ، ومع استحالة اجتماع حكمين متصادين على موضوع واحد في آن واحد أن مدركه له حظ من النظر بحيث يحتاح في رده إلى غوص على المعاني الدقيقة والأدلة الخفية ؛ بخلاف مقابل الصحيح الآتي ، فإنه بيس كذلك بل يرده الناظر ويستهجنه من أول وهلة ، فكان ذلك صحيحاً بالاعتبار المدكور ، وإن كان ضعيفاً بالحقيقة لا يجوز العمل به ، فلم يجتمع حكمان كما دكر فتأمل ذلك . .

وقد يقع للمصنف أنه في بعض كتبه يعبر بالأظهر، وفي بعضها يعبر عن ذلك بالأصح، فإذ عرف أن الحلاف أقوال أو أوجه فواضح، والأرجح الدال على أنه أقوال؛ لأن مع قائله زيادة علم بنقله عن الشافعي يَعَيَّكَمَة بخلاف نافيه عنه

(والا) يقو (فالصحيح) هو الذي أعبر به؛ لإشعاره بانتفاء اعتبارات الصحة عن مقابله، وأنه فاسد، ولم يعبر بنظيره في الأقوال بل أثبت لنظيره



الخفاء، وأن القصور في فهمه إنما هو منا فحسب؛ تأدباً مع الإمام الشافعي رَحَيَّكَتُ كَمَا قَالَ وَفُرِقاً بَيْنِ مَقَامُ المَجْتُهُدُ المُطلقُ والْمُفْيِدُ..

(وحيث أقول: المذهب فمن الطريقين أو الطرق) كأن يحكى بعض: القطع أي؛ أنه لا نص سواه، وبعضٌ. قولاً أو وجهاً أو أكثر، وبعض: ذلك أو بعضه أو غيره مطلقا أو باعتبار كما مرًّ، ثم الراجح المعمر عنه بالمذهب قد يكون طريق القطع، أو موافقها من طريق الخلاف أو مخالفها، لكن قيل العالب أنه الموافق والاستقراء الناقص المفيد للظن يؤيده. ٠٠٠» (١٠٠

قال القليوبي: «قوله: (لقوة مدركه) قوة المدرك وصعفه راجع للدليل الذي استند إليه الإمام الشافعي رَجَائِلَتُهُءَتُهُ، وقد لا نعلمه وإنما يعلم لراحج مأمور: كالنص على أرجحيته فالعلم بتُخره، فالتفريع عليه، فالنص على فساد مقابله، فإفراده في محل، أو في جواب، فموافقته لمذهب مجتهد، فإن لم يظهر مرجح فللمقلد أن يعمل بأي القولين شاء، ويجوز العمل بالمرجوح في حق نفسه لا في الإفتاء والقضاء؛ إذا لم يجمع بين متنافضين كحل وحرمة في مسألة واحدة، ويجوز تقليد بقية الأئمة الأربعة، وكذا غيرهم ما لم يلزم تلفيق لم يقل به واحد، كمسح بعض الرأس مع مجاسة كلبية في صلاة واحدة، وما لم يتبع الرخص بحيث تنحل ربقة التكليف من عنقه، فإن فعل ذلك أثم»(٢)

قال ابن النقيب: «الأقوال: هي ما نقل عن الشافعي رَمَرَالِيَّهُ عَنْ نَصَا (٣)

⁽١) التحفة (٧١/١). فعمارة الشيخ ابن حجر تضمنت مسائل نفيسة يأتي تفصيلها في المباحث

⁽٢) حاشية قليوبي (ص١٢ ـ ١٣).

ر . . (٣) خالنص: هو القول إلا أن النص في اصطلاح المنهاج مركب من قول ووحه صعيف أو قول يخرج كما صرح به القليوبي وسيأتي الكلام عليه بالتفصيل.

والأوجه: هي ما خرجه من هو أهل للتخريج من الأصحاب على قواعده حيث لم يجدوا فيه نصاً في عين المسألة، والطرق: هي تصرفهم في نصوصه بالجزم والمخلاف، والتقييد والإطلاق، وغير ذلك؛ فيقول بعضهم: فيه قولان، ويقول بعضهم: يجوز قطعاً، ويقول بعضهم: فيه تفصيل، وبعضهم يحكي خلافاً مطلقاً»(١).

فإذا عرفتَ هذا فاعلم أنَّ الإمام النووي ذكر ألفاظاً يعلم منها أنَّ الخلافَ أقوالٌ للشافعي رَجْوَلِشُهُمَة، أو أوجهُ لأصحابه، أو مركبٌ منهما (٢) ومما ذكره إحدى عشرة لفظة في مقدمة (المنهاج)، والبقية في ثناياه وهي موضوع بحثنا.

قال العلّامة القليوبي: « . . ذكر عبارات يعلم منها أن الخلاف أقوال للإمام أو أوجه لأصحابه أو مركب منهما ، وحاصل ما ذكره إحدى عشرة صيعة وهي الأظهر والمشهور والقديم والجديد ، وفي قول وفي قول قديم ، والأصح والصحيح ، وقيل: والمص والمذهب والستة الأول للأقوال وإن لم توجد السادسة منها في كلامه ، والثلاثة بعدها للأوجه ، والعاشرة للمركب منهما يقيناً ، والأخيرة محتملة للثلاثة . . » (*)

يُعبِّرُ الإمام النووي عن أقوالِ الشافعي يَخَالِنَهُءَةُ بـ(الأظهر)، و(المشهور) و(الجديد)، و(القديم)، و(في القديم)، و(في قول) و(القولان)، و(الأقوال).

⁽١) السراج على نكت المنهاج (٢١/١).

⁽٢) المحلاف قد يكون أقوالاً، أو أوحهاً، أو مركباً من الأوجه، والأقوال، فالتعبير بــ «الأظهر» يهيد أنَّ الخلاف أقوالُ والتعبير بــ «الأصح» يهيد أنَّ الحلاف أوحة، والتعبير بــ «النَّصّ» أو «المدهب» يفيد أنَّ الخلاف مركث من الأقوال والأوجه، وتفسير هذا الأخير يأتي في

⁽٣) حاشية «القليوبي، على «المحلي» (١٣/١).



ويُعبِّرُ عن أوجهِ «الأصحاب» بـ(الأصح)، و(الصحيح)، و(قيل)، و(في وجه)، و(الوجهان)، و(الأوجه).

و(النَّصُّ).. يُعبَّرُ به للمركب منهما يقيناً (١).

و(المذهب).. حين يُعبَّرُ به محتمل لأنَّ يكونَ من أقوالِ الشافعيِّ رَبَّعَالِشَاعَتُهُ، أو من 'وجهِ أصحابه، أو من المُركَّب منهما (٢).

وقد عبر في بعضِ المسائلِ بـ«المنصوصِ»، وفي بعضها بـ«في قولٍ أو وجهٍ»، وقد يُعبَّرُ لما فيه خلافٌ بـ«وكذا»، وسيأتي تفصيل هذا كله في مباحث القسم الثاني (۲).

أما معاني هذه المصطلحات فقد تكلَّمتْ عنها كتبُ المصطلحات (1) ونشير لمعانيها باختصار وتصرف كتمهيد لما في ثايا «المنهاج» من ألفاظٍ مُكتفياً بقل كلام العدَّمة السيد أحمد ميقري شميله الأهدل، في كتابه «سلم المتعلم المحتاج إلى رموز المنهاج»، حيثُ قال: «إن تعبيره بالأظهر يستفاد منه: أن المسألة ذاتُ خلاف، وفيها قول راجح، وقول مرجوح، والراجح هو المعبَّر عنه

⁽۱) تعبير، بـ «النَّصّ» يفيد: أنَّ الخلاف مركبٌ من «قول ووجه»، فـ «النَّصّ» عبارة عن «قول مخصوص» باعتبار ما يقابله من «الوجه الضعيف»، أو «القول المخرج»، رعلى هذا فرالنَّصّ» مركب من «قول ووجه» يقيناً.

⁽٢) تعبيره بـ «العدّهب» يحتملُ أن يكون لخلافُ الذي تحكيه «الطريقان» أو «الطرق» أقوالاً للشافعي فقط، أو أوجهاً لأصحابه فقط، أو مركباً من «الأقوال» و«الأوجه»، وعلى هـدا فـ«العدّهب» مركب احتمالاً، وهذا واضح من نتبع عبارات الجلال المحلي على المنهاج.

⁽٣) مبحث االأصح المصوص»؛ ومبحث «التردد في الحلاف»؛ ومبحث «نقل الخلاف».

 ⁽٤) شرح مطول لهذه الألفاط مع الأمثلة في الابتهاج (ص٨٢)؛ وسلم المتعلم (ص١١٦ –
 (١٢١).

بِالْأَظْهِرِ، وَأَنْ الْخَلَافَ قُولَانَ لَلشَّافَعِيِّ رَبُوْلِيُّكَانَةُ، أَوْ أَقُوالَ، وَأَنْ المقابِلَ ظاهرٌ في نفسه، وإن كان المعتمد في الفتوى الأظهر.

وقد يعبَّر عن الأظهر بـ(أظهرها)(١) إذا كان الخلاف أكثر من قولين، أو (أظهرهما)(٢) إذا كان الخلاف قولين.

وتعبيره بـ(المشهور) يستفاد منه: الخلافية، والأرجحية أيضاً كما تقدم في الأظهر، وأن المقابلَ خفيٌ غيرٌ مشهورٍ وضعيفٌ، وكون الخلاف من قَوْلي الشافعيّ رَمِوَلِيَّهُ أَو أقواله ، وقد يعبَّر عن المشهور بـ(الأشهر)(٣).

وتعبيره بـ(الجديد) يعني من قولي الشافعي صَالِيَكَانَهُ؛ إذ له قولان قديم وجديد والجديد هو الذي قاله بعد دخوله مصر (1)، ويستفاد منه: أن قوله في الجليد بحكم في مسألة يخالف قوله القليم فيها، والجليد هو الراجح والقليم مرجوح، وأن الخلاف قولان للشافعيِّ رَمِوَالِيُّهُ عَنْهُ٠

وتعبيره بـ(القديم) بعني من قولي الشافعيّ يَصَالِقُهُءَهُ، والقديم هو الذي قاله قبل دخوله مصر^(ه)، ويستفاد منه: أن قوله القديم بحكم في مسألة يخالف قوله الجديد فيها، والجديد هو الراجح والعمل عليه، والقديم مرجوح، وأن الخلاف قولان للشافعي رَصِّكَلِيُّهُمَّةُ ·

وتعبيره بـ(في قول كذا) يستفاد منه: الخلافية في المسألة، وأن الخلاف

⁽١) وهذا في موضعين الأول: في الرهن والثاني: في الوصايا.

⁽٢) وهذا في كتاب العتن في بصل: أعتق بي مرص موته.

 ⁽٣) كما في الشهادات في بصل ولا يحكم، سيأتي بيانه في مبحث ألفاظ الترجيح.

⁽٤) أشهر رزاته. النويطي، والمرني، والربيع المرادي، والربيع الجيزي، وحرملة.

⁽٥) وأشهر رواته: احمد بن حنبل، والزعفراني، والكرابيسي، وأبو ثور.

|-8€8•

-X8

قولان أو أقوالٌ للشافعي رَضَائِنَيْءَة، وضعف القول المذكور، وكونُ مقابله (الأظهر) أو (المشهور)(١) والعمل بالمقابل.

وكل المواضع المذكورة في «المنهاج» بقوله: «في قول» ضعيفة ماعدا ثلاثة مواضع رجَّحَ المتأخرون اعتمادَها وهي:

الأول: في (كتاب الخلع) قبل الفصل الأول، وهو قوله: وفي قول يقع بمهر المثل.

ثانيها: في (باب كيفية القصاص) في الفصل الثاني، وهو قوله: وفي قول السيف.

ثالثها: في هذا الفصل أيضاً، وهو قوله: وفي قول كفعله.

نهذه المصطلحات الخمسة: «الأظهر والمشهور والجديد والقديم وفي قول» يعبَّر بها عن أقوال الشافعيِّ رَوْلِكَ عَنْهُ

وتعبيره بـ (النَّصِّ) (٢) يعني به نص الإمام الشافعي كَالَفَيْمَة، وهو الراجح في المذهب، ومقابله: (وجه ضعيف أو قول مخرج) لا يعمل به، فالنَّصُّ مركبٌ يقيناً من قول الإمام الشافعي كَالَفَيْمَة ووجه ضعيف للأصحاب أو قول مخرج الذي هو في الحقيقة وجه للأصحاب كما هو معسوم.

وتعبيره بـ(الأصح) يستفاد منه: الخلافية، والأرجحية وقد مرَّ معنيهما وصحة مقابله لقوة الخلاف بقوة دليل المقابل، وكون الخلاف من أوجه

 ⁽١) لا يعرف منه مراتب الخلاف؛ لأننا نجهل المقابل له على هو الأظهر أو المشهور؟ إلا أنه
 صرح في بعض عبارات المنهاج بذكر المقابل وبه نعرف مراتب الخلاف،

 ⁽٢) أما المنصوص: يحتمل لأن يكون نبص الشافعي، أو نول، أو وجه للأصحاب وسيأتي
 ببانه في مبحث الأصح المنصوص.

الأصحاب يستخرجونها من قواعد ونصوص الإمام الشافعي تَعَلَّقُهُمَّهُ، ويجتهدون في بعضها، وقد يشذون عنها كالمزني وأبي ثور فلا تعد أقوالهم أوجهاً في المذهب(١).

وقد يعبَّر عن الأصح بـ (أصحها) (٢) إذا كان الخلاف أكثر من وجهين، أو (أصحهما) (٦) إذا كان الخلاف وجهين،

وتعبيره بـ(الصحيح) يستفاد منه: الخلافية، والأرجحية، وقد مرَّ معنيهما، وضعف المقابل، وأنه لا يعمل به، والعمل بـ(الصحيح)، وكون الخلاف وجهين أو أوجهاً للأصحاب.

وتعبيره بـ(قيل) يستفاد منه: كون الخلاف وحهن أو أوجهاً بين الأصحاب، وضعف المذكور بـ(قيل)؛ لأن مقابله (الأصح) أو (الصحيح)(٤).

وكل المواضع التي عبَّر فيها الإمام النوويّ في منهاجه بـ «قيل» ضعيفة، ما عدا اثنى عشر موضعاً رجَّحَ المناخرون اعتمادَها، ذكرها السيد الأهدل في «السلم» (٥٠).

إذن هذه المصطلحات الثلاثة "الأصح، والصحيح، وقيل، يعبَّر بها

 ⁽١) بنظر التفصيل عن «أصحاب الوجوه» الآتي٠

⁽٢) وهذا في موضعين: الأول: في الجراح، الثاني: في العدد.

⁽٣) وهو في الصلح قوله: أصحهما الثاني.

⁽٤) لا يعرف منه مراتب الخلاف؛ لأننا بجهل المقابل له هل هو «الأصبح» أو «الصحيح»؟ إلا إنه صرَّح في بعض عبارات المنهاح» بدكر المقابل وبه تعرف مراتب الخلاف، وخلاصة ما توصلت إليه بالاستقراء أن المنهاج عبَّرَ بـ(الأصح وقيل) في ثلاثة وعشوين موضعاً، وعبَرَ بـ(الصحيح مع قيل) في خمسة مواضع.

⁽٥) سلم المتعلم (ص١٢٢)

الإمام النووي رحمه الله عن أوجه الأصحاب.

وتعبيره بـ (المذهب) بستفاد منه: الخلافية ، وأن ما عبر فيه بالمذهب هو الراجح ، وأن مقابله مرجوح ، والخلاف بين الأصحاب طريقان أو طرق (١) في حكاية المذهب ، فبعضهم يحكي الخلاف في المذهب ، وبعضهم يحكي عدمه ، ويعضهم يحكي القطع بقول أو وجه ، وبعضهم يحكي الخلاف أقوالاً ، ويحكيه بعضهم أوجهاً وغير ذلك (٢) . فيعبر الإمام النووي عن الطريقة المعتمدة بـ (المذهب) ، ومقابله مرجوح لا يعمل به (٣) . اهـ بتصرف .

* * *

 ⁽۱) قال الشيخ عبد البصير: (إذ كان الخلاف طرقاً لا بند من وجود طريق حاكية للخلاف وطريق قاطعة، ينظر تصوير العطلب (ص٩٥) وهذا قاله بالاستقراء لعمارات الجلال المحلى على المنهاج كما في بحثه المذكور،

 ⁽٢) رسالة الشيخ عبد البصير سلمان الهندي مهمة في مبحث الطرق سماها التصوير المطلب
 في التعبير بالمدهب، تقع فيما يقرب من مائة صفحة تشرفنا باختصارها في خلاصة
 وتقريظ المؤلف عليها.

⁽٣) سلم المتعلم (ص١١٦ - ١٢١)٠



مصطلح الإمام النووي في الزيادة والاستدراك

من المصطلحات الصريحة المذكورة في مقدمة «المنهاج»، والذي أغفله كثيرٌ ممن كتب في مصطلح المنهاج قولُه: «ومنها مسائل نفيسة أضمها إليه ينبغي أن لا يخلى الكتاب منها وأقول في أولها قلت، وفي آخرها والله أعلم».

هذا المصطلح ذكره الإمام الدميري بقوله: «هذا بيان لمصطلحه في الزيادة التي وقع عليها اختياره» (١).

إذا عرفت هذا فاعلم أن جملة ما زاده الإمام البووي على ما في «المحرد» مئة راثنتان وثمانون مسألة مميزة عن قول «المحرد» بقوله في أولها: (قلت)، وفي آخرها: (الله أعسم)، منها: نحو خمسين ردِّ على «صاحب المحرد»؛ لأن صاحب المحرد ذكرها على خلاف المختار في «المذهب»، ومئة واثنتان وثلاثون مسألة زيادة منه، وقد يزيد لفظة أو لفظتين بدون ذكر قلت كقوله _ في فصل الخلاء _: (ولا يتكلم)، وك(ظاهر)، و(كثير) في قوله _ في التيمم _: فصل الخلاء _: (ولا يتكلم)، وك(ظاهر)، وكذا (الهمزة) في: (أحق ما قاله العبد) وهي جزء كلمة (١).

واعلم أيضاً أن المذكور قبل استدراك النووي هو ما اختاره الرافعي في لمحرر وما رَجَحَ عنده، فيحكيه النووي حكاية لكلام أصله في بيان ما رجحه الأصل من الأقوال و لأوجه؛ حيث إنه لا يحذف من الخلاف شيئاً ولو كان

⁽١) التجم لوهاج (١/٢١٢).

⁽۲) الأمدل، السلم (ص١١٦ - ١٣٢)

واهياً، ثم إذا كان الخلاف أقوالاً وعبر الرفعي عنه بما يفيد أنه أقوالٌ أو كان أوجهاً وعبر عنه بما يفيد أنه أوجةٌ عبر النووي عنه كذلك، لكن إذا كان الخلاف أقوالاً وعبر الرافعي عنه بما يفيد أنه أوجهٌ، أو كان أوجها وعبر عنه بما يفيد أنه أَقُوالٌ ، فإن النووي يعدل عن هذا التعبير إلى التعبير بما يفيد أنه أقوالٌ مع لأموال، وبما يفيد أنه أوجُّهُ مع الأوجه حرياً على منهجيته في بيان موع الخلاف من الأقوال والأوجه كما سيأتي^(١).

وبهذا نكونُ قد استوفينا معاني مصطلح الإمام النوويّ التي ذكرها في مقدمة «المنهاج»، ويبقى أن نُنبِّه على بعض الأمور:

﴿ الأمر الأول:

قال قليوبي: "واختلف في حكم المأخوذ من الأصح أو الصحيح أيهما أقوى؟ فقيل: الأوں: وجرى عليه شبخما؛ لزيادة قوته، وقيل: الثاني؛ لأنه قريب من المقطوع به وعليه جرى بعضهم، وهو أوجه، وكذا يقال في الأظهر والمشهور (١).

ومعناه: اختلف في الحكم المأخود من الأصح والأظهر، أو من الصحيح والمشهور أيهما أقوى؟، فقيل: المأخوذ من الأولين أقوى نظراً إلى التصحيح، فتصحيح الأصح والأطهر أقوى تصحيحاً من الصحيح والمشهور؛ لأن قوة مقابلهما تشعر بصرف العباية للتصحيح صرفاً كلباً، بخلاف المشهور والصحيح لضعف مقابلهما المغني عن تمام صرف العناية للتصحيح (٣).

﴿ الأمر الثاني:

قال الرملي: «وظاهر أن المشهور أقوى من الأظهر، وأن الصحيح أقوى

⁽١) هذه خلاصة استخلصناها أثناء مقارنة بعض عبارات المنهاح بمخطوط المحرر أحبب الإشارة إليهاء

⁽۲) حاشیة قلیربی (۱/۱)

⁽٣) كشاف المصطلحات (ص١٣).

من الأصح» هـ (١). وفي مطلب الإيقاظ: «أن المشهور أقوى من الأظهر مدركاً، وأن مقابل الأظهر أفوى من مقابل المشهور في المدرك. وهكذا القول في الأصح والصحيح من الوجهين أو الأوجه فإنه متى عبر بالأصح أشعر بصحة مقابله وقوته نظير ما مرَّ في الأفوال... وبذلك تعلم أن الصحيح أقوى من الأصح؛ لضعف مقابل الصحيح وفساده، بخلاف مقابل الأصح فإنه صحيح قري بالاعتبار السابق فافهم الفرق إن كنت أهلا»^(٢).

﴿ الأمر الثالث: العمل بالمقابلات:

قال في مطلب الإيقاظ مع التعليمات (ص٨٦ – ٨٨): ٣٠٠٠ ويجوز تقليد مقابل الأظهر ... لمن يريد العمل به في خاصة نفسه... وأما التعبير بالمشهور فهو مشعر بمخفاء مقابله وغرابته؛ لضعف مدركه، فيقصر عن مرتبة مقابل الأظهر... ويحور تقليد مقابل الأصح كمقابل الأظهر... وإذا عبر بالصحيح أشعر نفساد مقابله . . فلا يجوز تقليده . . . «أي مقابل الصحيح» . وفي إتحاف الفقيه (ص٢٥٦) ما نصه: «٠٠٠ بخلاف العمل في خاصة النفس فيجوز بقول من شاء من المتبحرين بشرطه ما لم يشذ ويشتد ضعفه كمقابل المشهور والصحيح والله أعلم». فهما مثال للشاذ وشديد الضعف.

ثم إن الأقوال الضعيفة يجوز العمل بها في حق النفس لا في حق الغير... فلا يجوز بها الإفتاء والحكم، ويشمل الضعيف خلاف الأصح وخلاف المعتمد والأوجه والمتجه، وأما خلاف الصحيح فالغالب أنه فاسد(٢).

⁽١) نهاية المحتاح (١/٢٤).

⁽٢) مطلب الإيقاط (ص٨٧ - ٨٩).

 ⁽٣) العرائد الدينية في تلخيص الفوائد المدنية (ص٨٨).

مصطلح الإمام النووي في الزيادة والاستدراك

وفي فتاوى السيد عمر البصري يجوز العمل للإنسان في خاصة نفسه تقليد الوجه المرجوح، فقد صرح التقي السبكي وغيره من أجلاء المتأخرين بجواز تقييد الوجه المرجوح بالنسبة إلى العمل دون القضاء والإفتاء، والمراد بمنع الإفتاء به إطلاق النسبة إلى مذهب الشافعي فطيقات بحيث يوهم السائل أنه معتمد المذهب، فهذا تغرير ممتنع (۱).

禁禁 禁禁 禁藥

⁽١) العوائد الدينية في تلحيص الفوائد المدتية (ص٢٨٤)٠

ابتكار الإمام النووي لهذا المصطلح

بعد نطري في ما تيسر من شروح المنهاج، وجدتُ مجموعةً منها متفقة على ابتكار الإمام النووي لهذا المصطلح، وكذا بعض كُتب المصطلحات قد صرَّحتُ بابتكاره، ويمكن أن ألخَّصَ حاصل ما ذكروه في الآتي حسب الترتيب:

﴿ أُولاً: شروح المنهاج:

١ _ قال الدميري: «ومنها بيان القولين... في جميع الحالات.. وهذا اصطلاح حسن ابتكره لم يسبق إليه، ولكنه لم يعرِ به في كثير من المواضع (١).

 ٢ _ قال ابن قاضي شهبة: «وهذا الاصطلاح لم يسبق إليه المصنف، وهو اصطلاح حسن، ولكنه لم بف في كثير من المواضع كما ستقف عليه في مواضع مع أني لا أستوعب جميع ما خالف فيه اصطلاحه؛ طلباً للاختصار ١(٢).

٣ _ قال الخطيب: «ومنها بيان القولين . . . في جميع الحالات، هذا الاصطلاح لم يَسْبِقُ إليه المصنفَ أحدٌ، وهو اصطلاح حسن بخلاف المحرر، فإنه تارة يبين نحو أصح القولين وأظهر الوجهيس، وتارة لا يبيس نحو الأصح والأظهر ال(٢).

ع _ قال الشمس الرملي: «ثم شرع _ أي الإمام النوويّ _ في ذكر

⁽١) التجم الوهاج (١/٢٠٠)

^{...} (٢) ابن قاضي شهية، بداية المحتاج شرح المنهاج، مخطوط الأحقاف برقم (٣٦٥).

⁽٣) المغني (٢٠/١).

اصطلاح حسن ابتكره لم يسبق إليه فقال: (ومنها ببان القولين والوجهين) (١٠٠٠.

﴿ ثانياً: كتب المصطلحات:

ر قال العلامة عبد الله بلفقيه: «إن بيان القولين أو الأقوال والرجهين أو الأوحه، والطريقين أو الطرق والنَّص ومراتب الخلاف، حيث ذكر في القوة والضعف في غالب الحالات هو اصطلاح للإمام شيخ المذهب محيي الدين النووي _ قدس الله روحه ونفعنا به _ لم سبقه إليه أحد كما ذكر ذلك العلامة الشربيني في المغني، فشكر الله سعيه على هذا الصنيع الحس البديع فأما المحرر أصل المنهاج فقد يبين ذلك وقد لا يبين (1).

٧. قال الشيخ محمد أحمد سهل الحاجيني نظماً:

وصاحب «المنهاج» قد تفردا بالاصطلاح فيه خد مسردا(٣)

٣. قال العلَّامة السيد «محمد بن سالم بن حفيظ» نظماً:

هذا اصطلاح قط لم يسبق إليه للندوري رحمة الله عليه (١)

告告 告告 告告

⁽١) النهاية (١/٣٩).

⁽٢) مطلب الإيقاظ (ص٨٤) وما بعدها.

⁽٣) محمد سيل لحاجبتي، الثمرات الحاجينية (ص٣٣).

⁽٤) ينظر منظومته في مصطلح المنهاج»، محطوطة بحط شيخنا الشيخ المحمد بن علي باعوصال، حفظه الله، وأطال عمره في خدمته وطاعته.

فائدة: تخريج الإمام النووي للحديث في كتب الفقه

مما امتاز به الإمام النووي إضافة إلى هذا المصطلح المبتكر ما جاء في باب الاستنجاء من «مطلب» ابن الرفعة أن النووي أقعد من الرافعي في الحديث وبالجملة فقد قلد النووي المنة في أعناق الفقهاء ؛ حيث ذكر في تصانيفه الفقهية من خرح الحديث، وهل هو صحيح أو حسن أو ضعيف، وتابعه على ذلك من بعده من الفقهاء وهو شيء لم يسبق عليه.

قال الحافظ الزين العراقي في خطبة تخريجه الأكبر لأحاديث الإحياء ما ملخصه: «اعتاد المتقدمون السكوت على الأحاديث المروية في تصانيفهم ولم يبينوا مخرجيها وضعفها وصحتها إلا نادراً، وإن كانوا من أئمة الحديث؛ لأنهم يحبلون كل علم على كته ... حتى جاء الشيخ النووي فسرد في تصانيفه الفقهية لكلام على الحديث، وهذا أمر مهم مفيد، فجزاه الله خيراً؛ لأنه تحمل عن ناظرين كتابه التطلب لذلك في كتب الحديث» (١).

岩岩 松松 影告

⁽١) العوائد الدينيه (ص٧٠ ــ ٧١).

•>@{

بيان حيثية الابتكار

إذا كان هذا الاصطلاحُ من ابتكار الإمام النووي فحري بنا بيان حيثية هذا الابتكار، وما جاء به من جديد، وخصوصاً عندما نتأمَّل هذه المصطبحات التي استُعمِلتُ في «المنهاج» نجدُها موجودة في كتب من سبقه من الشافعية، ك«المهذب»، و«البيان» وهي أكثرُ ظهوراً في «نهاية المطلب»، وهي كتب الغزالي، وكتب الرافعي(۱) كما في كتابه «فتح العزيز» وفي «المحرر» - أصل المنهاج - حيث قال في مقدمته: «ناص عبى ما رجحه المعظم من الوجوه والأقاويل مفرغ في قالب التسهيل»(۱).

إذن الابتكارُ لم يكن في الإتبان بمصطلحات جديدة ؛ لأن هذه الألفاظ موجودة في كتب من سبق الإمام النووي من أثمتنا الشافعية ، ويبعدُ كل البعد أنْ يكونَ قصدُ الشُرَّاح بالابتكار الإتبانَ بذلك ، كيف!! وهم يعلمون بوجود هذه الألفاظ في كتب المذهب ، فضلاً عن وجودها في عبارات فقهاء عير الشافعية إذن كيف نفسر تصريح الأئمة بابتكار النووي لهذا الاصطلاح ؟ وما الابتكار الذي جاء به ؟ وما حيثيته ؟

⁽١) الإمام الرافعي هو أول من النزم ترجيح واحد من الخلافات المتعددة، وهي أولوية مسبوقة بجهود قليلة لا تبنغ مبلع ما قام به ؛ أما الإمام النووي ــ رحمه الله ــ تبع الرافعي في الترجيح واهتم به وزاد بيان الأقوال وغيرها والترم بذلك ـ انظر الكلام على ظهود الترجيح عند الشافعية الآتي.

⁽٢) الرافعي، المحرر، مخطوط الأحقاف برقم (٢٠٢٤).

لإيضاح حيثية هذا الابتكار، لابد أولاً أن نفرق بين استعمالين لهذه الألفاظ:

﴿ الأول: الاستعمال اللغوي:

فهذه الألفاظ موضوعة لغوياً للنرجيح وبيان الظاهر والذي اشتهر والصحيح وما ذهب إليه المجتهد؛ فهي وليدة اللعة ووجودها اللغوي مقدم على استعمالها الاصطلاحي.

الثاني: الاستعمال الاصطلاحي:

أما استعمالها الاصطلاحي. فهو القالبُ الذي يضعُ فيه الكاتبُ أو الفقيةُ أو الأصوليُّ أو النحويُّ هذه الألفاظ ويستعملها كاصطلاح خاص به، فيكون مقصوده معاني مخصوصة أرادها دون غيرها، فالإمام النووي هنا استعمل هذه الألفاظ استعمالاً اصطلاحياً خاصاً به نصَّ عليه.

وبهذا يظهر وجهُ الفرق بين استعمال السابقين لهذه الألفاظ، واستعمال الإمام النوويّ لها، فغيره من أثمتنا الشافعية استعملوها استعمالاً لغوياً، لبيان ما صح، أو ظهر، أر رجح عندهم سواء كان الخلاف أقوالاً أو أوجهاً، ولا يبعد أن يكون أحدهم استعملها استعمالاً اصطلاحيًّا خاصً به، لكنه غير اصطلاح النووي، بل أن الإمام النوويّ نفسه استعمل «الأصح» في كتابه «تصحيح التنبيه» لبيان مطلق الخلاف سواء كان أوجها أو أقوالاً حيث قال: «لا أستعمل الأصح إلا لما فيه خلاف، واستعمله في «المنهاج» لبيان الوجه الراجح كما هو معلوم.

⁽١) تصحيح التنبيه (١/٢/١).



وحاصلُ الكلام أن الإمام الرافعي ومن قبله من الشافعية استعملوا في مصنفاتِهم مصطلحَ «الأصح» و«الصحيح» للترجيح بين أوجه الأصحاب، وللترجيح أيضاً بين أقوال الإمام الشافعيّ رَحَيَكَ نَدَ ويستعملون «الأظهر» و«المشهور» كذلك، وهذا يعني أمرين:

الأول: أن «الأصح»، و«الأظهر»، و«الصحيح»، و«المشهور»، مصطلحات مترادفة عندهم، ويقع كل منها موضع الآخر؛ لقرب معانيها.

** الثاني: أنهم يستعملون «الأصح»، و«الصحيح»، و«الأظهر»، و«المشهور»، ونحوها للترجيح فقط، من غير تخصيص بـ«الأقوال»، أو «الأوجه»، حتى جاء الإمام النووي وخصص «الأظهر»، و«المشهور» بـ«الأقوال»، و«الأصح»، و«الصحيح» بـ«الأوجه»، فقال في مقدّمة «المنهاح» وغيرها من كتبه ما نصه: «فحيثُ أقولُ: (في الأضهر أو المشهور) فمن الفولين أو الأقوال، فإن قوي الخلاف قلت: (الأظهر)، وإلا فـ(المشهور)... الخ».

إذن الابتكارُ يتمثلُ في إضافة معنى اصطلاحيِّ إلى المعنى اللغويِّ الموضوع بأصل اللغة، فمثلاً «الأظهر» بدلُّ على ظهوره على غيره، وهذا معناه «اللغوي»، فأضاف إليه الإمام النووي معنى «اصطلاحياً»، فدلَّ على أنه قولُ للشافعي وَعَلِيَّهُمَ رَاجِحٌ قوي دليله، حيثُ قال: «.. فحيثُ أقولُ: في الأظهر ... فمن القولين أو الأقوال فإن قوي الخلاف قلت: الأظهر وإلا فالمشهور . الخ»، وقس عليه بقية المصطلحات،

ويمكن أن نُسمَي هذا الابكار تحصيصاً ، أيُ تحصيص «الأطهر» ويمكن أن نُسمَي هذا الابكار تحصيصاً ، أيُ تحصيص «الأطهر» و«المذهب» و«المشهور» بـ«الأقوال» ، و«الأصح» و«الصحيح» بـ«الأوجه» ، و«التقلق» الله على يقابله «وجه ضعيف» أو بـ«الطرق» و«النّص» بـ«نص الشافعيّ» تَعْلَيْكُمْنَهُ الذي يقابله «وجه ضعيف» أو «الطرق» و«النّص» بـ«مذهبه القليم» ، و«الجديد» بـ«المذهب الحديد» ، و«الجديد» بـ«المذهب الحديد» ، و«الجديد» بـ«المذهب الحديد» ، و«الجديد» بـ«مذهبه القليم» ،

و قيل » بـ «الوجه الضعيف» و «القول» بـ «خلاف الراجح»، فإذا أطلق الإمام النووي في كتبه لفظ «الأظهر» أو «المشهور»، فهذا يدلُّ على أنها من أقوال الشافعي وَعَلَيْفَهُ، و «الجديد» و «القديم» و «في قول» كذلك، وحيثُ أطلق لفظ «الأصح» أو «الصحيح»، فهذا يدلُّ على أنها من أوجه الأصحاب، و «قيل»، و «في وجه» كذلك، و «المذهب» يدلُّ على الطرق، و «النَّص» يدلُّ على نصّ الإمام الشافعي وَعَلَيْفَهُ الذي يقابله «وجه ضعيف» أو «قولٌ مخرج».

ويتضحُّ هذا االتخصيصُ، من الآتي:

١ _ نص الإمام النووي عليه في مقدِّمة «المنهاج» و«الروضة» و«التنقيح»
 و «التحقيق» وهذا معلوم لمَنْ وقف على الكتب المذكورة ·

٧ _ اتفاق شُرَّاحِ «المنهاجِ» بقولهم: «ولم يعبَّر بذلك _ أي بالأصح والصحيح _ في الأقوال؛ تأدبً مع الإمام الشافعيّ وَعِرَاتِكَة فإن الصحيح منه مشعر بفساد مقابله». وهذا يدلُّ عبى «التخصيص»، حيث إنه عبَّر عن أقوال الشافعيّ وَعَرَاتَكَة بِهِ بِهِ الأظهر» و«المشهور» وعبَّر عن أوجه الأصحاب بـ «الأصح» و «الصحيح»؛ تأدباً مع الإمام «الشافعيّ» وَعَرَاتَكَة .

قال ابن النقيب: «. قال النووي في الإشارات: إنما جعلت الأصح والصحيح من الوجهين؛ تأدبً مع الشافعي وَ الشافعي المشهور الذي قسيمه الباطل والفاسد، فلم أنسبه إليه، وعدلت إلى المشهور لذي قسيمه الغريب، والأظهر الذي قسيمه الخريب، والأظهر الذي قسيمه الخفي» (١٠).

وبذلك تظهر الحيثية التي تم بها الابتكار، وبها بيَّنَ الإمم النوويّ القولين والوجهين والطريقين والنَّصّ، ومراتب الخلاف في جميع الحالات.

⁽١) السراج على نكت المنهاج (٢٢/١)

مصطلح الإمام النووي في كتبه المماثلة للمنهاج

إن من أجل مصنفات الإمام النووى كتابه «المنهاج» الذي هو عمدة المعتين ووجهة المستعتين؛ لمتانة عبارته، وغزارة مادنه وتمام إفادته؛ وذلك لاعتماد مصنفه في استقصاء مادته على المعتمد، ومع هذا ليس «المنهاج» فحسب من كتب الإمام النووي اشتهر وانتشر وكانت عليه العمدة، فإن أول ما يوصف به الإمام النووي في كتب التراجم، أنه صاحب التصانيف التي سارت بها الركبان، واشتهرت بأقاصي البلدان؛ وما دلك إلا لتمام العناية والتوفيق من الله تعالى له.

ومن هذه التصانيف المماثنة للمنهاح «التحقيق» شرح «التنبيه» لأسى إسحاق الشيرازي و «المجموع» شرح «المهذب» للإمام أبي إسحاق الشيرازي أيضاً، و «التنقيح» شرح «الوسيط» للإمام العزائي، و «الروضة» مختصر «فتح العزيز» للإمام الرافعي •

وقد عرفنا أن الإمام النووي سلك في تأليفه وعرض أقوال المذهب والمعتمد فيه طريقة فريدة موجزة؛ لخص فيها طرق الخلاف في كلمات، وأبان في خطبة «المنهاج» عن مصطلحاته، فأفاد الطالب بالمعارف الفقهية والمصطلحات التي انتقاها في سهولة ويسر، فهل سلك نفس هذه الطريقة في بقية تصانيفه المماثلة للمنهاج؟

قال العلامة الفقيه أحمد ميقري شميلة الأهدل: « . . وأما اصطلاحاته .. أي العلامة الفقيه أحمد ميقري شميلة الأهدل: الروضة والتنقيح والنحقيق الإمام التووي ــ في هذه الكتب - أي المجموع والروضة والتنقيح والنحقيق

وتصحيح التنبيه _ في الرموز التي رمز بها في المنهاج . . ، فهي كاصطلاحاته التي سنذكرها في رموز المنهاج »(١) .

فهذا كلام صريح من السيد الأهدل رحمه الله في اتفاق كتب الإمم النووي في المصطلحات، ولم نقف عليه _ حسب علمنا _ عند غيره من العلماء الذين كتبوا في مصطلحات «المنهاج».

أما شروح «المنهاح» التي بين يديّ فلم تذكر شيئاً بما فيها الشروح الأربعة المشهورة إلا شرح ابن النقيب الذي طبع أخيراً حيث صرح بانفاق المنهاج والروضة والتحقيق في هذا الاصطلاح فقال ما نصه: «قوله – يعني الإمام النووي – (وحيث أقول: الأظهر. إلى آحر): ذكر هذا الاصطلاح بعينه في الروضة، وذكر أوسع منه في التحقيق، ووضع على لروضة كتاباً لدقائق المناهج سماه الإشارات» (٢).

ثم قال ابن النقيب في موضع آخر أيضاً: «واعلم أن المصنف اصطلح في الروضة والمنهاج اصطلاحاً واحداً، وقد وقع في بعضه إما خلل أو تناقض، ولكنه قليل عدم توفيته بذلك، فإنه يعبر في المسألة الواحدة بالأصح ها، وبالصحيح هناك، أو بالعكس وكذا في الأظهر والمشهور...»(").

هذا ما وجدناه في كتب المتقدمين؛ أما البحوث المعاصرة بما فيها الأطروحات الجامعية، فلم نجد _ حسب علمت _ فيها من التفت إلى هذه المسألة غير الدكتور على جمعة حيث قال في كتابه المدخل: «قال النووي في

⁽١) سلم المتعلم المحتاج (ص٥٣٥).

⁽٢) السراح على نكت المنهاج (١/٣٢).

⁽٣) السراج على تكت المهاج (١/٢٧ - ٣٣)

مقدمة كتابه التحقيق، بعد ذكر مصطلحه فيه، وهو ذات مصطلحه في الروضة، والمنهاج، والمجموع، إلا أن عبارته في مقدمة كتابه التحقيق أوسع (()). وقال الدكتور أيضاً: «لقد نص الإمم النروي بدقة على مصطلحه في مقدمات كتبه كالممهاج والمجموع و لروضة والتحقيق، كما التزم في تلك الكتب منهجاً يكاد يكون واحداً في المصطلح، وإن اختلفت مقدمات كتبه من حيث التوسع والاختصار في بيان مصطلحه الخاص، وإذا كانت مقدمته للتحقيق أرسعها في هذا الصدد، فإن مقدمته للمنهاج هي أشهرها لمكان الكتاب وكماله، وشيوعه وشبوع شروحه...»(٢).

وبعد الرجوع لمقدمة «التحقيق» وجدتُها أكثر توسعاً من مقدمة «المنهاج»، من ذكر فيه بعض المصطلحات التي عبر بها في ثنايا «المنهاج»، ولم يذكرها في مقدمته مثل تعبيره بـ «الصواب»، وبـ «كذا»، وبـ «الاختيار» ومصطلحات أخرى عبر بها في «التحقيق» ولم يعبر بها في «المنهاج» كما ستراها في مقدمة لتحقيق الآتية،

ولا يسعني في هذا المبحث المهم الذي يحتاج لمزيد من البحث إلا أن انقل ما يتعلق بمصطلح الإمام النووي من مقدمات كتبه المماثلة للممهاج ؛ ليقف لباحث بنفسه على مقدمات هذه الكتب ، ومدى مماثلتها لمقدمة «الممهاج» في لمصطلحات ، وأختم هذا المبحث بخلاصة مستنتجة من هذه المقدمات ، والآراء الواصحات ، ومبية على المهاحث السابقات وبالله التوفيق .

米米 米米 米米

⁽١) المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية (ص ٥٦)٠

 ⁽٢) المدخل لدراسة المذهب الفقهية (ص ٦٢).

مقدمات مصنفات الإمام النووي

(١) مقدمة التحقيق:

قال الإمام النووي: اوأرجو إن تم هذا الكتاب أن محصله يترجح في معرفة الأحكام، وقواعد المذهب، ومعرفة الصحيح وما عليه العمل، وما لا يجور العدول عنه في مذهب الشافعي. وحيث أقول: في الأظهر أو الطاهر أو المشهور فمن قولير، فإن قوي لخلاف قلت: الأظهر، وإن ضعف وتماسك قلت: الظاهر، وإن وهي قلت المشهور، وحيث أقول: (في قول) فهو قسيم الأطهر، أو (في نص) فقسيم الظاهر، أو (في رواية) فقسيم المشهور، وحيث أقول: (الأصح) أو (الصحيح) أو (الصواب) فمن وجهين، فإن قوي الحلاف قلت: (الأصح) وإن ضعف وتماسك قلد: (الصحيح)، وإن وهي قلت: قلمين الأصحح، أو (حكي) فقسيم الأصحح، أو (يقال) فقو قسيم الأصحح، أو (يقال) فقو قسيم الأصحح، أو (يقال) فقسيم الصواب،

وحيث أقول: (على النص) فهر نص الشافعي تَطَلِّقَهُمُنهُ، ويكون خلافه وجهاً أو قولاً مخرجاً مرجوحاً.

وحيث أقول: (الجديد) أو (القديم)؛ فالآخر خلافه، والراجح الجديد إلا ما أصرّح به وهو قليل جداً، وحيث أقول: (على المذهب) فمن طريقين أو

⁽١) يلاحظ هنا التقسيم الثلاثي للأقوال، ومثله للأوجه،

 ⁽٧) في المنهاج (قيل) قسيم (الأصح) و(الصحيح) حسب قوة المُدرك.



طرق، وهي اختلاف الأصحاب في حكاية لمذهب.

وحيث أقول: (في وجه فهو ضعيف)، وحيث أقول: (على الراجح) يكون هنك مسألتان، أو مسائل في بعضها قولان أو وجهان أو طريقان أو أقوال أوجه أو طرق، في بعضها خلاف يخالف ويشترك الجميع في كونه الراجح.

وحيث أقول: (جاز أو صح أو وجب أو حرم أوكُره ونحو ذلك وكذا لو كان كذا وكذا في الأظهر أو الأصح أو المذهب ونحو ذلك)، فالخلاف عائد إلى كل ما بعد كذا.

وحيث أقول: (كان كذا لا كذا في الأصح أو الأظهر أو المذهب وتحوه)، الخلاف عائد إلى ما بعد لا.

وحيث (كان كذا دون كذا في الأصح ونحوه)، فالخلاف عائد إلى ما بعد دون وما قبلها جميعاً،

ولا أرجح إلا ما رجحه الأصحاب أو أكثرهم ومحققوهم وكان راجحاً في الدليل، ومتى جاء شيء رجحته طئفة يسيرة وكان الدليل الصحيح الصريح بؤيده فلت: المختار كذا، فيكون المختار تصريحاً بأنه الراجح دليلاً، وقالت به طائفة قليلة وأن الأكثر الأشهر في المذهب خلافه،

وما وجدته فيه من حكم، أو خلاف غريب، أو ترجيح خلاف ما في بعض الكتب المشهورة، فاعتمده فهو محقق معتمد ـ إن شاء الله ـ فإني لا أفعل فلكتب المشهورة، فاعتمده فهو محقق معتمد ـ إن شاء الله ـ فإن رغبت في ذلك إلا بعد البحث التام، وجمع متفرقات كلام الأصحاب^(۱)، فإن رغبت في مراجعة شيء من ذلك وراجعه فيما جمعته في شرح المهذب والروضة تجد ما

 ⁽١) في هذا الكلام إشارة لمعنى التحقيق، وبه نستأنس لمعرفة المقصود ملفظ (المحققين) في
 المنهاح، الذي سنتكلم عليه في آخر البحث إن شاء الله.

يحصل لك اليقين فيما قصدته إن شاء الله»(١).

(٢) مقدمة المجموع:

وقال أيضاً: «فصل في ببان القولين والوجهين والطريقين:

فالأقوال للشافعي، والأوجه لأصحابه المنتسبين إلى مذهبه يخرجونها على أصوله، ويستنبطونها من قواعده، ويجتهدون في بعضها وإن لم يأخذوه من أصله، وقد سبق بيان اختلافهم في أن المخرح هل بنسب إلى الشافعي؟

⁽١) التحقيق (٢٨ – ٣٢).

⁽y) المجموع (1/3).



والأصح أنه لا ينسب.

8

ثم قد يكون القولان قديمين، وقد يكونان حديدين، أو قديماً وجديداً، وقد يقولهما في وقت، وقد يقولهما في وقتين، وقد يرجح أحدهما، وقد لا يرجح، وقد يكون الوجهان لشخصين ولشخص، والذي لشخص ينقسم كانقسام القولين.

وأما الطرق فهي اختلاف الأصحاب في حكاية المدهب فيقول بعضهم مثلا: في المسألة قولان أو وجهان، ويقول الآخر: لا يجوز قولاً و حداً، أو وجهاً واحداً، أو يقول أحدهما: في المسألة تعصيل، ويقول الآخر: فيها خلاف مطلق، وقد يستعملون الوجهين في موضع الطريقين وعكسه الال

(٣) مقدمة التنقيح:

قال الإمام النووي: «.... وهذا الكتاب من أهم ما يحتاج إليه الطالب وينتفع به الدارس الراغب، والمقصود به بيان اثني عشر نوعا:

الأول: ما غلط فيه من الأحكام، وهو كثير.

الثاني: حزمه باحتمال لشيخه إمام الحرمين (٢)، وإهماله نص الشاهجي رَضُؤَلِئَهُمْنَةُ وَالْأَصْحَابِ _ رَحْمُهُمُ اللهِ _ بِخَلَافُهُ، وَهَذَا أَيْضًا فَيْهُ كُثْيَرٍ، ولكنه أفل من الأول.

والثلث: جزمه بقول أو وجه ضعيف، وهذا أكثر من النوعين السابقين.

⁽¹⁾ Ilasanga (1/01).

 ⁽٢) احتمالات إمام الحرمين التي يبديها هل تعد وحوهاً في المذهب أم لا ؟ ينظر تفصيلها في الكلام على أصحاب الوجوه.

والرابع: إطلاقه قولين، مكان وجهين وعكسه، وهذا كثير جدًّا. والخامس: ترجيحه خلاف الراجح عن الشافعي رَمَوْلِشَيْمَنَهُ والأصحاب.

والسادس: ببان الراجح من قولين، أو وجهين، أو احتمالين، أو طريقين، أهمل بيانها، وبيان خلاف أهمله، ولم يبين أنه قولان أو وجهان أو طريقان أو غير ذلك.

والسابع: بيان ما غَلَّطَه فيه كثيرون، ولبس هو علطاً، بل به وجه خفي على من غلَّطه، وهذا كثير جداً في الأحكام واللغات . . . ، ثم قال رَصَيَّلِتُهُ عَنهُ ومتى قلت: «الصحيح» فقسيمه «واه» و «الأصح» فقسيمه «متماسك»، أو «المذهب» فهو من طريقين أو صرق . . . » (۱) اه بتصرف ، ثم عقد فصلاً في بيان القولين والوجهين والطريقين إلى أن قال: «وقد أوضحت هذا كله بأمثلة من كلام الأصحاب في أول المهذب».

(٤) مقدمة الروضة:

قال الإمام النووي: الوحيث أقول: على الجديد، فالقديم خلافه، أو: القديم، فالجديد خلافه، أو: على قول أو وجه، فالصحيح (٢) خلافه، وحيث أقول: على الأصح، فهو من الوجهين، وحيث أقول: على الأظهر، أو: المشهور، فهو من القولين، وحيث أقول: على الممذهب، فهو من الطريقين أو الطرق.

 ⁽۱) التنقيح شرح الوسيط (۱/۱۵). فهذه المقدمة ترسم بكل وضوح معالم منهجية الإمام النووي رحمه الله.

 ⁽۲) الصحيح هذا يمعنى الراجح وليس بمعنى الصحيح الآتي بعده.



وإذا صعف الخلاف، قلت: على الصحيح، أو المشهور. ورذا قوي، قلت: الأصح، أو الأظهر، وقد أصرح ببيان الخلاف في بعض المذكورات، الأ

يلاحظ هنا تطابق مصطلح الروضة مع المنهاج تماماً، وقوله: فالصحيح حلافه أي؛ الراجح من الأقوال أو الأوحه، وهذا التطابق هو الأساس في كثير من المباحث والنتائج التي توصلنا إليها كما ستقف عليها إن شاء الله تعالى.

(ه) مقدمة تصحيح التنبيه:

قال الإمام النووي: «فإن التنيه من الكتب المشهورات النافعة المباركات نينبغي لمريد نصح المسترشدين، وهداية الطالبين، أن يعتني بتقريبه، وتحريره، وتهذيبه ومن ذلك بيان ما يُفتَى به من مسائله، فإن فيه مسائل كثيرة فيها خلاف مطلق بلا ترجيح، ومسائل جَرَمَ بها أو صحح فيها خلاف الصحيح عند الأصحاب والمحققين والأكثرين منهم.

ومواضع يسيرة جداً هي غلط ليس فيها خلاف، وقد استخرت الله الكريم الرزوف الرحيم في جمع كراسة تُحَصِّلُ تبيان جميع هذا، وتشتمل على نفائس أخرى مع ذلك أُبَيِّنُ فيها إن شاء الله تبارك وتعالى ما هو الراجح وبه الفتوى عند أثمة المذهب وعارفيه.

فما جزم به المصنف، وهو مجزوم به عند أثمة المذهب، أو هو الراجح عندهم سكت عنه، وسكوتي تقرير (للعمل)، وما أطلق به خلافاً بَيَّنْتُ راجحه، وما جزم به أو صححه، والراجح عند الأصحاب أو أكثرهم ومحققهم (٢) خلافه

⁽١) الروضة (٦/١).

⁽٢) بلاحظ على هذه العبارة أنها مثل سابقتها في مقدمة التحقيق حيث جعل فيهما المحققين

ذكرته فقلت: الأصح كذا وكذا؛ ثم أعطف عليه.

وما رجحه المصنف وأكثر الأصحاب، وكان الراجح في الدايل علامه، ورجحه بعضهم، قلت المختار كذا، فإذا فرعت منه قلت والأصح كذا، في أغطف عليه.

وما كان غلطاً محضاً ليس فيه خلاف قلت: الصواب كذا، فإذا فرغت منه قلت والأصح كذا، ولا أستعمل الأصح إلا فيما فيه خلاف (١)، وإن كان غريباً. وإنما ذكرت هذا الأخير؛ لأن في التنبيه مسائل يظنها من لا اطلاع له غلطاً. وأنه لا خلاف فيها وليس كذلك

وما قال فيه المصنف جاز وقيل لا يحوز، أو صح وقيل لا يصح، أو وجب وقيل لا يصح، أو وجب وقيل لا يجب، ونحو ذلك من صيغ الجزم، فهو ترجيح منه للأول، فإن كان هو الراجح في المذهب سكت عنه؛ وإلا نَبَّهَتُ عليه كما أُنَبَّهُ على ترجيح ما صرَّحَ المصنفُ بتصحيح خلافه.

وإذا قال المنصوص أو ظاهرُ النَّصَّ كذا فهو الراجحُ إلا ما بينه المصنفُ أو بينته أنا؛ وهذا الذي ذكرتُهُ من أنه إذا قال: حاز وقيل لا يجوز كان الترجيح منه للأول فهو فيما لم يُصرح بتصحيح خلافه كما فعل في مواضع ...»(٢).

泰米 格格 泰森

من الأصحاب؛ وهذا ربما يفيد صما سيأتي من تعبيره في المنهاج بالمحققين فالمراد بهم
 محققر الأصحاب؛ كما في تعبيره بالأكثرين أي؛ من الأصحاب؛

⁽١) أي؛ مطلقاً سواء كان الخلاف أتوالاً أر أوجهاً.

⁽۲) تصحیح ننبیه (۱/۲۲ ـ ۱۳).



الخلاصة: المنهجية _ المصطلح

أولاً: منهجية الإمام النووي:

إنَّ من منهجية الإمام النووي الالنزام ببيان الراجح من الخلاف (أي من القولين أو الأقوال، والوجهين، أو الأوجه والطريقين أو الطرق)، وبيان نوع الخلاف أي ذكر عبارات يعلم منها أن الخلاف أقوال للإمام، أو أوجه لأصحابه، أو مركبة منها، وهذان الأمران نجدهما في سائر كتبه المماثلة للمنهاج ما عد كتابه «تصحيح التنبيه»، فقد بين فيه الراجح من الخلاف والمعتمد المفتى به، ولم يبين نوع الخلاف، بل لم يذكر فيه من مصطلحاته إلا (الأصح) و(قبل) حسب ما رأيت. وقال فيه: «وقال: لا أستعمل الأصح إلا لما فيه خلاف.... وما قال فيه المصنف جاز وقبل لا يجوز، أو صح وقبل لا يصح أو وجب وقبل لا يجب، ونحو ذلك من صبغ الجزم، فهو ترجيح منه للأول؛ فإن كان هو الراجح في المذهب سكت عنه، وإلا نبهت عليه..» ولعل هذا راجع الى ثلاثة أمور:

_ الأول: مقصود الكتاب هو «تصحيح التنبيه» وبيان الراجع والمفتى به عند أئمة المذهب، وبهذا يتحصل العمل بما تضمنه التبيه مع هذا التصحيح كما قاله الإمام النووي رحمه الله.

ولذا نجده لم يتعرض لبيان نوع الخلاف، وإنما استعمل (الأصح) كثيراً للتصحيح وبيان الراجح من الخلاف، واستعمل المختار والصواب في مواضع محدودة لبيان الراجح من حيث الدليل والخطأ المحض الذي لا خلاف فيه.

- الثاني: أن كتاب «تصحيح التنبيه» يختلف عن الكتب المماثلة للمنهاج في أسلوب الطرح والعرض للمسائل؛ فإنه عبارته تتميز بالقصر غير المخل، فهي لا تزيد على سطرين، وغالباً ما يسهل عبارته بقوله: وأنه ١٠٠٠ أو بعبارة الأصح أو الصواب أو المختار.

_ الثالث: قال العلامة ابن حجر: «... فتصحيح التنبيه ومكته من أوائل تأليفه...» (١) وعلى هذا فإن «تصحيح التنبيه» باكورة إنتاجه الفكري، ولعل في المده المرحلة لم يهتم ببيان نوع الخلاف،

ويؤيد هذا أن الإمام النووي قد بين نوع الخلاف أقوالاً وأوحها وطرفاً رنصوصاً في ما بعد بتوسع في كتابه «التحقيق»؛ وما «التحقيق» إلا شرح «التنبيه»، وبهذا نخلص إلى أن منهجية الإمام النووي في الكتب المماثلة للمنهاج واحدة، وإن اختلفت مقدماته في كتبه من حيث التوسع والاختصار في بيانها باستثناء كتابه «تصحيح التنبيه»؛ فإنه لم يبين فيه نوع الخلاف للأعذار المذكورة والله أعلم.

ثانياً: مصطلح الإمام النووي:

ما دكرناه يتعلق ببعض جوانب المنهجية (٢) ، أما ما يتعلق بالمصطلح فنجد انحاد مصطلحات «المنهاج» و«الروضة» و«التحقيق» مع اختلاف يسير، وربادة

⁽١) التحقة (١/٢٥).

 ⁽۲) لمعرفة أهمية كتاب تصحيح الثنيه ومهجه ارجع لمقدمات تحقيق تصحيح التبيه للدكتور محمد عقله الإبراهيم (ص٣٩).



تفصيل في «التحقيق» كما هو ظاهر في المقدمات وكلام ابن النقيب وغيره، ويقرب من هذه الكتب في المصطلحات «التنقيح»، أما «المجموع» و«تصحيح التنبيه» فالأول يحتاج لنظر وتأمل (۱) والثاني فقد ببن فبه الراجع من الخلاف والمعتمد المفتى به، ولم يبين نوع الخلاف، بل لم يذكر فيه من مصطلحاته إلا (الأصح) و(قيل)، وقال: «لا أستعمل الأصح إلا لما فيه خلاف»، وبهذا نخلص إلى أن «تصحيح التنبيه»: له مصطلح خاص به والله أعلم.

ويستحسن في هذا المهام ذكر مسائل من كتاب «تصحيح الننبيه» يتضح منها بيان الراجح دون بيان نوع الحلاف، ونفس المسائل من بقية كتب الإمام النووي يتضح منها بيان الراجح ونوع الخلاف،

قال في «تصحيح التنبيه»: «والأصح جواز الطهارة بالمتغير بزعفران وبحوه تغيراً يسيراً وبالمتغير بدهن وعود»(٢).

في المغني مع «المنهاج»: «وكذا لا يضر في الطهارة (متغير بمجار) طاهر (كعود ودهن)، ولو مطيبين وكافور صلب (أو تراب) ولو مستعملاً (طرح) بقصد...، في الأظهر»(٣).

وفي الروضة: «المتغير تغيرا يسيرا بما يستغنى عنه، كالزعفران، فالأصح أنه طهور، والمتغير كثيرا بما يجاوره ولا يختلط به، كعود، ودهن، وشمع، طهور على الأظهر»(١)،

 ⁽١) لأن الكتاب موسوعة في فقه المذهب وفقه الأئمة الأربعة وغيرهم وفقه السلف وهذا إلى يحتاج لتتبع ومقارنة قد تطول.

⁽٢) تصحيح التنبيه (ص٦٨).

⁽٣) المغني (١١٨/١)

⁽٤) الروضة (١٠/١).

_ قال في «تصحيح التنبيه»: «والأصح أنه لا يطهر ما زال تغير، بتراب» (۱). قال في «الروضة»: «وإن ذهب النغير بطرح التراب، فقولان: أظهرهما لا يطهر» (۲).

_ قال في «تصحيح التنبيه»: «والأصح تفضيل الجمع بثلاث غرفات في المضمضة والاستنشاق (٣). قال في «المنهاج» مع النهاية: «(قلت الأظهر تفضيل الجمع) بين المضمضة والاستنشاق ويكون (بثلاث غرف)...»(١٠).

_ قال في «تصحيح التنبيه» (والأصح وجرب إفاضة الماء على ما نزل من اللحية» (٥).

قال في «الروضة»: «الأظهر وجوب إفاضة الماء عليها، وهو غسل ظاهرها»(٦)،

_ قال في «تصحيح التنبيه»: «والأصح أنه لا ينتقض بخروح المني الله والمني قال في المجموع: « . . ولا يستثنى من الخارج إلا شي واحد وهو المني فإنه لا ينقض الوضوء على المذهب الصحيح المشهود الذي قطع به الجمهور الذي .

⁽١) تصحيح التبيه (ص٧٠)،

⁽٢) الروضة (٢١/١)٠

⁽٣) تصحيح التنبيه (١/٥٥).

⁽۱۷۲/۱) النهاية (۱/۲۷۲).

⁽٥) تصحيح التنبيه (ص٧٧)٠

⁽٦) الروضة (٦/١٥).

⁽٧) تصحيح الثنبيه (ص٨٠).

⁽٨) المجموع (٢/٤)٠



فهذه العبارات من «تصحيح التنبيه» تبين أنه لم يبين نوع الخلاف وجاء بالأصح - كما قال - لبيان ما فيه خلاف ونفس المسائل ذكرها في «الروضة» أو «المجموع» أو «المنهاج» أو «التنقيح» أو «التحقيق» وبين فيها نوع الخلاف، وهذا غيض من فيض وإلا فالذي يرجع إلى تحقيق الدكتور محمد عقله الإبراهيم لتصحيح التنبيه وتعليقاته على المسائل من بقية كتب الإمام النووي، يجد هذا الأمر واضحا(۱).

松松 松林 卷卷

⁽۱) ينظر تصحيح التنبيه (ص٦٨) وما بعدها،

هل وفَّى الإمام النووي بمصطلحه؟

صرح بعض الفقهاء بعدم توفية الإمام النووي بمصطلحه، بينما اعتذر آخرون عن ذلك، وقالو: «إن المؤلف وقَى بما النزمه في جميع اصطلاحاته في هذا الكتاب من غير شك ولا ارتياب»، وقال بعضهم: «٠٠ أجيب بأن مراده ما ذكره فلا اعتراض عليه ١٠ أو أن مراده في أغلب الأحوال بحسب طاقته»، وفي ما يلي نصوصهم:

قال الدميري - عند قول الإمام النوويّ: «ومنها بيان القولين . . . في جميع الحالات» _: «وهذا اصطلاح حسن التكره لم سبق إليه، ولكنه رحمه الله لم يف به في كثير من المواضع» (١).

قال ابن قاضي شهبة: «وهذا الاصطلاح لم يسبق إليه المصنف، وهو اصطلاح حسن، ولكنه لم يف في كثير من المواضع كما ستقف عليه في مواضع مع أني لا أستوعب جميع ما خالف فيه اصطلاحه طباً للاختصار»(٢).

قال الخطيب: «هذا الاصطلاح لم يسبق إليه المصنف أحد، وهو اصطلاح حسن بخلاف المحرر، فإنه تارة يبين نحو أصح القولين وأظهر الوجهين، وتارة لا يبين نحو الأصح والأظهر فإن قيل: لمّ لم يوف المصنف بذلك في كثير من المواضع كما ستقف _ إن شاء الله تعالى _ على كثير من

⁽١) النجم الوهاج (١/٢٠٦).

⁽٢) بداية المحتاج شرح المنهاج؛ مخطوط الأحقاف،



ذلك. وقد قال الإسنوي: ما ادّعاه من بيان ذلك في جميع المسائل مردود. فأما بيان القولين والوجهين فيرد عليه ما عبر فيه بالمذهب^(۱)، فإنه لا اصطلاح له فيه كما سيأتي. وأم بيان الطريقين^(۲) والنصّ فلم يستوعب بهما المسائل ولاقارب. وأما مراتب الخلاف فيرد عليه فيه أنواع سلكها المصنف في كتابه، وأما ما عدا ذلك فقد استوفاه وإن كأن بعضه مردوداً اهد ملخصا.

أجيب بأن مراده ما ذكره فلا اعتراض عليه؛ لأنه سيأتي ما لم يبين فيه مراتب الحلاف كقوله: وحيث أقول: وقيل كذا فهو وجه ضعيف، والصحيح أو الأصح خلافه؛ أو أن مراده في أغلب الأحوان بحسب طاقته، وربما يكون هذا أولى "(*).

قال الرملى: «(في جميع الحالات)... ولهذا قال بعضهم: إن المؤلف وفّى بما التزمه في جميع اصطلاحاته في هذا الكتاب س غير شك ولا ارتياب اهد. فاندفع ما قيل إن ما ادعاه من بيان ذلك في جميع المسائل مردود، وأنه يرد عليه من مراتب الخلاف أشياء منها ما عبر فيه بالمذهب أو النص أو الجديد أو القديم أو في قول كذا أو قيل كذا»(1).

⁽١) لأن التعبير بـ«المذهب» ليس فيه بيان القولين والوجهين بـل التعبير بـه يحتمنُ أن يكون الحلاف الذي تحكيه الطريقين ، أو الطرق أقوالاً للشافعي فقط ، أو أوجهاً لأصحابه نقط ، أو مركباً من الأقوال والأرجه ؛ لأن «المدهب» قد يكون منصوصاً ومقابله دوجه صعيف» أو «قول مخرج» أو تحكي الطرق أقوالاً وأوحهاً معاً.

⁽٢) ليس معنى كلام النووي هذا أنّه كلما وُحِد الطريقان، أو الطرق يعبّر هناك بـ المذهب، بالمحنيين؛ بل معناه: حينما يعبر سلاالمذهب، يكون هناك طريقان، أو طرق، وفرق سين المعنيين؛ لأنّ النووي لم بلترم على نفسه أن يعبّر في كل مسألة فنها طريقان مثلاً بـ المذهب، ينظر تصوير المطلب (ص٤٩).

⁽٣) المغنى (١/، ٢) وما بعدها.

⁽٤) النهاية (٣٩/١). أي: هذه المصطبحات لا يعرف منها مراتب الخلاف

التناقض الظاهر بين كتب الإمام النووي

قال ابن النقيب: «واعلم أن المصنف اصطلح في الروضة والمنهاج اصطلاحاً واحداً، وقد وقع في بعضه إما خلل أو تناقض، ولكنه قليل عدم توفيته بذلك، فإنه يعبر في المسألة الواحدة: بالأصح هنا، وبالصحيح هناك، أو بالعكس، وكذا في الأظهر والمشهور ١٠٠٠.

وفي التحفة: «قد يقع المصنف أنه في بعض كتبه يعبر بالأظهر، وفي بعضها يعبر عن ذلك بالأصح، فإن عرف أن الخلاف أقوال أو أوجه فواضح، والأرجح الدال على أنه أقوال؛ لأن مع قائله زيادة علم بنقله عن الشافعي تَعَوَّلِيَّكُونَهُ، بخلاف نافيه عنه»(٦).

قال السيد الأهدن: «وقد يوجد منه التعبير في الروضة بالأصح وفي المنهاج بالصحيح في حكم واحد، وهذا منشأ اختلاف الاجتهاد في الأرجحية، فعند التعارض يرجع إلى تأمل المَدْرَك»(").

操作 作物 存款

⁽١) السراج على نكت المنهاج (٣٢/١) وما بعلها.

⁽٢) التحقة (١/٢٥)

⁽٣) سلم المتعلم ص ١٣٢،



تتمة جهود الشيخين في الترجيح

من الأهمية بمكان في البداية إيضاح معنى التنقيح، ثم معرفة جهود الإمامين الرافعي والنروي المتمثلة في تنقيح المذهب وما الحاجة والأسباب التي دعت إلى تنقيح المذهب في عصر الشيخين؟ وأختم بالأسباب التي أدت إلى ظهور الترجيح.

المقصود بتنقيح المذهب

تحرير المذهب وتحديد ما يصح أن ينسب للشافعي، ويسمى مذهبًا له، وتمييزه عن غيره من تخريجات واجتهادات لمجتهدي المذهب على طول القرون التي سبقت عصر الشيخين (١).

وتهذبب المذهب أيضاً من الأقوال المرجوحة، والأوجه الشاذة، وبيان المعتمد من الأقوال والأوجه عند فقهائه في الفتوى في سائر أبواب الفقه؛ وذلك بياناً للحكم الشرعي المعتمد في المذهب من غيره، وتوحيداً لمرجعية القضاء والمفتين وفقاً لاجتهادات أثمتهم (٢).

保養 泰安 泰泰

⁽١) مقدمة تحقيق «نهاية المطلب». د عبد العظيم الديب رحمه الله رحمة الأبرار

⁽٢) د. أكرم القواسمي، المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي ص (٣٧٣).

جهود الشيخين

أما عن جهود الشيخين في الترجيح فقد وقفت على نص نادر في مخطوط للتاج ابن السبكي حيث جاء فيه ما نصه: «اعلم أن المتقدمين لم يكن شوقهم إلى الترجيح في الخلاف، ولا اعتنوا ببيان الصحيح، وسبب ذلك أن العلم كان كثيراً وكان كل عند الفتيا يفتي بما يؤدي إليه نظره، وقد يؤدي نظره اليوم إلى خلاف ما أدى إليه أمس، فما كان الأمر عنده مستقراً على شيء؛ لتضلعهم بالعلم، فمن ثم ما كان المصنفون يلتفتون إلى تصحيحاتهم، بل يشتغلون عن الترجيح بذكر المآخذ، وفتح أبواب الاستنباط والمباحث، من غير اعتناء بما هو الأرجح، إنما كل بنظر لنفسه،

فلما قلَّ العلم، وأشرف على التدّد واحتيج إلى ضرب من التقليد، وأن الفقيه يتبع من هو أفقه منه، وإن تشاركا في أصل النظر اعتني بالراجح.

فإن قلت: قد ألهيد للشيخ أبي علي تصحيحات، وكثرت تصحيحات صاحب التنبيه، ولو تتبع متتبع تصحيحات المتقلمين لألقى منها الكثير، قلت صحيح، غير أن التصحيح لم يكن مقصودهم الأعظم، ولا مرادهم الأهم، وما نجد من ذلك لا يكاد يبلغ لعشر، ولم يزالوا كذلك _ أي من قبل الشيخين - حتى ظهر كتاب الرافعي.

ثم زاد عليه النووي زيادة جيدة، وكان قصدهما ــ رحمهما الله ــ إرشاد الخسق، والإتيان بما بناسب الزمان، . . . وإن قصور الناس عن العلم أوجب أن

يقيم أنه تعانى من يبين لهم الراجح ليقفوا عنده فأقام الرافعي والنووي، وما في المتأخرين ما إن شاء الله مـ أفقه منهم.

وكن شوق النووي إلى الترجيح أكثر من شوقه إلى التفقه والتخريج، وكان نوق نر هعي إليهما جميعاً لكن الغالب عليه شوقه إلى الترجيح. ولما كان سودي هذه المنزلة من الترجيح، كان من الطبيعي أن يضع قواعد يسير على صوئب في ترجيحه بين أقوال الشافعي وَيَوَالِشُهُوَنَذ، وبين أوجه أصحابه...»(١).

يستفاد من كلام التاج اسبكي أن الإمام الرافعي أول من اهتم بالترجيح ويه يبتكره، وتبعه الإمام النووي وزاد زبادة جيلة تتمثل في المصطلحة المستكرة المتمثل في وضع قواعد يسير على صوئها في ترجيحه بين أقوال الشافعي وين أوجه أصحابه، وبيان الراجح المعتمد المُفتى به، وقد عرض رحمه الله هذه لقواعد في مقدمات كتبه كما مر خاصة المقدمة المشهورة الكتابه اللهمهاج» والمقدمتان الواسعتان لكتابه التحقيق» واالمجموع»، فهذه المقدمات تدل على انضباطه في حهده في الترجيح والمراجعة المقدمة

لكننا نجد العلامة القليوبي قال _ عند قول الإمام النووي في متن المنهاج الوقد النزم مصنفه أن ينص على ما صححه معظم الأصحاب» _ م نصه: «أي أكثر أصحاب الإمام التابعين له في مذهبه وفي هذا ترشيع إلى أن الرافعي أول من ابتكر ترجيع واحد من الخلافات المتعددة، ونبعه النووي عليه مع زيادة تمييز الأقوال وغيرها، ولعل من بينهما في الترجيع كذلك.

وهم ثلاثة. فإن النووي أخذ عن: الكمال سَلَّار (٣) وهو عن الإمام محمد

 ⁽۱) التاج السبكي، ترشيح التوشيح، مخطوط في مكتبة القاهرة رقم (۳۷۸) نقلا عن تحقيق
 الدكنور محمد عقله لابراهيم على تصحيح التبيه للنووي (۱/۱).

 ⁽٢) قد سبق الكلام على هذا المصطلح المبتكر بالنفصيل والتمثيل.

 ⁽٣) سَلَار بن الحسن بن عمر بن سعيد الشيخ كمال الدين أبو المضائل الإربلي تلميذ الشيخ=

صاحب الشامل الصغير (۱)، وهو عن الشيخ عبد الغفار القزويني صاحب الحاوي الصغير (۲) وهو عن الإمام الرافعي، وهو عن محمد أبي الفضل، وهو عن محمد بن يحيى، وهو عن محمد الغزالي، وهو عن إمام الحرمين، وهو عن والله محمد الجويني، وهو عن أبي بكر القفال المروزي، وهو عن أبي زيد المروزي، وهو عن أبي سعيد الأنماطي وهو عن المزني، وهو عن المزني، وهو عن المزني،

فدلت عبارة الشيخ القلبوبي على أن الرافعي أول من ابتكر ترجيح واحد من الخلافات المتعددة، بينما نجد عبارة ابن السبكي تدل على أن الإمام الفوراني هو من أقدم المبتدئين لهذا الأمر، حيث قال في ترجمة الإمام الفوراني (1)

تقي الدين ابن الصلاح وشيح الشيخ محيي الدين النووي قال النووي هو شيخنا المجمع على إمامته وجلالته وتقدمه في علم المذهب على أهل عصره بهده النواحي. وقال في موضع آخر هو إمام المدهب في عصره والمرجوع إليه في حل مشكلاته وتعرف خفياته والمنفق على إمامته وجلالته ونزاهته. تفقه على جماعة منهم الإمام أبو بكر الماهاني انهى وكان البادرائي قد جعله معيداً بمدرسته فلم يزل على ذلك إلى أن مات لم يرد منصبا آخر قال الشريف عز الدين وكان عليه مدار الفتوى بالشام في وقته ولم يترك بعده في بلاد الشام منله توفي في جمادى الآخره سنة سبعين وستمائة عين بضع وستين سنة ينظر: طبقات السبكي (١٤٩/٨).

 ⁽١) هو محمد بن محمد القزويني المعروف بصاحب الشامل الصعير، وهو غير أبي نصر ابس الصباغ
 المعدادي صاحب الشامل وهو الكتاب الجليل المعروف من أصح كتب أصحابنا والله أعلم.

⁽٢) عبد الغمار بن عبد الكريم بن عبد الغفار القزويني الشيح الإمام نجم الدين صاحب الحاري الصغير واللماب وشرح اللباب المسمى بالعجاب وله أيض كتاب في الحساب كان أحد الأئمة الأعلام له اليد الطولى في الفقه والحساب وحسن الاختصار ٠٠٠ توفي في المحرم سة خمس وسنين وستماثة، طبقات السبكي (٢٧٧/٨) .

⁽٣) حاشية قليوبي (١١/١).

⁽٤) قال الوري: المو صاحب الإبارة ، الإمام أبر القاسم عبد الرحم بن محمد بن أحمد بن فرران _ بصم الفاء وإسكان الواو _ مكذا قال الإمام الحافظ أبو سعد السمعاني في كتابه=

عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران الفوراني بضم الفاء الإمام الكبير أبو القاسم المروزي صاحب الإبانة والعمد وغيرهما من التصانيف من أهل مرو كان إماما حافظا للمذهب من كبار تلامذة أبي بكر القفال ١٠ ذكر في خطبة الإبانة أنه يبين الأصح من الأقوال والوجوه وهو من أقدم المُنتَذِبِين (١) لهذا الأمر توفي بمرو في شهر رمضان سنة إحدى وستين وأربعمائة..» ^(٢). وفي ترجمته نجده ولد سنة (٣٨٨هـ)، ونوفي سنة (٦١ هـ) عن (٧٣) سنة. ونجد أيضًا التاج ابن السبكي ذكر تصحيحات للشيخ أبي علي السِّنجي (٣) وبالمقارنة بين ميلاد ووفاة الشيخين السِّنجي والفوراني حيث إنَّ أبا علي السِّنجي المتوفى (٣٠٠هـ)، وقيل سنة (٤٢٧هـ)، ولم نصل إلى تاريخ ميلاده، وإذا فرضنا أنه توفي عن (٦٠) عاماً، فيكون ولد سنة (٣٧٠هـ) تقريباً، وبهذا نستنتج أن الشيخ أبا علي أقدم من الفُوراني ميلاداً ووفاةً -

وعلى هذا يكون الإمام الرافعي أول من اهتم بالترجيح ولم يبتكره، أو أكثر اهتماماً به مقارنة بمن قبله، بل التزم الترجيح حيث قال في خطبة كتابه «المحرر» ما نصه: «ناص على ما رجحه المعظم من الوجوه والأقاويل مفرغ في قالب التسهيل)⁽¹⁾.

الأنساب، قال: وهو من أعيان تلامدُة أبي بكر القمال، يعني المروزي، وقال: توفي في شهر رمضان سنة إحدى وستين وأربعمائة بمروة. ينظر تهذيب الأسماء راللغات (٢/٥٥٥).

⁽١) في نسخة: قمن أقدم المبتدئين؟!.

⁽۲) الطبقات الكبرى (۵/۹ – ۱۱۰).

⁽٣) قبال الإمام النبووي: «من أصبحابنا المصنفين أصبحاب الوجوه، واسمه الحسين ابن شعبِب، نفقه على الإمامين شيخي الطريقتين أبي حامد الإسفرايني شيخ العراقيين، وأبــى يكر القفال شيخ الخراسانيين ـ وهو أخصُ به ـ، وجمع بين طريقيهما، شـرح فـروع ايـن الحداد، والتلخيص لأبي العباس بن القاص، تهذيب الأسماء واللغات (٤/٤).

⁽٤) الراقعي، المحرر، مخطوط الأحقاف برقم (٢٠٢٤).

ويؤيد قولما بهدا الالتزام قول الإمام النووي في الممهاج: «وقد التزم مصنفه أن ينص على ما صححه معظم الأصحاب ووفى بما التزمه وهو من أهم أو أهم المطلوبات».

فقول الإمام النووي: «وقد التزم مصنفه أن ينص على ما صححه معظم الأصحاب» ليس فيه ترشيح إلى أن الرافعي أول من ابتكر ترجيح واحد من الخلافات المتعددة كما في عبارة الشيخ القليوبي، وإنما فيه أن الإمام الرافعي النرم الترجيح، وربما يكون هذا هو مقصود العلامة القليوبي، ولعله لم يطلع على كلام التاج في كتابيه «الترشيح» و«الطبقات» ورضي الله تعالى عن الجميع والله أعلم.

وعلى هذا يغلب على مَنْ قبل الشيخين عدم الاهتمام بذكر الأرجح من الأقوال والوجو، في المسألة، إما أنهم بهملون ذكر الأقوال والأوجه أصلاً، أو يذكرونها من غير ترجيح، وإن رجحوا فترجيحاتهم قليلة.

وأما جهد الإمام النووي في الترجيح كما هو مصرح به في كلام التاج السبكي والقليوبي يتمثل في أنه نبع الإمام الرافعي في الترجيح (١) مع زيادة تمييز الأقوال وغيرها، ومن تتبع مقدمات كتب الإمام النووي يظهر له ذلك، ومهمنا هنا بيان هذه الزيادة.

⁽۱) بل النزام الإمام النووي بذلك حيث قال في المجموع (۱/٤) صنصه: ٥٠٠٠ والتزم فيه بيان الراجح من القولين والوجهين، والطريقين، والأقوال، والأوجه، والطرق مما لم يذكر المصبع ... لا أترك قولاً، ولا وجهاً، ولا نقلاً، ولو كان ضعيماً أو واهياً إلا ذكرته إذا وحدته _ إن شه الله _ مع بيال رححان ما كان راجحاً، وتضعيف ما كان صعيفاً، وتزييف ما كان زائفاً، والمبالغة في تغليط قائله، ولو كان من الأكابر ...، ثم قال وأقدم في أول الكتاب أبواباً، وفصولاً، لتكون لصاحه تواحد وأصولا؛ أذكر فيها إن شاء الله وذكر أشياء كثيرة منها بيان القولين والوجهين والطريقين ٥٠٠٠)

بيان زيادة الإمام النووي

وهي تتمثل في أمرين:

- الأمر الأول: زيادة تمييز الأقوال والأوجه والطرق والنص ومراتب الحلاف في جميع الحالات قال في «المنهاج»: «ومنها بيان القولين والوجهين والطريقين والنص، ومراتب الخلاف في جميع الحالات».
- قال السبكي: «وما اعتمده المصنف من بيان القولين والوجهين والطريقين والنص ومراتب الخلاف من أحسن شيء وأهم مطلوب وأكثر الكتب معلقة لذلك ويترتب على معرفته فوائد لا تحصى» (١).
- _ قال المحلي _ عند قول المتن (في جميع الحالات) _: «بخلاف المحرر فتارة يبين نحو الأصح الأصح والأظهر »(٢).
 - _ قال القليوبي: «قوله: (فتارة يبين) أي نوع الخلاف أخذاً مما بعده»(٣).
- _ قال ابن حجر _ عند قول المتن: (في جميع الحالات) _: «عالبا لما بأتي والمحرر قد يبين وقد لا»(١).

 ⁽١) السكي، الانتهاج شرح الصهاح، مخطوط الأحقاف برقم (٤٥٦).

⁽٢) شرح المحلي (١٣/١)٠

⁽٣) حاشية القليوبي (١٣/١)٠

⁽١) التحفة (١/١٢).

وبتحصل من هذا أن الإمام النووي زاد عبارات يعلم منها أن المخلان أقوال للإمام أو أوجه لأصحابه أو مركب منهما، وحاصل ما ذكره إحدى عشرة صيغة وهي: الأظهر، والمشهور، والقديم، والجديد، وفي قول، وفي قول قديم، و لأصح، والصحيح، وقيل، والنص، والمذهب، والسنة الأول للأقوال وإن لم توجد السادسة منها في كلامه، والثلاثة بعدها للأوجه، والعاشرة للمركب منهما يقيناً، والأخيرة محتملة للثلاثة (۱). وتقدم الكلام عليها بالتفصيل.

وبهذا يكون الإمام النووي بين نوع الخلاف، وميَّز الأقوال من غيرها بخلاف المحرر فتارة يبين نحو أصح القولين وأظهر الوجهين وتارة لا يبين نحو الأصح والأظهر _ أي لا يبين الأصح والأظهر من القولين أو الوجهين بل يحكي في المسالة قولين أو وجهين.

الأمر الثاني: زاد الإمام النووي تخصيص الأظهر، والمشهور بالأقوال، والأصح، والصحيح بالأوجه، والمذهب بالطرق، والنص بنص الشافعي وَمَالِقَهُمْنَهُ، والجديد بالمذهب الشافعي الجديد، والقديم بمذهبه القديم، وقيل بالوجه الضعيف، والقول بخلاف الراجح.

فإذا أطلق (٢) الإمام النووي في كتبه لفظ الأظهر، أو المشهور، فهذا يدل على أنها من الأقوال، وأن الخلاف أقوال للشافعي رحمه الله، وفي قول، والمجديد والقديم كذلك، وحيث أطلق لفظ الأصح أو الصحيح فهذه تدل على أنها من أوجه الأصحاب، وأن الخلاف بين أصحاب الشافعي، وقيل وفي وجه كذلك.

⁽١) حاشية القليوبي (١٣/١).

 ⁽٢) وإنما عبّر س بالإطلاق أأن الإمام النووي ني بعض كتبه أحياناً يعبّر بـ اأصح القولين ٠٠



والمذهب يدل على الطرق والنص يدل على نص الإمام الشافعي رَحَوَلِقُهُمَهُ، وَتَفْصِيلُ هَذَا كُلُهُ تَقَدم.

قال الدكتور أكرم القواسمي: وهكذا كان جهد الإمام النووي امتداداً لجهد الإمام الرافعي ومكمّلاً له، فأصبحت مصنفاتهما الفقهية تمثل منظومة واحدة، وتشكل حلقة بالغة الأهمية في سلسلة مصنفات المذهب في الفروع؛ نظراً لكونها نقحت الإنتاج العلمي لمئات من فقهاء الشافعية على مدار أربعة قرون تلت وفاة مؤسس المذهب الإمام الشافعي وَهَرَاتُهُمّنَة سنة ٢٠٤هـ، وقد اتفق جماهير علماء الشافعية بعد عصر الإمام النووي على أن المصنفات الفقهية لكل من الإمامين الرافعي والنووي هي مظان معرفة المعتمد للفتوى على المذهب الشافعي وَهَرَاتُهُمّنَةُ اللهُ المعتمد للفتوى على المذهب الشافعي وَهَرَاتُهُمّنَةُ اللهُ المعتمد المنافعية المنافعية بعد عصر الإمام النووي على أن المصنفات الفقهية لكل من الإمامين الرافعي والنووي هي مظان معرفة المعتمد للفتوى على المذهب الشافعي وَهَرَاتُهُمّنَةُ اللهُ الله المنافعي وَهَرَاتُهُمُهُمُونَهُ المنافعي وَهَرَاتُهُمُهُمُونَهُ المؤلِقية المؤلِقي

وقال الشيخ ابن حجر – في بيان مدى الثقة بمصنفات الشيخين عند الشافعية – ما نصه: «... أن الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتمد شيء منها إلا بعد مزيد الفحص والتحري، حتى يغلب على الظن أنه المذهب، ولا يغتر بنتبع كتب متعددة على حكم واحد، فإن هذه الكثرة قد تنتهي إلى واحد، ألا ترى أن أصحاب القفال أو الشيخ أبي حامد مع كثرتهم لا يفرعون ويؤصلون إلا على طريقته غالبًا، وإن خالفت سائر الأصحاب، فتعين سبر كتبهم، هذا كله في حكم لم يتعرض له الشيخان أو أحدهما، وإلا فالذي أطبق عليه محققو المتأخرين ولم تزل مشايخنا يوصون به وينقلونه عن مشايخهم وهم عمن قبلهم، وهكذا أن المعتمد ما اتفقا عليه؛ أي ما لم يجمع متعقبو كلامهما على أنه سهو، وأنى به ... فإن اختلفا فالمصنف، فإن وجد للرافعي ترجيح دونه فهو ... (٢).

⁽١) د. أكرم القواسمي، المدحل إلى مدهب الإمام الشافعي (ص٣٧٩).

⁽٢) التحقة (١/١٥) وما يعدها،

أسباب ظهور الترجيح

من مجموع مامرٌ آنفاً يمكن أن نستخلص مجموعة من الأسباب أدت إلى ظهور الترجيح نجملها في الآتي:

ا _ كثرة المصنفات في فقه الشافعية ، فبعد مضي ما يقرب من أربعة قرول (من ٤ ، ٢هـ إلى ٤ ، ٢هـ) على وفاة الإمام الشافعي وَهَاهَاهُم مؤسس المذهب، أصبحت مدونات فقه الشافعية كثيرة جداً ، وقد أقام مصنفوها في يقاع متباعدة ما بين وادي النيل غرباً إلى بلاد ما وراء النهر وبلاد السند شرقاً ، حيث انتشر المذهب الشافعي على بقعة جغرافية واسعة ، ومع انعدام وسائل الاتصال الحديثة ، كان من الطبيعي أن يوجد في تلك المصنفات الفقهية الكثيرة في عددها ، والمتفاونة في حجمها ، والمدونة في أزمنة مختلفة خلال الأربعة القرون التخريجات المخالفة لأصول المذهب ، أو الاستنباطات المرجوحة ، أو الاجتهادات الشاذة ونحو ذلك ، فأصبحت الحاحة ملحة للقيام بعملية تهذيب تلك المصنفات الكثيرة ، خاصة بعد استقرار المذهب الشافعي وصيرورته مذهباً تلك المصنفات الكثيرة ، خاصة بعد استقرار المذهب الشافعي وصيرورته مذهباً تلك المصنفات الكثيرة ، خاصة بعد استقرار المذهب الشافعي وصيرورته مذهباً رئيساً في بلاد المسلمين ومجتمعاتهم (۱).

وفي الإشارة إلى هذا السبب قال الإمام النووي: «... وكانت مصنفات أصحابنا ـ رحمهم الله ـ في نهاية الكثرة فصارت منتشرات، مع ما هي عليه من الاختلاف في الاختيارات، فصار لا يحقق المذهب من أجل ذلك إلا أفراد من

 ⁽١) د. أكرم القواسمي في كتابه (المدخل إلى مذهب الإمام الشاهعي) ص

]-|}}:=

→X

الموفقين الغواصين المطلعين أصحاب لهمم العاليات، فوفق الله سبحانه وتعالى _ وله الحمد _ من متأخري أصحابنا من جمع هذه الطرق المختلفات، ونقح المذهب أحسن تنقيح وجمع منتشرة بعبارات وجيزات، وحوى جميع ما وقع له من الكتب المشهورات، وهو الإمام الجليل المبرز المتضلع من علم المذهب أبو القاسم الرافعي ذو التحقيقات، فأتى في كتابه الشرح الوجيز» بما لا

كبير مريد عليه من الاستيعاب مع الإيجاز والإنقان وإيضاح العبارات (١).

٢ ـ قلة العلم وإشرافه على التبدد واحتيج إلى ضرب من التقليد ، وأن الفقيه يتبع من هو أفقه منه ، وإن نشاركا في أصل النظر اعتني بالراجح (٢). وكذا قصور الناس عن العلم أوجب أن يقيم الله تعالى من يبيس لهم الراجح .

٣ _ الاختلاف الشديد بين الأصحاب في كتب المذهب، قال الإمام النووي: «... واعلم أن كتب المدهب فيها اختلاف شديد بين الأصحاب بحيث لا يحصل للمطالع وثوق بكول ما قاله مصنف منهم هو المذهب حتى يطالع معظم كتب المذهب المشهورة ... (").

杂培 杂添 谷茶

الروضة (٤/١) وما بعدها.

⁽٢) هذا كلام الناج السبكي كما نقدم،

⁽٢) المجموع (١/٤).

THE WASHEST TO SECTION OF THE SECTIO

- الألفاظ المذكورة في ثنايا المنهاج وتشمل إجمالاً:

 وتشمل إجمالاً:

 إلا تعبيرات الإمام النووي عن الطرق ونصوص الإمام الشافعيّ، وأوجه أصحابه ونقلم ونقله والاختيار والمترجيح بنائمة المذهب بالعمل ويتعبيرات متفرقة منها أصولية وبعضها لغوية ومنها ما يدلُّ على الترجيح ومنها ما يدلُّ على الترجيح ومنها ما يدلُّ على التربيح ومنها ما يدلُّ على الإباحة والتربيح والتربيح والتربي والتربيح والتربيع والتربيع والتربيع والتربيع والتربيع والتربيع والتربيع والتر

تعبيرات الإمام النووي عَنْ الطّرة المناهب». «المذهب». «المذهب». «المدهب» طرد القولين «القديم» و «الجديد». « قبل القولان». « قبل القولان». « قبل القولان».

تعبيراتُ الإمام النوويّ عن الطُرُق

كما هو معلومٌ لكلِّ قارئِ للمنهاج أنَّ الإمام النووي يعبِّر عن الطُّرُق بِهِ المنهبِ ، وهذا هو المشهورُ من تعبيرات الطرق ، فبمجردِ وقوعِ النَّظرِ عليه يُعْرَفُ أنَّ في المسألة طُرُقاً ، لكنْ هناك تعبيرات خفيةٌ لا يُعْرَفُ منها ذلك المعنى ، إلا بعد تأمُّلِ ونظر ، كتعبيره بـ (قيل في قول) ، و (قيل القولان) ، بل قد يتوهمُ انَّ المخلاف أوجة ، بنظره لـ «قيل» ، والبعض الآخرُ يتوهمُ أنَّ الخلاف أقوالٌ ؛ بنظره لـ «القول» ويسكتُ آخر ؛ بنظره للتركيب ، فمن الهامُّ جداً الخلاف من تعبيرات الطرق .

(١) المذهب

بدأتُ بالمذهب؛ لشهرتِهِ وليكونَ مدخلاً لبقيةِ تعبيراتِ الطرقِ، ومعناه معلومٌ في مقدِّمة (المنهاج)، حيثُ جاءً فيها ما نصَّهُ: (وحيثُ أقولُ: المذهبُ فمن الطريقين أو الطرق)، كما نص على ذلك أيضاً في مقدِّمة (الروضة)، و (التحقيق)، و (التنقيح) (۱)، فهو حينَ بعبِّر به محتملٌ أنْ يكون من أقوال الشافعي رَجَائِشَتَهُ، أو من أوجهِ أصحابهِ، أومن المركب منهما (۱).

⁽١) التحقيق (ص٠٥)؛ «السقيح» (٨٢/١)٠

⁽٢) التعير بـ «المذهب» يحتملُ أن بكون الخلاف الذي تحكيه الطريقان، أو الطرق أقوالاً للشافعي فقط، أو أوجهاً لأصحابه فقط، أو مركباً من الأقوال والأوجه؛ لأن «الممذهب» قد يكون منصوصاً ومقابله «وجه ضعيف» أو «قول مخرج» أو تحكي الطرق أقوالاً وأوحهاً.



وليس معنى كلام النووي هذا أنّه كلما وُجِدَ الطريقان، أو الطرق يعبّر مناك بـ«المذهب» يكون هناك طريقاد، أو طرق، وفرق بين المعنبين؛ لأنّ النووي لم يلتزم على نفسه أن يعبّر في كل مسألة فيها طريقان مثلاً بـ«المذهب».

وعلى هذا يكونُ اعتراضُ القليوبي على النوويّ في مواضع من حاشينه على «شرح المحلي» في المسائل التي وُجِدتُ فيها «الطريقان» أو «الطرق»، ولم يعبِّر فيها بـ«المذهب» بأنه ترك التعبيرُ فيها بـ«المذهب» مع أنَّ فيها طرقاً في غيرٍ محله (١).

فتعبيره بـ «المذهب» في «المنهاج»، وكدا في «الروضة»، و «التحقيق»، و «التحقيق»، و «التنقيح» المرادُ به منقولٌ راححٌ عن الإمام أو الأصحاب، ويستفاد منه مسائل.

الأولى: أن في المسألة خلافاً، والثانية: أن الخلاف من طريقين أو طرق، والثالثة: أنه بَيْنَ الأصحاب في حكاية المذهب، والرابعة: أن الحكم الذي عبر عنه بـ ((المذهب) هو الراجح، والخامسة: أن مقابله مرجوح، والسادسة : أن في المسالة طريقاً حاكبة للخلاف وطريفاً قاطعة، وقد تتعدد الطرق، والسابعة: يحتمل أن يكون الخلاف في الطرق أقوالاً فقط أو أوجهاً فقط أو مركباً منهما، فالتعبير بالمذهب قد يقع على قول أو وجه أو النص،

• هل تعبيره بالمذهب معناه الراجح من طريق القطع؟

لا خلافَ أنَّ الإمام النوويّ إدا عبَّرَ بـ«المذهب» فهو عبارة عن «الرَّاجع» وهل هو عبارة أيضاً عن «طريق القطع»؟ فيل: «نعم»، وهو مراده «دائماً»،

⁽١) تصرير المطلب (ص ٤٩).

يعني أن المعبَّر عنه بـ «المذهب» لا يكون إلا طريق قطع، وقيل: «غالباً» وهذان القيلان مردودان، بل «الرَّاجح» المعبَّر عنه بـ «المذهب» قد يكون «طريقَ قطع».. وقد يكون المعبَّر عنه بـ «المذهب» أحد القولين أو الوجهين مثلاً من «الطريق الحاكية».

ه مل المعبَّر عنه بالمذهب» من الحاكية موافق لطريق القطع أو مخالفها؟

وعلى هذا فهل المعبَّر عنه بـ«المذهب» موافق لطريق القطع أو مخالفها (۱۰). قال الإسنويُّ والزركشيُّ – رحمهما الله تعالى – بالأول، يعني أنه موافق لها، وقد خالفهما ابن حجر وقال: «(أو) يكون المعبر عنه بالمذهب (موافقها من طريق المخلاف) أي موافق لطريق الفطع (أو) يكون (مخالفها) أي مخالف لطريق القطع (لكن قيل: الغالب (۱۱) أنه) أي المعبر عنه بالمذهب (المموافق) لطريق القطع، وهذا القيل غير قطعي، (و) لكن (الاستقراء الناقص) لعدم سبر جميع الأفراد حيث إن الاستقراء التام يقتضي مراجعة بحو «الروضة» و«شرح المهذب» و«الشرح الكبير»، مع تدقيق النظر في كيفية اختلاف الطرق وترجيح بعضه على بعض في كل مسألة عبَّر في «المنهاج» عنها بـ« لمذهب» كما فعل الشارح المحقق وهو عمل مرهق يستغرق مدة طويلة (المفيد) ذلك كما فعل الشارح (المحقق وهو عمل مرهق يستغرق مدة طويلة (المفيد) ذلك الاستقراء (الظن يؤيده) أي ذلك القيل (۱۳)،

⁽١) في الترشيح على الوشيح للناج السبكي مخطوط ما نصه: «الغالب في طريقين أحدهما قاطعة أن تكون الفتيا على ذات القطع سواء صحت طريقة القطع أم طريقه القولين لكس ليس ذلك بلازم٠٠ بل قد خرج عن كل صور كثيرة»

⁽٢) سيأتي نقل نصوص الأثمة مي ذلك.

 ⁽٣) التحفة (٧١/١)، كلام الشيخ ابن حجر ها بين القوسين فقط.

+X€8

مما قدمناه يتبين أن الراجح الذي عبر بدالمذهب قد يكون الطريق القطع»، ويستدن عليه _ بقول الشراح بعد قول المتن المدهب كذا _ بأحد سة ألفاظ مثلاً: الطريق الثاني فيه فولان، والطريق الثاني فيه وجهان، وقيل: في قولان، وقيل فيه وجهان، وفي ولان، والطريق الثاني وجه من طريق ثان، قولان، وقي وجه من طريق ثان، وقد يكون «الطريق المحاكية» ويستدل عليه بقولهم بعده يإحدى خمسة أله هو مثلاً: لقول الثاني، والوجه الثاني، وفي قول، وفي وجه والثاني، وإذا كان الطريق المحاكية فإما أن يكون موافقاً لطريق القطع، ويستدل عليه بنحو قولهم: وقطع بعضهم بالأول، والوجه القطع بالأول، وإما أن يكون مخالفا لها ويستدل عليه بنحو عليه بنحو قولهم:

الغالب أن الراجح من طريق الخلاف موافق لطريق القطع:

على هذا رأي مجموعة من الفقهاء:

١ ـ قال السيوطي: «مما يحصل الائتناس به لما قلناه قول الفقهاء: إن المسألة ذات الطريقين إذا كان الأصح فيهما طريقة الخلاف فالغالب أن الأصح فيها ما وافق طريقة القطع»(١).

٧ _ وفي «الفوائد المَدَنِيَّةِ» للكُوْدِيُّ _ رحمه اللهُ تعالى _. «(قاعدةٌ). إنَّ المسألة إدا كانَ فيها طريقانِ طريقُ قطع بالحكم وطريقُ إشاتِ الحلافِ ركانَ المُعتمَدُ وطريقَ إنباتِ الحلافِ فالحكمُ المُوافِقُ لطريقِ القصعِ يكونُ هو المُعتمَدَ».

٣ _ وقال الشيخ ابن حجر _ في أثناء كلامه في باب الحيض _:
 «... طريقان: أحدهما: القطع بأن القوي مع الضعيف الأول حيص، والثاني:

⁽۱) الحاري للعتارى (۱/۸۶۲).

•><}{{

وجهان: أحدهما: هذا والثاني: حيضها القوي وحده، والغالب في مثل هذا: أن الراجح منه أحد الوجهين الموافق للطريقة القاطعة»(١).

وشَذَ عن الغالبِ في مسألةِ تَقَدَّمِ المُصلِّي على الحنازةِ والقبرِ فالمذهبُ: عدمُ جوازِه، والثّاني: يجوزُ...، والطّريقُ الثّانيةُ: القطعُ بالجوازِ، فالرّاححُ هنا مُخالِفٌ لطريق القطع.

€ ترجيح الطرق غير ترجيح الحكم:

قال الشيخُ عبدُ البصيرِ في تصوير المطلب: «.. ومن هنا يعلم ترجيح الطرق غير نرجيح «الحكم» فهما شيآن، وكثيراً ما يخفى ذلك على بعض الأفهام فيشكل عليهم عبارات من نحو شرح «المهذب» و«الروضة» و«فتح العريز»، فإن هذه الكتب تتعرض كثيراً لترجيح «الطرق» أيضا كما تتعرض لترجيح الحكم في المسالة بخلاف نحو «المنهاج» و«التحقيق» والمحرر»، فإنها لا تتعرض لترجيح الطرق».

€ فائدة: كلام التقي السبكي عن الطرق:

في مقدمة شرح المنهاج للتفي السبكي جاء ما نصه: «وحيث يقول ـ أي النووي ـ (المذهب فمن الطريقين) أي الطريقة الراجحة الجزم بما ذكره سواء كان الطريق المقابلة لها جازمة أم مترددة، وسواء أكان الأصح من ذلك التردد موافقاً للطريقة الراجحة أم مخالفاً.

واعلم أنه قد يكون طريقة الحلاف الراجحة وهو كثير في المذهب، ثم

⁽١) الفتاري الفقهية الكبري (١٠١/١).

⁽٢) تصوير المطلب (ص٨٠)٠



تارة يكون الأصح من الخلاف موافقاً للطريقة الجازمة المرجوحة، وتارة يكون مخالفاً، وفي كلا القسمين يقول المصنف والأظهر أو الأصح على حسب ما يكون الخلاف من الأقوال أو الأوجه.

ولا يقول المذهب، لأن الراجح قول أو رجه لا طريقة. هذا الذي اقتضاه كلام المصنف في الكتاب ومدلول لفظه هنا.

وقد يجيء في الكتاب شيء قليل على خلاف ذلك ، فكون وارداً عليه كما ستقف عليه _ إن شاء الله تعالى _ وحينئذ يكون قوله: «الأظهر»، أو «الأصح» محتملاً لأن يكون معه طريقة قاطعة مرجوحة موافقة أو مخالهه، ولا يمكننا تفسير المذهب بما يشمل هذا التقسيم؛ لأني استقريت كلامه فرأيته مخالفا لذلك ، ولو أتى بعبارة غير هذا القسم كان حسناً، وهو أنه إذا كانت طريقة الخلاف راجحة يقول في الراجح منها إن كان قولاً الأظهر من المذهب، وين كان وجها الأصح من المذهب، فينبه بذلك على أنه أرجح الأقوال من أرجح الطرق ، ويكون الأظهر والأصح خاصين بالأقوال التي لا طرق معها، وأرجو أن أبين ذلك في هذا الشرح حيث جاء إن شاء الله تعالى»(١).

هذا التقرير من الشيخ الإمام التقي السبكي غريب لم أجده _ حسب عدمي _ لغيره من شرَّاح الممهاج، وكُتَّاب المصطلحات، وتابعه عليه ابن النقيب في مقدمة شرحه على المنهاج، وذكر ابن النقيب في شرحه ما يخالف ما قاله في المقدمة.

والشيخ السبكي بنى كلامه على الاستقراء، وحتى نَتَبيَّن دقة كلامه ينبغي قراءة شرحه على المنهج، مع ملاحظة أن الإمام السبكي مع الإمام النووي

⁽١) الابتهاج شرح المنهاج (١/٤) محطوط الأحقاف برقم (٢٥٦).

+>(€)

والإمام الرافعي هم المرادون بـ «مصطلح الشيوخ» عند الشافعية، وأن الإمام السبكي لا يأخذ كلام من سبقه بتسليم تام بل يخضعه للبحث والتحقيق؛ ولهدا مجده في شرحه على المنهاج رجح في المذهب مئة وخمسين مسألة مخالفاً فيها شيخي المذهب وخصوصاً الإمام النووي كما ذكرها الله في طبقات الشافعية المنافعية (۱).

٠ فائدة:

قد تعدد الطرق، ومن أمثلتها ما قاله الإمام السيوطي: ٥٠٠ ولاية المكاح وفيها: ثلاثة عشر طريقا أشهرها: في اشتراط العدالة، فيها قولان، أصحهما: نعم، فلا يلي الفاسق كسائر الولايات؛ ولأنه لا يؤمن أن يضعها عند فسق مثله والثاني: لا ؛ لأن الأولين لم يمنعوا الفسقة من تزويج بناتهم الطريق الثاني: يلي قطعا الثالث: لا يلي قطعا الرابع: يلي المجبر دون غيره ؛ لأنه أكمل شفقة الخامس: عكسه لأن المجبر يستقل بالنكاح، فربما وضعها عند فاسق، بحلاف غيره فنظر هي لنفسها، وتأذن السادس: يلي ، إن فسق بغير شرب بحلاف غيره فنظر هي لنفسها، وتأذن السادس: يلي ، إن فسق بغير شرب الخمر بخلاف ما إذا كان به لاختلال نظره السابع: يلي المستتر دون المعلن النامن: يلي الغيور، دون غيره التاسع: يلي إن لم يحجر عليه العاشر: يلي إن كان الإمام الأعظم قطعا وإلا فقولان الحادي عشر: يلي – إن كان الإمام للمام المسلمين، لا مولياته الثاني عشر: يلي ، إن كان بحيث لو سبناه الولاية انتقلت المسلمين، لا مولياته الثاني عشر: يلي ، إن كان بحيث لو سبناه الولاية انتقلت المحر _ يلي ابنته ، والا فلا قاله الغزالي ، واستحسه النووي الثالث عشر: قاله في البحر _ يلي ابنته ، ولا يعبل النكاح لابنه . ""

⁽۱) طبقات الشامعية الكبرى (۱۰/۲۳٥).

⁽٢) الأشياء والنظائر (١/٣٨٨).

وقال السيوطي أيضاً: «... ما لا يدركه الطرف وفيه تسع طرق أحده: يعمى عنه في الماء والنوب، والثاني: لا فيهما، والثالث ينجس الماء دون الثوب؛ لأن النوب أخف حكما في النجاسة، والرابع: عكسه ؛ لأن للماء توة في دفع النجاسة، والحامس: تنجس الماء وفي الثوب قولان، والسادس: عكسه، والسابع: لا ينجس الماء وفي الثوب قولان، والثامن: عكسه، والناسع: وهو أصح الطرق فيهما قولان: أظهرهما عند النووي: العفو، وهذه المسألة نظير مسألة ولاية الفاسق المكاح في كثرة طرقها، وقد تقدمت»(١).

وقد يكون الخلاف في الطرق أقوالاً فقط، أو أوجهاً فقط، أو مركباً منهما. ثم إن الراحح الذي عُبِّر عنه بالمذهب يحتمل أن يكون أظهراً أو مشهوراً أو أصحاً أو أصحاً أو صحيحاً، فالمصنف لم يبين مرتبة الخلاف قوة وضعفاً في تعبيره بالمذهب وقد أشار بعض شُراح المنهاح لهذا عند شرحهم لقول الإمام النووي في مقدمة المنهاج «ومنها بيان القولين ... في جميع الحالات.

告告 安米 供米

⁽١) الأشباه والنظائر (١/٤٢٥)

(٢) الطريقان^(١)

والكلام على هذا اللفظ يتضمن موضعه في المنهاج وما قاله الفقهاء فيه، ثم بيان معنى الطرق وكيف تنشأ؟.

إلى أولاً: ورد التعبير بـ «الطريقين» في كتاب صلاة الجماعة من «المنهاج» في قوله: «فإن كانا في بناءين كصحن وصفة أو بيت فد طريقان»: «أصحهما» إن كان بناء المأموم يميناً أو شمالاً وجب اتصال صف من أحد البناءين بالآخر، ولا تضر فرجة لا تسع واقفاً في الأصح، وإن كان خلف بناء الإمام فالصحيح صحة القدوة بشرط أن لا يكون بين الصفين أكثر من ثلاثة أذرع، والطريق الثاني لا يشترط إلا القرب كالفضاء إن لم يكن حائل أو حال باب نافذ».

قال الدميري: «(فطريقان أصحهما) وهي طريقة «القفال» وموافقيه... (والطريق الثاني)... وهذه طريقة «أبي إسحاق المروزي» وأكثر العراقيين^(٢).

وهذا المصطلح عدَّه السيد الأهدل من استعمال الطريقين موضع الوجهين فقال _ أثناء ذكر عدد التعبير بـ(الوجهين) في «المنهاج» _: «الأول: في كتاب صلاة الجماعة، وفيه التعبير بـ(الطريقين) ولا ثاني له (٣)؛ لأن الوجهين والطريقين كلاهما للأصحاب، وقال الإمام النوويّ عن هذا: (وقد يستعملون

 ⁽١) أنما قلت: «الطريقان»، ولم أقل الطرق؛ لأن كلامنا هنا على الألفاظ المذكورة في ثنايا
 «العمهاج» ومنها هذ اللفظ؛ لذا عَنْوَنْتُ به،

⁽٢) النجم الوهاج (٢/٨٧٨ ـ ٢٧٩)،

⁽٣) سلم المتعلم (ص٦٤٦)٠



الوجهين في موضع الطريقين وعكسه)(١)، ثم ذكر أمثله لذلك من المهذب.

ثانياً: الطرق: «اختلافُ الأصحاب في حكاية المذهب»، وهذا الاصطلاح هو ما اصطلح عليه كافة فقهاء الشافعية لا النووي وحده؛ ولذلك لم يتعرض في «الممنهاج» ولا في «الروضة» اللذين عبر فيهما أيضاً بـ«المذهب» لبيان معنى «القول» و«الوجه»؛ لاتفاقهم على معيهما العرفي، فـ«القول»: خاص بقول الإمام و«الوجه»؛ خاص بما قاله «الأصحاب»، وإنما تعرض في هذه الكتب لبيان اصطلاحه الخاص به، وأما تلك المصطلحات العمة فقد بينها شُرَّاحُ «المنهاج» وغيرهم، كما ذكر النووي تعريف «الطرق» و«الوجه» و«الوجه» و«القول» في بيان الأمور العامة من مقدمة «المجموع» و«التنقيح» و«الدفائق»، وأما اصطلاحه الخاص ففي التعبير بـ«المذهب» من أنه إشارة إلى الحلاك من الطريقين أو لطرق، فتنبه ولا تتخبط كما في تصوير المطلب.

إذن «معنى الطرق العرفي»: اختلافُ الأصحاب في حكاية «المذهب الشافعي» في مسألة من المسائل من حيث وجود الخلاف، وهذا هو المشهور في تعريف الطرق من كتب المصطلحات، ولكن بالرجوع إلى كتب الأصول أثناء الكلام على أحوال المجتهد نجد ما يلي:

€ الطريق: نفس الأقوال أو الأوجه المختلف فها:

_ قال ابن قاسم: «وقوله: (وهي اختلاف الأصحاب) الظاهر أن فيه مسامحة وأن الطرق لبست نفس الاختلاف بل ملزومه من الأقوال والمذاهب المختلفة»(١٠).

⁽¹⁾ llaranga (1/17).

⁽۲) الآيات البينات (٤/٧٨٧) وما بعدها.

_ وقال البناني: «فيه تساهل إذ الطرق هي الأنوان المذكورة لا الاختلاف وإن كان لازماً لها»^(۱).

إذن «مسمى الطريق» هو: نفس الأقوال أو الأوجه المختلف فيها أو نفس القطع بقول أو وجه، وإن وقع في «المجموع» و«النحقيق» و«الدقائق» وشروح «المنهاج» للمحلي، وابن حجر، والرمني، والخطيب وغيرهم - رحمهم الله تعالى _: «اختلاف لأصحاب» الخ فقد قال لمحشون: «إن الاختلاف في كلامهم لازم لتلك الحكية التي هي مسمى الطريق في الحقيقة».

والمراد بـ «حكاية الأصحاب»: ما يشمل حكية الخلاف وحكاية القطع؛ لأن اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب لازم للحكايتين، لا لأحدهما فقط. كما حققه الشيخ عبد البصير سليمان (٢).

والمراد «بالمذهب» في قولهم: «اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب» ما ذهب إليه الإمام الشافعيّ رَحَالِقَهَا أو ما نقله الأصحاب عمن تقدمهم من أصحابه، فالمراد به هنا ما يشمل القول والوجه.

إذن الطرق: اختلاف الأصحاب في نقل المذهب عن الشافعي وَ وَاللَّهُ عَنْ الله عَنْ السَّافعي وَ وَاللَّهُ عَنْ أُو عمن تقدمهم من أصحابه .

﴿ كيف تنشأ الطرق؟

قال الشيخ زكريا: «(ومن معارضة نصّ آخر للنظير) أي لنصّ في نظير المسألة (تنشأ الطرق) وهي اختلاف الأصحاب في نقل المذهب في المسألتين،

⁽۱) حاشية البناني (۲۰/۲)٠

⁽٢) تصوير المطلُّب في التعبير بالمذَّهب (ص١٦١)،



فمنهم من يقرّر النصين فيهما، ويفرق بينهما، ومنهم من يخرج نص كل منهما في الأخرى فيحكي في كل قولين منصوصا ومخرجا، وعلى هذا فتارة يرجح في كل منهما نصها ويفرق بينهما، وتارة يرجح في أحدهما نصها، وفي الأخرى المخرج، ويذكر ما يرجحه على نصها»(١).

وقال ابن قاسم: (قوله: (ومن معارضة نص آخر للنظير تنشأ الطرق) اعلم أن الذي تقرر في كتب فروع الشافعية ككتب الرافعي والنوويّ أن الطرق اختلاف الأصحاب في نقل المذهب عن الشافعيّ ﴿ وَمَالِيُّهُمَاءُ أَو عَمِن تَقَدَّمُهُم مِنْ أَصِحَابُهُ ، وقول المصنف ــ أي تاج الدين السُّبْكي ــ: «ومن معارضة نص آخر للنظير تنشأ الطرق» خاص بالأول، أعني اختلافهم في نقل المذهب عن الشافعيّ يَعَلَّشَّتُهُ؛ لأن النَّصْ في اصطلاحهم إنما يطلق على كلام الشافعيِّ رَهَوَالِلَهُمَـَّنَهُ ۖ)، وكذا نول الشارح وهو اختلاف الأصحاب إلخ خاص بالأول بدليل قوله: تفصيلاً لذلك «فمنهم من يقرر النَّصّين إلى آخره» لما تعدم من أن النَّصّ إنما يطلق على كلام الشافعيّ رَجَالِتَهُمَّنَهُ ووجه اقتصار المصنف والشارح على الأول أن كلامهما في بيان أحوال أقوال المجتهد، وحينتذ فينبغي أن يكون تقديم المعمول في قوله: "ومن معارضة النح» للاهتمام دون الحصر، أو هو للحصر الإضافي أي تنشأ الطرق عند تعارض النُّصّين المذكورين لا عند عدم تعارضهما (٣).

وفي الترياق: «(وتنشأ الطرق) عي المذهب من كون الشافعي مثلا ينص

⁽١) غابة الأصول (ص ١٥٧).

 ⁽٣) فهو مرادف لقول الشافعي وعرّف ابن النقب القول: (بأنه ما نقل عن الشافعي نصاً) (٣١/١)، ولكن هذا في غير المنهاج أما فيه فالنص غير سرادف للقول، وإنما هو قول الشافعي مع مقابله من الوجه الضعيف أو القول المخرج، فهو مركب وهذا صطلاح خاص بالمنهاج كما سيأتي تفصيعه في مبحث تعبيرات تدل على نصوص الإمام الشافعي.

⁽٣) الآيات البينات (٢٨٦/٤ ـ ٢٨٢)،

→;@

في المسألة على شيء وينص في نظيرها على ما يعارضه ولا يظهر بينهما فرق، في ختلف الأصحاب في نقل المذهب في المسألتين، فمنهم من يقرر النصين فيهما، ويتكلف الفرق بينهما، ومنهم من يخرج كل نص منهما في الأخرى حاكياً في كل منهما قولين منصوصا ومخرجاً»(۱).

﴿ فَائدة في تولد وجوه الأصحاب:

«وإذا اختلف متبحران في مذهب لاختلافهما في قياس أصل مذهب إمامهما، ومن هذا يتولد وجوه الأصحاب»(٢).

تنبیه: لا یکون اختلاف طرق إلا مع قطع وخلاف

قال الشيخُ عبدُ البصير: «فظهر من هذه العبارة ـ أي عبارة «المجموع» في الطرق (٢) _ أن واحدة من الطريقين و الطرق تكون طريق قطع البتة كما تكون الأخرى طريق خلاف و فلا يكون اختلاف طرق إلا مع قطع وخلاف و بهذا لما كان المدهب عبارة عن الخلاف من الطريقين أر الطرق ـ كما اصطلح عليه في المنهاج _ كان دلك عبارة عن طريق خلاف وطريق قطع على الأقل ، وقد تتعدد طريق القطع (١).

⁽١) الترياق النافع (١٦٦/٢)٠

⁽٢) الروضة (١٠١/١١).

⁽٣) قال الإمام الدوريّ ـ رحمه الله ـ في تعريف الطرق في مقدمة المجموع (٦٦/١): وأما الطرق فهي اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب فيقول بعضهم مثلا: في المسألة قولان أو وجهال ويقول الآحر: لا يجوز قولاً واحداً أو وجهاً وحداً أو يقول أحدهما: في المسألة تفصيل ويقول الآخر: فيها خلاف مطلق.

⁽٤) تصوير المطلب في التعبير بالمذهب (ص١٥) وما بعدها.

(٣) فالمذهب طرد القولين القديم والجديد

جَمَعَ هذا المصطلح بين ثلاثة من مصطلحات الإمام النووي، وهي: «المذهبُ»، و«القديمُ»، و«الجديدُ»، وفي كل منها يقول الإمام النووي: «وحيثُ أقولُ «الجديد» «وحيثُ أقولُ «الجديد» فمن الطرق أو الطريقين، . . . وحيثُ أقولُ «الجديد» فالقديمُ خلافه، أو «القديم» فالجديد خلافه» فقد عبَر عن كل منها منفرداً عن الأخر باعتبار أن الأول يدلُ على «الطرق»، والثاني يدلُ على «القول الجديد»، والثالث يدلُ على «القول الجديد»، والثالث يدلُ على «القول القديم»، وهنا استعملها كمصطلح واحد باعتبار أنه والثالث يدلُ على مدلولٍ واحد باعتبار أنه على مدلولٍ واحد .

وقد ورد هذا المصطلح في موضع واحد من «المنهاج» في كتاب الهبة:
«ولو قال أعمرتك هذه الدار، فإذا مت فهي لورثتك فهي هبة، ولو اقتصر على
أعمرتك فكذا في الجديد، ولو قال فإذا مت عادت إلي فكذا في الأصح، ولو
قال: أرقبتك أو جعلتها لك رقبى. أي إن مت قبلي عادت إلي، وإن مت قبلك
استقرت لك، فالمذهب طرد القولين الجديد والقديم».

٠ معنى هذا المصطلح:

يستخلص من شرح الدميري وابن النقيب^(١) والشارح المحلي أن الخلاف

⁽١) عبارة ابن النفيب: «قوله: (والمذهب طرد القولين) أي فيه طريقاد: أحدهما: لا يقطع بالبطلان وأصحهما طرد الجديد والهديم، فالمذهب الصحة ويلغو الشرط» السراج على نكت المنهاج (٤/٣٥٠)، قوله: قلا يقطع» خطأ والصواب القطع.

«طريقان»، طريقة راجحة عبر عنها بالمذهب حاكية لقولين قديم وجديد، وهي إحدى طريقين، والطريق الثاني _ المرجوحة _ القطع بالبطلان، ففي المسالة طريقان: أحدهما يقطع بالبطلان وهي مقابل المذهب، وأصحهما طرد الجديد والقديم؛ فعلى البجديد الأصح يصح ويلغو لشرط الفاسد فالمذهب الصحة ويلغو الشرط الشاسد فالمذهب الصحة ويلغو الشرط الشرط (۱).

ويستفادُ من شُروح «المنهاج» من التعبير بهذا النفظ في هذا الموصع ما يلي:

- (١) الخلافية، يعني أن في المسألة خلافاً.
- (٢) الأرجحية، يعني أن ما عبر فيه بـ(المذهب طرد القولين القديم
 والجديد) هي الطريقة الراجحة.
- (٣) كون الخلاف بين الأصحاب في حكاية المذهب، فيحكي بعضهم
 في المسألة قولان، ويحكي الأخر فولاً واحداً مقطوع به.
 - (٤) مرجوحية المقابل، وهي الطريقة المرجوحة.
 - (٥) كون طريقه طريق الخلاف، وطريق مقابله طريق القطع.
 - (٦) كون أحد قولي طريق الخلاف موافق لطريق القطع.
 - (٧) الجديد من الطريق الراجحة هو المعتمد.

ومثل هذا ما في «الروضة»: «فرع: من احتمع عليه حدثان: أصغر وأكبر، فيه أوجه: الصحيح يكفيه غسل جميع البدن بنية الغسل وحده، ولا ترتيب عليه، والثاني: يجب بية الحدثين إن اقتصر على الغسل، والثالث: يجب

⁽١) النجم الوهاج (٥٤٦/٥)، كنز الراغبين (١١١/١).

وضوء مرتب، وغسل جميع البدن. فإن شاء قدَّم الوضوء، وإن شاء أخره. والرابع: يجب وصوء مرتب، وغسل باقي البدن، هذا كله إذا وقع الحدثان معاً أو سبق الأصغر، وإما إذا سبق الأكبر، فـ «طريقان» · أصحهما: «طرد المخلاف». والثاني: القطع بالاكتفاء بالغسل (١).

> 杂格 茶茶 张铁

الروضة (١/٤٥).



(١) قيل القولان

هذا المصطلح مركب من لفظين اثنين، وقد عبر الإمام النووي في «المنهاج» عن كن منهما منفرداً عن الآخر باعتبارهما مصطلحين يدلُّ كلُ واحد منهما على ما لا يدلُّ عليه الآخر؛ فتعبيرهُ بـ«قبلَ» يدلُّ على الخلافية، وكون الخلاف وجهاً من أوجه الأصحاب، وكونه ضعيفاً، ومقابله «الأصح» أو «الصحيح»؛ وتعبيره بـ«القولين» يدلُّ على الخلافية أيضاً، وكون الخلاف قولين للشافعيِّ وَعَلِينَهُمَنَهُ.

ولكننا نجدُ الإمام لنوويّ استعمل هذين اللفظين كمصطلحٍ واحدٍ في مواضع أخرى من «المنهاج»، باعتباره يدلُّ على مدلولٍ واحدٍ، ولا يصح حمله على ظاهره لما يلزم من التنافي، فإن «القيل» من أوجه الأصحاب، و«القولان» للشافعي وفي الوصف بهما تنافي.

ورد هذا المصطلح في أربعة مواضع من المنهاج:

ه الأول: في باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه: «وفي المغصوب والضال والمجحود في الأظهر، ولا يجب دفعه حتى يعود، والمشترى قبل القبض، وقبل فيه القولان».

قال الخطيب: «(و) تجب فطعاً في (المشتري قبل قبضه وقيل فيه القولان) في المغصوب ونحوه ٢٠٠٠، (وفي عميرة: «قول المتن: (والمشترى

⁽١) مغني المحتاج (١/٢٠٢).



قبل قبضه) أي يجب فيه قطعا وقيل فيه القولان»^(١).

فقوله (قطعاً): طريق قاطعة، وقوله (وقيل فيه القولان): طريق الخلاف.

قال ابن النقيب: «قوله (في الأظهر) هو الجديد ومقابله قديم، وهذه هي أصح الطرق في أصل الروضة وشرح المهذب - أعني طريقة القولين - ولم يصحح الرافعي شيئاً من الطرق، والطريق الثاني تجب قطعاً، والثالث: إن عاد بنمائه وجبت؛ لما مضى، وإن عاد بغير نماء فلا . . . قوله: (وقيل فيه القولان) أي في المغصوب ولم يعبر هنا بالمذهب؛ فإنه أراد التنصيص على أنهما ذلك القولان؛ ليؤخذ منه أن القائل بالوجوب لا يوجب الإخراج قبيل القبض، وأما على طريقة الحزم فهل يجب الإخراج قبل القبض، وأما الوجوب، وفي أصل المسألة طريقة ثالثة جازمة بعدم الوجوب» (٢).

* الثاني: في كتاب البيع باب الأصول والثمار: «ولو باع أرضاً مع بذر أو زرع لا يفرد بالبيع بطل في الجميع، وقيل في الأرض القولان».

قال المحلي: «(بطل) البيع (في الجميع) قطعاً ، . . . (وقيل في الأرض قولان) أحدهما: الصحة فيها بجميع الثمن» قال «القليوبي»: «قوله: «أحدهما إلخ» سكت عن مقابله لموافقته لطريق القطع . . . » (٣) .

قل ابن النقيب: «قوله: «بطل في الجميع وقيل تفريق الصفقة في الأرض قولان» ظاهر أن البدر أو الزرع يبطل فيه قطعاً، وفي الأرض طريقان: أصحهما: القطع بالبطلان للجهل بأحد المقصودين وتعذر التوزيع . والثانية:

⁽١) حاشية عميرة (٢/٥٠)،

⁽٢) السراج على نكت المنهاج (١٣٣/٢ ـ ١٣٥).

⁽٣) المحلي وحاشية القليوبي (٢٨١/٢)، وانظر: مثلها عبارة مغني المحتاج (١٠٨/١).



قولا تفريق الصفقة»(١).

الثالث: في كتاب الديات فصل جناية العبد.

... قال في «المغني» مع «المنهاج»: «(ولو جنى ثانياً قبل الفداء باعه فيهما أو فداه بالأقل من قيمته والأرشين^(۲)، وفي القديم بالأرشين، ولو أعتقه) أي العبد الجاني (أو باعه وصححناهما أو فتله) السيد (فداه) حتماً (بالأقل) من قيمته والأرش قطعاً... ثم أشار لطريقة حاكية للجديد والقديم السابقين بقوله: (وقيل) في فدائه (القولان) السابقان، وما رجحه من طريقة القطع جرى عليه في الروضة هنا، وجزم في كتاب البيع في بيع العبد الجاني بطريقة الخلاف^(۲).

قال الدميري: ««وقيل القولان»: أي السابقان وجزم بهما في الروضة
 في كتاب البيع مع نقله هنا اتفاق الأصحاب على طريقة القطع» (١).

_ قال المحلي: «... (بالأقل) من قيمته والأرش قطعا... (رقيل) فيه (القولان) أحدهما يفديه بالأرش^(٥).

* الرابع: في كتاب الديات في فصل جناية العبد أيضاً.

_ قال في المغني مع المنهاح: "(ويفدي) السيد وجوبا (أم ولده) الجانية حتماً (بالأقل) من قيمتها والأرش قطعاً (١٠) (وقيل) في جناية أم ولده (القولان)

⁽١) السراج النكت على المنهاج (١١٩/٣).

⁽٢) زاد المحلي هنا في الجديد (١٥٨/٤)

⁽٣) مغني المحتاج (٤/٤٢١).

⁽٤) النجم الوهاج (٨/٨٥).

⁽٥) المحلي (٤/٩ ١٥)٠

⁽٦) قوله: (قطعا) مثله في لنجم لوهاح (٨٠/٨)، والمحلي (٤/٩٥١).

السابقان^(١) في جناية القن^{»(٢)}.

_ قال المحلي: «... وقيل فيها القولان أحدهما: يفديها بالأرش أبدا)(۱).

﴿ معنى هذا اللفظ:

ويظهرُ من مجموع الشُّروح أن معنى «قبل القولان»: طريقة مرجوحة ــ أي حاكيه لقولين _ هي إحدى الطريقين حكاهما الأصحاب في المسألة، حيث حكى بعضهم في المسألة قولين، وقطع بعضهم بأحدهما وهي طريقة القطع (؛).

_ ويؤكد هذا المعنى بعض عبارات «الروضة»، ومنها قوله: «وإذا قلنا يقضي بعلمه فذلك في المال قطعاً، وكذا في القصاص، وحد القذف على الأظهر، ولا يجوز في حدود الله تعالى على المذهب وقيل قولان» (٥).

- ويؤكده أيضاً بعض عبارات «مغني المحتاج»، ومنها قوله - عند قول المتن: «ولو انقطع حبر العبد فالمذهب وجوب إخراج فطرته في الحال وقيل إدا عاد وفي قول لا شيء» _: «تنبيه: قوله: «وقيل: إذا عاد» مقابل لقوله في الحال وهو منصوص في الإملاء فلا يحسن التعبير عنه بقيل، وقوله: «وفي قول لا شيء» كان الأحسن أن يقول: «وقيل قولان». ثانيهما لا شيء، وطريقة

⁽١) وهما قوله: «رفداژه بالأقل من قيمته وأرشها وفي القديم بأرشها».

⁽⁷⁾ مغني المحتاج (178/1000).

⁽٣) المحلى (٤/٩٥١).

⁽٤) تجد شُرَّاح «المنهاح» يعبرون بـ«قطعاً» ــ أثناء كلامهم على المسائل التي عبد فيهما الإمام النوويّ بـ «المذهب»، أو «قيل في قول»، أو «قيل القولان» ــ إشارة لطريق القطع-

⁽٥) الروضة (١١/٢٥١).

القولين هي التي في المحرر، وصحح في المجموع طريقة القطع، وهي ظاهر عبارة الكتاب»(١٠).

ويستفاد من تعبيره بـ(قيل القولان) مسائل:

١ _ الخلافية ، يعني أن في المسألة خلافاً .

۲ _ المرجوحية ، يعني أن ما عبر فيه بـ«قيل القولان» هو المرجوح ،
 المستفادة من تعبيره بـ«قيل» .

٣ _ كون الخلاف بين الأصحاب، أي في حكاية المذهب، فيحكي بعضهم في المسألة قولين ويحكي الآخر: قولاً واحداً مقطوع به، عبر عنه شُراح «المنهاح» بـ «قطعاً»، ويذكره الإمام النووي جازماً به قبل قوله: «قيل القولان» كما تقدم.

إرجعية المقابل، أي أن مقابل: «قيل القولان» راجع يعمل به.
 وطريق القطع» دائماً،
 كون طريقه «طريق الخلاف»، وطريق مقابله «طريق القطع» دائماً،
 عبر عنه شُراح «المنهاج» بـ(قطعاً).

٢ _ كون الخلاف في كلا الطريقين أقوالاً فقط.

٧ _ كون أحد قولي طريق الخلاف موافقاً لطريق القطع دائماً .

操作 操张 操機

مغني المحتاج (١/٧٤ه).



(٥) قيل في قول

هذا المصطلح مركب من لفظين اثنين، وقد بَيَّنَ الإمام النوويّ معنى كلاً مهما بقوله «وحيث أقول: (وقيل كذا) . . . فهو وجه ضعيف، والصحيح أو الأصح خلافه، وحيث أقول: (وفي قول كذا) فالراجح خلافه . فكل من (القيل)، و(في قول) يدلَّن على المخلاف في المسألة، وهما ضعيفان، إلا أن الأول المخلاف فيه وجه من أوجه الأصحاب، ومقابله «الأصح» أو «الصحيح»، والثاني المخلاف فيه أقوال للشافعي ومقابله الأظهر أو المشهور، ومع هذا نجد الامم البووي عبر في مواضع محصورة من المنهاج بهذين المصطلحين محتمعين، مما يشعر بالتنافي، ولا يصح حمله على ظاهره.

ونجد هذا المصطلح في المنهاج في مواضع:

الأول: قوله _ في باب صلاة العيدين، فصل في التكبير المرسل والمقيد أثناء كلامه على الشهود بالهلال _: «أو شهدوا بين الزوال والغروب أفطرنا، وفاتت الصلاة، ويشرع قضاؤها متى شاء في الأظهر، وقيل في قول: تصلى من الغد أداء الله .

قال الخطيب: «.. (وقيل في قول) من قولين هما من أحد طريقين لا قال الخطيب: «.. (وقيل في قول) من قولين هما من أحد طريقين لا تموت بالشهادة المذكورة بل (تصلى من الغد أداء).... وهذا الخلاف راجع إلى قوله: (وفاتت الصلاة) كما مرَّ، ولو ذكره عقبه لكان أوضح، والقول الآخر: تفوت كطريق القطع به الراجحة،...»(١).

⁽١) مغني المحتاج (١/٩٧١)، ومثله المحلي (١/٩٥٩).



وقال الدميري: «(أفطرنا وفاتت) . . . هذا هو المذهب ويقابله قوله: (وقيل في قول، تصلى من الغد أداءً) ففيه طريقان: أصحهما: القطع بالفوات، والثاني: قولان . . . وحكي قول: أنها لا تفوت، ويصلون من الغد أداءً . . . وأشار بقوله (وقيل في قول) إلى الطريق المتقدمتين في قوله (وفائت الصلاة) ولو ذكره عقبه كان أولى»(۱).

ففي المسألة «طريقان»: أصحهما: القطع بالفوات، والطريق الثانية فيها قولان: الأول: أنها لا تفوت ويصلى من الغد أداءً. والثاني: تفوت كطريق القطع به الراجحة.

الثاني: قوله _ في كتاب الخلع، فصل في الألفاظ الملزمة للعوض _.
الولو قالت: «طلقني غداً بألف»، فطلق غداً أو قبله نانت بمهر المثل، وقبل في قول بالمسمى».

قال الخطيب: «(وقيل في قول) من طريق حاكية لقولين بانت (بالمسمى)»($^{(7)}$)، فهذه طريق خلاف، وقال المحلي: «... (بمهر المثل) قطعاً _ هذه طريق قطع $^{(7)}$ _ (وقيل في قول بالمسمى)، وفي القول الآخر لظاهر بمهر المثل» $^{(1)}$. وفي القليوبي، «قوله: (قطعا) فيه اعتراض على المصنف حيث لم

⁽٤) المحلى (٢١/٣)،



⁽۱) النجم الوهاح (۲/٥٥٥)، ومثله السراح على نكت الممهاج، ابن النقيب قوله «(وهاتت الصلاة) هو المذهب، مقابله قوله: وقيل: في قول تصلى من الغد أداء، ففيه طريقان: أصحهما: القطع بالقوات، والثاني: قولان: ثانيهما لا تضوت ويفعل من الغد أداء» (۲/٥١).

⁽٢) مغني المحتاح (٣٥١/٣).

⁽٣) ما بين الحاصرتين تفسير من عندي.

يعبر بالمذهب». وفي عميرة: «قوله: (وقيل في قول بالمسمى... وهناك قول آخر بدل المسمى، وهو مع قول مهر المثل مفرعان على فساد الخلع، ولذا قال الزركشي: الصواب تعبير المنهاج ببدل المسمى، لأن القولين من الطريقة الثانية مفرعان على فساد الخلع ، وأما لزوم المسمى فإنه إنما يتفرع على صحته»(١).

وقال الدميري أيضاً: « · · (وقيل في قول بالمسمى) أشار إلى أن في المسألة طريقين: أصحهما: القطع بما تقدم، والثانية: فيها قولان: أحدهما: مهر المثل، والثاني: ببدل المسمى، كالقول فيما إذا خالع على خمر أو مغصوب، (٢).

الثالث: قوله _ في كتاب الدعوى والبينات: فصل في اختلاف المتداعيين ...: الولو شهدت أنه أعتق في مرضه سالماً، وأخرى غانماً؛ وكل واحد ثلث ماله، فإن اختلاف تاريخ قدم الأسبق، وإن اتحد أقرع؛ وإن أطلقتا قيل: يقرع، وقبل في قول: يعتن من كل نصفه قلت: المذهب: يعتق من كل نصفه والله أعلم».

قال الخطيب: «(وقيل في قون) من طريق...»(٣). وقال المحلي: « . . . (قلت المذهب يعتق من كل نصفه) الذي هو أحد القولين كما في الروضة كأصلها من غير تصريح بترجيح (والله أعلم)»(١). وقال القليوبي «: قوله (الذي هو أحد القولين) من الطريق الحاكية». وقال عميرة: «قوله (الذي هو أحد القولين) فائدة ذكر هذا التنبيه على أن المذهب عبر هنا عن أحد القولين من الطريق الحاكبة، وليس المراد طريقة قاطعة بذلك وحمل الشارح على ذلك

⁽۱) حاشيتا قليوبي وعميرة (۳۲۱/۳).

⁽٢) المجم الوهاج (٤٦٨/٧)، السراج على نكت المنهاج (٢٨٣/٦).

⁽٣) مغني المحتاج (٢١٧/٤).

⁽٤) كنز الراغبين (٤/٣٤٩).

ૠૄૺૺૺ

الموافقة لما في الروضة وأصله، وقوله (من غيرتصريح) يعني: أنهما في الروضة، وأصلها حكيا الطريقين من غير تصريح بترحيح»(١).

﴿ معنى هذا اللفظ:

100%

يستخلصُ مما قدمناه عن شروح المنهاح في المواضع الثلاثة أن تعبيره براقيل في قول) يعني به قول من طريق حاكية لقولين وهي إحدى طريقين في المسألة، وسواء كانت هذه الطريق راجحة أو مرجوحة، حيثُ وجدناها في الموضع الأول والثاني مرجوحة، وفي الموضع الثالث راجحة.

فقد يكون «المذهب» هو الطريق الراجحة كما في لموضعين الأول والثاني وقد يكون «المذهب» قولاً من الطريق الراجحة قد تكون طريق القطع وقد تكون طريق الخلاف، والشارح المحقق خير مَنْ أبانَ هذا في شرحه على «المنهاج».

قال الشيخ عبد البصير .. تعليقاً على قول الشارح: «(ولو سرق فسقطت يمينه بآفة) أو جباية (سقط القطع) ومن لا يمين له تقطع رجله (أو) سقطت (بساره) بآفة (فلا) يسقط قطع يمينه (على المذهب) وقيل يسقط في قول» .. «فقوله: وقيل ثم قوله: في قول إشارة إلى طريق الخلاف المرجوح والمعبر عنه بالمدهب واقع في طريق القطع وهو الراجح من الطريقين وأصل الكلام: قبل لا يسقط في قول يعني قال جمهور الأصحاب: لا يسقط قولاً يسقط في أول بعضهم فيه قولان أحدهما يسقط». ومثله قوله: «وقبل واحداً مقطوعاً به، وقال بعضهم فيه قولان أحدهما يسقط». ومثله قوله: «وقبل كذا في وجه» فلا فرق بين هذه وتلك أن طريق الخلاف في هذه من وحهبن

⁽١) قليوبي رعميرة (٤/٤) وما بعدها.

وني تلك من قولين.

ويدلُّك على ما ذكرناه قول الإمام النوويّ في التصحيح التنبيه التعليم على كلام الشيخ أبي إسحاق الشيرازي في باب الرهن الوالمعتق بصفة تتقدم على حلول الحق لا يحوز رهنه وقيل فيه قول آخر إنه يجوز الهده العبارة تتكرر في الكتاب مثلها ومقتضاها أن في المسألة طريقين أحدهما: لا يجوز رهنه قولاً واحداً، والثاني: فيه قولان: أحدهما: يجوز، والثاني: لا يجوز، وتقديره: قال جمهور الأصحاب: لا يجوز رهنه وقال بعضهم: فيه قول آخر مع هذا القول فتصير طريقين.

فقول الشيراري. «وقيل فيه قول آخر النخ» هذا مثل عبارة الشارح المحقق: «قيل يسقط في قول» يعني: في قول آحر إلا أنه أوجز للعلم بذلك كمالا يخفى (١).

وعلى ما قدمنا يستفاد من تعبيره بـ (قبل في قول) مسائل:

١ ـ الخلافية في المسالة.

٢ ـ المرجوحية، يعني أن ما عبر فيه بـ (فين في قول) هو المرجوح؛
 المستفادة من قوله (قيل) إلا إذا رجحه كما فعل في الموضع الثالث.

٣ _ كون الخلاف بين الأصحاب، أي في حكاية المذهب.

٤ - أرجحية المقابل، أي أن مقابل (قيل في قول) راجح، حيث إن المقابل في الموضع الأول والثاني طريق القطع وهي الرجحة، أما الموضع الثالث فالراجح (قيل في قول) المعبر عنه بالمذهب في استدراكه على المحرد.

⁽١) تصوير المطلب (ص١٢٥).



٥ ـ قد يكون المعبر عنه بـ (قيل في قول) من طريق ومقابله من طريق،
 وقد يكون مع مقابله من طريق واحدة، وهذا إذا كان (قيل في قول) موافق
 لطريق القطع،

٣ ـ كونه من طريق الخلاف راجحة أو مرجوحة.

٧ ـ كون الخلاف في كلا الطريقين أقوالا فقط،

٨- كون (قيل في قول) الذي هو أحد قولي طريق الخلاف موافق لطريق العظع غالباً كما في الموضع الأول والثاني، أما الموضع الثالث: فينهم من الحاوي أن كلا الطريقين طريق خلاف، ولكن يفهم أيضاً من البيان أن طريقه طريق الخلاف وهو موافق لطريق القطع، ولعل ما في البيان هو الصواب؛ لأن بعض الفقهاء قال: «لا يكون اختلاف طرق إلا مع قطع وخلاف» وممن صرح بذلك الشيخ عبد البصير الهندي الذي استند في هذا القول على الاستقراء في شرح المحلي على المنهاج وغيره ووصل لهذا القول".

茶涤 茶袋 茶卷

⁽١) ينظر: تصوير المطلب في التعبير بالمذهب (ص١٥) وما بعدها،

PARCEL PROPERTY OF PROPERTY



تعبيرات خاصة بأقوال الإمام الشافعي

- ۾ في قول.
- التولان أو الأقوال.
 - ۽ أقوال أحسنها -
 - صحح القديم،

تعبيرات خاصة بأقوال الإمام الشافعي

(الأظهر) و(المشهور) من المصطلحات الخاصة بأقوال لإمام الشافعيّ ويَوَلِقَهُمّهُ، وقد ذكرها النوويّ في مقدمة «المنهاج»، وبيّنَ معانيها، وكدا (الجديد، والقديم، وفي قول)، ولكنه لم يبيّن معانيها؛ لكون الأولين من اصطلاحه الخاص به، بينم الثلاثة الأخيرة من المصطلحات العمة التي اصطلح عليها كافة فقهاء الشافعية، واقتصر على بيان مقابلها بقوله: «وحيثُ أقولُ: الجديد فالقديم خلافه، أو لقديم، أو في قول قديم فالجديد خلافه، وحيث أقول:

وهذه الخمسة الألفاظ خاصةٌ بأقوال الإمام الشافعيّ تَعَالِّفَتَهُ ونقتصر في دراستنا على تعبير الإمام النوويّ بـ«في قول»؛ لكون بقية المصطلحات قد دُرِستْ من قبل وهذا اللفظ قد جاء بصيغة الإفراد والتثبية والجمع تُبَيِّنُها على الترتيب.

(١) في قول

«القول»: في اصطلاح فقهاء الشافعية خاص بقول الإمام الشافعيّ وَعَلَيْهُ عَنْهُ كَمَا قَالُه في «المجموع» و«الدقائق» و«التنقيح» وغيرها. وهو ما اصطلح عليه كافة فقهاء الشافعية؛ ولدلك لم يتعرض النووي في «المنهاج»، ولا في «الروضة» ليان معنى «القول»، كما لم يتعرض لمعنى «الطرق» و«الوجه» و«البحديد» و«القديم»؛ لاتفاقهم على معناها العرفي، وإنما تعرض في هذه



الكتب لبيان اصطلاحه الخاص به ، الذي منه التعبير عن أقوال الإمام الشافعي ويُعلِقينه بدالأظهر الله و «المشهور» إشارة إلى كون الخلاف أقوالاً للإمام الشافعي ويُعلِقينه وأما تلك المصطلحات العامة فقد بينها شراح «المنهاج» وغيرهم ، كما بين النووي تعريف «الطرق» ، و «الوجه» ، و «القول» ، و «الجديد» و «القديم» في بين الأمور العامة من مقدمة «المجموع» و «الدقائق» وغيرهما ، وعلى هذا بكون القول مصطلحاً خاصاً بقول الإمام الشافعي و و الدقائق ومصطلحاً عاماً من حيث المطلح كافة فقهاء الشافعية على معناه .

وجملة ما في المنهاج من التعبير بـ«في قول كذا»: اثنتان ومثنا عبارة، وعبيره به يستفد منه الخلافية في المسألة، وكون الخلاف قولين أو أقوالاً للشافعي، وضعف القول المذكور، وكون مقابله (الأظهر) أو (المشهور)(۱) والعمل بالمقابل، وكل المواضع المذكورة في المنهاج بقوله: (في قول) ضعيفة ماعدا ثلاثة مواضع رجح المتأخرون عتمادها وهي:

أحدها: في (كتاب الخلع) قبل الفصل الأول وهو قوله: «وفي قول يقع بمهر المثل».

ثانيها: في (باب كيفية القصاص) في الفصل الثاني وهو قوله: «وفي قول السيف».

ثالثها: في هذا الفصل أيضاً وهو قوله: «وفي قول كفعله».

⁽١) لا يعرف منه مراتب الخلاف؛ لأننا نجهل المقابل له هل هو «الأظهر» أو «المشهور»؟ إلا أنه صرح في عض عبارات «المنهاج» بذكر المقابل وبه معرف مراتب الخلاف، وحلاصة ما توصلت إليه بالاستقراء أن في المنهاج من التعبير بـ (في قول مع الأظهر أو أظهرهما أو قدت ذا القول أظهر أو الثالث أطهر) عشرين موضعاً تركتها خشية الإطالة، والتعبير بـ (في قول) مع المشهور موضع واحد في باب الحيص

القولان أو الأقوال

قد جاء مصطلح «القول» في المنهاج بصيغة الإفراد - كمامرً - والتثنية والجمع، وهي تفيد معنى واحداً، هو قول الإمام الشافعي رسائهاعة إلا أنه شبر بها إلى عدد الأقوال في المسألة، والعمل على قول واحد من قوليه أو أقواله، لكن فائدة ذكرها ونقلها؛ لإفادة إبطال ما زاد، لا للعمل بالكل (١).

(٢) تعبيره بـ «القولين»

جملة ما في «المنهاج» من التعبير بالقولين ثمانية عشر موضعاً، ونركت تعداد مواضعها؛ خشية الإطالة والأهمية تَكُمُنُ فيما يستفاد منها.

فتعبيره بـ «القولين» بالتعريف، أو «قولين» بالتنكير يستفاد منه: الخلافية في المسألة، وكون الخلاف قولين للشافعي وَ المسألة، وأرجعية ما نص على أرجعيته منهما ومرجوحية الآخر (٢)، وقوله: «وفي كذا القولان» بالتعريف يعني بهما القولين السابقين في المسألة قبل المذكورة، وقوله «قولان» بالتنكير بقيدهما بكاف التشبيه مثل قوله: «قولان كمكره»، وهذا يتضح من عبارات المنهاج» الآتية وتعليق الخطيب عليها.

﴿ تنبيه: لا يلزم من البناء الاتحاد في الترجيح:

لا يلزم من البناء على قولي مسالة سابقة الاتحاد بينها وبين اللاحقة في

⁽١) الابتهاج (ص٨٢)،

⁽Y) سلم المتعلم (ص 12).

الترجيح أو التصحيح أي الراجح في السابقة هو الراجح في اللاحقة، فقد يكون القول الراجح في الأولى مرجوحاً في الثانية والعكس كما أشار إليه «الخطب» في المثال الأول الآتي،

قال في المنهاج» في فصل المبيت بمزدلفة: «ويبيتون بمزدلفة، ومن دفع منها بعد نصف الليل أو قبله وعاد قبل الفجر فلا شيء عليه، ومن لم يكن بها في النَّصِّف الثاني أراق دماً، وفي وجوبه القولان».

قال الخطيب شارحاً بهذا بقوله: ((ومن لم يكن بها في النّصّف الثاني) سواء أكان بها في النّصّف الأول أم لا (أراق دماً وفي وجوبه) أي لدم بنرك المبيت (القولان) السابقان في الفصل الذي قبله في وجوبه على من لم يجمع بين الليل والنهار بعرفة وقضية هذا البناء عدم وجوب الدم فيكون مستحباً كما لو ترك المبيت بمنى ليلة عرفة لكن رجح المصنف فيما عدا المنهاح من كتبه الوجوب وقال السبكي: إنه المنصوص في الأم والصحيح حهة المذهب: أي ولا يلزم من البناء الاتحاد في الترجيح ...)(١)

وقوله - في فصل تفريق الصفقة -: ((ولو حمع في صفقة مختلفي الحكم كإجارة وبيع أو سلم صحا في الأظهر ويوزع المسمى على فيمتهما؛ أو بيع ونكاح صح النكاح وفي البيع والصداق القولان) السابقان أظهرهما صحتهما، ويوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل، والثاني بطلانهما، ويجب مهر المثل، والمصنف أعاد هذه المسألة في كتاب الصداق بأسط مما ذكره هنا)().

وقوله أيضاً _ في فصل بلزم السيد أن يحط _: « . . (ولا يصح بيع رقبته في الجديد ، فلو باع فأدى المشتري ففي عتقه القولان السابقان فيما إذا باع

⁽١) المغي (١/١٧٢)

⁽٢) المعني (٢/٥٥).

-X8

نجومه أظهرهما المنع»(١).

وقوله أيضاً _ في فصل حلف لا يأكل هذه التمرة _: «(أو) حلف (ليأكلن ذا الطعم غداً فمات قبله فلا شيء عليه، وإن مات أو تلف الطعام في الغد بعد تمكنه من أكله حنث وقبله قولان كمكره) أظهرهما عدم الحنث؛ لأن فوت البر ليس باختياره»(۱).

والحاصل لا يلزم من البناء الاتحاد في الترجيح وقد صرح بعض الفقهاء بذلك:

_ قال السيوطي _ في أثناء نقاشه مسألة بناء الهبة على البيع _: «ولا يلزم من البناء التصحيح»(٢).

_ وقال أيضاً في القول المضي في الحث المضي: «(تنبيه) تقدم في كلامي أنه لا يلزم من البناء وإجراء الخلاف الاستواء في التصحيح، وهذا أمر متفق عليه، فإن قيل لغالب الاستواء قلنا: لا يلزم الحمل على الغالب إلا مع عدم التصريح بخلافه على أنه إن أريد بالغالب أن ذلك هو الأكثر مع كثرة مقبله أيضا، فهذ لا يمنع الحمل على غير الغالب الكثير لما قام من الشواهد لذلك، وإن أريد أن ما خالف ذلك نادر جداً، فليس كذلك بل هو في غاية الكثرة، ولولا خشية الإطالة والخروج عن المقصود لأوردت مسائله هنا، وقد أفردتها بتأليف مستقل، ومن أمثلة ذلك ما ذكره الرافعي لو نسي الماء في رحله فتيمم وصلى فقولان أظهرهما وهو الجديد وجوب الإعادة قل ولو أدرج الماء في رحله وهو لا يشعر مه ففيه قولا النسيان، لكن الأصح هنا نفي الإعادة ؟ لأنه لا تقصير فيه وفي الذهول بعد العلم النسيان، لكن الأصح هنا نفي الإعادة ؟ لأنه لا تقصير فيه وفي الذهول بعد العلم

المغني (٤/٢٦٢ – ٢٦٧).

⁽٢) المغني (٤/٤٣٤).

⁽٣) الأشبأه والنطائر (٥٥٣).

وع تقصير، وهذا الفرع أشبه شيء بالمسألة التي نحن فيها، فإن الناسي في مسألة الاستقبال لا ينسب إلى تقصير بخلاف مسألة المضي فإن الإقدام على الحلف على نفي الشيء بعد وقوعه أو عكسه فيه نوع تقصير، وما أحسن قول الشيخ تاح على نفي الشيء بعد والحاجب: رب فرع الأصل ذلك الأصل يظهر فيه الدي الدين السكي في رفع الحاجب: رب فرع الأصل ذلك الأصحاب كثيراً ما أقوى من ظهوره فيه؛ الانتهاض الدليل عليه، ولهذا ترى الأصحاب كثيراً ما يصححون في المبنى عليه انتهى المنى عليه انتهى المنى عليه انتهى المنى المنها في المبنى عليه انتهى المنها في المبنى خلاف ما يصححون في المبنى عليه انتهى المنها في المبنى عليه انتهى المنها في المبنى خلاف ما يصححون في المبنى عليه انتهى المنها في المبنى خلاف ما يصححون في المبنى غليه انتهى المنه في المبنى خلاف ما يصححون في المبنى عليه انتهى المنها في المبنى عليه انتها في المبنى خلاف ما يصححون في المبنى عليه انتها في المبنى عليه انتها في المبنى عليه انتها في المبنى المنه في المبنى خلاف ما يصححون في المبنى عليه انتها في المبنى عليه المبنى المبنى عليه المبنى المبنى عليه المبنى المبنى عليه المبنى المبنى المبنى المب

وقال الشبخ ابن حجر ... من أثناء كلام -: الله ... بناء على ما هو الغالب من أحوالهم أن حريج مسألة على أخرى في خلافها يقتضي اتحادهما في من أحوالهم أن حريج مسألة على أخرى في خلافها يقتضي اتحادهما في الراجح من ذلك الخلاف، ومرادن بكون الغالب ذلك أن ذلك هو الأكثر مع كثرة مقابعه لا أن مقابله نادر، ومن ثم قال التاج السبكي في رفع الحاجب: رب فرع لأصل ذلك الأصل يظهر في الحكم أقوى من ظهوره فيه؛ لانتهاض الدليل فرع لأصل ذلك الأصحاب كثيراً ما يصححون في المبني بخلاف ما يصححونه في المبني عليه اهد. وقد أفرد الجلال السيوطي المواضع التي صححوا فيها في المبني عليه المناء بأليف دال على مزيد كثرتها، فعلم أنه لا يلزم من الناء خلاف مقتضى البناء بأليف دال على مزيد كثرتها، فعلم أنه لا يلزم من الناء الاتحاد في الترجيح قال وهذ، أمر متفق عليه وإنما الاتحاد أكثر لا غير على أن محله حيث لم يكن في المنقول ما يرده .. ا(٢).

_ وفي الرشيح على التوشيح للتاج السبكي مخطوط ما نصه: «الغالب عدم التخالف بين المبني والمبني عليه في التصحيح . . . لكن ليس ذلك بلازم . . بل خرج عن كن صور كثيرة (٣) .

⁽۱) الحاوي للمتاوى (۱/۸/۳)،

⁽۲) الفتاوي الكبري (۲۰۵/۳).

⁽٣) مخطوطة نسخة الكتروبية.

(٣) تعبيره بـ «الأقوال»

قد جاء مصطلح «الأقوال» في «المنهاج» بصيغ مختلفة منها: «أظهر الأقوال»، أو «أقوالٌ أضهرها»، أو «أقوالٌ أحسنها»، وهي تفيد معنى واحداً، وهو قول الإمام الشافعيِّ رَخِرَلِقُهُمَهُ، وكلامنا سيقتصر أولاً على عددها في «المنهاج»، وما يستفاد منها، ثم نناقشُ قولَه: «أفوالٌ أحسنها»؛ لاختلافه عن بقية الصيغ.

فجملة ما في (المنهاح) من التعبير بـ(الأقول) واحد وعشرون^(١).

وتعبيره بـ «الأقوال» يستفاد منه: الخلافية في المسألة، وكون الخلاف أقوالاً للشافعي أكثر من اثنين، وأرجحية أحدهم بترجيح الأصحاب له أو بالنَّصَ (٢).

ومن أمثلته:

قوله _ في كتاب الكمارة _: ﴿ وأظهر الأقوال اعتبار اليسار بوقت الأداء ﴾ .

وقوله أيضاً _ في كتاب الجراح _: «ولو ضيف بمسموم صبياً أو مجنوناً فمات وجب القصاص، أو بالغاً عاقلاً ولم يعلم حال الطعام فدية، وفي قول قصاص، وفي قول لا شيء، ولو دس سماً في طعام شخص الغالب أكله منه فأكله جاهلاً فعلى الأقوال»، أي السابقة في المسألة قبلها.

وقوله _ في كتاب الردة _: « · · · وفي زوال ملكه عن ماله بها أقوال، الطهرها إن هلك مرتداً بان زواله بها ، وإن أسم بان أنه لم يزال · · · » ،

⁽١) في السلم جعلها ست عشرة عبارة ولعل الصواب واحد وعشرون موضعا.

⁽٢) سلم المتعلم (ص ٦٤٤)٠

(؛) تعبيره: بـ «أقوال أحسنها»

ورد هذا اللفظ في موضعين من «المنهاج»:

(الأول): قوله ـ في الفصل الثالث من كتاب النفقات ـ: (ولا نجب لمالك كفايته ولا لمكتسبها، وتجب لفقير غير مكتسب إن كان زمناً أو صغيراً او مجنوناً، وإلا فـ«أقوال أحسنها»(١) تجب، والثالث لأصل لا فرع قلت: النالث أظهر، والله أعلم».

(الثاني): قوله ـ في الفصل الثاني من كتاب السرقة ـ: «ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي، وفي معاهد «أقوال، أحسنها» (٢٠) إن شرط قطعه بسرقة قطع، وإلا فلا. قلت: الأظهر عند الجمهور لا قطع، والله أعلم».

فهو من جملة المصطلحات «الثنائية» في «المحرر» كـ: (أصح القولين، وأصح الوجهين، وأظهر الوجهين، وأحسن الوجهين، وأظهر الأقوال، وأقرال أظهرها . . . الخ) التي قام الإمام النوويّ باختصارها إلى ألفاظ مفردة غالباً ومن غير الغالب هذا اللفظ لم يبدله الإمام النوويّ، بل نقله كما ورد في «المحرر»، ثم استدراك عليه، وقام بإبداله، وهو بذلك يريد التنبيه لاستدراكه الآتي بعد عبارة «المحرر»، وهذا يتضح من عبارات الشروح الآتية.

 ⁽١) قال ابن النقيب، «كذا عُبُرٌ في «المحرر»: بالأحسن» (٧/٤/٢).

 ⁽٢) قال ابن النقيب: «كدا عَبَّرَ في «المحرر» بالأحسن، وفي الشرح الصغير بالأقرب» · (TEO/V)



قال الخطيب: « . . (فأقوال أحسنها تجب) مطلقاً للأصل والفرع ؛ لأنه يقبح للإنسان أن يكلف قريمه الكسب مع اتساع ماله، والثاني: المنع مطلقاً لاستغنائه بكسبه عن غيره (والثالث) تجب (لأصل لا فرع) ذكر أو أنثى لتأكيد حرمة الأصل (قلت: الثالث أظهر) لما ذكر (والله أعلم) وهذا هو الأصح في أصل الروضة، واقتضاه إيراد الشرحين...»(١).

قال الخطيب: «... (أقوال: أحسنه) كما في المحرر والشرح الكبير، وبي الصغير أنه الأقرب (إن شرط) عليه في عهده (قطعه بسرقة قطع) لالتزامه (وإلا فلا) يقطع لعدم النزامه (قلت: الأظهر عند الجمهور لا قطع) مطلقاً (والله أعلم) وقالا:^(٢) في الشرح والروضة: إنه الأظهر عند الأصحاب وهو نصه في أكثر كنبه؛ لأنه لم يلتزم الأحكام فأشبه الحربي، والثالث يقطع مطلفاً كالذمي، واختاره في المرشد وصححه مُجَلِّي . . . الله

ويظهر من تصحيحات الإمام النوويّ بقوله: «قلت: الثالث أظهر»، وقوله: «قلت: الأظهر عند الجمهور لا تقطع»، وتعبيره في لروضة: «وأما المعاهد ومن دخل بأمان، ففيه أقوال، أظهرها عند الأصحاب، وهو نصه في أكثر كتبه: لا يقطع؛ لأنه لم يلتزم، فأشبه الحربي، والثاني: يقطع كالذمي، وكحد القذف والقصاص، والثالث وهو حسن: إن شرط عليه في العهد قطعه إن سرق، قطع، وإلا فلا، ومنهم من اكتفى على هذا القول بأن يشرط عليه أن لا يسرق، ومنهم من قطع بالتفصيل، ومنهم من قطع بنفي القطع ..»(٤) ما يلي:

⁽١) معني المحتاج ، (١/٧٥).

 ⁽٢) أي الرافعي في الشرح الكبير ، والنوري في الروضة.

⁽٣) مغني المحتاج (٤/٢١٦).

⁽٤) الروضة (١٤٢/١٠).



 ١ ـ أن الخلاف قوي"، والمعتمد ما عبر عنه بـ ((الأظهر)) ومقابله قولان ظاهران أحدهما مستحسن عبر عنه بـ ((أحسنها)).

٢ _ في المسألة ثلاثة أقوال للإمام الشافعي.

٢ ـ أن الإمام النووي تبع المحرر والشرح الكبير في التعبير بذلك، حيث قال الخطيب: «كما في المحرر والشرح الكبير، وفي الصغير أنه الأقرب» ومثله قال ابن النقيب.

杂米 杂杂 杂杂



(٥) صحح القديم

من مصطبح «الممهاج» الدال على المذهب القديم قوله: «القديم» و«في قول قديم» قال عنهما الإمام النووي في مقدمة «المنهاج»: «وحيث أقول: الحديد فالقديم خلافه، أو الفديم، و في قول قديم فالجديد خلافه». ولم يعبر في ثنايا المنهاج بـ (في قول قديم) مع أنه نص عليه في مقدمته كما علمت

ونجد تعبيره بـ «صحح القديم» في ثنيا المنهاج وهو من مصطلحات الأقوال الدالة على القول القديم أيضاً مع أنه لم ينص عليه في مقدمته، ونكتفي هنا بإشارة لموضع هذا اللفظ، وما قاله الشُرَّاح فيه، أما معناه فواضح، وبهدا يكون الإمام النووي عبر عن القديم بثلاث صيغ، وهي: (صحح القديم)، و(القديم)، و(في قول قديم) وإن لم توجد الأخبرة في كلامه،

وذُكِرَ هذا اللفظ في باب الضمان: «ويشترط في المضمون كونه ثبتاً وصحح القديم ضمان ما سيجب». قال الخطيب وغيره: «(وصحح) في (القديم ضمان ما سيبعه أو ما سيقرصه؛ لأن الحاجة قد تدعو إليه»(١).

ويؤكد ما قلناه قوله في الروضة: «الركن الرابع: الحق المضمون، وشرطه ثلاث صفات: كونه ثابتاً، لازماً، معلوماً. الصفة الأولى: الثبوت، وفيها مسائل، إحداها: إذا ضمن ما لم يجب، وسيجب بقرض أو بيع، وشبههما، فطريقان، أحدهما: القطع بالبطلان؛ لأنها وثيقة، فلا تسبق وجوب الحق كالشهادة، وأشهرهما على قولين: الجديد البطلان، والقديم الصحة؛ لأن الحاجة قد تدعو إليه» (۱).

⁽١) مغني المحتاج (٢٧٢/٢).

⁽٢) الروضة (٤/٤٤٢).

حكم مذهب الشافعي القديم

نكتفي في بيان هذا بنص عبارة المجموع حيث جاء فيها ما نصه: القال إمام الحرمين _ في باب الآنية من النهاية _: «معتقدي أن الأقوال القديمة ليست من مذهب الشافعي وَعَلَيْهَمَنهُ حيث كانت؛ لأنه جزم في الجديد بخلافها والمرجوع عنه ليس مذهباً للراجع.

فإذا علمت حال القديم ورجدنا أصحابنا أفتوا بهذه المسائل على القديم حملنا ذلك على أنه أداهم اجتهادهم إلى القديم؛ لظهور دليله، وهم مجتهدون فأننوا به، ولا يلزم من ذلك نسبته إلى الشافعي وَهَوَالْتَهَاهُ، أو أنه استثناها قال أبو المتقدمين في هذه المسائل أنها مذهب الشافعي وَهَوَالْتَهَاهُ، أو أنه استثناها قال أبو عمرو فيكون اختيار أحدهم للقديم فيها من قبيل اختياره مذهب غير الشافعي المتقاده مقيداً مشوباً بتقليد فإنه إن كان إذا اجتهاد اتبع اجتهاده وإن كان اجتهاده مقيداً مشوباً بتقليد نقل ذلك الشوب من التقليد عن ذلك الإمام، وإذا أفتى تين ذلك في فتواه فيقول مذهب الشافعي كذا، ولكني أقول: بمدهب أبي حنيفة وهو كذا قال أبو عمرو ويلتحق بذلك ما إذا اختار أحدهم القول المخرج على القول المنصوص، أو اختار من قولين رجح الشافعي أحدهما غير ما رجحه بل هذا أولى من القديم قال: ثم حكم من لم يكن أهلاً للترجيح أن لا ما رجحه بل هذا أولى من القديم قال: ثم حكم من لم يكن أهلاً للترجيح أن لا يتبعوا شبئاً من اختياراتهم المدكورة ؛ لأنه مقلد للشافعي دون غيره والى أسهل منها يكن اختياره لغير مذهب إمامه بنى على اجتهاد فإن ترك مذهبه إلى أسهل منها فلصحيح تحريمه وإن تركه إلى أحوط فالظاهر جوازه عليه بيان ذلك في فتواه فلصحيح تحريمه وإن تركه إلى أحوط فالظاهر جوازه عليه بيان ذلك في فتواه



هذا كلام أبي عمرو.

فالحاصل أن من ليس أهلاً للتخريح يتعين عليه العمل والإفتاء بالجديد من غير استثناء، ومن هو أهل للتخريج والاجتهاد في المذهب يلزمه بتباع ما انتضاه الذلين في العمل والقتيا مبيناً في فتواه أن هذا رأيه وأن مذهب الشافعي كذا، وهو ما نص عليه في الجديد، هذا كله في قديم لم يعضده حديث صحيح ؟ أما قديم عضده نص حديث صحيح لا معارض له، فهو مذهب الشافعي تَعَيَّلِيَّا أما قديم عضده نص حديث صحيح لا معارض له، فهو مذهب الشافعي تَعَيِّلِيَّا قدمناه فيما إذا صح الحديث على خلاف ومنسوب إليه إذا وجد الشرط الذي قدمناه فيما إذا صح الحديث على خلاف نصه، والله اعلم،

واعلم أن قولهم: القديم ليس مذهباً للشافعي، أو مرجوعاً عنه، أو لا فتوى عليه المراد به قديم نص في الجديد على خلافه أما قديم لم يخالفه في الجديد أو لم يتعرض لتلك المسألة في الجديد فهو مذهب الشافعي وَعَلَيْكَنَهُ، واعتقاده وبعمل به ويفتى عليه فإنه قاله ولم يرجع عنه، وهذا النوع وقع منه مسائل كثيرة ستأتي في مواضعها إن شاء الله وإنما أطلقوا أن القديم مرجوع عنه ولا عمل عليه لكون غالبه كذلك»(١).

杂杂 柴森 柴茶

 ⁽١) المجموع (١/٧٦ – ٦٨)، قال في " «رلو نص فيه – أي القديم – على مالم ينص عليه في
 الجديد، وجب اعتماده؛ لأنه لم يشت رجوعه عن هذا بخصوصه». التحفة (٧٤/١).

ظاهرة توافق مذهب الشافعي القديم ومذهب مالك

_ وفي "المجموع": "فرع: اعلم أن القول القديم ليس بلازم أن يكون كمذهب مالك بل هو قول مجتهد قد يوافق مالكاً، وقد يخالفه، قال القفال في "شرح التلخيص" أكثر القديم قد يوافق مالكاً وإنما ذكرت هذا الفرع؛ ألني رأيت من يغلط في هذا بما لا أوثر نشره والله أعلم" (١).

- في «الإيعاب» عن «المجموع» أن موافقة القديم لمذهب مالك أكثري لا كلي، خلافاً لمن غلط فيه، وفي «بلغة المحتاج» في شرح خطة «المنهاح» لا كلي، خلافاً لمن غلط فيه، وفي كتابه «شرح التلخيص» أكثر مذهب لابن جماعة ما نصه: فقال القفال في كتابه «شرح التلخيص» أكثر مذهب الشافعي القديم مثل مذهب مالك.

والمراد موافقة اجتهاده اجتهاده، لا أنه قلده، كموافقتهما زيد بن ثابت الصحابي تَعَالِلْكَعَهُ في الفرائض (٢).

条款 条条 条条

⁽١) المجموع (١/٨٢٢).

⁽٧) العوائد الدينية (ص٣٠٠).



تعبيرات خاصة بنصوص الإمام الشافعي

النَّصُّ في اصطلاح «المنهاج» هو: عبارة عن قول الشافعيّ رَهَالِلْهُءَءُ بشرط أن يكون في مقابله «وجه ضعيف»؛ أو «قول مُخَرَّج»؛ ففيه إشارة إلى أن الخلافَ مركبٌ من «قول» و «وجه»؛ ولذا ترى الشيخ عَميرةَ كتب ما نصه: «قول المتن: والنَّصُّ: هو قول مخصوص باعتبار ما يقابله من قول مخرج أو وجها(١)، وقال الشيخ القليوبي: «قوله: (النص) أي هذه الصيغة بخصوصها بخلاف لفظ المنصوص (٢) فقد يعبر به عن النص وعن القول وعن الوجه فالمراد به حينتْذ الراجح عنده ٠٠)، وذكر في موضع آخر: «قوله: (بيان القولين) أي ذكر عبارات يعلم منها أن الخلاف أقوال للإمام أو أوجه لأصحابه أو مركب منهما، وحاصل ما ذكره إحدى عشرة صيغة وهي: الأظهر، والمشهور، ولقديم، والجديد، وفي قول، وفي قول قديم، والأصح، والصحيح، وقير، والنص، والمذهب، والسنة الأول للأقوال وإن لم توجد السادسة منها في كلامه، والثلاثة بعدها للأوجه، والعاشرة للمركب منهما يقيناً، والأخيرة محتملة للثلاثة، ١٠٠٠.

فإذا ديَّلَ الحكم بلفظ «على النَّصِّ»، أو «النَّصُّ» فإن المعنى ينصرفُ مباشرة إلى النقل الصريح عن الإمام الشافعيّ رَبْتَلِلِيَّةَ؛ وأن هذا القول هو قوله،

⁽١) حاشية عمرة (١٣/١)٠

⁽٢) سيأتي الكلام بالتفصيل على لفظ «المتصوص».

⁽٣) حاشية القليوبي (١٤/١). قال الشيخ عبد البصير في تصوير المطلب تعليقاً على ذلك: الفجمع في كلامه بين النَّصُّ والقول؛ إشارة إلى تغايرهما،

⁽٤) حاشية القميريي (١٣/١).

وأن مقابله «وجه ضعيف»، أو «قول مخرج»، فهو قولٌ مخصوصٌ باعتبار ما يقابله من «الوجه الضعيف» أو «القول المخرج».

وقد توهم كثيرون أن النّص في اصطلاح الفقهاء عموماً خاص بقول الإمام وأنه مرادف للقول، وأنْ لا فرق في هذا الاصطلاح بين «المنهج» وغيره من كتب فروع الشافعية، وقد رأيت كلام القليوبي وعميرة ـ رحمهما الله تعلى يرد هذا التصور الخاطئ، حيث إنهما أفادا أن النّص مغاير للقول، ولو كان كما توهم كثيرون لما تعرض النووي إلى معنى النّصّ في بيان اصطلاحه حيث إن كلامه مبني على غاية الاختصار كما لم يتعرض لبين معنى «القول»، و«الوجه»، و«الطرق»، وكأن هؤلاء غرهم بص الووي في بين اصطلاحه في «النّص» و«الطرق»، قال: «وحبث أقول «النّص» فهو نص الشافعي ويكون هناك وجه ضعيف أو قول مخرج»، ولم ينتبهوا إلى أن قوله: «ويكون هناك وجه ضعيف أو ضعيف أو مخرج» من تتمة اصطلاحه.

وأنه إنّما قال: "فهو نَصُّ الشّافعيِّ" إلخ احْبِرازًا عن نَصِّ أصحابه، وأنّ حاصلَ الكلامِ: أنه حيثُ يقولُ: "النّصُّ" فالخلافُ مُرَكَبٌ مِن وجهٍ وقولٍ، والمُعَبَّرُ عنه بـ "النّصَّ" قولُ الشّافعيِّ رَعَالِيَهُ فهو نظيرُ اصْطِلاحِه في التّعبيرِ والمُعَبَرُ عنه بـ "النصّ قولُ الشّافعيِّ رَعَالِيَهُ فهو نظيرُ اصْطِلاحِه في التّعبيرِ بـ "المذهب هو بـ "المذهب هو بـ "المذهب هو الرّاجحُ ، فلو كانَ "النّصُّ في اصْطِلاحِهم العامِّ بمعنى قولِ الإمام خاصة لكان الرّاجحُ ، فلو كانَ "النّصُ " في اصْطِلاحِهم العامِّ بمعنى قولِ الإمام خاصة لكان يَكْفِيه أن يقولَ: "وحيثُ أقولُ "النّصُ " فمُقابِلُه وجة ضعيفٌ أو قولٌ مُخرَّجٌ ".

فـ «القولُ» و «الوجهُ» و «الطَّرُقُ»، من اصْطِلاح فقهاءِ الشّافعيّةِ العامِّ، أمَّا «النَّصُّ» فلو كانَ عُرْفُهم إطلاقه على قولِ الشّافعيِّ وَمَا لِللَّمَّةِ لَتَعَرَّضَ له الشّراح عندَ بيانِهم لمعاني «النّصِّ» كما تَقَدَّمَ، فليسَ مِن معاني «النّصِّ» أنه قولُ

) @ % ----

الشَّافعيُّ رَهَالِلَكُونَةُ خَاصَّةً (١).

فائدة: لِلنَّصِّ أربعةُ مَعانٍ:

الأوَّلُ: مَا يُقَابِلُ الظَّاهِرَ، وهو: اللَّفظُ الدَّالُّ على معنَّى لا يَحْتَمِلُ غيرَه.

النّاني: الدّليلُ مِن الكتابِ أوِ السُّنّة، فعلى هذا تَنْطَلِقُ كلمةُ «النّصِّ» على «الظّاهرِ» أيضًا، وهو: ما يَحْتمِلُ التّأويلَ احْبِمالًا سرجوحًا.

الثَّالثُ: ما دلَّ على معنَّى مِن المعاني كيفَ كانَ، فهو أعمُّ مِن «الظَّاهرِ».

الرَّابعُ: مَا تَقَدَّمَ في اصطلاح «المنهاج».

فعلى الأوّلِ والقَالَثِ يَنْطَلِقُ «النَّصُّ» على وجهِ الأصحاب، كما يَنْطَلِقُ على وجهِ الأصحاب، كما يَنْطَلِقُ على قولِ الإمام، أمّا «النَّصّ» في أصْطِلاحِ «المنهاج» - من أنه إذا عَبَر بدهالنَّصِّ» فالخلافُ مُرَكَّبٌ مِن قولٍ ووجه، والمُعَبَّرُ عنه بدهالنَّصِّ» قولُ الإمام - فهو قولٌ خاصٌ ؛ لإشْتِراطِ كونِ مُقابِلِه وجهًا ضعيفًا أو قولًا محرَّجًا كما مرَّ (٢).

وقد جاء مصطلح النَّصِّر في «لمنهاج» بألفاظ متعددة منها الصيغة المعروفة الغالبة، ومنها قوله: «نَصَّ عليه»، و«نص في البويطي»، فاللفظ مختلفٌ والمعنى واحدٌ وموضوع بعثنا اللفظان الآخران:

⁽١) تصوير المطلب في التعبير بالمذهب (ص٥٣) وما بعدها.

⁽٢) تصوير المطلب في التعبير بالمذهب (ص٥١) وما بعدها.

(۱) تعبيره بـ «نَصَّ عَلَيْهِ»

مما يفيدُ معنى النَّصِّ قولُ الإمام النووي في موضع واحد من «المنهاج» في أخر فصل دفن المبت: «ويحرم نقل الميت إلى بلد آخر، وقيل يكره إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس، نَصَّ عَلَيْه».

وإنما قال نَصَّ عَلَيْه ؛ لأن هناك من نازع في ثبوته عن الشافعي رَجَالِيَهُ عَمَا في عبارة التحفة الآتية، ونكتفي هنا بالإشارة إليه لحصول المقصود بما قدمناه، ونقتصر على أقوال الشُّرَّاح فيه.

قال ابن النقيب: «قوله: «نَصَّ عليه»؛ فإن المحكي عن النَّصِّ ظاهر في ذلك؛ ففي الروضة وشرح المهذب عن الماوردي أن الشافعيّ رَضَوَلِللَهُءَنَهُ قال: ﴿لَا أحبه إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس؛ فنختار أن ينقل إليها»، فظاهر قوله: (لا أحبه) الكراهة، ثم استثنى منها ذلك وليس في الروضة وشرح المهذب ما يفهم شيئاً منهما؛ فإنه حكى أولاً هذا النص بهذا اللفظ ثم أطلق الكراهة وعن قوم، والتحريم عن قوم وصححه ثم عبارة النَّصِّ (١) صريحة في استحباب النقل لمن قرب من البلاد الثلاثة، وعبارة الكتاب (٢) لا تفهم غير عدم الكراهة؛ فتشكل حكايتها عن النَّصِّ؛ لقصورها عنه»(٣).

وقال المحلي: ﴿ (نَصَّ عليه) الشافعيِّ رَجَالِتُهُمَّنهُ وَلَفْظُهُ لَا أُحِبِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ

⁽١) أي نص الإمام الشافعي تَعَالَقَهُمَادُ-

⁽٢) أي المنهاج.

را) (۲) السواج على نكت المنهرج (۲/٥٤).



إلى آخره وقال بالكراهة البغوي وغيره، وبالحرمة المتولي وغيره، ووجهه أن في نقله تأخير دفنه المأمور بتعجيله، وتعريضه لهتك حرمته وتغيره وغير ذلك^(١).

وقال ابن حجر: المن عَلَيْهِ) الشَّافِعِيُّ سَّطَيْنَةَ وَإِنْ نُوزِعَ فِي ثُبُوتِهِ عنه الله وزاد الرملي: اإذ من حفظ حجة على من لم يحفظ ... الله عنه الله الرملي: الذا من حفظ على من لم يحفظ ... الله عنه الله الم

وقال الخطيب: «.. (وقيل) أي قال البغوي وغيره (يكره)؛ لأنه لم يَرِدُ على تحريمه دليلٌ؛ (إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس، نص عليه) الشافعي رَجَوَلِيَهُ عَنه؛ لفضلها وحينتذ يكون الاستثناء عائداً إلى الكراهة، ويلزم منه عدم الحرمة، أو عائداً إليهما معاً قال الإسنوي: وهو أَوْلَى على قاعدتنا في الاستثناء عقب الجمل ... (٣).

نْتَلَخُّصَ مِن كلامهم ما يلي:

١ ـ ظاهر قول الإمام الشافعي «لا أحبه» الكراهة ثم استثنى منها ذلك، ثم عبارة نصّه صريحة في استحباب النقل لمن قرب من البلاد الثلاثة، وعبارة المنهاج لا تفهم غير عدم الكراهة.

٢ _ هو نص الإمام الشافعي رَبِيَالِيَهُ عَنْهُ وإن نوزع في ثبوته عنه ، إذ من حفظ
 حجة على من لم يحفظ.

كلام النووي في هذه المسألة في غير المنهاج:

قال الإمام النوويّ: «الثالثة: في نقل الميت من بلد إلى بلد قبل دفته، قال

⁽١) كنز الراغين (٤١٢/١).

⁽٢) التحفة (٢٤٢/٣)، الهاية، (٢٧/٣).

⁽٢) المثني (١/٤٩٦)،

صاحب الحاوي: قال الشافعي: لا أحبه إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس، فيختار أن ينقل إليها لفضل الدفن فيها. وقال البغوي والشيخ أبو نصر البندنيجي من العراقيين: يكره نقله، وقال القاضي حسين والدارمي والمتولي يحرم نقله، وقال القاضي حسين والمتولي: ولو أوصى بنقله لم تنفذ وصيبه، وهذا هو الأصح؛ لأن الشرع أمر بتعجيل دفنه، وفي نقله تأخيره، وفيه أيضاً انتهاكه من وجوه وتعرضه للتغير وغير ذلك، وقد صح عن جابر رَسَرُلِلْهُمْنَهُ قال: كما حملما القنلي يوم أحد لندفنهم، فجاء منادي النبي صَلَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُل: إن رسول الله صَرَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ يَأْمُركُم أَنْ تَدْفَنُوا الْقَتْلَى في مضاجعهم، فرددناهم. رواه أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة، قال الترمذي: حديث حسن صحيح»(۱).

> 特势 **

⁽١) المجموع (٣٠٣/٥)، الروضة (٢/٢٤٢).

(٢) تعبيره به «نَصَّ فِي الْبُوَيْطِيِّ»

هذا المصطلح ذكره الإمام النووي في باب صلاة الكسوفين، حيثُ قال ما نصه: «ولا يطول السجدات في الأصح قلت: الصحيح تطويلها وثبت في الصحيحين و«نَصَّ فِي النُّويُطِيُّ» أنه يطولها نحو الركوع الذي قبلها، والله أعلم». الصحيحين و«نَصَّ فِي النُّويُطِيُّ» أنه يطولها نحو الركوع الذي قبلها، والله أعلم».

والمراد بـ «نَصَّ فِي الْبُويْطِيِّ»؛ أي قول الشافعيُّ رَفِيْلِلْفَعْهُ في البويطي؛ أي في البويطي؛ أي في الكتاب الذي يرويه البويطي عن شيخه الإمام الشافعي رَفِيْلَلِهُعَهُ، فسمي الكتاب باسم راويه مجازاً» (١).

وإنما قال «نَصَّ في البويطي» دون غير من كتب الإمام لشافعي رَمِّوَالِنَهُ عَنهُ الجديدة بالإضافة إلى «الأم» و «مختصر المزني» و «الإملاء» (٢) ؛ لأن الشافعي وَمُوَّالِئَهُ عَنهُ أَطلَق في «الأم» و «المختصر» أنه يسجد، ولم يذكر فيهما أنه يطوله أو يقصره كما في نصَّ عبارة «المجموع» الآتية ،

وفي الروضة صرح بمعنى هذا اللفظ ومقابله، حيثُ قال ما نصه: «وهل يطول السجود في هذه الصلاة؟ قولان، أظهرهما: لا يطوله كما لا يطول التشهد، ولا الجلوس بين السجدتين، والثاني: يطول، نقله البويطي، والترمذي، والمزني، عن الشافعي بَهَوَالِيَاكَانَة قلت: الصحيح المختار (٣) أنه يطول

⁽¹⁾ المجموع المذهب (1/٢٤ - ٤٤).

⁽٢) مطلب لإيقاظ (ص١٣٦)،

 ⁽٣) هذه العبارة في الروضة ، وفيها اختيار من المذهب مع قوله: وقد ثبت في إطالته أحاديث
 كثيرة ، فتأمل.

السجود وقد ثبت في إطالته أحاديث كثيرة في الصحيحين عن جماعة من الصحابة، ولو قيل: إنه ينعين الجزم به، لكان قولاً صحيحاً؛ لأن الشافعي وفي قال: ما صح فيه الحديث، فهو قولي ومذهبي، فإذا قلنا بإطالته، فالمختار فيها ما قاله صاحب النهذيب أن السجود الأول كالركوع الأول، والسجود الثاني كالركوع الثاني، وقال الشافعيّ – رحمه الله – في البويطي: إنه نحو الركوع الذي قبله» (١).

وبهذا صار المعنى واضحاً، ويزداد وضوحاً بنقل ما قاله بعض شراح المنهاج:

قال ابن النقيب: «قوله: (وَنَصَّ في البويطي) أي: في كتابه، وهو
 منسوب إلى بويط قرية من صعيد مصر الأدنى..)(٢).

_ وقال الخطيب: « . . . (ونَصَّ في) كتاب (البُويطي) وهو يوسف أبو يعقوب بن يحيى القرشي البويطي من بُوَيْط، قرية من صعيد مصر الأدنى، كان يعقوب بن يحيى القرشي البويطي من بُوَيْط، قرية من صعيد مصر الأدنى، كان خليفة الشافعيّ في حلقته بعده، مات سنة اثنتين وثلاثين وماثتين (أنه يطولها خليفة الشافعيّ في حلقته بعده، مات سنة اثنتين وثلاثين وماثتين (أنه يطولها نحو الركوع الذي قبلها؛ والله أعلم)) (٢٠).

وأختم هنا بذكر عبارة النووي في «المجموع»؛ لنتعرف على ما في وأختم هنا بذكر عبارة النووي في «المجموع»؛ لنتعرف على ما في الأم المسألة من أقوال، حيث قال مانصه: «وأما: السجود فقد أطلق الشافعي في الأم والمختصر أنه يسجد، ولم يذكر فيهما أنه يطوله أو يقصره، وادعى المصنف أن الشافعي لم يذكر تطويله، وليس كما قال، بل نص على تطويله كما سأذكره إن شاء الله تعالى عن مختصر البويطي وغيره.

⁽١) الروضة (٢/٤٨).

⁽٢) السراج على نكت المنهاج (١/٢٩).

⁽٣) منني المحتاج (١/٢٣٤).



وفي المسألة قولان: أشهرهما: في المهذب لا يطول . . وهذا هو الراجع عند المصنف وجماهير الأصحاب والثاني: يستحب تطويله، وممن نقل القولين إمام الحرمين والغزالي والبغوي، وقد نص الشافعي على تطويله في موضعين من البويطي، فقال: يسجد سجا تين تامتين طويلتين، يقيم في كل سجدة نحواً مما

وقال الشافعي في «جمع الجوامع»: يقيم في كل سجدة نحواً مما أقام في ركوعه ونقل الترمذي عن الشافعي تطويل السجود، ونقل إمام الحرمين والغزالي إنه على قدر الركوع الذي فبله... فحصل أن الصحيح خلاف ما صححه أكثر الأصحاب، قال: بل يتجه أن يقال: لا قول للشافعي غير القول بتطويل السجود لما علم من وصيته: «إن صح الحديث خلاف قوله فليترك قوله وليعمل بالحديث»، فإن مذهبه الحديث هذا ما يتعلق بنقل المذهب...». ثم قال بعد ما سرد الأحاديث الواردة بتطويل السجود _: «فإذا عرفت هذه الأحاديث وما قدمناه من نص الشافعي في البويطي تعين القول باستحباب تطويل السجود وبه قال أبو العباس بن سريح وابن المنذر وبه جزم البندنيجي وغيره ممن ذكرن وتابعهم على ترجيحه جماعة وينكر على المصنف قوله أن الشافعي لم يذكره وقوله لم ينقل ذلك في خبر والله أعلم...» اه بحذف يسير (۱).

杂杂 格格 容米

أقام في ركوعه، هذا نصه بحروفه.

⁽١) المجموع (٥/١٩ ـ ٥١).



See the second contract of the second contrac

تعبيرات خاصة بأوجه الأصحاب ه أحسن الوجهان أو الأوجه... الإحمان الوجهين ... الإحمان الوجهين ... الإحمان الوجهين ... الإحماد في الأصح...



تعبيرات خاصة بأوجه الأصحاب

والوجه للأصحاب يستخرجونه من قواعد الإمام ونصوصه، ويجتهدون في بعضها، وقد يشذون عنها، كالمزني وأبي ثور، فلا تعد أقوالهم وجوهاً في المذهب،

ومعنى تخريج الوجوه استنباطها من كلام الشافعي رَسَّمُلِيَّةُ كَأَن يقيس ما سكت عنه على ما نص عليه ؛ لوجود معنى ما نص عليه فيما سكت عنه ، سواء نص إمامه على ذلك المعنى أو استنبطه من كلامه ، أو يستخرج حكم المسكوت عنه بعد دخوله تحت عموم ذكره ، أو فاعدة قررها ، كذا في «الآيات البينات» لابن قاسم.

وقد تكون الأوجه باجتهاد من الأصحاب، كأن يستنبطوا الأحكام من نصوص الشارع، لكن يتقيدون في استنباطهم منها بالجري على طريقة إمامهم في الاستدلال، ومراعاة قواعده وشروطه فيه، وبهذا يفارقون المجتهد المطلق، فإنه لا يتقيد بطريقة غيره، ولا بمراعاة قواعده وشروطه .

والوجهان قد يكونان لشخصين أو لشخص، فإن كانا لواحد فالراجح مهما ما عليه المعظم ترجيحاً، أو ما اتضح دليله، أومن أكثر فبترجيح مجتهد آخر اجتهاداً نسبياً (٢).

⁽١) الابتهاج (ص٨٥).

⁽٢) كشاف المصطلحات (ص١١).

•X&

و «الوجه»: في اصطلاح فقهاء الشافعية خاص بما قاله «الأصحاب»، وهذا ما اصطلح عليه كافة فقهاء الشافعية كما مرّ؛ ولذلك لم يتعرض الإمام النوويّ في «المنهاج» ولا في «الروضة» لبيان معنى «الوجه» كما لم يتعرض لمعنى «الطرق والقول»؛ لاتفاقهم عنى معناها العرفي، وإنما تعرض في هذه الكتب لبيان اصطلاحه الخاص به، الذي منه التعبير عن «أوجه الأصحاب» بالأصح، والصحيح، وقيل.

وأما تلك المصطلحات العامة فقد بينها شُرَّاحُ «المنهاج» وغيرهم، كما بين النووي تعريف «الطريق» و«الوجه» و«القول» في بيان الأمور العامة من مقدمة «المجموع» و«الدقائق» و«التنقيح» وغيرها.

وقد جاء مصطلح «الأصح، والصحيح، وقيل» في مقدمة «المنهاج» مع شرح معانيها، أما «الوجه»، فلم يشرح معناه في مقدمته؛ لكونه من المصطلح العام واقتصر على ذكره عند بيان مقابل «النّصّ» ومعنى «القيل»(۱)، ومع هذا نجده يتكرر كثراً في ثنايا عبارات «المنهاج» بصيغة الإفراد والتثنية والجمع، وهي تفيد معنى واحداً هو: ما قاله الأصحاب، إلا أنه يشير بها إلى عدد الأوجه في المسألة، والعمل على وجه و حد من الوجهين أو الأوجه، لكن فائدة دكرها ونقلها؛ لإفادة إبطال ما زاد، لا للعمل بالكل (۲).

ومحصل الكلام أن تعبيرات الإمام النوويّ عن أوجه الأصحاب متعددة، منها ما هو معروف، كتعيره بـ «الأصح، والصحيح، وقيل،، ومنها ما هو غير

⁽۲) الابتهاج (ص ۸۳).



 ⁽۱) قال في المنهاج: الرحيث أقول: النَّصُّ فهو نص الشافعيّ رحمه الله، ويكون هناك وجه ضعيف أو قول مخرج،... وحيث أقول: وقيل كذا فهو وجه ضعيف.

J-83×-

معروف يحتاج لإيضاح، كتعبيره بـ«في وجه كذا، والوجهان أو الأوجه، وأحسن الوجهين، وعلى الجديد في الأصح»، وهذه سنتعرض لها بشيء من البيان على الترتيب:

(١) في وجه كذا

تعبيره بـ "في وجه كذا» يفيد نفس معنى قوله: «وحيث أقول: (وقيل كذا) فهو وجه ضعيف، والصحيح أو الأصح خلافه»، وصرَّح بهذا في مقدمة كتابه: «التحقيق» حيث قال ما نصه: «وحيث أقول: «في وجه» فهو ضعيف».

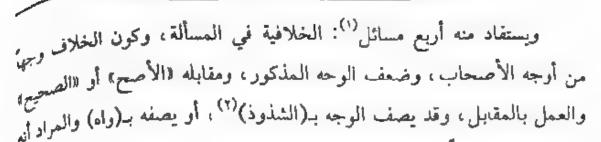
وبهذا يكون الإمام النووي قد جعل «الوجه» من اصطلاحه الخاص باعتبار كونه «ضعيفاً»، وإلا فـ «الوجه» كما تقدم مصطلح عام فقد يكون قوياً أو ضعيفاً، إلا أن الإمام النووي في «المنهاج» و «التحقيق» غلَّبُهُ على الوجه الضعيف.

وهذا مثل التعبير بـ «المذهب» في كون معناه العرفي العام ما ذهب إليه الإمم الشافعيُّ وَعَلَيْتُهُمُ إلا أن الإمام النوويَ عَلَبَهُ في «المنهاج» وغيره على «الراجح من الطريقين أو الطرق».

وجملة ما في «المنهاج» من التعبير بـ «وجه كذا»: سبعة وعشرون موضعاً، منها: وجه موصوف بـ (الشذوذ) في الفصل الثالث بعد كتاب الإقرار وهو قوله: «وفي المعين وجه شاذ»، ومنها: وجه موصوف بـ (واهٍ) في كتاب الغصب وهو قوله: «وفي الثانية وجه واهٍ»، ينظر بقية المواضع في كتاب سلم المتعلم (۱).

⁽١) سلم المتعلم (ص ٢٤٦).

تعبيرات خاصة بأوجه الأصحاب



张松 张松 俗条

حينثذ ضعيف جداً.

 ⁽١) سلم المتعلم (ص ٦٤٦)؛ إلا أنه قبال في الفائدة الثانية. «كبون الخيلاف أوجها ثلاثة للأصحاب).

⁽٢) والوجه الشاذ: هو الوجه الذي حرجه الأصحاب، واستنطوه باجتهادهم على غير قواعد الإمام، أو نصوصه فتسب لأربابها، ولا تعد وجوهاً في المذهب، وقد يطلق الشاذ على ما يخالف الاتفاق، ولم يخرج عن المذهب، كشاف المصطلحات (ص٢٠).

(٢) الوجهان أو الأوجه

ذكر الإمام النووي «الوجهين والأوجه» في مواضع من «المنهاج»، ولم أنف على سبب صريح بذلك؛ لأن من عادته التعبير عن «الأوجه» بـ «الأصح» أو «الصحيح»، وبالرجوع إلى شُرَّاح «المنهاج» نجدهم يفولون: «كما عبر الأصل»، ولا يذكرون غير هذا،

وعليه يمكن أن يكون السبب هو التعقب على «المحرر»(١) بعد نقلِ نصَّ الأصل كما هو، وأيضاً تعبيره بـ«الأصح أو الصحيح» لا يُعلم منه عدد الأوجه المقابلة هل هي اثنان فقط أو أكثر من ذلك؟

وأما إذا عبر بـ«الوجهين» علمنا انحصارها في وجهين، وإذا عبر بـ«الأوجه» علمنا أنها أكثر من وجهين والله أعلم.

وجملة ما في المنهاج من دكر «الوجهين» عشرة مواضع (٢):

الأول والثاني: في (باب صفة الصلاة وأركانها)، والثالث: في (كتاب صلاة الجماعة)، والرابع: في (فصل شرط الصوم والإمساك)، والخامس: في (زكاة الحيوان) والسادس: في (الوكالة)، والسابع في (باب الصلح)، والثامن: في (فصل الطربق النافذ)، والتاسع: في (الفصل الثالث بعد كتاب الطلاق)،

⁽١) وهدا السبب يتناسب مع المواضع التي استدرك فيها الإمام النوويّ بالتصحيح على المحرر، أما غيرها فلا، وإنما يتناسب معها السبب الثاني وهو العلم بعدد الأوجه في المسألة والله أعلم.

 ⁽٢) حصر المواضع في السلم في سبعة نقط (ص ٦٤٦).



وعاشرها في (النفقات) في فصل: (يلزم نفقة الوالد).

وكلُّها بصَّ الإمام النوويّ فيها على الراجح إلا في موضعين: أحدهما: و (كتاب صلاة الجماعة) في فصل شروط الاقتداء وهو قوله: «فإن حال ما يمنع المرور لا الرؤية... أي كالشباك _ فوجهان» (١). والثاني: في (كتاب النفقات) وهو قوله: «والوارثان يستويان أو يوزع بحسبه وجهان»، فتركهما الإمام النوايّ بلا ترجيح، ورجحهما الأئمة الأعلام رَوَيَالِلْعَامُ.

﴿ مواضع في المنهاج بلا ترجيح:

نحد أن هناك بعض المواضع التي ذُكرتْ في «المنهاج» بلا ترجيح، نتناولها بالتفصيل، مع حصرها، وبيان الراجح فيها، وأمثلتها، وأسباب ترك الترجيح فبها.

أولاً المواضع إجمالاً: باتفاق الشُروح التي بين يديَّ ليس في «المنهاج» خلاف مرسل إلا في موضعين، الأول: في (فصل لا يقدم على إمامه في الموقف) من كتاب صلاة الجماعة. والثاني: في (نفقة الأقارب) من كتاب النفقات _ كم تقدما _ ولا ثالث لهما، إلا ما كان مفرعاً على مرجوح، كالأقوال المفرعة على البينتين المتعارضتين هل يفرع أو يوقف أو يقسم؟ أقوال بلا

⁽١) قال عنهما في النجم الوهاج (٣/٩/٢ ـ ٣٨٠) «أحدهما: الصحة ٤٠٠٠ والثاني: لا يصح وأطلق المصف الوجهين كما في لمحرر والشرح، وصحح في شرح المهذب والتحقيق: أنه لا يصح، وكذلك صححه في أصل الروضة، ولا تصحيح في الشرح الكبير وليس في المنهاح خلاف مرسل إلا هذا الموضع، وموضع آحر في بفقة الأقارب لا ثالث لهما؛ إلا ما كان مفوعا على وجه ضعيف، كالأقوال المفرعة على تعارض البيئتين، وفي المحرر بلا تصحيح ثمانية مواضع لا تاسع لها».



نرجيح فيها^(١).

قال الشيخ القبيوبي – بعد ذكر المواضع الثلاثة السابقة _: وقيل: رابع في صفة الصلاة^(۲) قيل: وخامس في كتاب الوكالة^(۲). ويمكن أن أزيد سادساً في نصل: (مر بلسان نائم طلاق).

ثانياً: المواضع تفصيلاً: أذكرُ كلُّ موضع بعبارته مع بيان الراجح فيه، وسبب عدم الترجيح٠

م الموضع الأول: قال في كتاب صلاة الجماعة: «فإن حال ما يمنع المرور لا الرؤية فوجهان،

_ الراجح فيه: قال المحلي: ا(فإن حال ما يمع المرور لا الرؤية) كالشباك (فوجهان): أصحهما في أصل الروضة عدم صحة القدوة . . . الاف

_ سبب عدم الترجيح: ترك التصحيح هنا؛ لأن التصحيح يفهم أخذاً من تصحيحه الآتي هي المسجد في موات^(ه) أي قوله: «ولو وقف في موات وإمامه في مسجد _ إلى قوله _ وكذا الباب المردود والشباك في الأصح، قال الدميري: «ثم إن المصنف تبع في تصحيحه هذا المحرر هنا وإن كان قد أهمله فيما تقدم في البنائين وهما سواء لاتحد العلة»^(٢).

⁽۱) النجم الوهاج (۳/۹۷۲ ـ ۳۸۰)، بهاية المحتاج (۱۹٦/۲ ـ ۱۹۹)، اسراج على نكت المتهاج (۱/۲۸۲).

 ⁽٢) على الصواب (باب الصلح) ، فلم أجد وجهين بالتعريف في باب صفة الصلاة إلا إن اختلفت النسخ والله أعلم

⁽٣) حائبية قليربي (٢٧٨/١).

⁽٤) شرح المحلي (١/٣٥٨)،

⁽٥) شرح المحلي (٢٧٨/١)، النهاية (٢/١٩٦).

⁽٦) النجم الوهاح (٣٨٣/٢).

* الموضع الثاني: قال في نفقة الأقارب: «والوارثان يستويان أم يوزع بحسبه؟ وجهان»

- الراحج فيه: قال ابن حجر: «لم يرجحا منهما شيئا وجزم في الأنوار بالثاني...»(١). أي كونها نوزع بحسب الإرث.

- سبب عدم الترجيح: قال القليوبي: «قوله: (وجهان) أطلقهما هنا اعتماداً على المسألة الآتية (٢) فإن المرجح فيها على المرجوح هو المرجح في هذه على المعتمد، وهو كونها توزع بحسب الإرث. قال بعضهم ولم يقع للمصنف إطلاق الحلاف من غير ترجيح في المنهاج إلا في مواضع ثلاثة هذا واحد منها. والثاني: في شروط الاقتداء، والثالث في باب الدعاوى بناء على المرجوح، وتقدم في شروط الاقتداء ما فيه زيادة على ذلك فراجعه» (٣).

مثال ذلك: ابن وبنت هل يلزمهما نصفين أو أثلاثاً؟ وجهان (٤)، المعتمد الثاني: يلزمهما أثلاثا،

الموضع الثالث: قال في تعارض البينتين «ادعيا عينا في يد ثالث وأقام كل منهما بينة سقطتا، وفي قول تستعملان، ففي قول تقسم وقول يقرع وقول يوقف الأمر حتى ببين أو يصطلحا».

 ⁽١) التحفة (٤٢٨/٤)، النجم الوهاج (٢٨٩/٨) قال المحلي (٤/٨٨): «ووحه التورع إشعار زيادة الإرث بزيادة قوة القرابة وسيأتي ترجيحه في المسألة بعد هذه».

 ⁽٣) وهي ومن له أبران فعلى الأب، وقبل عليهما لمالع أو أجداد وجدات إن أدلى بعضهم معض فالأقرب، وإلا فبالقرب، وقبل لإرث وقبل بولاية المال.

⁽٣) حاشية القليربي (٤/٨٨).

⁽٤) النجم الرهاج (٢٨٩/٨)٠



توضيح هذا الموضع:

على قول تستعملان تنزع العين ممن هي في يده... ثم ما يفعل بها على هذا القول الأقوال الآتية: ففي قول يقسم بينهما؛ أي يكون لكل نصفها، وفي قول يقيع بينهما ونرجح من خرجت قرعته، وفي قول توقف حتى يبين الأمر فيها أو يصطلحا اهد من المغني بتصرف (۱).

_ سبب عدم الترجيح: قال الخطيب: «ولم يرجح المصنف شيئاً من هذه الأقوال لتفريعها على القول الضعيف»(٣).

ب الموضع الرابع: قال في باب الصلح: «ولو صالح من دين على عين صح، فإن توافقا في علة الربا اشترط قبض العوض في المجلس، وإلا فإن كان العوص عيناً لم يشترط قبضه في المجلس في الأصح، أو دينا اشترط تعيينه في المجلس، وفي قبضه الوجهان».

_ الراجع فيه: قال المحلي: «أصحهما لا يشترط، فإن كانا ربويين المشرط، فإن كانا ربويين المشرط، (1).

بيد الموضع الخامس: قال في كتاب الوكالة: «ولو قال: وكلنك ومتى

⁽١) مغني المحتاج (٤/٨٠٢).

⁽٢) المعني (٢/٨/٤)، وينظر: حاشيتي القليوبي وعميرة (٣٤٤/٤٥ ـ ٣٤٥).

⁽٣) المغني (٤/٨٠٢).

⁽٤) المعني (٢٣٢/٢)، المحلي (٣٨٥/٢) وفي نسخة منه «أصحهما المنع». قال القليوبي وقوله (أصحهما المنع) وهو المعتمد وعليه فله التصرف بعموم الأدن كما مرَّا (٢٧/٢).



- _ الراحح فيه: قال المحلي: «أصحهما عدم العود....)(١).
 - _ سبب عدم الترجيح في الموضعين «الرابع والخامس»:

قال القليوبي: «الترجيح فيهما معلوم من تعريفهما»^(٢).

* الموضع السادس: قال في فصل مرَّ بلسان نائم طلاق: "ولو قال: أنا منك طالق ونوى تطلبقها طلقت، وإن لم ينو طلاقاً فلا، وكذا إن لم ينو إضافته إليها في الأصح، ولو قال: أنا منك بائن اشترط نية الطلاق، وفي الإضافة الوجهان».

_ الراجح فيه: قال المحلي: «أصحهما اشتراطها، فإن نوى الطلاق مضافاً إليها وقع وإلا فلا لما تقدم، (٣).

_ سبب عدم الترجيح: الترجيح فيه معلوم من تعريف الوجهين كم في السابقين.

قال الخطيب: «و (في) نية (الإضافة) إليها (الوجهان) في قوله: (أما منك طالق) أصحهما اشتراطها، فإن نوى الطلاق مضافاً إليها وقع وإلا فلا لما مرًّ»(؛).

⁽١) المحلى (٢/٧/٤)، المغنى (٢/٨٩/٢)

⁽٢) حاشية القليوبي (١/٢٧٨).

⁽٣) المحلى (٣/٣٦).

⁽٤) المغني (٣٧٣/٢)

J-8%+----

يتحصل مما تقدم:

_ ترك الترجيح في الموضع الأول والثاني؛ اعتماداً على ترجيحه في المسألة الآتية بعدهما.

_ ترك الترجيح في الموضع الثالث؛ لأن الأقوال فيه مفرعة على القول الصعيف.

_ ترك الترجيح في الموضع الرابع والخامس والسادس؛ لأنه معلومٌ مما تقدم عليها من مسائل ويدلُّ على ذلك وجود التعريف في الوجهين.

وهنا أقول: إن ترك الترجيح في المسائل اعتماداً على تصحيح سبق في مسائل تقدمت، ليس خاصاً ولا محصوراً في الوجهين، بل نجد ذلك في الأقوال والقولين كما تعدم، ولكن لما كان الكلام هنا في الوجهين بلا ترجيح اعتماداً على ما سيأتي أو التفريع على ضعيف، ذكر العلامة القليوبي الموضعين الرابع والخامس، وذكرتُ السادس من باب الشيء بالشيء يُذكر، ولا توجد أقوال أو قولان بلا ترجيح اعتماد على ما سيأتي أو مفرعة على ضعيف غير ما مراً من الأقوال المفرعة على البينتين المتعارضتين هل يقرع أو يوقف أو يقسم؟ والله أعلم.

هذه خلاصة المواضع التي ترك فيها الإمام النوويّ الترجيح مع أسبابها، ويمكن أن نقول أيضاً إن من أسباب عدم الترجيح ما يلي:

ر الإمام الرافعي لم يرجح في الأصل أيضاً فربما لم يعرف ما عليه المعظم من الأصحاب حتى يرجح؛ ولذا قال الدميري: الوأطلق المصنف المعظم من الأصحاب حتى يرجح؛ وفي المحرر بلا تصحيح ثمانية مواضع الوجهين كما في المحرر والشرح ٠٠٠ وفي المحرر بلا تصحيح ثمانية مواضع

لا تاسع له»(١). وهذا إن دل على شيء فإنما بدلُّ على ورع الإمامين الجليلين.

٢ - سيأتي معنا تردد الرامعي والنووي في الخلاف هل هو أوجه إو أقوالٌ ؟ فعبّرا بـ (في قول أو وجه)، فهناك لم يعرفا نوع الخلاف فترددا، وهن عرفا أن الخلاف وجهان، ولم يتضح الراجح فيه، فالأول ترددٌ في نوع الخلافي والثاني ترددٌ في التصحيح.

٣ ـ قال الإمام النوويّ: «إذا قوي الخلاف قلت الأصح وإلا فالصحيح»,
 وهنا ربما لم يظهر له قوة الخلاف من ضعفه، فترك التصحيح والله أعلم.

وتعبيره بـ «الوجهين» يستفاد منه أربع مسائل (٢): الخلافية في المسألة، وانحصارهما في وجهيس، وكون الخلاف للأصحاب، وكون مقابل الضعيف منهمه «الأصح» أو «الصحيح».

ومن أمثلة التعبير بـ«الوجهين» أيضاً: قوله _ في باب صفة الصلاة _:
«وفي نية النفلية وجهان: قلت: الصحيح لا تشترط نية النفلية والله أعلم»، وقوله
_ في فصل الطريق النافذ _: «.... وهل الاستحقاق في كلها لكلهم أم تختص شركة كل واحد بما بين رأس الدرب وباب داره؟ وجهان: أصحهما الثاني».

وجملة ما في المنهاج من ذكر «الأوجه» أربع مسائل (٢): في (قسم الصدقات) فصل صدقة التطوع، وفي فصل عاشرها كزوج، وفي (كناب الجراح) في فصل: قتل مسلماً وفي فصل الأصول والثمار،

وتعبيره بـ (الأوجه) يستفاد منه أربع مسائل(١): الخلافية في المسأله

⁽١) النجم الوهاج (٣٨٠/٢).

⁽٢) سلم المتعلم المنهاج (ص ٦٤).

⁽٣) المرجع السابق إلا أنه ذكر ثلاثة مسائل وأغفل الرابعة في الفصل الأصول والثمارا.

 ⁽٤) سلم المتعلم (ص ٦٤٧) وهو الكتاب الوحيد من بين كتب المصطلحات الكثيرة



المذكورة، وأنها أكثر من وجهين، وكون الخلاف للأصحاب، وكون مقابل الضعيف منها «الأصح» أو «الصحيح».

ومن أمثلة التعبير ــ«الأوجه»: قوله ـ في فصل صدقة التطوع ــ: «وفي سنحباب الصدقة بما فضل عن حاجته أَوْجُهُ: أَصَحُهُمَا إِنَّ لَمْ يَشْقَ عَلَيْهِ الصَّبُرُ الصَّحُهُمَا إِنَّ لَمْ يَشْقَ عَلَيْهِ الصَّبُرُ السَّبُحِبُ، وَإِلَّا فَلَا ..». وقوله ـ في كتاب العدد فصل عاشرها كزرج ــ: العشرها كزوج بلا وطء، في عدة أقراء أو أشهر فأوجه: أصحها إن كانت بائناً انقضت وإلا فلا».

操操 特殊 學染

^{= ...} حسب علمي _ الذي تعرض لهذه المصطلحات وما يستفاد منها.

(٣) أحسن الوجهين

في «المحرر» مصطلحات ثناثية كالأصح القولين»، و«أصح الوجهين»، ووالظهر الوجهين»، و«أحسن الوجهين»، الخرم فهذه المصطلحات اختصرها الإمام النووي في «المنهاج» إلى ألفاظ مفردة غالباً، ومن عير الغالب هذا الموضع لم يبدله الإمام النووي، بل ذكره كما ورد في «المحرر». حيث قال الموضع لم يبدله الإمام النووي، بل ذكره كما ورد في «المحرر». حيث قال عني باب ركاة الحيوان - «ولا يجوز أخد جبران مع ثنية بدل جذعة على «أحسن الوجهين» قلت: الأصح عند الجمهور الجواز، والله أعلم».

ولم يتكلم الشُرَّاح عن معناه، غير أنهم قالوا: تبع «المحور» في ذلك فقط؛ حيث قال الرافعي في «المحرر» ما نصه: «ولا يجوز طلب جبران إذا أخرج بدل الجدعة ثنية في أحسن الوجهين».

ولم أقف على سبب عدم الإبدال، ولكن يمكن أن يكون السبب هو التعقب بالتصحيح على الأصل بعد نقله نص «المحرر» كما هو، وهذا بعيد؛ لأنه سيأتي ما يخالفه؛ حيث أبدل في مواضع ثم تعقبها.

وربما بكون السبب أو الفائدة من تعبيره بـ «أحسن الوجهين» أن هذا التعبير بُعلم منه انحصار الخلاف في وجهين، بخلاف ما إذا عدل عن ذلك وعبر بـ (الأصح أو الصحيح)، علا يعلم منه عدد الأوجه في المسألة والله أعلم ومع هذا هناك مواضع أخرى من «المحرر» أبدل فيها الإمام النووي «أحسن الوجهين» بـ «الأصح» أو بغيره .

مثال الأول: قول «المحرر»: «وأحسن الوجهين أنه لا يعفى عن الكثير والرجوع في الفرق بين القليل والكثير إلى العادة».

أبدله في «المنهاح» بقوله: «و «الأصح» لا يعفى عن كثيره ولا قليل انتشر بعرق وتعرف الكثرة بالعادة، قلت «الأصح» عند المحققين العفو مطلقا».

ومثال الثاني: قول في «المحرر»: «وفي دم الدماميل والقروح، وموضع الفصد والحجامة وجهان: أولاهما أنه ليس كدم البثرات ولكن إن كان مثله فيما يدوم غالباً فهو كدم الاستحاضة وإن كان مما لا يدوم فهو كالدم الذي يصيبه من بدن أجنبي وكثيره لا يعفى عنه وكذا الهليل على أحسن الوجهين».

أبدله في «المنهاج» بقوله: «والدماميل والقروح، وموضع الفصد، والحجامة قيل كالبثرات، و«الأصح» إن كان مثله يدوم غالبًا فكالاستحاضة، والحجامة قيل كالبثرات، و«الأصح» إن كان مثله يدوم غالبًا فكالاستحاضة، وإلا كدم الأجنبي فلا يعفى، وقيل: يعفى عن قليله، قيت: «الأصح» أنها كالبثرات، والأظهر العفو عن قليل دم الأجنبي، والله أعلم».

يتضح من خلال المواضع التي أبدل فيها الإمام النووي (أحسن الوجهين) بر (الأصح)، ومن هذا الموضع الذي نقل (أحسن الوجهين) كما هو، ثم استدرك بالأصح بقوله: «قلت: الأصح عند الحمهور الجواز، والله أعلم» أن أحسن الوجهين هنا بمعنى أصح الوجهين، إلا أنه في بعض المواضع أبدل (أحسن الوجهين هنا بمعنى أصح الوجهين، إلا أنه في بعض الوجهين) كما هو أحسن الوجهين) بالأصح مباشرة، وفي بعضها نقل (أحسن الوجهين) كما هو أحسن الوجهين)، وهذا إبدال غير مباشر.

م الله فهو أبدل (أحسن الوجهين) الذي هو بمعنى (أصح الوجهين) بـ (الأصح) فهو أبدل (أحسن الوجهين) الذي هو بمعنى (أصح الوجهين) إلى التعبير بـ أصح الوجهين) إلى التعبير بـ أصح الوجهين) إلى التعبير بـ أبدل غيره من عبارات المحرر من التعبير بـ (أصح فيه نة الغاسل في بـ (الأصح) ومنها ما في كتاب الجنائز: «ولا يشترط فيه نة الغاسل في بـ (الأصح) ومنها ما في كتاب الجنائز: «ولا يشترط فيه نه الغاسل في

تعبيرات خاصة بأوجه الأصحاب عليه

أصح الوجهين» - أبدلها في المنهاج بـ (الأصح) بقوله: «ولا تجب بية الغاسل في الأصح».

ويستفاد من تعبيره بـ«أحسن الوجهين» خمس مسائل: الخلانية ني المسألة، والأرجحية؛ أي أن الراجح ما عبر عنه بـ(أحسن الوجهين)، وانحمار الخلاف في وجهين، وصحة المقابل لقوة الخلاف بقوة دليل المقابل، وكون الخلاف وجهين للأصحاب.

操發 格泰 经条

(٤) على الجديد في الأصح

هذا المصطلح مركب من لفظين اثنين، وقد عبر الإمام النووي في مقدمة «المنهاج» عن كل منهما منفرداً عن الآخر باعتبارهما مصطلحين يدن كل واحد منهما على ما لا يدلُّ عليه الآخر؛ فتعبيره بـ(الأصح) يدلُّ على كون الخلاف وجهاً من أوجه الأصحاب، وتعبيره بـ(الجدبد) يدلُّ على كون الخلاف قولاً جديداً للشافعي ومقابله قديم، ولكننا نجد في بعض مسائل «المنهاج» استعمال هذين المصطلحين كمصطلح واحد باعتباره يدلُّ على مدلول واحد، ولا يصححمله على ظاهره لما يلزم من التنافي، فإن (الأصح) من أوجه الأصحاب، و(الجديد) قول للشافعي والمؤلِّفَةَنَهُ وفي الوصف بهما تنافي.

وورد هذا الاستعمال في موضعين كلاهما في الفصل الرابع من كتاب العدد وهو قوله: «ومن غاب وانقطع خبره ليس لزوجته نكاح حتى يتيقن موته، و طلاقه، وفي القديم تَرَبَّصُ أربع سنين، ثم تعتد لوفاة وتنكح، فلو حكم بالقديم قاضٍ نقض على الجديد في الأصح، ولو نكحت بعد التربص والعدة فبان ميتاً صح على الجديد في الأصح».

الموضع الأول: قال عنه ابن حجر: « . . . (نقض) حكمه (على الجديد في الأصح) لمخالفته القياس الجلي ، . . . وفي نفوذ القضاء به وجهان: صحح لإسنوي نفوذه ظاهراً وباطناً كسائر المختلف فيه ، ويظهر أن هذا إنما يتأتى على عدم النقض ، أما على النقض فلا ينفذ مطلقاً لقول السبكي وغيره يمتنع التقليد فيما ينقض » (١) .

⁽١) التحقة (١/٨).

وقال الرملي ألم . . (على الجديد في الأصح) لمخالفته القياس الجلي . . والوحه الثانى: لا ينقض حكمه . . وما صححه الأسنوي من نفوذ القضاء به طهراً وباطناً كسائر المختلف فيه إنما ياتي على القول معدم النقض ، أما على النقض فلا ينفذ مطلقاً لقول السبكي وغيره بمنع التقليد فيما ينقض . . . [(۱)]

قال الرشيدي: القوله: (وما صححه الإسنوي) هو أحد وجهين، والوجه الثاني أنه ينفذ ظاهراً فقط،.. وأعلم أن هذين الوجهين من القديم ومن تفاريعه، (٢) وكأن الشارح فهم أنهما من الجديد، فرتب عليه ما تراه؛ إذ لو بهم أنهما من الجديد، فرتب عليه ما تراه؛ إذ لو بهم أنهما من القديم لم يحتح إلى قوله: إنما يأتي على القول بعدم النقض إلخ، (٢).

الموضع الثاني: قال عنه ابن الملقن: ﴿وَمِن عَالَ وَانقَطَع خَبره ، لِسَ لَوْ وَجَهُ بِكَاحَ حَتَى يَتِيقَن مُوتِه أَو طَلَاقَه ، . . وَفِي القَدْيِم تَوَبَّصُ أَرْبِع سَنِن ، ثم تعتد لوفاة إتباعاً لعمر ، . . ومن انتصر للأول _ أي الجليد _ أجاب عنه بأنه مخالف للقياس المقدم على قول الصحابي ، فلر حكم بالقديم قاض نقض على الجديد في الأصح ؛ لأن المحتهد لا بجوز له تقليد الصحابة في الجليد ، فكان مقابله مبني على مقابله ، ولو نكحت بعد التربص والعدة فبان ميتاً _ أي وقت الحكم بالفرقة _ صح على الجديد في الأصح ، إذ الفرقة والحالة هذه يحصل بطناً قطعاً ، وهذا الخلاف مبني على الحلاف فيما إذا باع مال أبيه على ظن جياته ؛ فبان موته ، وقد سلف في البيع أن الأظهر الصحة (٤).

⁽١) النهاية (١٤٠/٧)،

 ⁽٣) (تنبيه): لوحهان في مسألتنا مفرعان على الحديد وهما: في نفض حكم القاضي إذا حكم بالقديم، أما الوجهان هنا مفرعان على القديم وهما في نفوذ القضاء به.

⁽٣) حاشية الرشيدي (١٤٠/٧).

⁽٤) عجالة المحتاج: (١٤٤١/٣).



%

وقال ابن النقيب: «على الجديد في الأصح الذي في المحرر والروضة والشرح. وجهان، بناء على الخلاف في من باع مال أبيه ظاماً حياته فبان ميتاً؛ فأطلق في المنهاج التصحيح كالمصحح هناك»(١).

وقال الخطيب: «.. (على الجديد) أيضاً (في الأصح) اعتباراً بما في نفس الأمر... والثاني لا يصح لفقد العلم بالصحة حال العقد»(٢).

ويتلخص من كلام الشُرَّاح في الموضعين ما يلي: أن هذا الاستعمال ليس بجديد، وإنما هو «الوجه الأصح»، وهو مع مقابله مفرعان على «المذهب الجديد، والذي قد يجعل القارئ يقع في الإبهام هو اجتماع المصطلحين معاً.

وقد صرح الإمام النووي بمعناه بكل وضوح في «الروضة» حبث قال عن الموضع الأول: «... إذا حكم القاضي بمقتضى القديم فهل ينقض حكمه تفريعاً على المجديد وجهان: أصحهما نعم»، وقال عن الموضع الثاني: «إذا نكحت على مقتضى القديم، ثم بال الزوج ميتاً وقت الحكم بالفرقة ففي صحة النكاح على المجديد وجهان بناء على بيع مال أبيه مع ظن الحياة إذا بان ميتاً»(٣).

ويستفاد من تعبيره بـ «على الجديد في الأصح» مسائل: الخلافية، ففي المسألة قولان للشافعي جديدٌ وقديمٌ، ثم تفرع على الجديد خلاف بين الأصحاب، والأرجحية؛ أي أن الراجح ما عبر عنه بـ «على الجديد في الأصحاب، وصحة المقابل لقوة الخلاف بقوة دليل المقابل، وهو وجه آخر على الجديد والله أعلم.

⁽١) السراج على نكت المنهاج (١٨/٧).

⁽٢) المغني (٢/٢٥).

⁽٣) اروضة (١/٨).

الأصح المنصوص في المنهاج

قد أشكل على كثير من الباحثين تعبير الإمام النووي في المهاج براالأصح المنصوص»، و«الصحيح المنصوص»، و«الأفضل والمنصوص»؛ حيث إنه لم يشر إلى معناه في مقدمة «المنهاج» ولا في غيره من كتبه، مع تكراره في «المنهاج» في ثلاثة عشر موضعاً.

وفي هذه العجالة نحاول بيان معنى «الأصح»، و«المنصوص» كلفظين مفرديس ثم بيان مدى الارتباط بينهما كمصطلح واحد، ثم ما يستفاد منه، معتمداً على المنهج الاستقرائي في كتب المذهب، كالحاوي، والبين، والبحر، والتهذيب، وكتب الشيخين، وما تيسر من شروح المنهاج، مع مقرنة بين كتب الإمام النوويّ؛ لأن البحث عن مصطلحه في كتبه وأخذ المعنى من عبارته - إن أمكن - يكون أولى، وأدل على المراد، ثم مقارنتها يكتب الإمام الرافعي؛ لأن كتبه هي أصل لبعض كتب الإمام النوويّ، كـ«الشرح لكبير»، و«المحرر»، وأخيراً مناقشة ما توصلت إليه من آراء لفقهاء والجمع بينها ما أمكن، وإلا بينتُ ما هو راجح منها معتمداً على الدليل.

® مواضع المصطلح في المنهاج:

جمعة ما في المنهاج من التعبير بـلفظ «المنصوص» مقروناً بـ «الأصح» أو «الصحيح» ثلاثة عشر موضعاً، أغلبها بلفظ «الأصح المنصوص»، وبعضها بلفظ «الصحيح المنصوص»، وواحد بلفظ «الأفضل والمنصوص»، وقد يوجد اختلاف في النسخ فلا يترتب عليه شيء.

* الموضع الأول: في باب التيمم:

تندب التسمية ومسح وجهه ويديه بضربتين. قلت: «الأصح المنصوص» وجوب ضربتين، وإن أمكن بضربة بخرقة ونحوها، والله أعلم-

* الثاني والثالث: في باب صفة الصلاة:

إن جهل الفاتحة فسبع آيات متوالية ، فإن عجز فمتفرقة . قلت: «الأصح المنصوص» جواز المتفرقة مع حفظه متوالية ، والله أعلم .

_ الثاني عشر: السلام وأقله السلام عليكم، والأصح جواز سلام عليكم، قلت: «الأصح المنصوص» لا يجزئه، والله أعلم.

الرابع والخامس: في باب صلاة الجماعة:

_ لا يتأكد الندب للنساء تأكده للرجال في الأصح، قلت: «الأصح المنصوص» إنها فرض كفاية، وقيل فرض عين، والله أعلم-

_ بانَ إمامه امرأةً، أو كافراً معلناً، قيل: أو مخفياً وجبت الإعادة لا جنباً، وذا نجسة خفية: قلت: «الأصح المنصوص» هو قول الجمهور: إن مخفي الكفر هنا كمعلنه، والله أعلم.

* السادس والسابع: في كتاب الجنائز:

ولا تجب نية الغاسل في الأصح، فيكفي غرقه أو غسل كافر، قلت:
 «الصحيح المنصوص» وجوب غسل الغريق والله أعلم.

_ ولو اختلط مسلمون بكفار وجب غسل الجميع والصلاة، فإن شاء صلى على الجميع بقصد المسلمين وهو «الأفضل والمنصوص»، أو على واحد فواحد



ناوياً الصلاة عليه إن كان مسلما.

* الثامن: في باب زكاة الفطر:

ولو أعسر الزوج أو كان عبداً، فالأطهر أنه يلزم زوجته الحرة فطرتها، وكذا سيد الأمة. قلت: «الأصح المنصوص» لا يلزم الحرة، والله أعلم.

* التاسع: في كتاب الوقف:

لو وقف على شخصين ثم الفقراء فمات أحدهما فـ «الأصح المنصوص» أن نصيبه يصرف إلى الآخر.

* العاشر: في باب قسم الصدقات:

ويعطى الفقير والمسكين كفاية سنة. قلت: «الأصح المنصوص»، وقول الجمهور كفاية العمر الغالب فيشتري به عقاراً يستغله، والله أعلم.

* الحادي عشر : في كتاب النكاح:

يحرم نظر أمرد بشهوة، قلت: وكذا بغيرها في «الأصح المنصوص».

* الثاني عشر: في كتاب الأضحية:

شرطها سلامة من عيب ينقص لحماً فلا تحزي عجفاء، ومجنونة، ومقطوعة بعض أذن، وذات عرج وعور ومرض وجرب بين، ولا يضر يسيرها ولا فقد قرن، وكذا شق أذن وثقبها في الأصح، قلت: «الصحيح المنصوص» يضر يسير الجرب و لله أعلم،

* الثالث عشر: في فصل من عتق عليه:

ولو ملك هذا الولد أباه جر ولاء إخوته إليه، وكذا ولاء نفسه في الأصح. قلت: «الأصح المنصوص» لا يجره، والله أعلم.

آراء الفقهاء في معناه وأدلتهم

للفقهاء رأبان في معنى لفظ «الأصح»، و«المنصوص»، وظهر من نتائج البحث معنى ثالثاً، ندكر كل رأي والقائل به، ونُبيِّنُ مستندَ كلٍ، ثم نبحث عن نقاط الاتفاق والاختلاف ونخلص منها إلى تحرير محل الاختلاف.

الرأي الأول ودليله:

المراد بـ «المنصوص»: الراجع عند النوويّ. ويحتمل أن يكون المنصوص حيننذ نصا أو أوجها أو أقوالاً أو طرقاً، وهذا رأي العلّامة القليوبي والأهدل، وأحمد ابن سُميط (۱)، ولم يذكر أصحاب هذا الرأي مستندهم في ذلك، ولم أقف على دليل لهم (۲)، ولكن الذي يظهر أن مستندهم هو الاستقراء، كما لاحظته عند استقرائي للرأي الثالث الآتي.

نصوص أصحاب هذا الرأي:

قال العلَّامة القليوبي: «قوله: «النَّصّ» أي هذه الصيغة بخصوصها بخلاف لفظ «المنصوص» فقد يعبر به عن «النَّصّ» وعن «القول» وعن «الوجه» فالمراد به حينئذ الراجح عنده»(٣).

⁽١) وهذا المعنى نجله صحيحاً عند تتبع عبارات المجموع والروضة، فالمنصوص يحتمل ما دكره، وبكن بحصوص هذه المواصع المذكورة في المنهاج ينبين من البحث أن الرأي الثالث هو الأقرب كما سنوضحه،

 ⁽٢) عندما بقول: «لم نجد، أو لم بقع»، فهذا حسب جهدنا في البحث وسؤالنا أأهل العلم،
 وإلا فالتقصير حاصل والدي اطلع حجة عنى من لم بطلع.

⁽٣) حاشية القليوبي (١٤/١)



وقال أيضاً تعليقاً على بعض المواضع: «قوله: (قلت الأصح المنصوص وقول الجمهور) يعطى (كفاية المعمر الغالب، فيشتري به عقاراً يستغله) ويستخني عن الزكاة والله أعلم) لم يتقدم في كلام المحرر ذكر خلاف يستدرك عليه، ولم يذكر الشارح مقابله مع احتمال كلام المصنف لكون الخلاف نصاً أو أوجهاً أو أَقُوالاً أو طرقاً فراجعه، (١).

وقال العلَّامة الأهدل: «تعبيره بـ«المصوص» يعني به: الراجح من نص الشافعيّ وَخَالِشُهُمَة أُو قوله أو رجه للأصحاب» (٢).

رقال لعلَّامة أحمد بن سُميط: «هذه الصيغة بخصوصها _ أي النَّصّ -فهو نص الشَّافعيِّ وَعَلِيَّكَهُمُهُ، بخلاف لفظ «المنصوص»، فقد يعبر به عن النَّصُّ، وعن القور، وعن الوجه، فالمراد حينتذ الراجح»(٢).

🏽 تنبيه :

يلاحظ أن هذا الرأي اقتصر على بيان معنى لفظ «المنصوص»، وسكت عن بيان معنى لفظ «الأصح» مع أنه مقرون بـ«المنصوص»، إلا أن العلَّامة القليوبي فسره في بعض المواضع بمعنى الراجح كما سيأتي بيانه.

﴿ الرأى الثاني ودليله:

المراد بـ «المنصوص»: نص الإمام الشافعيّ رَهَالِلْهُمَة و «الأصح» بمعنى الراجح وهذا رأي الشيخ علي لشبراملسي، حيث قال في باب التيمم في فصل

⁽۱) حاشية القلبوبي (۲۰۱/۳).

⁽٢) السلم (ص ٦٤٤)٠

⁽۴) الايتهاج (ص۱۷۸)،

)}}};



بيان أركان التيمم وكيفيته ما نصه: «قوله: (قلت: الأصح) هو هنا بمعم «الراجح» بقرينة جمعه بينه وبين «المنصوص»، ولا يصح حمله على ظاهره لما يلزم عليه من التنافي، فإن «الأصح» من الأوجه للأصحاب و«المنصوص» للإمام وفي الوصف بهما معا تناف^(۱).

فقد استند هذا الرأي إلى التنافي المبني على اختلاف معنى «الأصح»، عن معنى «المنصوص»، فقوله: «هو _ أي الأصح _ هنا بمعنى «الراجح» أي بتجريده لمعنى الراجح عن معنى وجه الأصحاب. وقوله: وفي الوصف بهما معاً تناف، وذلك ظاهر لما تقدم من أن «الأصح» وصف لوجه من أوجه الأصحاب، وأن «المنصوص» وصف لقول الإمام ويعني هذا أن قول الإمام هو المعبر عنه د «المنصوص» أو «النَّصّ» بشرط أن يكون في مقابله «وجه ضعيف» أو «قول مخرج»، لا أن «المنصوص» و«النَّصِّ» مرادفان للقول» (٢).

﴿ المعنى الثالث ودليله:

«الأصح المنصوص»: هو وجه استنبطه الأصحاب على أصول الإمام الشافعيّ رَمِوَلِشِّهُ عَنْهُ وقواعده وهو في نفس الوقت نص للإمام الشافعيّ رَمِوَلِشِّهُ عَنْهُ. سواء قبل اطلاعهم على نصه رَيِحَالِيَهُ أو حتى مع علمهم بالنَّصّ (٢)، فجاء الإمام

⁽١) حاشية الشبراملسي (١/٢٨٣).

⁽٢) تصوير المطلب (ص١٠١).

 ⁽٣) قولنا القبل اطلاعهم على النص النص عدم الاطلاع ليس بمستغرب أو بعيد كما قد يتبادر. بل واقعٌ ومنصوصٌ عليه؛ وسيأتي القل عن حاشية التُجيرمي في ما يفيد ذلك وقولنا «أو حتى مع علمهم بالنَّصّ» فالأمر سيان بالنبة لما نحن فيه؛ لأن مسألة الاستنباط مع وجود نص بالإمام الشافعي محل بحث، سواء كان الوجه المستنبِّط يوافق النَّصُّ أو يخالفه، وقد خالفوا نص الإمام لشفعي إذا خالف قواعده وردوء إلى القواعد، ووصفوا الوجه=

8



النوريّ ووجد في المسالة «نصاً» للإمام الشافعيّ و«وجهاً» مستنبّطًا للأصحاب النوريّ ووجد في المسالة «نصاً» للأصحاب الأضع المنصوص».

أما إذا وجد في المسالة «وجهاً ضعيفاً» أو «قولاً مخرجاً» مخالفاً لنص الشافعيّ يَعَالِشَهَا: فيعبر بـ«النَّمَس» كما هو مصطلحه في مقدمة المنهاج.

وهذا المعنى مستنده الاستقراء، والتنبع، والمقارنة، في كتب المذهب خصوصاً كتب الإمام النوويّ ومن خلال هذا الاستقراء توصلتُ إلى مجموعة من الأدلة أذكرها _ إن شاء الله _ في المناقشة.

وقد يقول قائل؛ لو كان المعنى كما تقول لنصّ الإمام النوويّ على هذا المعنى في مقدمة «المنهاج» كما نصّ على معنى «النّص»؛ وهذا الكلام صحيح، ولكننا لا نقول أن هذا المعنى مصطلح للنووي ولكنه معنى ظهر لنا أثناء البحث. وربما هو نفس المعنى الذي ظهر للإمام النوويّ، بل في ثنايا «المنهاج» ما يقرب من «خمسين» لفظة وكلها توصلنا لمعانيها، والإمام النوويّ لم يذكر معانيها في مقدمة «المنهاج»، وذكر معاني البعض في كتابه «التحقيق»، ولعن السبب أن هذا الألفاظ قليلة ولم تتكرر كثيراً في «الممهاج» بما فيها «الأصح المنصوص» مقارنة بغيرها كـ«الأظهر» و«الأصح» وغيرهما والله أعلم،

🐑 فائدة:

اعلم أن بينَ «القولِ» و«الوجهِ» و«النَّصَّ» فرقًا واضحًا: فـ «القولُ»: ما قاله

بالشدوذ إذا استنبصه الأصحاب باجتهادهم على غير قواعد الإمام أو بصوصه ، فتنسب لأربابها ولا تعد وجوها في لمذهب ، بخلاف ما استنبط على وفل قواعد ونصوص الإمام فهو من المذهب وإن خالف نص الإمام الشافعي كما سيأتي النص عليه قريباً في فتاوى الشيخ ابن حجر والرملي والله أعدم .

الإمام خاصةً. و «النّص»: قولٌ خاصٌ، فإنّه القولُ الماخورُ بند مل أن يحدِن في مُقابِلِه وجهٌ ضعيفٌ أو قولٌ مُخرّجٌ، والأصبحُ: أنّ القول المُخرّجُ لا يُنسبُ إلى الشافعيّ رصابِهُ عنه ، بل يَبْقَى وجها للأصحاب كما في «التّحفة» و «نهابة المحتاج، و «مغني المحتاج».

وأمّا «الوجه» فهو: ما قالَه الأصحاب، والاصطلاح في «المتول» والوجه» مِن اصْطِلاحِهم العامِّ كالطُّرُقِ، ولذا لم يُبَيِّنُ في «المنهاج» مَعابيَها وإن بينها في «الدَّقائِقِ»: «الأقوال»: لِلشّافعي _ رحمه «الدَّقائِقِ»: «الأقوال»: لِلشّافعي _ رحمه اللهُ _، و«الوُجوهُ: للأصحاب، و«الطُّرُقُ»: اخْتِلافُهم في حكاية المذهبِه (١)، وأمّا الإصْطِلاحُ في «النّص» فمِن اصْطِلاحِ النوويّ. قالها الشيخ عبد العير وأمّا الإصْطِلاحُ في «النّص» فمِن اصْطِلاحِ النوويّ، قالها الشيخ عبد العير سليمان الهندي في كتابه: «تصوير المطلب»، وهذا الكلام تكرر معنا، وإنما ذكرته هنا لأمرين: زيادة في التقرير والتذكير، والبناء عليه لنتوصل لمعنى «الأصح المنصوص».

🕏 تحرير محل الاتفاق والاختلاف:

الاختلاف الظاهر بين الرأي الأول _ القائل: المراد بـ «المنصوص» هو الراجح من نص الشافعي وَعَوَالِشَعْنَة أو قوله أو وجه للأصحاب _، والرأي الثاني _ القائل: المراد بـ «المنصوص»: نص الإمام الشافعي وَعَوَالِشَعْنَة و «الأصح» بمعنى الراجح، نرى إمكانية الجمع بينهم، فالجمع بين المتعارضين (٢) إن أمكن أولى من الراجح من كلام العلامة القليوبي من الترجيح (٣) كما هو مقرر أصولياً، حيث بلاحظ من كلام العلامة القليوبي

⁽١) دقائق لمنهاج (س١٣).

⁽٢) فالأول قائل بالاحتمالات والثاني قائل بمعنى بواحد منها.

 ⁽٣) ومرادنا بالترجيح هذ بمعنى أي الرأيين أقرب لمدلول لفظ (الأصح المنصوص)، وبالتألي
 يقدم على غيره، وهذا مبني كما ذكرنا على الاستقراء والمقارنة بين العبارات.

على بعض مواضع الممهاج التي عَبَر فيها بـ «الأصح المنصوص» مجموعة من الملاحظات نجملها في الآتي:

قال _ عند قول الإمام النووي قلت: «الأصح المنصوص إنها فرض كفاية، وقيل فرض عين والله علم» _: «قوله: (الأصح المنصوص) هو «نص الإمام» فـ «الأصح» بمعنى «الراجح»، والتعبير عنه أولاً بقيل حكاية لكلام أصنه، وحكاية مقابله بقيل صحيحة؛ لأنه وجه للأصحاب، وكان الأنسب بكلامه التعبير بـ «النَّصِّ» (۱).

وقال _ عند قول الإمام النوويّ: قلت: «الأصح المنصوص هو قول الجمهور إن مخفي الكفر هنا كمعلنه، والله أعلم» _: «قوله: الأصح بمعنى «الراجح» و«المنصوص» بمعنى «النّصّ» للإمام الشافعيّ وَعَرَاتِهُ عَنْهُ وقول الجمهور بمعنى ترجيحهم له»(۱).

وقال أيضاً _ تعليقاً على قول الإمام النوويّ: «يحرم نظر أمرد بشهوة · قلت: وكذا بغيرها في الأصح المنصوص» _: «وعبّر فيه بـ «الأصح» نظرًا لقولِ صاحبِ المهذّبِ وغيرِه ، وبـ «المنصوصِ» نظرًا لنصّ الأم» (**) .

قال الووي: اقلت: أطلق صحب المهذب وغيره: أنه يحرم النظر إلى الأمرد لغير حاجة، ونقله الداركي عن انص الشافعيّ» والله أعلم» (٤)، ويلاحظ على هذا التعليق بخصوصه أن فيه إشارة للمعنى الثالث.

⁽١) حاشية القليربي (٢٥٤/١).

⁽٢) حاشية القليوبي (٢/٧٦١).

⁽٣) حاشية القليوبي (٣١١/٣).

⁽٤) الروضة (٧/٥٢).

وبما ذكرناه عن الشيخ القلبوبي يحصل الوفاق بين الرأي الأول والثاني ؛
وذلك أن الطريقة التي سلكها الشيخ القلبوبي ، حيث إنه إذا وجد أن
«المنصوص» نص للإمام الشافعي وَهَوَالِشَهُ عَنه كما في المواضع الثلاثة ارتفعت عنده
احتمالات «المنصوص» ولم يبق عنده إلا معنى واحدا للمنصوص هو نص
الإمام الشافعي وَهَا فَقَط ،

وقد سلكتُ الطريقة التي سلكها العلّامة القليوبي في كل المسائل التي عبر فيها الإمام النووي بـ اللمنصوص، ووجدُتُها نصوصاً للإمام الشافعيّ وَمَنَائِنَيْمَة، كما ستأتي قريباً في المقارنة؛ وبهذا كون قد جمعنا بين الرأي الأول والثاني، على معنى واحد هو أن «الأصح» بمعنى الراجع و«المنصوص» هو نص الإمام الشافعيّ وَهَالِمَاهُمَاهُ.

ويمكننا أيضاً أن نجمع بين الآراء النلائة في نقطة أخرى، وهي أن الكلّ متفقً على أن «المنصوص» هو نص الإمام الشافعي تعقليقيّنة وبذلك يبقى الاختلاف في معنى «الأصح»، لم يتم الاتفاق عليه، وبهذا نصل إلى تحرير محل الخلاف، حيث برى الرأيان الأول والثاني أن «الأصح» هو بمعنى «وجه» أي بتجريده لمعنى «الراجح» عن معنى «وجه» الأصحاب بينما يرى الرأي الثالث أن «الأصح» هو على معناه من كونه وجها للأصحاب، مستبعة يوافق بص الإمام سواء استنبطوه قبل اطلاعهم على نص الإمام أو بعد، فالمهم أن النووي وجد في المسألة وجها مستنبطاً ونصًا للإمام فجمع بينهما، فإدن تمحور الحث حول ما المراد بـ«الأصح» هنا؟ وسنثبت فيما يأتي أنه وجه للأصحاب على معناه كما في مقدمة «المنهاج».



﴿ المناقشة وبيان الراجح:

وتوصلنا أيضاً إلى تحرير محل الخلاف حيث يرى الرأي الأول والثاني أن «الأصح» بمعنى «الراجح»، أي بتجريده لمعنى «الراجح» عن معنى «وجد» الأصحاب، ويكون معنى «الأصح المنصوص» بمعنى (الراجح من نص الشفعيّ) بينما يرى الرأي الثالث أن «الأصح» هو «الوجه الراجح» في المسألة ـ أي على معناه الظاهر المصطلح عليه ـ من الوجهين أو الأوجه، إلا أنه وُجِد للإمام الشافعيّ وَالشّينَا نصّ في نفس المسألة.

ولا يمكننا الجمع هنا حيثُ إني أبحث عن الجمع والوفاق ما أمكن، ولا يمكننا الجمع على الشيخ على الشيراملسي بقوله: «ولا يصح حمله على وخصوصاً مع صريح كلام الشيخ على الشيراملسي بقوله: «ولا يصح حمله على ظاهره لما يلزم عليه من التنافي، فإن «الأصح» من الأوجه للأصحاب، و«المنصوص» للإمام وفي الوصف بهما معا تناف»(۱) ، ولهذا نلجأ إلى الترجيح المبني على المقارنة بين كتب المذهب لتعذر الجمع.

وعليه نرى أن الرأي الثالث هو الراجح، استناداً إلى الاستقراء في كتب المذهب، وخصوصاً كتب الشيخين - رحمهما الله _ وشروح المنهاج، ومن خلال هذا الاستقراء ظهر لنا عدة أمور نفصلها في الأتي:

⁽١) حاشية الشبر ملسي (٢٨٣/١)،

* الأمر الأول: أن «المحرر»لم يذكر لفظ «المنصوص»في المواضع المذكورة، بل بعضها مصححة بـ «الأصح»، وبعضها بلا تصحيح، وزاد الإمام النووي لفظ «المنصوص» على هذه المسائل، على خلاف عادته في الاستدراك.

كقول «المحرر»: «الجماعة فيما سوى الجمعة من الفرائض الخمس فرض كفاية للرجل في أحد الوجهين...، أوهي سنة مؤكدة للرجل في أصحهما» هذا نصه، استدرك النووي عليه في «المنهاج» بقوله: «قلت: «الأصح المنصوص» إنها فرض كفاية وقيل فرض عين، والله أعلم».

ملاحظ أن الحلاف الذي ذكره الإمام الرافعي في «المحرر» عبارة عن وجهين (١) ، ثم زاد عليه الإمام النووي في «المنهاج» لفظ «المنصوص» مما بدل على معنى زائد على الوجه .

يه الأمر الثاني: لو كانت المسألة «نصوصاً» للشافعي فقط لعبر بـ«النّص»(۲)، ولو كانت «أوجهاً» فقط لاقتصر على «الأصح»، أو «الصحيح»
كما هو مصطلحه -

عبد الأمر الثالث: بعصها عبر عنها الإمام الرافعي في «الشرح الكبير» وجهين، أصحهما كدا وهو «المنصوص».

كقوله: «لو اشترى الولد أباه؛ ثبت له الولاء عليه، وعلى إخوته وأخواته الذين هم أولاده، وهل يجر ولاء نفسه من موالي الأم؟ فيه «وجهان» أصحهما

 ⁽١) «الطرق»، و«القول»، و«الوجه» من المصطلحات العامة عند الشافعية المتمق على معاها
العرفي، كما تقدم النقل عن الشيخ عبد البصير سليمان الهندي.

 ⁽٢) ولو كانت «أقوالاً» فقط لعبر بـ«الأطهر» أو «المشهور» كما هو مصطلحه.



وهو المنصوص لا»^(۱)، يلاحظ أنه لم يكتفي بأصحهما بل زاد عليه لفظ «المنصوص» مما يدلُّ على معنى زائد على الوجه، فلو كانت «وجهين» فقط، لاكتفى بقوله: «أصحهما».

الأمر الرابع: الإمام النووي نص على معنى «الأصح»، ولم يستنن المنصوص، فنحمله على معناه كما في مقدمة «المنهاج»، ونبحث عن معنى «المنصوص» وبعد البحث وجدناه أنه «نص» للإمام الشافعي وفي النفية.

الأمر الخامس: كل المسائل التي عبر فيها الإمام النووي بـ «المنصوص» وجدْتُها نصوصاً للإمام الشافعي رَضِيَالِشَهُ عَنهُ ، كما ستأتي قريباً في المقارنة .

الأمر السادس: هذه المواضع التي عبر فيها بـ «المنصوص» مع كونها كلها «نصوصا» للشافعي رَحَوَلَهُ عَنهُ وجدْتُ أغلبها «أوجها» للأصحاب أيضاً في نفس المسألة (۲) ، أي اجتمع الأمرين مثل قولهم: في المسألة «وجهان» أصحهما كذا وهو «المنصوص» ، أو «المنصوص» في «الأم» أو في «حرملة» ، كما ستراه قريباً في المقارنة ، والفرد يلحق بالأغلب .

إلا الأمر السابع: علَّق العلَّامة القلبوبي على بعض المواضع بقوله: «الأولى أن يعبر بالنَّصّ» لمَّا وجدها «نصوصاً» للإمام الشافعيّ، أو وجد أن المقابل «وجه» كما في صلاة الجماعة ونحن مشينا على هذا المسلك، حيث وجدنا في المسائل المذكورة «بصوصاً» للإمام، و«أوجهاً» للأصحاب، كما تقدم في لأمرين الخامس والسادس، وسيأتي التفصيل في المقارنة.

⁽۱) الرافعي «الشرح الكبير» (۱۳/ ۳۹۰).

 ⁽٢) مرادي بالغالب اجتماع الأمرس: كونه منصوصاً وكونه وجهاً للأصحاب في نفس المسألة ،
 من غير الغالب الموضع الثامن الآتي بيانه ،

الأمر الثامن: وجود عبارات في «المحموع»، و«الروضة»، و«التنقيع»
 وغيرها من كتب الإمام النووي تفيد ذلك المعنى وتؤيد ما ذهبنا إليه.

كقولد في االمجموع»: «٠٠٠ ففي مناشرة الحائض بين السرة والركبة ثلاثة أوجد: أصحها عند حمهور الأصحاب أنها حرام وهو المنصوص للشافعي رحمه الله في الأم والبويطي (١).

وقوله أيضاً: «أما حكم المسألة ففي عورة الرجل خمسة أوجه الصحيح المنصوص أنه ما بين السرة والركبة وليست السرة والركبة من العورة قال الشيخ أنو حامد: نصّ الشافعيّ على أن عورة الحر والعبد ما بين سرته وركبته وأن السرة والركبة ليسا عورة في الأم والإملاء، والثاني: إنهما عورة، والثالث: السرة عورة دون الركبة ، والرابع: عكسه حكاه الرافعي، والخامس: أن العورة هي القبل والدبر فقط حكاه الرافعي عن أبي سعيد الاصطخري وهو شاذ منكر)(٢).

وفي «الروضة»: «ولو قنت قبل الركوع، فإن كان مالكيا يرى ذلك، أجزأه، وإن كان شافعيا لا يراه، لم يحسب على الصحيح، بل يعيده بعد الرفع من الركوع، وهل يسجد للسهو؟ وجهان الأصح المنصوص في (الأم): يسجد، والله أعلم» (۱).

وفيها أيضاً: «قلت: اتفق أصحابنا على أنه لا يجوز إسلام الدراهم في الدنانير ولا عكسه سلما مؤجلا. وفي الحال وجهان محكيان في البيان وغيره. الأصح المنصوص في الأم في مواضع: أنه لا يصح. والثاني: يصح بشرط

⁽¹⁾ المجموع (٢/٢٦).

⁽Y) tharmes (Y/111).

⁽٣) الروضة (١/٥٥٢).

→X@.

قبضهما في المجلس، قاله القاضي أبو الطيب، والله أعلم) (١٠) وغيرها من الأمثلة الدالة على المعنى المذكور وهذا غيض من فيض (٢).

يُلاحظ على هذه المواضع جمعه بين «الأوجه»، و«النصوص»، مما يدلّنا على أن «الأصح» محمول على ظاهره من كونه وجها للأصحاب، وخصوصاً مع نصريحه بقوله: في المسألة وجهان أو أربعة أوجه (٣)... الخ، ثم قوله بعد ذلك: «المنصوص في الأم» وهذا خلافاً للشيخ على الشبراملسي حيث قال: «ولا يصح حمله على ظاهره لما يلزم عليه من التنافي ...»؛ وفي الآتي مزيد من الإيضاح.

* الأمر التاسع: وجود هذا الاستعمال في عبارات «مغني المحتاج» حيث يزيد لفظ «المنصوص» في «الأم»، أو في «الجديد»، أو في «البويطي» على متن «المنهاج» مع أن الإمام النووي اقتصر في متنه على «الأصح» فقط، ونجد هذا في ثمانية مواضع تقريباً، فالإمام النووي ذكرها على أساس أنها «أوجة»، لكن ذكر الحطبب أنها «نصوص» الإمام الشافعي وعيرها من كتب المذهب الحديد مما يدلُّ على معنى زائد على «الوجه» وعليه يكون المعنى الثالث صحيح وغير مستبعد،

مع ملاحظة أنني اقتصرت هنا على قول الخطيب: «المنصوص» في «الأم»، أو في «البويطي» ونحوها من كتب المذهب الجديد، وإلا فهو كثيراً ما

⁽١) الروضة (٢٧/٤)،

 ⁽۲) وهذا الأمر يكون قوياً ودالاً على المعنى المراد وخصوصاً عبارات الروضة؛ لأن مصطلح «الروضة»مثل مصطلح «لمنهاج»كم نص علبه الإمام النووي – رحمه الله – في مقدمتي الكتبين.

 ⁽٣) علماً أن مصطلح «الأوجه» من المصطلحات العامة عند انشافعية ، وقوق هذا اتفاق لروضة والمنهاج في المصطلحات كما هو معلوم.

يزيد «المنصوص» بعد قول الإمام النوويّ: على «الأصح» أو على «الصحيح» من غير عزو لكتاب معين من كتب المذهب الجديد.

وفي هذه العجالة أذكر الأمثلة من «مغني المحتاج» التي زاد فيها لفظ «المنصوص» في «الأم»، أو في «الجديد»، أو في «البويطي» على متن «المنهاج» مع أن الإمام النووي اقتصر في متنه على لفظ «الأصح» أو «الصحيح» فقط.

١ ـ قول الإمام النووي في كتاب الوقف _: «٠٠ لا تباع ولا توهب فصريح في الأصح) المنصوص في الأمح في الأمح المنصوص في الأم (١)».

٢ _ قوله _ في فصل أحكام الوقف -: "ولا يدخل أولادُ الأولادِ في الوقف على الأولادِ في الأصح»(٢).

قال الخطيب: «(ولا يدخل أولاد الأولاد في الوقف على الأولاد في الأصح) المنصوص عليه في البويطي»(٣).

٣ - قال الخطيب في المغني مع المنهاج: «.. (فللقاضي) أو منصوبه (التقاطه للحفظ) على مالكه لا للتملك؛ لأن له ولاية على أموال الغائبين، وكان لعمر رضي الله تعالى عنه حظيرة يحفظ فيها الضوال، رواه مالك (وكذا لغيره) أي القاضي من الآحاد التقاطه للحفظ أيضا (في الأصح) المنصوص في الأم» (٤).

المغني (٢/١٥).

⁽٢) ذكر في الروضة في هاتين المسألتين أن الخلاف ثلاثة أوجه.

⁽٣) المغني (٢/٥٢٥).

⁽٤) المغني (٢/٢٥٥).



٤ - قوله - فصل في أركان القصاص -: «ويشترط لوجوب القصاص في القتيل إسلام أو أمان، فيهدر الحربي والمرتد، ومن عليه قصاص كغيره، والزاني المحصن إن قتله ذمي قتل، أو مسلم فلا في الأصح» (١). قال الخطيب: «(أو) قتله (مسلم) غير زان محصن (فلا) يقتل به (في الأصح) المنصوص في الأم» (١).

٥ – قوله – في فصل في موجب ما دون النفس –: ((ولو نفذت في بطن وخرجت من ظهر فحائفتان في الأصح) (**). قال الخطيب: ((.) (ولو) طعنه بآلة طعنة (نفذت في بطن وخرجت من ظهر) أو عكسه أو نفذت من جنب وخرجت من جنب (فجائفتان في الأصح) المنصوص في الأم) .

آ - قوله - في فصل في أقل الجزية دينار -: "ولو وجب بنتا مخاض مع جبران لم يضعف الجبران في الأصح»، قال الحطيب: "... (لم يضعف الجبران) عليه (في الأصح) المنصوص عبيه في الأم» (ه).

٧ _ قوله _ في فصل في أحكام الهدنة _: «ولا يجوز شرط رد مسلمة

⁽١) عبارة الروضة: «والزاني المحصن إن قتله ذمي، فعليه القصاص، وإن قتله مسلم، فلا على الأصح المصوص، قلت: قال القاضي أبو الطيب في تعليقه: الخلاف إذا قتل قبل أن يأمر الإمام بقتله، فإن قتل بعد أمر الإمام بقتله، فلا قصاص قطعا، والله أعلم» (١٤٨/٩).

⁽٢) المغنى (١٩/٤)٠

 ⁽٣) عبارة الروضة: «ولو طعنه بسنان في يطنه ، فأنفذه من ظهره ، أو من أحد الجنبين إلى
 الآخر ، فهل هما جانفنان أم جائفة؟ وجهال ، ويقال: قولان ، أصحهما: جانفنان ٠٠٠
 (٩/٠/٩).

⁽٤) المعنى (٤/٥٧).

⁽٥) المغني (٣١٦/٤)٠



تأتينا منهم، فإن شرط فسد الشرط وكذا العقد في الأصح». قال الخطيب: «... (فسد الشرط) قطعا سواء أكان لها عشيرة أم لا؛ لأنه أحل حراما (وكذا العقد في الأصح) المنصوص في الأم لفساد الشرط»(١).

٨ - قوله - في فصل في الحكم بإسلام الصبي -: "ولا يصح إسلام صبي مميز استقلالا على الصحيح"، قال الخطيب: "... (ولا يصح إسلام صبي مميز استقلالا على الصحيح) المنصوص في القديم والجديد كما قاله الإمام ؟... (").

فنلاحظ هنا أن الإمام النووي مع إحاطته بالمذهب واطلاعه الواسع عليه، فكر هذه المواضع على أساس أنها «أوجه»، وزاد الخطيب أنها «نصوص» الإمام الشافعي وَعَلَيْفَهَنهُ في «الأم» وغيرها من كتب المذهب الجديد، ولهذا يمكن أن نقول: إن الأصحاب وغيرهم قد يستنبطون وجوها ثم يجدونها أو يجدها من جاء بعدهم نصوصاً للإمام الشافعي وَعَلَيْفَهَنهُ وليس هذا ببعيد (٣).

، فائدة:

صرح ابن النقيب باتفاق المنهاج والروضة والتحقيق في هذا الاصطلاح فقال ما نصه: «قوله ـ يعني الإمام النوويّ ـ (وحيث أقول: الأظهر . . إلى آخر):

⁽١) المغني (٤/٣٣٠)٠

 ⁽۲) المغني (۲۰۸/۳).

⁽٣) ولكنناً في حق الإمام النووي نستبعد هذا كما استبعد الشيخ ابن حجر والأدرعي؟ والكردي عدم الاطلاع في مسائل وردوا على منتقديه، وإنما ذكرت الأمر التاسع من باب الاستئناس، وأن المعنى الذي توصلت إليه ليس ببعيد، ثم هذه المواضع التي زاد عليها الخطيب لفظ «المنصوص» والإمام النووي اقتصر فيها على اللاصح» هي محل بحث ودراسة.

آراء الفقهاء في معناه وأدلتهم

}@;**-**

ذكر هذا الاصطلاح بعينه في الروضة، وذكر أوسع منه في التحقيق. • • »، ثم قال ابن النقيب أيضاً: «واعلم أن المصنف اصطلح في الروضة والمنهاج اصطلاحاً واحداً وقد وقع في بعضه إما خلل أو تناقض، ولكنه قليل عدم توفيته بدلك، فإنه يعبَّر في المسألة الواحدة بالأصح هنا، وبالصحبح هناك، أو بالعكس، وكذا في الأظهر والمشهور • • » .

وفي الروضة: «وحيث أقول: على الجديد، فالقديم خلافه، أو: القديم فالجديد خلافه، أو: على قول أو وجه، فالصحيح خلافه، وحيث أقول: على الصحيح أو الأصح، فهو من الوجهين وحيث أقول: على الأظهر، أو: لمشهور، فهو من القولين، وحيث أقول: على المدهب، فهر من الطريقين أو الطرق، وإذا ضعف الخلاف قلت: على الصحيح، أو المشهور، وإذا قوي، قلتُ: الأصح، أو الأظهر، وقد أصرّحُ ببيان الخلاف في بعض المذكورات»(۱). هذه النصوص تقدمت في بداية البحث وذكرتها هنا كتمهيد للمقارئة الآتية.

柴华 柴米 柴米

⁽١) السراج على نكت المنهاج (٣٢/١)٠

⁽۲) الروضة (۲/۱).



مقارنة عبارات المنهاج وبقية كتب المذهب

نقرن هنا مسائل التعبير بـ «الأصح المنصوص» الواردة في المنهاج مع بقية كتب المذهب، وخصوصاً الروضة؛ لاتفاقه مع المنهاج في المصطلحات، فمعنى «الأصح» في «الروضة» وغيره كذلك؛ فمعنى «الأصح» في «الروضة» وغيره كذلك؛ لنصل لتحقيق هذه المسائل بجمع عباراتهم وما فيها من أقوال الشافعي وأوجه أصحابه، ثم نأخد بالزائد فالزائد، وهذا يؤدي بنا لبيان معنى الأصح المنصوص، وعلى هذا نجعل لكل مسألة جدولاً نقارن فيه تعبيراتهم عنها، ثم ما تحصل من مجموع العبارات والله ولي التوفيق.

السألة ١	الكتاب
تندب التسمية ومسح وجهه ويديه بضربتين. قلت: «الأصح	المنهاج
المنصوص» وجوب ضربتين، وإن أمكن بضربة لخرقة ونحوها،	
والله أعلم.	
«الأصح» وجوب الضربتين «نص عليه» وقطع به العراقيون وجماعة	الروضة
من الخراسانيين.	
والثالث استيفاء ضربتين قطع المصنف وسائر العراقيين وحماعة من	المجموع
الخراسانيين بأنه واجب هذا هو المعروف من «مذهب الشافعيّ» ولم	
مذكر أكثر الخراسانيس ذلك في الواجبات ولا تعرضوا له والأول	



	T
هو المشهور هذا كلام الرافعي في الشرح وقطع في كتابه المحرر بأن	
الضربتين سنة والمعروف ما قدمته (۱).	
وجه للأصحاب بص عليه الإمام الشافعيّ رَفَعَالِلَهُعَنْهُ.	الحاصل
المسألة ٢	الكتاب
إن جهل الفاتحة فسبع آيات متوالية، فإن عجز فمتفرقة. قلت:	المنهاح
"الأصح المنصوص" جواز المتفرقة مع حفظه متوالية، والله أعلم.	
وهو «المنصوص» في «الأم» وهو «الأصح».	الروضة
وإن كان يحسن سبع آيات متوالية فوجهان (أحدهما) لا	المجموع
تجزيه المتفرقة بل تجب قراءة سبع آيات متوالية . (أصحهما):	
تجزيه المتفرقة من سورة أو سور . ، وهو المنصوص في الأم.	
«وجهان» أصحهما يجزئه وهو «المنصوص» في «الأم».	التنقيح
« لأصبح» «المنصوص» في «الأم» (٢).	التحفة
وحه للأصحاب نص عليه الإمام الشافعيّ رَمِحَالِللهُ عَنْهُ.	الحاصل
المسألة ٢	الكتاب
السلام وأقله السلام عبيكم، والأصح جواز سلام عليكم، قلت:	امنهاج
«الأصح المنصوص» لا يجزئه، والله أعلم.	
«الأصح» عند الحمهور لا يجزئه وهو «المنصوص» والله اعلم	الروضة
وإن قال سلام عليكم بالتنوين فوجهان مشهوران (أحدهما)	المجموع

⁽١) ينظر عبى الترتيب: الروضة (١١٢/١)، المجموع (٢٣٣/٢).

⁽٢) الروضة (١/٥٥١)، المجموع (٣٧٥/٣)، التنقيح (١١٨/٢)، التحلة (٢/٥٣).

في المنهاج 📗 🚱	الأصح المنصوص) (************************************
----------------	---------------	--

يجزئه (والثاني) لا يجزئه وهو الأصح المختار وهو نص	
الشافعي رحمه الله .	
«وجهان» مشهوران أصحهما عند الجمهور لا يجزئه وهو	التنقيح
«المنصوص» .	
فإن قال: سلام عليكم ففيه وجهان: أحدهما _ وهو قول أبي	البيان
إسحاق، وهو احتيار الشيخ أبي حامد ــ: أنه لا يجزئه، وهو ظاهر	
النص؛ لأن الشافعي قال في السلام: (السلام عليكم) والثاني:	
يجزئه، وهو احتيار ابن الصباغ، كما يجزئه في التشهد.	
وإن أسقط من السلام الألف واللام واستبدل بها التنوين فقال: سلام	الحاوي
و: علكم وفيه «وجهان»: أحدهما: لا يجزئه لنقصه عما وردت	
الأخبار به، والثاني: يجرئه، لأن التنوين بدل من الألف واللام (٠٠	
وجه للأصحاب نص عليه الإمام الشافعيُّ رَجِعَالِشَهُعَـٰهُ ۚ	الحاصل
المسألة ٤	الكتاب
السالة عن ، و الأصح المنصوص النها فرض كفاية ، و «قيل» فرض عين ،	الكتاب
قلت: «الأصح المنصوص» إنها فرض كفاية، و«قيل» فرض عين،	
قلت: «الأصح المنصوص» إنها فرض كفاية، و«قيل» فرض عين،	
قلت: «الأصح المنصوص» إنها فرض كفاية، و«قيل» فرض عين، والله أعلم. والله أعلم. فله أعلم الأصح: أنها فرض كفاية، والثاني: سنة. والثالث:	المهاج
قلت: «الأصح المنصوص» إنها فرض كفاية، و«قيل» فرض عين، والله أعلم. فوض عنه فقيها أوحه: الأصح: أنها فرض كفاية، والثاني: سنة. والثالث:	المهاج

⁽۱) الروضة (۱/۷۲)، المجمدوع (۲/۷۷)، التنقمح (۲/۲۵۱)، البيمان (۲/۲۶۱) الحاوي (۱۹۱/۲)

ختلف أصحابنا: هل هي فرض على الكفاية، أو سُنَّة، فذهب أبو	البيان وا
يحاق، وأبو العباس، وأكثر أصحابنا إلى أنها فرض على الكفاية،	-[
هو المنصوص للشافعي في (الإمامة). ومن أصحابنا من قال: إنها	ן פּר
5 4	<u></u>
أما الجماعة لسائر الصلوات المفروضات فلا يختلف مذهب	الحاري فأ
الدافع وسائر أصحابه أنها ليست فرضا على الأعيان، والختلف	St
محاينًا ها هي فرص على الكفاية أم سنة؟ فذهب أبو العباس بن	1
م وحماعة من أصحابنا إلى أنها فرض على الكفاية، ودهب	
ن على من أن ها وها، وسائر أصحابنا إلى أنها سنة ٠٠٠٠٠ فإذا تقرر إ	1
را ذي زا أن الحماعة ليست فرضا على الأعيان فقد دكرنا فيهما إ	
محدد: أحدهما: هو قول أبي على بن أبي هريرة، وجماعه من إ	
أصحارنا أنها سنة ٢٠٠٠ والوجه الثاني: وهو قول أبي العباس بن إ	ĺ
من من المحاق المروزي، وغيرهما أنها فرض على الكفاية	
وهو «نص الإمام» وكان الأنسب بكلامه التعبير بـ «النص»	القليوبي
وجه للأصحاب نص عليه الإمام الشافعيّ رَجَوَالِلَهُمَّنَّهُ٠	الحاصل
السألة ٥	الكتاب
ولو بان إمامه امرأة، أو كافراً معلناً، قبل أو مخفياً وجبت الإعادة لا	المنهاح
جنباً، وذا نجاسة خفية قلت. «الأصح المنصوص» هو قول	٥
الجمهور: إن مخفي الكفر هنا كمعلنه ، والله أعلم .	

⁽١) الرومة (١/٣٩١)، لمجموع (١/٤/٤)، البيان (٣٦١/٢) الحاوي (٢٩٧/٢)، حاشية القليوبي (٢٥٤/١).

الأصح المنصوص في المنهاج

ونقله الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي رَفِيَالِيَّهُ عَنا ، قال صاحب	الروضة
(الحاوي): وهو مذهب الشافعي وعامة أصحابه. والله أعلم.	
و «المنصوص» بمعنى «النَّصّ » للإمام الشافعيّ رَصَائِيَّة عَنْ ·	القليوبي
فإن كان مستترا به كمرتد ودهري وزنديق ومكفر ببدعة يخفيها	المجموع
وغيرهم فوجهان مشهوران ٠٠ (الصحيح) منهما عند الجمهور وقول	
عامة أصحابنا المتقدمين وجوب الإعادة والمذهب الوجوب	
قال أبو حامد والمنصوص لزوم الإعادة وهو المذهب وقال	
الماوردي: مذهب الشافعي وعامة أصحابه وجوب الإعادة.	
وإن كان كافرًا مستترًا بكفره، كالزنديق والملحد ففيه وجهان:	البيان
أحدهما وهو المصوص: (أن عيه الإعادة) ؟ والثاني: لا إعادة	
٠٠٤ عيله	
وإن كان مستتراً بكفره كالزبادقة، فمذهب الشافعي وعامة أصحابنا	
v · J W	الحاوي
وجوب الإعادة على من ائتم به. وقال بعص أصحابنا لا إعادة عليه	الحاوي
وجوب الإعادة على من ائتم به. وقال بعص أصحابنا لا إعادة عليه	الحاوي !
وجوب الإعادة على من ائتم يه. وقال بعص أصحابنا لا إعادة عليه لزوال العلم الدال على كفره، وهذا غلط لما ذكرناه من بطلال إمامة الكافر بكل حال (١)	الحاوي !
وجوب الإعادة على من ائتم به، وقال بعص أصحابنا لا إعادة عليه لزوال العلم الدال على كفره، وهذا غلط لما ذكرناه من بطلال إمامة	الحاوي الحاصل
وجوب الإعادة على من ائتم به، وقال بعص أصحابنا لا إعادة عليه لزوال العلم الدال على كفره، وهذا غلط لما ذكرناه من بطلال إمامة الكافر بكل حال (١)	
وجوب الإعادة على من ائتم به . وقال بعص أصحابنا لا إعادة عليه لزوال العلم الدال على كفره ، وهذا غلط لما ذكرناه من بطلال إمامة الكافر بكل حال . (١) وجه للأصحاب نص عليه الإمام الشافعيّ رَمُوْلَيْكَةَ أَنْهُ .	لحاصل

⁽۱) الروصة (۲/۲۵۲)، حاشية القليوبي (۲/۲۲)، المجموع (٤/١٥٢)، البيان (۲/۲۹)، البيان (۲۹۵/۲)، الحاوي (۲/۲۲)

1	(0	1	٠,	_
ľ	7		Х	-
,			' ל	_

ولو غرق إنسان ثم ظفرنا به، لم يكفِّ ما سبق، بل يجب غسله على	الروضة
«الصحيح المنصوص»	•
ويص في الغريق أنه يجب إعادة غسله ولا يكفي انغساله بالغرق	المجموع
وممن نقل النص من العراقيين في الغرق صاحب الشامل فجعل	
الخراسانيون المسألة على طريقين (أحدهما)	
أن في الاكتفاء بغسل الكافر وانغسال الغريق قولين بالنقل والتخريج	
(والثاني) وهو المذهب عندهم وبه قطع العراقيون يكفى غسل	
الكافر دون الغرق.	
وهل تشترط النية على الغاسل فيه وجهان (أحدهما) نعم٠٠٠	الشرح
(والدنير) لا . لو غرق إنسان ثم لفظه الماء وظفرنا به إن قلنا بالأول	الكبير
له يكف ما سبق ووجب غسله وإن قلنا بالثاني كفي ذلك المحكي	
عن نص الشافعي رَبِيَوَاللَّهُ عَنْهُ في الصورة الأخيرة أنه يجب الغسل ولا إ	
ا كن اصابة الماء إناه ونص فيما إذا غسلت الذمية زوحها المسلم	
أنه يكره ويجوز . وكأن الوجهين مستنبطان من هذين النصين	
والظاهر في الصورتين هو الذي نص عليه.	
من من قال: إنه _ أي غسل الميت _ يفتقر إلى النية ، فينوي الغاسل	اليان
أنه غيبا واحب ولأن الشافعي _ رَحِمَهُ اللهُ _ قال: (إذا وجد أبغريق	
غسل)، فلما لم يكتف بإصابته الماء علم أن النية و جبة ١٠٠٠	
ن العالم الفائم " معتدون ه في المسالة طرق	الحام
وقول محرج.	

⁽١) الروصة (٩٩/٢)، المجموع (١٤٥/٥)، لشرح الكبير (١١٥/٥)، البيان (٢٦/٣).

السألة ٧	الكتاب
ولو اختلط مسلمون بكفار وجب غسل الجميع والصلاة، فإن شاء المعالم المنصوص»، او	المنهاج
ولو اختلط مسلمون بكفار وجب غسل الجميع والصادم»، أو صلى على الجميع بقصد المسلمين وهو «الأفضل والمنصوص»، أو	
على واحد فواحد ناويا الصلاة عليه إن كان مسلما.	
على واحد فواحد ناويا الصلاة عليه إن كان مسلما ، واقتصر عليها الشافعي وجماعة من قلت: الصلاة عليهم دفعة أفضل ، واقتصر عليها الشافعي وجماعة من	الروضة
الاصحاب. الجمع الجمع الجمع الجمع الجمع الجمع الجمع على وهو مخير في كيفية الصلاة فإن شاء أفرد كل واحد من على	المجموع
وهو مخير في كيفية الصلاة فإن شاء أفرد كل واحد ملى على الصلاة وينوي الصلاة عليه إن كان مسلما وإن شاء صلى المدة وهذه المسلمة عليه إن كان مسلما وإن شاء صلى المدة وهذه المسلمة عليه إن كان مسلما وأن شاء صلى المدة عليه إن كان مسلمة على المسلمة على المسلم	
بصلاة وينوي الصلاة عليه إن كان مسلما وإن شاء وهذه الجميع صلاة واحدة وينوي الصلاة على المسلمين من هؤلاء وهذه الكافرة الثانة أدا معتماه من الكافرة الأولم، وقطع بالكافرة الأولم، وقطع بالكافرة الأولم، وقطع	
الجميع صلاة واحدة وينوي الصلاة على المسلمين من هو الكيفية الكيفية الأولى، وقطع نظم الكيفية الأولى، وقطع نظم الثانية أولى المنذر عن الشافع (١) و	
الثانية ونقلها ابن المنذر عن الشافعي (١).	
الثانية ونقلها ابن المنذر عن الشافعي عليها، أن الكيفية الثانية أفضل وأولى؛ لاقتصار الإمام الشافعي منقلها ونقلها عنه ابن المنذرو	الحاصل
ونقلها عنه ابن المنذر.	
4 7 45 4 4	الكتاب
السألة ٨	السب
	المنهاج
ولو أعسر الزوج أو كان عدا فالأظهر أنه يلزم زوجته الحرة فطرتها، وكذا سيد الأمة.	المنهاج
ولو أعسر الزوج أو كان عدا فالأظهر أنه يلزم زوجته الحرة فطرتها،	المنهاج
ولو أعسر الزوج أو كان عدا فالأظهر أنه يلزم زوجته الحرة فطرتها، وكذا سيد الأمة. وكذا سيد الأمة. قلت: «الأصح المنصوص» لا يلزم الحرة، والله أعلم.	المنهاج
ولو أعسر الزوج أو كان عدا فالأظهر أنه يلزم زوجته الحرة فطرتها، وكذا سيد الأمة. فلت: «الأصح المنصوص» لا يلزم الحرة، والله أعلم. والطريق الثاني: تجب على الحرة، وهو	المنهاج ا
ولو أعسر الزوج أو كان عدا فالأظهر أنه يلزم زوجته الحرة فطرتها، وكذا سيد الأمة. وكذا سيد الأمة. قلت: «الأصح المنصوص» لا يلزم الحرة، والله أعلم.	المنهاج ا

⁽¹⁾ Heedis (7/111), thorong (0/007).

٦	-
- 1	(0.34
- 1	111. 1
- 1	L T J T L T T A
- 1	
- 1	
- 1	16.23
	11-2
J	(e)

قال المصنف: «وإن كان له زوجة موسرة وهو معسر، فالمنصوص أنه	المجموع
لا تجب الفطرة عليها» الشرح: والأصح وجوب الفطرة على سيد	
الأمة دون المحرة كم نص عليه قال الشافعي والأصحاب: ويستحب	
للحرة أن تخرج الفطرة عن نفسها للخروج من الخلاف ولتطهيرها.	
وإن كانت له زوجة موسرة، وهو معسر فقد قال الشافعي ـ رَحِمَهُ	البيان
اللَّه _: (أحببت لها أن تخرجَها، ولا يتبين لي أنْ يجب عليها)،	
وقال في موضع آخر بعدها: (,ذا زوج السيد أمنه بعبد أو مكاتب أو	
حر معسر أنَّ على السيد فطرتها). واختلف أصحابنا فيها: فمنهم	
من نقل جواب كل واحدة منهما إلى الأخرى، وجعلهما على قولين:	
أحدهما لا يجب على الحرة ولا على سيد الأمة ١٠٠ والثاني: يجب	
عليهما ۽ (١).	
في هذا الموضع ثلاثة أمور: الأمر الأول: عبر الإمام النووي عن	الحاصل
الطربق الثاني بالمنصوص، ولعل هذا الذي جعل الرأي الأول يقول:	
بالاحتمالات الثلاثة لسابقة، ولكن هذه الطريق تحكي قول الإمام	
الشافعيّ رَعِيَالِيَهُ عَنْهُ والأمر الثاني: لم أجد هنا وجها محكياً في المسألة،	
إلا إذا اعتمدنا على الدليل الرابع السابق في الأدلة(١). والأمر	
في هذه المسألة طرق وتخريج .	

⁽١) الررضة (٢٩٤/٢)، المجموع (٢/٤/١)، البيان (٣٦٤/٣).

 ⁽٢) وهو أن الإمام النووي ـ رحمه الله ـ ذكر معنى االأصح، في مقدمة الممهاج، ولم يستثني اجتماعه مع المنصوص، تنحمله على معاه مع بحث عن معنى (المنصوص، وبعد البحث وجلناه أنه بص للإمام الشافعي تَعَالَلْكَانَة.



→ %}{
() L

السألة ١	الكتاب
لو وقف على شخصين ثم الفقراء فمات أحدهما فـ«الأصع	المنهاج
المنصوص» أن نصيبه يصرف إلى الآخر،	
وقف على رجلين، ثم على المساكين، فمات أحدهما، ففي نصيبه	الروضة
وجهان. أصحهما وهو نصه في حرملة (١).	
وجه للأصحاب وهو نص الإمام الشافعيّ رَبِحَالِنَهُ عَنهُ في حرملة.	الحاصل
المسألة ١٠	الكتاب
يعطى الفقير والمسكين كفاية سنة. قلت: «الأصح المنصوص»،	المنهاج
وقول الجمهور كفاية العمر الغالب فيشتري به عقارا يستغله، والله	
أعلم (۲).	
والصحيح بل الصواب هو الأول هذا الذي ذكرناه من إعطائه كفاية	المجموع
عمره هو المدهب الصحيح الذي قطع به العراقيون وكثيرون من	
الخراسانيين ونص عليه الشافعي، وذكر البعوي والغزالي وغيرهما	
من الخراسانيين أنه يعطى كفاية سنة ؛ وبهذا قطع أبو العباس ابن	
القاص في المفتاح، والصحيح الأول وهو كفاية العمر قال الشيخ	
نصر المقدسي: هو قول عامة أصحابنا قال: وهو المذهب، وقال	
الرافعي: هو قول أصحابنا العراقيين وآخرين، وقال صاحب البيان:	
هو المنصوص وقول جمهور أصحابنا.	

(١) الروصة (٥/٣٣٢).

⁽٢) المراد بالجمهور في المنهاج جمهور الأصحاب كما في عبارة الروضة الآتية للتو وتفصيله في آخر البحث،

﴿ مقارنة عمارات المنهاج وبقية كتب المذهب

ن لا يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة، قال العراقيون وآخرون:	
وطى كفاية العمر الغالب. وقال آخرون، منهم الغزالي والبغوي:	روصة م
على تفاية النظر المعلم	٧
مطی تعایه سنه ۱۰۰ ملک ۱۰۰ واکن ۱۰ ملک ۱۳ ملک ۱۳ مرا بروت و و	r
ص الشافعي رَمِيَّالِلَهُ عَنهُ ونقله الشيخ نصر المقدسي عن جمهور	i
صحابنا، قال: وهو المذهب. والله أعلم.	t
إذا ثبت هذا فكم يعطى الفقير من الزكاة ؟ فيه وجهان: أحدهما _	المان
وهو قول ابن القاص في «المفتاح» _: أنه يعطى قوت سنة له	
ولعياله ؟ والثاني - وهو قول سائر أصحابا وهو المنصوص	
للشافعي _: (أنه يعطى ما بخرجه من حد الفقر إلى الغنى، وهو ما	
تحصل به الكفاية على الدوام).	
«الأصح المنصوض في الأم»(١),	- 1e
الاصبح المنصوص في المام المنصوص المام المنصوص المام المنصوص المام	التحفة
وجه للأصحاب نص عليه لإمام الشافعيّ رَسِحُ اللَّهُ مَن الأم.	التحفة ا الحاصل
وجه للأصحاب نص عليه لإمام الشافعيّ رَبِعَالِلَهُ في الام. المسألة ١١	
وجه للأصحاب نص عليه لإمام الشافعي رَبِيَ الله م الام السالة ١١ السالة ١١ السالة ١١ المنصوص». حرم نظر أمرد بشهوة - قلت: وكذا بغيرها في «الأصح المنصوص».	الحاصل
وجه للأصحاب نص عليه لإمام الشافعي رَبِيَوَ اللهُ . السالة ١١ السالة ١١ يحرم نظر أمرد بشهوة . قلت: وكذا بغيرها في «الأصح المنصوص» . ولا يحرم النظر إلى الأمرد بغير شهوة إن لم يخف فتنة ، وإن خافها ،	الحاصل الكتاب المنهاج
وجه للأصحاب نص عليه لإمام الشافعي رَبِيَوَ اللهُ . السالة ١١ السالة ١١ يحرم نظر أمرد بشهوة . قلت: وكذا بغيرها في «الأصح المنصوص» . ولا يحرم النظر إلى الأمرد بغير شهوة إن لم يخف فتنة ، وإن خافها ،	الحاصل
وجه للأصحاب نص عليه لإمام الشافعي رَبِيَ الله م الام السالة ١١ السالة ١١ السالة ١١ المنصوص». حرم نظر أمرد بشهوة - قلت: وكذا بغيرها في «الأصح المنصوص».	الحاصل الكتاب المنهاج
وجه للأصحاب نص عليه لإمام الشافعيّ رَبِحَالِيَّكِعَنَهُ في الأم. السالة ۱۱ يحرم نظر أمرد بشهوة، قلت: وكذا بغيرها في «الأصح المنصوص». ولا يحرم النظر إلى الأمرد بغير شهوة إن لم يخف فتنة، وإن خافها، حرم على الصحيح وقول لأكثرين، قلت: أطلق صاحب (المهذب) وغيره: أنه يحرم النظر إلى الأمرد لغير حاجة، ونقله الداركي عن نص الشافعي،٠٠	الحاصل الكتاب المنهاج
وجه للأصحاب نص عليه لإمام الشافعيّ رَبِيَّالِيَّكِيَّةُ في الأم. السالة ۱۱ السالة ۱۱ المحرم نظر أمرد بشهوة، قلت: وكذا بغيرها في «الأصح المنصوص». ولا يحرم النظر إلى الأمرد بغير شهوة إن لم يخف فتنة ، وإن خافها ، حرم على الصحيح وقول لأكثرين قلت: أطلق صاحب (المهذب) وغيره: أنه يحرم النظر إلى الأمرد لغير حاجة ، ونقله الداركي عن الص الشافعي قال الشيخ أبو حامد وحكى الداركي أن «الشافعيّ» قال: لا يجوز	الحاصل الكتاب المنهاج
وجه للأصحاب نص عليه لإمام الشافعيّ رَبِيَّالِيَّكِيَّةُ في الأم. السالة ۱۱ السالة ۱۱ المحرم نظر أمرد بشهوة، قلت: وكذا بغيرها في «الأصح المنصوص». ولا يحرم النظر إلى الأمرد بغير شهوة إن لم يخف فتنة ، وإن خافها ، حرم على الصحيح وقول لأكثرين قلت: أطلق صاحب (المهذب) وغيره: أنه يحرم النظر إلى الأمرد لغير حاجة ، ونقله الداركي عن الص الشافعي قال الشيخ أبو حامد وحكى الداركي أن «الشافعيّ» قال: لا يجوز	الحاصل الكتاب المنهاج الروضة
وجه للأصحاب نص عليه لإمام الشافعيّ رَبِحَالِيَّكِعَنَهُ في الأم. السالة ۱۱ يحرم نظر أمرد بشهوة، قلت: وكذا بغيرها في «الأصح المنصوص». ولا يحرم النظر إلى الأمرد بغير شهوة إن لم يخف فتنة، وإن خافها، حرم على الصحيح وقول لأكثرين، قلت: أطلق صاحب (المهذب) وغيره: أنه يحرم النظر إلى الأمرد لغير حاجة، ونقله الداركي عن نص الشافعي،٠٠	الحاصل الكتاب المنهاج الروضة

⁽١) المجموع (١٩٤/٦)، الروضة (٣/٤/٢)، البيان (٣/٩٠٤)، التحمة (٢٠٥/٧).



V	
(وعبّر فيه بالأصحّ نظرًا لقولِ صاحبِ المهذّبِ وغبرِه،	القليوبي
وبالمنصوصِ نظرًا لنصِّ الأمِّ)(١).	
لم أجد هنا وجهاً محكياً في المسألة، إلا إذا اعتمدنا على الدليل	الحاصل
الرابع السابق في الأدلة؛ حيث ذكر معنى الأصح، ولم يستثنِّ	
اجتماعه مع المنصوص، فنحمله على معناه،	
السالة ۱۲	الكتاب
شرطها سلامة من عيب ينقص لحما فلا تجزي عجفاء، ومحنونة،	المنهج
ومقطوعة بعض أذن، ودات عرج وعور ومرض وجرب بين، ولا	
يضر يسيرها ولا فقد قرن وكذا شق أذن وثقبها في الاصح. فلت.	
«الصحيح المنصوص» يضر يسير الجرب والله اعلم.	
الحديب يمنع الاجزاء كثيره وقليله، كدا قاله الجمهور و «نص عليه	الروضة
في الجديد» وفي «وجه» لا يمنع إلا كثيره، واختاره الإمام	
والغزالي. والصحيح: الأول .	
(قلت: الصحيح المنصوص) وقال الرافعي: إنه قضية ما أورده	المغني
المعظم صريحا ودلالة، ونقلوه عن «نصه في الجديد» (يضر يسير	
الجرب، والله أعلم)(٢)	
وحه للأصحاب نص عليه الإمام الشافعي رَضَالِلْهُ عَنْهُ .	الحاصل

⁽۱) الروضة (۲۵/۷)، البيان (۹/۹۲)، حاشية القليوبي (۲۱۰/۳ ــ ۲۱۱).

⁽۲) الروضة، (۳/۹۶)، المغني (۲/۹۲۱).

مقارنة عبارات المنهاج ويفية كتب المذهب

المسألة ١٢	
	الكتاب
ولو ملك هذا الولد أباه جرَّ ولاء إخوته إليه، وكذا ولاء نفسه في	المنهاج
الأصح. قلت: «الأصح المنصوص» لا يجرُّه، والله أعلم.	64
وهل يجرُّ ولاء نفسه من مولى الأم؟ وجهان، الأصح المنصوص:	الروصة
لا، والثاني: ينجر	
فلو اشترى الولد أباه؛ ثبت له الولاء عليه، وعلى إخوته وأخواته	الشرح
الذين هم أولاده وهل يجر ولاء نفسه من موالي الأم؟ فيه «وجهان»	الكبير
أصحهما وهو «المنصوص»: لا .	
«وجهان»: أحدهما: وهو «الأصح»: لا يجره.	التهديب
«وجهان»: أحدهما: لا يجره.	البحر
«وجهان»: أحدهما: لا يجره وهو الظاهر من مذهب الشافعيّ (١)	الحاوي
وجه للأصحاب نصّ عليه الإمام الشافعيّ رَجَعَ لِشَكْفَنَهُ .	الحاصل

杂港 安珠 非染

⁽۱) لروضية (۱۷۲/۱۲). النسرح الكيسر (۲۹۰/۱۳)، التهديب (٤٠٤/٨)، البحسر (١٩٤/٣)، البحسر (١٩٤/٣)، البحسر (١٩٤/٣)، الحاوي (١٨/١٨).



خلاصة آراء الفقهاء في «الأصح أو الصحيح المنصوص»

الأول: المراد بـ «المنصوص»: الراجح عند النوويّ لاحتمال كون الخلافي نصاً أو أوجهاً أو أقوالاً أو طرقاً وهذا رأي العلّامة القليوبي والأهدل وابن سُميط.

الثاني: المراد بـ (المنصوص): نص الإمام الشافعيّ رَمِّ اللَّهُ وَ (الأصح) بمعنى الراجح وهذا رأي الشيخ علي الشبر أملسي.

الثالث: «الأصح المنصوص»: هو وجه استنبطه الأصحاب على أصول الإمام الشافعيّ وقواعده، وهو في نفس الوقت نص للإمام الشافعيّ رَوْقَالِلْهُمُنَة.

ولما جاء الإمام النووي ووجد في المسالة نصاً للإمام الشافعي وَعَالَقَاءَة وَوَجِها مستنبّطاً للأصحاب يوافق نص الإمام فجمع بينهما بقوله: «الأصح المنصوص» كما إذا وجد في المسالة «وجها ضعيفاً» ، أو «قولاً مخرجاً» يخلف نص الشافعي وَعَالِقَاءَة عبر عنه بـ«النصّ» كما هو مصطلحه في مقدمة الممهاج .

وعبر عن الوجه تارة بـ«الأصح»، وأخرى بـ«الصحيح» إشارة إلى قوة الحلاف وضعفه (١)، وهذا ليس ببعيد فإن له نظائر في كلام أثمتنا الشافعية.

قال في «المنهج»: «ويجوز بيع بعض السمن ببعض وزناً إن كان جامداً، أو كيلاً إن كان مائعاً، وهذا ما جزم به البغوي واستحسنه في الشرح الصغير قال

⁽۱) هذا الرأي توصلت إيه بالاستقراء ويؤيده ما نقله الشيخ عد البصير سليمان عن بج عن ع ش «أمهم أطلقوا الوجه قبل اطلاعهم على انتص ثم لما اطلعوا عليه جمعوا بيهها» اهد كه سيأتي نص التجيرمي ، فعبروا عن الوجه تبارة بالأصبح وأخرى بالصبحيح إشارة إلى قوة الخلاف وضعهه ، وعدم الاطلاع محتمل ، والاستنباط قبل الاطلاع وبعده محل بحث .

الشيخان: وهو توسط بين وجهين أطلقهما العراقيون «المنصوص» منهما الوزن».

قال البُجيرمي: «(قوله: المنصوص منهما الوزن) أي: «المرجح» لا ما نصَّ عليه الإمام فلا يقال: كيف أطلق العراقيون «الوجهين» مع وجود «النَّصّ»؟ وأجاب ع ش: بأن المراد أنهم أطلقوا «الوجهين» قبل اطلاعهم على «النَّصّ» وعلى هذا فالمراد بـ«النَّصّ» حقيقته شيخنا»(۱).

والإمام النووي لاطلاعه الواسع وجد في هذه المسائل "وجهاً» للأصحاب و"نصاً» للإمام الشافعي، فعبر بـ «الأصح» أو «الصحبح» ووصفه بأنه امنصوص» تغليباً لـ «للوجه» وإشارة إلى قوة مخالف «المنصوص» وضعفه، ولم يعبر هنا بـ «النّصّ» مع أن هذا مقامه لفوات هذه الإشارة معه (٢)، فإذن هذا سبب الجمع بين «الأصح» و «المصوص»، و «الصحيح» و «المنصوص» و الله أعلم.

ثم في هذا تقوية بتكثير الأدلة، حيث إن في المسألة «نصاً» للشافعي وَسَلِيَسَّمَةُ والأصحاب استنبطوا «وجهاً» من أصول الإمام وقواعده، فاستنباطهم أداهم إلى عين النتيجة التي توصل إليها إمامهم، ولا يخرجون بذلك عن متابعة الشافعي وَسَلِيَسَّمَةُ بل ما فعلوه هو على متابعته فإنه وَسَلِيَسَّمَةُ نهى مقلديه أي المجتهدين عن محض اتباعه من غير نظر في الدليل، كما في فتاوى ابن حجر نقلاً عن باسودان كما سيأتي نصه (٣).

وهذا الرأي هو الراجح لما ذكرناه وعليه يكون المعنى كما يلي:

⁽١) حاشية البجيرمي على المسهج (٢/٤٣٤). ويمكن أن نفهم من هذا أن العصوص إذا أطلق ينصرف لنص الإمام الشافعيّ وهذا هو الأصل، وإذا كان هناك تعارض يبحث له عن معنى أخر كما فسر المنصوص هنا بـ«المرجح».

⁽٢) هذا الرأيُّ ذكره «الشيخ عبد البصير» ينظر اتصوير المطلب ا ص (١٠٠)٠

 ⁽٣) نقلتُ بواسطة باسودان؛ لأني لم أجد كلام ابن حجر في الفتاوى ووجدتُ نصاً مثله في
 فتاوى الرمدي وسيأتي نقله.



معنى الأصح المنصوص وما يستفاد منه

آن «المنصوص» بمعنى «النّص» والنّص في اصطلاح «المنهاج» كما هو معلوم يطلق على قول الإمام الشافعي رَبِيَلِيّهُ عَنه مع مقابله من «الوجه الضعيف» ، أو «القول المخرج» ، و «القول المخرج» في الحقيقة وجه لا ينسب للإمام الشافعي رَبِيَلِيّهُ عَنه (١) . وعلى هذا يكون «المنصوص» كـ «النّص» تماماً ، إلا أنه غلّب «الأصح» أو «الصحيح» عليه ؛ إشارة إلى قوة مخالف «المنصوص» ، وضعفه ، ولم يعبر هنا بـ «النّص» مع أن هذا مقامه لفوات هذه الإشارة معه .

و أن «الأصح» وجه للأصحاب، إلا أنه منصوص للإمام الشافعي وهذا الوجة المستنبط موافق للمنصوص، ووصف النووي «الوجة» أولا به الأصح»، وثانيا به «المنصوص»؛ ليبين أن هذا الوجه صحيح وفي نفس الوقت منصوص عليه، وفيه إشارة إلى قوة مخالفه وضعفه، وهو الوجه الآخر المقابل للأصح المنصوص، فلو عبر هنا بالنَّص لفاتت هذه الإشارات.

وعنى هذا يستفاد من تعبيره بـ «الأصح أو الصحبح المنصوص»
 مسائل:

أولاً: تعبيره بـ «الأصح» أو «الصحيح» - كما هو معلوم - يستفاد من كل منهما الخلافية، والأرجحية، وكون الخلاف أوجهاً للأصحاب، إلا أن الأول

 ⁽١) الغالب هذا أن المقابل وجه، ونحراً ما جاء قولا مغرجا كما تقدم في المقارنة في الموصع السادس والثامن.

معنى الأصح المنصوص وما يستفاد منه - (5

يفيد «صحة المقابل»؛ لقوة الخلاف بقوة دليل المقابل، والثاني يفيد «فساد المقابر»؛ لضعف الخلاف بضعف دليل المقابل فهو ضعيف لا يعمل به.

وبالجملة بكون مقابل «المنصوص» وجها ضعيفا أو قولاً مخرجاً؛ لأن «المصوص» بمعنى «النّص» _ كما بقدم _ وبالتالي يبطبق عليه قول الإمام النووي: «وحيث أقول «النّص» فهو نص الشافعي رَمَوْلِيَاءَ ويكون هماك وجه ضعيف أو قول مخرج»، إلا أن تعبيره بـ«الأصح المنصوص» فيه إشارة إلى قوة المقابل، وتعبير بـ«الصحيح المنصوص» فيه إشارة إلى ضعف المقابل، فنفهم من هذا «الخلافية» بمعنى أن مقابل «الأصح المنصوص» يخالفه، وهو وجه ضعف، و«الأرجحية» بمعنى أن ما عبر فيه بـ«الأصح المنصوص» هو الراجح.

ثانياً: كون «الأصح» أو «الصحيح» في هذه المسائل أرجها للأصحاب استنبطوها من أصول الإمام الشافعيّ وقواعده، وهي نصوص للإمام الشافعيّ وتواعده، وهي نصوص للإمام الشافعيّ وتواعده، وهي نصوص للإمام الشافعيّ وتواعده، ثم لما وقف الإمام النوويّ على ذلك عبر بـ«الأصح» ووصفه بأنه «منصوص» تغليباً للأصح وإشارة إلى قوة مخالفه وضعفه، ولم يعبر هنا بالنّص مع أن هذا مقامه لفوات هذه الإشارة معه.

操操 發發 掛排

مخالفة الشيخين والأصحاب نص الشافعي

نقل العلامة باسودان في المقاصد السنية سؤالين والجواب عليهما نص في موضوع بحثنا اقتصرنا عليهما؛ طلباً للاختصار.

قال باسودان: «ورأيت في بعض «فتاوى الشيخ ابن حجر» ما نصه: (سؤال) كيف خالف الشيخان والأصحاب نص الشافعي وَهَالِلَهُمَّةُ، مع أنه في حقهم كنص الشارع في حق المحتهد؟ ولِم عول أهل العصر ومن قبلهم على كلام الشيخين ثم النووي؟

الجواب أما عن الأول فذاك إنما هو في حق العوام كما صرحوا به، أما المتبحر في المذهب كأصحاب الوجوه فله رتبة الاجتهاد المقيد (1) ومن شأن هذا أنه إذا رأى بصا خرج عن قاعدة الإمام ردّه إليها إن أمكن، وإلا عمل بمفتضاها دونه، ولا يقال لعلهم لم يروه، فإن ذلك ترج لا يفيد على أنه شهادة نفي بل الظاهر أنهم اطلعوا عليها وصرفوها عن ظاهرها بالدليل، ولا يخرجون بذلك عن متابعة الشفعي بل ما فعلوه هو على متابعته فإنه رَمَنَاتَتَهُ نهى مقلديه أي المحتهدين عن محض إتباعه من غير نظر في الدليل، وكما أن الشافعي لم يخرج عن متابعته عَانَاتَتَهُ وَسَلَمُ بِتأويل أحاديث أوردها لأحاديث أخر فكذلك الأصحاب مع الشافعي يَعَانَهُ عَنَا الله عَنْ الشافعي الم

⁽١) أصحاب الوجوه لم يكتفوا بمقل أقوال الإمام فقط، بل عملوا على تنمية المذهب وتوسيعه باحتهاداتهم وتحريجاتهم، بل ربما اجتهد الواحد ممهم في بعص الفروع وخالف اجتهاد إمامه، من بحث محمد الكاف (المعتمد عند الشافعية).



وأما الثاني: فالشيخان لما اجتهدا في تحرير المذهب غاية الاجتهاد مع حسن النية، وإخلاص الطوية الموجب لاعتقاد أنهما لم يخالفا نصاً إلا لموجب من نحو ضعفه، أو تفريعه على ضعيف كان عنايات العلماء العاملين ومن سبقنا وسبق مشايخنا من الأئمة المحققين متوجهة إلى تلقي ما صححاه فالنووي بالقبول، ومن ثمت كان بعض مشايخنا لا يجيز أحداً بالإفتاء إلا شرط عليه أن لا يخرج عما صححاه فانووي ويقول: إن مشايخه شرطوا عليه ذلك وكذا مشايخهم وهلم جرا(1).

وفي فتاوى الرملي أيضاً: ((سئل) عما إدا خالف نص الشافعي الجديد ما عليه الشيخان فما المعمول به، إن قلتم النص فما بال علماء عصرنا ينكرون على من خالف كلام الشيخين، أو ما عليه الشيخان فقد صرحا بأن نص الإمام في حق المقلد كالدليل القاطع، وكيف يتركانه ويذكران كلام الأصحاب؟

(فأحاب) بأن من المعلوم أن الشيخين رحمهما الله قد اجتهدا في تحرير المذهب غاية الاجتهاد، ولهذا كانت عنايات العلماء العاملين، وإشارات من سبقنا من الأثمة المحققين متوجهة إلى تحقيق ما عليه الشيخان والأخذ بما صححاه بالقبول والإذعان مؤدين ذلك بالدلائل والبرهان، وإذا انفرد أحدهما عن الآخر والعمل بما عليه الإمم النووي المذهب وما ذاك إلا لحسن النية، وإخلاص الطوية.

وقد اعترض على الشيخين وغيرهما بالمخالفة لنص الشافعي وقد كثر اللهج بهذا حتى قيل: إن الأصحاب مع الشافعي كالشافعي، ونحوه مع المجتهدين مع

 ⁽١) المقاصد السنية إلى لموارد الهنية بي جمع الفوائد الفقهية، مخطوط الأحقاف برقم
 (٢٥٣٥)، (٢٩٣٩).

%

نصوص الشارع ولا يسوغ الاجتهاد عند القدرة على النص وأجيب بأن هذا ضعيف فإن هذه رتبة العوام أما المتبحر في المذهب فله رتبة الاجتهاد المقيد كما هو شأن أصحاب الوجوه الذين لهم أهلية التخريج والترجيح ، وترك الشيخين لذكر النص المذكور لكونه ضعيفاً أو مفرعاً على ضعيف ، وقد ترك الأصحاب نصوصه الصريحة ؛ لخروجها على خلاف قاعدته ، وأولوها كما في مسألة من أقر بحريته ، ثم اشتراه لمن يكون إرثه فلا ينبعي الإنكار على الأصحاب في مخالفة النصوص ، ولا يقال لم يطلعوا عليها ، وإنها شهادة نفي ، بل الظاهر أنهم اطلعوا عليها وصرفوها عن ظاهرها بالدليل . ولا يخرجون بدلك عن متابعة الشافعي كما أن المجتهد يصرف ظاهر نص الشارع إلى خلافه لذلك ، ولا يخرج بذلك عن متابعته وفي هذا كفاية لمن أنصف (1).

€ خلاصة:

نختم بخلاصة ما ذكره الشيخ عبد البصير سليمان الهندي في كتابه:
«تصوير المطلب في التعبير بالمذهب» عن هذا المصطلح،

قال حفظه الله ما نصه: «نَذْكُرُ لك أخيرًا مسألة اسْتِطْرَاديّة، وهي ظاهرةُ التّعبيرِ بـ «الأصحّ المنصوصِ»؛ فقد أَشْكَلَتْ على كثيرِين، وحيث إننا قد تَحَدَّثْنا في هذه العجالةِ حولَ مصطلحِ «النّصّ» بتَوَسَّعٍ يَجْدُرُ بنا أن نَحُلَّ هذه المُشْكِلة أيضًا،

وهي: أنّ «الأصحّ» في اصطلاح «المنهاج» ونحوِه إنّما يُطْلَقُ على وجهِ الأصحاب، و«المنصوص» ككلمة «النّصّ» في اصطلاح «المنهاج» إنّما يُعَبّرُ به

⁽۱) فتاری (۲۲۲/۶).

*X8.

عن قولِ الشَّافعيّ رَضَّالِيَّنَهُمُهُ، فكيف يُجْمَعُ بينَهما في وصفِ شيءٍ، ويقالُ: «الأصعُّ المنصوصُ: كذا»؟.

وقد وَقَعٌ في مواضعٌ مِن «المنهاج» التّعبيرُ بذلك، قالَ السّيدُ الأَهْدَلُ:
«جملةُ ما عَبَرَ فيه بلفظ «المنصوص» ثلاثةَ عشرَ: الأول: في التيمم، والثاني والثالث: في باب صلاة الجماعة، والرّابع والخامس: في باب صلاة الجماعة، والسّادسُ: في كتاب الجنائز والسّابعُ: في الفصلِ الثّالثِ مِن الجنائز، والثّامنُ: في باب وَلقامنُ: في باب وَلقامنُ: في باب قَسْم والتّاسعُ: في كتاب الوقف، والعاشرُ: في باب قَسْم الصَّدَقاتِ، والحاديَ عَشَرَ: في كتاب النكاح والثّاني عَشَرَ: في كتابِ الأُضْحِيَةِ، والنّالثَ عَشَرَ: في «فصلٌ: مَن عَتَقَ عليه». اهر(۱)

أمّا عبارتُه في باب التّبمّ فقولُه: «قلتُ: الأصحُ المنصوصُ: وجوبُ ضربتَيْنِ» إلخ اهر(١) ، وعبرتُه في باب صفة الصّلاة: «قلتُ: الأصحُ المنصوصُ: جوازُ المُتفرِّقةِ مع حِفْظِه مُتَوالِيَةً» إلخ. اهر(٣) ، وقولُه أيضًا: «والأصحُ : جوازُ المُتفرِّقةِ مع حِفْظِه مُتَوالِيَةً» إلخ. اهر(٣) ، وقولُه أيضًا: «والأصحُ : جوازُ السلامُ عليكم» ، قلتُ: الأصحُ المنصوصُ: لا يُجزِئُه» إلخ، اهر(٤) ، وراجع البَقيّة في محالِّها .

وفي «رسالةِ التنبيه»: «وقد يُعَبِّرُ «المنهاجُ» بـ الأصحِّ المنصوص، أو برالصَّحيح المنصوص، أو بريدُ برالصَّحيح المنصوص، أو يُعبِّرُ برالأصحِّ فقط، أو «الصَّحيح» فقط، ويزيدُ عليه الصَّحيح المنصوص، أو غيرُه مِن لشَّرّاحِ: «المنصوص»، اهـ عليه الشَّارِحُ المَحَلِّيُّ أو غيرُه مِن لشَّرّاحِ: «المنصوص»، اهـ

سلم المتعلم (ص ١٢٦).

⁽٢) شرح المحلي (٩١/١)٠

⁽٣) شرح المحلي (١/١٥١)٠

⁽٤) شرح المحلي (١٦٩/١)٠



ويُجابُ عن ذلك بثلاثةِ أَجْوِبةِ (١):

ولم يُعبِّر به الأظهر المنصوص أو «المشهور المنصوص» تغليبًا للمنصوص وإشارة إلى قُوّة المُقابِل أو ضَعْفه، وإلى أنّ مُقابِلَه وجهٌ؛ لأنّ وصفي «الأظهر» و«المشهور» يُوهِمانِ أنّ ما في المُقابِلِ قولٌ، ولأنّ كلمة «المنصوص» لما مَثَلَتْ قولَ الإمام كانتِ الكلمةُ الّتي تُمثّلُ مقابلَها – وهو وجه الأصحاب – لما مَثَلَتْ قولَ الإمام كانتِ الكلمةُ «الأصحُ» أو «الصحيحُ» فعَلَبَ الوجة المُقابِل، ولأنّ التعبير بهالأصحِ المنصوص» أو «الصحيحُ المنصوص» – لكونِه جمعاً ولأنّ التعبير بهالأصحِ المنصوص» أو «الصحيح المنصوص» – لكونِه جمعاً بين المُتنافِيَيْنِ في الظّاهر – يَبْعَثُ النّاظر على التّفكيرِ في معنه، فيصِلُ به إلى بين المُتنافِيَيْنِ في الظّاهر – يَبْعَثُ النّاظر على التّفكيرِ في معنه، فيصِلُ به إلى لطيفة ذلك، بخلاف التعبير به الأظهر المنصوص» أو «المشهور المنصوص»؛ فإنّ «الأظهر» و«المشهور» لكونها ممّا يُطلّقُ على قوبِ الإمام ليسَ بمئابةِ فإنّ «الأطهر» و«المشهور» لكونها ممّا يُطلّقُ على قوبِ الإمام ليسَ بمئابةِ الأوليْنِ.

 ⁽۱) هناك رأي رابع لم يذكره الشيخ ، وحاصله: أن معنى المنصوص الراجح عند النووي الاحتمال كون الخلاف قولاً للشامعي ، أو نصاً له ، أو وجهاً للأصحاب وهذا رأي العلامة القليوبي والأهدل وابن سميط ، ينظر حاشية القليوبي (۱/۱۲) ، (۳۰٤/۳) ، واالسلم السلم الما (ص ١٤٤٤) ، واالابتهاج الص ١٧٨٥)

﴿ الْجُوابُ النَّاسِ: مَا سَبَقَ نَقَلُهُ عَنِ النِّجَيْرِمِيِّ عَنِ النَّسِرَامَلِّسِيَ (١) مُرَّمَهُما اللهُ تَعَالَى ... أَنهم أَطْلَقُوا ((الوجه) قبلَ اطَّلاعِهم على النَّصَ ، ثُمَّ لمّا اطَّلَعُوا عليه جَمَعُوا بينَهما» . اه فعَبَرُوا عن الوجهِ تارة برالاصح ، وأخرى اطَّلَعُوا عليه جَمَعُوا بينَهما » . اه فعَبَرُوا عن الوجهِ تارة برالاصح ، وأخرى برالصح ، إشارة إلى قُوّةِ الخلافِ وضَعْفِه (٢) .

** والجوابُ الثالثُ: ما ذَكَرَه الشَّبْرَامَلِّسِيُّ - رحمه اللهُ تعالى - في بابِ النَّيمُ مِن أَنَّ (الأصحَّ) هنا بمعنى (الرّاجح)؛ بقرينه جَمْعه بينه وبينَ النَيمُ مِن أَنَّ (الأصحَّ حملُه على ظاهرِه؛ لِما يَلْزَمُ عليه مِن السَّافي؛ فإنَّ "المصوص»، ولا يصحُّ حملُه على ظاهرِه؛ لِما يَلْزَمُ عليه مِن السَّافي؛ فإنَ «الأصحَ» مِن الأوجه للأصحاب و(المنصوص» للإمام الشفعيّ وهي الوصف بهما معًا تَنافي (٣). اهـ

فقولُه: «بمعنى الرّاحج» أي: بتجريدِه لمعنى الرّاجح عن معنى وجهِ الأصحاب، وقولُه: «وفي الوصف بهما معًا تَنافٍ» وذلك ظاهرٌ؛ لِما تَقَدَّمَ مِن أَنَّ الأصحَّ وصفٌ لوجه الأصحاب، وأنّ «المنصوص» وصفٌ لقولِ الإمام، ويعني هذا أنّ قولَ الإمام هو المُعبَّرُ عنه بـ«المنصوص» أو «النّص» بشرطِ أن يكونَ في مُقابِلِه وجةٌ ضعيفٌ أو قولٌ مُخرَّجٌ، لا أن «المنصوص» و«النّص» مُرادِفانِ للقولِ كما سَبَقَ مِرارًا،

وسَبَقَ عن القليوبي _ رحمه اللهُ تعالى _ أنّ «المنصوصَ» يُطْلَقُ على

⁽١) بشير معجمة ، فموحدة ، فألف مقصورة على وزن «سكرى» ، مضافة إلى «ملس» بفتح الممير معجمة ، الأثر الدارع (١٧٤/٣) . الميم وكسر اللام المشددة والسين المهملة : قرية بمصر . اها المخلصة الأثر المرابع المشددة والسين المهملة : قرية بمصر . اها المحلمة الأثر المهملة : المحلمة المرابع المسلم المسلم

 ⁽٢) بلاحظ أننا جمعنا في ترجيحنا للرأي الثانث بين الجواب الأول والثاني المذكورين في
 كلام الشيخ عبد البصير،

⁽٣) حاشية الشيراملسي (٣٠٢/١).



الوجه والقول كما يُطْلَقُ على ما يُطْلَقُ عليه «النّصّ» (1) ، وأنه على الأولين بمعنى الرّاجح ، وأنّ اصطلاحَ «المنهاجِ» خاصٌ بصيعةِ «النّصّ» ، وهذا ليسَ بمرضيُّ عند الجميع ؛ لِما رأيتَ سابقًا في كلامِ الشَّبْرَامَلُسيِّ - رحمه اللهُ تعالى - ما يُعارِضُه ، ويصحُّ أخذُ الجواب الثّاني مِن كلامِه بحملِ «المنصوص» على القولِ ، وأمّ حَمْلُه على الوجه فيَسْتَلْزِمُ التّكرارَ مع كلمة «الأصحّ».

وقد أشارَ الشيخُ الكَيْفَاتيُّ في «رسالةِ النّنبيهِ» إلى هذه الأجوبةِ الثّلاثةِ، وقالَ بعدَ ذكرِ الجوابِ الأول: «ولا حاجةَ إلى ما قالَه الشَّبْرَامَلِّسيُّ ـ رحمه اللهُ وقالَ بعدَ ذكرِ الجوابِ الأول: «ولا حاجةَ إلى ما قالَه الشَّبْرَامَلِّسيُّ ـ رحمه اللهُ تعالى ـ مِن أنَّ «الأصَحَّ» هنا بمعنى «الرّاجحِ» (٢). اهـ والله أعلمُ، وعلمُه أثمّ.

هذا فقد حان أخذ عنان القلم الكَدُود، فقد وصل إلى غاية المقصود، بعد أن بذل إلى ذلك كل مجهود، بحيث لا يجحده إلا عاقل حسود، أو جاهل لدود، والله تعالى حسبي وهو الغفور الودود (٢).

杂杂 参梁 恭恭

⁽١) فيه إشارة لرأي العلَّامة القلبوبي والأهدل وابن سميط.

⁽٢) رسالة التنبيه (ص ٢٣) بقلاً عن تصوير المطلب.

 ⁽٣) يسفاد من قوله: «ليسَ بمرصيِّ عند الجعيعِ»، وقوله أيضاً: «ولا حاحة إلى ما قاله
 الشَّيْرَامَلِّسيُّ»: إهمال الرأي الأول والثاني المذكورين في بداية المبحث، وأن الرأي
 الثالث الذي توصلنا إليه بالاستقراء والمقارنة هو المعنى القريب لمدلول «الأصح» أو
 «الصحيح» المصوص وهو المذكور في لجواب الأول والثاني،

And the second of the second o

مصطلح التردد في الخلاف

معلومٌ من مصطلح «المنهاج» إنْ كان الخلاف قولين، أو أقوالاً للإمام الشافعي وَيَوْلِيَنَهُ فإن الإمام النووي إذا صرح بـ «القول المرجوح» يعبر عنه بـ «في قول»، وإذا كان الخلاف بين وجهين، أو أوجه للأصحب فإنه إذا صرح بـ «الوجه الضعيف» يعبر عنه بـ «قيل» أو بـ «في وجه كذا» كما تقدم .

ولكنا نجد في «لمنهاج» مواضع يسيرة عبر الإمام النووي فيها بهذين المصطلحين معاً متردداً بقوله: «في قول أو وجه»، أو «في وجه أو في قول»؛ لذا من الأهمية بمكان إيضاح ذلك من خلال حصر المواضع، ثم بيان المعنى المقصود، وما الذي يفيده هذا التعبير؟ وبيان الراجح في كل موضع،

معنى المصطلح:

المعنى الظاهر للمصطلح هو التردد في كون الخلاف قولاً أو وجهاً ، وقد صرح بهذا المعنى الدميري حيث قال: «وتردُّد المصنف في كون الخلاف قولاً أو وجهاً تبع فيه المحرر» وقال الخطيب أيضاً: «تبع المحرر في التردد في أن الخلاف وجهان أو قولان ...»(١).

فعر الإمام النوويُّ بهذا تبعاً للإمام الرافعي في «المحرر»، فإذن هذا مصطلح الإمام النوويِّ عند التردد في الخلاف في كونه وجهاً أو فولاً، ومع هذا نحده في غير «المنهاج» قد جزم بأحدهما كما ستراه عند ذكر المواضع قريباً.

⁽١) النجم الوهاج (٣٧٣/٧)، مغني المحتاج (٣/٢٥٣).

-X8-(

ويستفاد من تعبيره بـ«في قول أو وجه»، أو العكس مسائل^(١):

الخلافية في المسألة، والتردد في كونها من أقوال الشافعي أو من أوجرا
 الأصحاب.

ـ وكون «الوجه»، أو «القول» المذكور «ضعيفاً»، فإذا تبيَّن أن الخلافي قولان، أو أكثر يكون مقابله قولاً معتمداً «أظهر»، أو «مشهود»، وإذا تبيَّن أن الخلاف وجهان أو أكثر يكون مقابله وجهاً معتمداً «أصح»، أو «صحيح».

﴿ المواضع من المنهاج مع بيان الراجع:

* الموضع الأول: قوله - في كتاب الصداق الفصل السابع في الوليمة ... « ... وليمة العرس سنة ، وفي قول أو وجه واجبة ... قال الحطيب: « (في قول) كما حكاه المهذب (أو وجه) كما في غيره ... » (۲) .

الراجع: أنه قولٌ كما قال ابن حجر (٣) ، وعارته: «(وفي قول أو وجه) وَصَوَّبَ جمعٌ «أنه قول» وهو القياس؛ لأن مع مثبته زيادة علم» ، وقال الدميري أيضاً: «والصواب «أنه قول» كما صرح به الماوردي وصححه الجرجاني ، وقال في المهذب أنه المنصوص وهو ظاهر نص الأم والمختصر» (١).

* الموضع الثاني: قوله - في كتاب الخلع الفصل الثاني في الألفاظ الملزمة للعوص -: «وإن قال إذا دخلت الدار فأنت طالق بألف فقبلت ودخلت طلقت على الصحيح بالمسمى، وفي وجه أو قول بمهر مثل..».

⁽١) سلم المتعلم المحتج (ص ١٤٧).

⁽٢) المعني (٣١٢/٣)٠

⁽٣) التحقة (٧/٩٧٥)، النهاية (٦/٠٧٠).

⁽٤) النجم الوهاج (٣٧٣/٧)



ق له: «طلقت على الصحيح» مقابله: لا تطلق؛ أي على الصحيح يقع الطلاق، لكن بماذا يقع؟ الراجح أنه يقع بالمسمى وفي وجه أو قول بمهر مثل فالتردد بماذا يقع؟ وليس التردد في الوقوع فتأمل.

الراجع: أنه قولٌ، كما صَوَّبَه المميري حيث قال: الوعبارة الشرح والروضة ترجيح أنه وجه، والصواب: «أنه قول» كما في الحاوي والتهذيب وغيرهما وهو منسوب إلى رواية الربيع»(١).

مهيد الموضع الثالث: قوله _ في كتاب العدد الفصل الثالث في معاشرة المطلق المعتدة ـ: "ولو نكح معتدة بظن الصحة ووطئ انقطعت من حين وطء، و«في قول أو وجه»: من العقد..».

الراجح: أنه وجه، قال الخطيب: «تنبيه: ترديده في الخلاف تبع فيه المحررورجح في الشرحين «كونه وجهاً»، وجزم به في الروضة»(٢)، وفال الرملي: «٠٠ (في قول أو وجه) وهو الأئبت، ومن ثمّ جزم به في الروضة..»، وقال العلَّامة على الشبراملسي قوله· «(وهو الأثبت) أي كونه وجهاً» (٣).

الموضع الرابع: قوله ـ في كتاب الرضاع ـ: «ولو شك هل خمساً أم أقل أو هل رضع في حولين أم بعد؟ فلا تحرم وفي الثانية قول أو وجه، ، أي بالتحريم .

الراجع: أنه قول، قال «ابن النقيب»: «رجح مي الشرح الصغير أنه قول فقىل قولان ويقال وجهان»^(٤).

⁽١) النجم الوهاج (١٩/٧).

 ⁽٢) مغني المحتاج (٣/٣)، وكذا السراج على نكت المهاج (١٤/٧).

⁽٣) النهاية (١٣٦/٧)، وكذا حاشية الشيراملسي (١٣٦/٧)، والتحفة (١٠٥/٨).

⁽١) السراج على نكت المنهج (١٨/٧)؛ وكذا لمغني (١٩/٨٥)، والنجم الوهاج (١٠٦/٨).

الفاظ نقل الخلاف والجزم بعدمه الفائد الخلاف والجزم بعدمه الفائد الفائد



ألفاظ نقل الخلاف والجزم بعدمه

من منهجية الإمام النووي بيانُ الخلاف، وبيانُ الراجح منه، وهذا ما نجده باتفاق كتبه، فكان هَمَّةُ الأكبرتنقيح المذهب، وبيان الراجح منه، والإشارة إلى مواضع الخلاف من عدمه، وهذ ليس من السهولة بمكن، إلا على من لديه إحاطة ومنعة اطلاع على أقوال إمام المذهب، ونصوصه، وأوجه أصحابه، أو بلغ رتبة مفتي المذهب وفيه أهلية التخريج والترجيح (۱).

ولما كان للنووي هذه المنزلة من سعة الاطلاع والإحاطة، كان من الطبيعي أن يُبيِّنَ مواضع الخلاف من عدمه، بل نجده في كتبه يجزم بعدم الخلاف بقوله: بـ «لا خلاف» أو «قطعاً».

وذكر الإمام النوويُّ في مقدمة «المنهاج» مجموعةً من المصطلحات التي يُقْهَم منها أن في المسألة خلافاً، مثل: «الأظهر» و«المشهور»، النح وهنا نُبيِّنُ أَلفاظاً أخرى وردتُ في ثنايا المنهاج لنقل الخلاف أيضاً، والجزم بعدمه، وهي محل دراستنا.

وقد قسَّمتُ دراسة هذه الألفاظ إلى قسمين: (القسم الأول): ألفاظ نقل

⁽۱) قال ابن حجر في «الإيعاب» بعد سوق عبارة «المجموع» ما نصّه: «فهي مصرّحة بأنَّ محلٌ ما ذُكر فيمن لبس فيه أهلية التخريح والترحيح. أمّا من فيه «أهلية ذلك كالشيخين» فلا يقده ترجيح الأكثرين الح» اهم الإيعاب _ م خطوط (۱/ ۱۷ ب). نصَّ عبارته في «المجموع»: «أمّا إذا وجد من ليس أهلاً للترجيح خلافاً بين الأصحاب في الراجح من قولين أو وجهين فليعتمد ما صححه الأكثر والأعلم والأورع - » (۱۸/۱).



الخلاف وفيها مسألتان: (الأولى): تعبيره بـ «كذا» أو «وكذا»، و(الثانية): تعبيره بـ «قذف وفيها مسألتان: براقيه خلاف». و(القسم الثاني). الجزم بعدم الحلاف وفيه أيضاً مسألتان: (الأولى): تعبيره بـ «لا خلاف»، و(الثانية): تعبيره «قطعا» نتناولُها على الترتيب:

أولاً: مسألتا نقل الخلاف:

المسألة الأولى: تعبيره ب«كذا» أو «وكذا»:

لما كان «المحرر» الذي هو أصل «المنهاج» في حجمه كبر، يعجز عن حفظه أكثر أهل العصر، اختصره الإمام النوريُّ إلى نحو نصف حجمه؛ ليسهل حفظه، مع حرصه ألَّا يحذف مه شيئاً من الأحكام أصلاً، ولا من الخلاف ولو كان واهماً، اقتضى منه هذان الأمران أن يأتي بألفاظ تعينه على الاختصار بلا إخلال، ويستطيع بها حكاية الخلاف والإشارة إليه بلا حذف؛ لهذا عبر الخلال، أو «وكذا» أو «وكذا» في ثلاث مئة وثلاثة وتسعين موضعاً تقريباً (١).

فهذا اللفظ ستعمله الإمام النووي غالباً في المسائل التي فيها خلاف يشير بذلك إلى أن في المسألة خلافاً، وباستقراء عبارات «المنهاج» وجدتُ لهذا الاستعمالِ ثلاث حالات (۲)، وكلُ حالةٍ لها فائدتُها، ونتناولُ كلاً منها على الترتب.

الحالة الأولى:

يذكر بعد (كذا) أو (وكذا) ترجيحاً بنحو «الأظهر»، أو «المشهور»، أو

⁽١) سلم المتعلم (ص ٦٤٧).

 ⁽٢) هي من المعني المبتكرة في البحث، لم نُسْيَق بها، ولم نزَ من تعرض لها ـ حسب علمنا ـ ومستندنا فيها الاستقراء.



«الأصح» أو «الصحيح»، أو «المذهب»، أو «الجديد»، أو «ني قول»، أو «قبل»، أو «النّصّ»، أو «عند الجمهور».

وهذه الحالة هي الغالبة في المنهاج، ولعل هذه الحالة هي مقصود الفقهاء حين يقولون: إنها تأتي للخلاف.

ويستفاد منها: الخلافية فيما بعد (كذا) أي أن الخلاف في المسألة المذكورة بعد لفظ (كذا) فقط، أما المسألة السابقة على (كذا) لا خلاف فيها.

ولهذه الحالة عشر صور (١)، أذكرها، وأذكر لكل منها مثال.

١ ـ تعبيره بعدها بـ(الأظهر)... ومقابله: ظاهر. كقوله _ في كتاب الطهارة _: (الا يضر تغير لا يمنع الاسم، ولا متغير بمكث وطين وطحلب، وما في مقره وممره، وكذا متغير بمجاور كعود ودهن أو بتراب طرح فيه في الأظهر».

٢ _ تعبير، بعدها بـ(المشهور).. ومقابله: خفي. كقوله _ في كتاب
 الهبة _: «وللأب الرجوع في هبة ولده، وكذا لسائر الأصول على المشهور».

٣ _ تعبير، بعدها بـ(الأصح)... مقابله: الصحيح. كقوله _ في باب صفة الصلاة عند الركن الربع القراءة _: "ويقطع السكوت الطويل وكذا يسير قصد به قطع القراءة في الأصح».

٤ _ تعبيره بعدها بـ(الصحيح)، ومقابله: الضعيف كقوله _ في باب أسباب الحدث _: «ويحرم بالحدث الصلاة، والطواف، وحمل المصحف، ومس ورقه، وكذا جلده على الصحيح».

 ⁽١) ذكر لمي السلم منها أربعاً بلا أمثلة وزدتُ ستاً مع عشرة أمثلة.



 ٥ _ تعبيره بعدها بـ(المذهب) . ومقابله: طريق مرجوحة . كقوله _ ني كتاب الوصايا _: «تصح وصية كل مكلف حر وإن كان كافراً، وكذا محجور عليه بسفه على المذهب».

٦ _ تعبيره بعدها بـ(الجديد) ٠٠٠ ومقابله: القديم . كقوله _ في باب أسباب الحدث _: «الرابع: مس قبل الآدمي ببطن الكف، وكذا في الجديد حلقة دبره...».

٧ _ تعبر بعدها بـ(في قول)... ومفابله الراجح (١١). كقوله _ في باب صلاة المسافر فصل في الجمع بين الصلاتين -: "ويجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديماً وتأخيراً، والمغرب والعشاء كذلك، في السفر الطويل، وكذا القصير في قول ١٩٠٠٠٠

 ٨ ـ تعبيره بعدها بـ (قبل) . . . ومقابله الراجح (٢) . كقوله ـ في فصل بيان جواز الوكالة _: «وقولُ الوكيلِ في تلفِ المالِ مقبولٌ بيمينه، وكذا في الرَّدُّ^(٣) وقيل إن كان بجعل فلاً ا.

قال الخطيب: «.. (وكذا) يقبل قوله (في الرد) على الموكل... ولا فرق بين أن يكون بجعل أو لا . . . (وقيل إن كان) وكيلا (بجعل فلا) يقبل قوله في الرد ۱۰۰۰ (۱).

⁽١) هذا القول قديم ومقابله الراجح من الجديد إما أظهر أو مشهور حسب المُدرك.

 ⁽٧) إما الأصع أو الصحيح حسب قوة المُدرك.

 ⁽٣) لو عبر «وكذا في الرد في الأصح أو على الصحيح» لكان أخصر، لكن لعله لم يعرف قوة الخلاف؛ ولذا عبر بعده بـ «قيل» ليشير إلى أن المقابل قد يكون أصح أو صحيح حسب المدرك، و«قيل» ـ كما هو معلوم ـ لا يعرف منها مرتبة الخلاف. والله أعلم.

 ⁽٤) مغني المحتاج (٢١٨/٢)٠

ه _ تعبيره بعدها بـ (النّصّ) . ومقابله وجه ضعيف أو قول مخرج . كقوله _ فصل يشترط في المقر به _: «ولو قال الدراهم التي أقررت بها ناقصة الوزن فإن كانت دراهم البلد تامة الوزن فالصحيح قبوله إن ذكره متصلاً ، ومنعه إن فصله عن الإقرار ، وإن كانت ناقصة قبل إن وصله ، وكذا إن قصله في

١٠ تعبيره بعدها بـ(الجمهور) ١٠ ومقابله (قيل)؛ لأن قول الجمهور «أصح» أو «صحيح» حسب المدرك، كقوه بـ باب محرمات الإحرام -: «ويحل الإذخر، وكذا الشوك كالعومج وغيره عند الجمهور».

النُّصِّ...» مقابله هنا وجه لا يقبل حملاً لإقراره على وزن الإسلام.

قال الخطيب: «... وقيل يحرم ويجب الضمان بقعله، وصحّحه المصنف في شرح مسلم، واختاره في تحرير النبيه وتصحيحه ... تنبيه: قال الإسنوي: ولأجل اختيار المصنف المنع عبَّر بقوله: عند الجمهور، ولم يعبر بالصحيح ونحوه على عادته، لأنه لا يمكنه إطلاق تصحيح الجواز لاعتقاده خلافه، ولا تصحيح المنع لكونه خلاف المشهور في المذهب اهد لكنه لم يحترز عن ذلك في الروضة، بل قل: على الصحيح الذي قطع به الجمهور وسي الروضة، بل قل: على الصحيح الذي قطع به الجمهور وسي الروضة، بل قل: على الصحيح الذي قطع به الجمهور وسي الروضة،

* خلاصة هذه الحالة في النقاط التالية:

١ _ أن يذكر بعد (كذا) ترجيحاً بنحو «الأظهر» أو «المشهور»... الخ.

إن هذه الحالة هي الغائبة في عبارات المنهاج، ولعلها هي مقصود
 الفقهاء حين يقولون: إنها تأتي للخلاف.

٣ _ أن لها عشر صور تقريباً.

(١) مغني المحتاج (١/٩٠٧ ـ ١٧٠).



٤ ـ يستفاد منها الخلاف فيما بعد (كذا) فقط، أما المسألة السابقة على
 (كذا) لا خلاف فيها.

وقد أشار لهذا المصطلح في مقدمة التحقيق بقوله: «وحيث أقول: جاز أو صح . . . و نحو ذلك وكذا لو كان كذا وكذا (في الأظهر) أو (الأصح) أو (المذهب) ونحو ذلك فالخلاف عائد إلى كل ما بعد كذا»(١).

* الحالة الثانية:

يذكر قبل (كذا) ترجيحاً بنحو «الأظهر» أو «الأصح» أو «الصحيح» أو «الصحيح» أو «الجديد» أو «المذهب»، وهذه الحالة محصورة في المنهاج في أربعة عشر موضعاً تقريباً،

ريستفد منها الخلافية فيما قبل (كذا) وفيما بعدها بالعطف عليها، أي أن الخلاف في المسألة المدكورة قبل (كذا) والمسألة المذكورة بعدها. ولهذه الحالة خمس صور أذكرُ لكلِ منها مثالاً مع بيانه:

١ ـ تعبيره قبله بـ (الأظهر) . . ومقابله: الظاهر . كقوله ـ في كتاب الإقرار ، فصل في الإقرار بالنسب ـ : «ولو قال لولد أمته: (هذا ولدي) ثبت نسبه ، ولا يثبت الاستيلاد في الأظهر ، وكذا لو قال: (ولدي ولدته في ملكي) . . » .

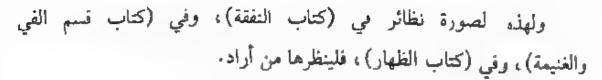
نال الخطيب: ((والثاني وصححه جمع، يثبت (وكذا) لا يثبت الاستيلاد في الأظهر (لو قال) هذا (ولدي رلدته في ملكي)) (٢).

⁽٢) منني المحتاج (٢/١٥٣)



⁽١) التحقيق (١/٥١).

ألفاظ نقل الخلاف والحزم بعدمه



٣ _ تعبيره قبله بـ(الأصح) . . . ومقابله: الصحيح . كقوله _ في باب في حكم المبيع قبل قبضه _: «والأصح لا يشترط التعيين في العقد وكذا القبض في المجلس». «فال الخطيب»: و لثاني يشترط ليخرج عن بيع الدين بدلدين (وكذ) لا يشترط (القبض) للبدل (في المجلس) في الأصح» (١) .

ولهذه الصورة نظائر في (فصل في الحلف على المسكين والمسكنة) وموضعان في (باب زكاة النقد).

٣ ـ تعبيره قبلها بـ(الصحيح)... ومقابله: الضعيف، كقوله ـ في كتاب الوديعة ـ: «فلو قال: لا ترقد على الصندوق فرقد وانكسر بثقله وتلف ما فيه ضمن، وإن تلف بغيره فلا على الصحيح، وكذا لو قال: لا تقفل عليه قفلين فأقفيهما». قال الخطيب: «.. والثاني يضمن... (وكذا) لا يضمن... والثاني: يضمن لأنه أغرى السارق به»(٢).

⁽١) مغني المحتاج (٩٦/٢)٠

⁽٢) مغتي المحتاج (٢/١١٠)٠

⁽٣) مغني المحتاج (٢/١٥٥).

تعبيره قبلها بـ (المذهب) ... مقابله: طرق ضعيفة. كقوله ـ في كتاب الدعوى والبيئات، تعارض البيئتين ـ: «والمذهب أن زيادة عدد شهود أحدهما لا تُرجَّحُ، وكذا لو كان لأحدهما رجلان وللآخر رجل وامرأتان». قال الخطيب:
 وفي قول من طريق ترجيح كالرواية ... (وكذا لو كان لأحدهما) ... (رجلان وللآخر) بيئة هي (رجل وامرأتان) لا يرجح الرجلان على المذهب ... وفي قول من طريق يرجحان لزيادة الوثوق بقولهما ...) وعبر بمثل هذه الصورة أيضاً في (فصل رد العارية) .

خلاصة هذه الحالة في النقاط التالية:

۱ ــ أن يذكر قبل (كذا) ترجيحاً نحو «الأظهر» أو «الأصبح» . . . ثم يعطف عليه بـ «وكذا» .

٢ _ أن هذه الحالة محصورة في أربعة عشر موضعاً تقريباً.

٣ _ أن لها خمس صور تقريباً ذكرتها وأشرت إلى نظائرها.

٤ _ يستفاد منها الخلافية فيما قبل (كذا) وفيما بعدها، أي أن الخلاف في المسألة المذكورة قبل (كذا) والمسألة المذكورة بعدها.

الحالة الثالثة:

يعبر في المسألة بـ (كذا) ، ولا يذكر ترجيح لا قبلها ولا بعدها

ويستفاد منها، عدم الخلافية، أي أن المسألة لا خلاف فيها، وإنما عبر بـ(كذا) أو (وكذا) لأجل الاختصار فقط، ومعناها تشبيه ما بعدها بما قبلها في

⁽١) مغني المحتاج (١١٠/٤).

ألفاظ نقل الخلاف والجزم بعدمه



وجملة ما في المنهاج من التعبير بـ (كذا) ولا خلاف في المسألة المذكورة بعدها نحر مائة وتسعة مسألة، بعضها عبر فيها بـ (فكذلك) و (كذلك)، وهذا الحصر يحتاج لمزيد من الدقة، فإن هذه الحالة من أدق الحالات الثلاث وأصعبها لعدم معرفتها بسهولة (١)، فهذا الحصر آخر ما استقربتُ عليه حسب جهدي المقل،

وقد آثرتُ عدم ذكر هذه المواضع؛ خشية الإطالة، ولأن مقصودي هو بيان الحالات الثلاث لـ(كذا)، واكتفي بذكر خمسة أمثلة تتميماً للعائدة.

١ ـ قوله ـ في باب صفة الصلاة ـ: «فلو تيقن في آخر صلاته ترك سجدة من الآخرة سجدها وأعاد تشهده، أو من غيرها لزمه ركعة، وكذا إن شك فيهما».

قال الخطيب: «(وكدا إن شك فيهما) أي هل ترك لسجدة من الأخيرة أو من غيرها جعله من غيرها أخذاً بالأحوط ولزمه ركعة أخرى ٢٠٠٠.

٧ ـ قوله ـ في فصل بيان أركان الحج ـ: «... صام عشرة أيام ثلاثة في الحج ... وسبعة» إذا رجع إلى أهله في الأظهر؛ ويندب تَتَابُعُ الثلاثة، وكذا السبعة. قال الخطيب: «... (وكذا السبعة)... يندب تتابعها...؛ لأن فيه مبادرة لأداء الواجب وخروجاً من خلاف من أوجبه...» (٣).

 ⁽۱) فهي تشتبه بـ (بعتك بكدا) ، (ولو قال كذا وكذا) ، وغيرها من المسائل الدي فيها هذا التعبير.

⁽٢) مغني المحتاج (١/٤٨/١).

⁽٣) مغني المحتاج (١/٥٩١).



٣ ــ فوله ــ في كتاب الشفعة فصل فيما يؤخذ به الشقص ــ: «ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن صدق المشتري وكذا لو أنكر الشراء...».

قال الخطيب: «(وكذا) يصدق المشتري بيمينه (لو أنكر الشراء) للشقص..»(١).

٤ - قوله - في كتاب النكاح -: «ويحرم نظر فحل إلى عورة حرة كبيرة أجنبية وكذا وجهها وكفها عند خوف فتنة».

٥ - قوله - في كتاب العتق فصل الإعتاق في مرض الموت -: «ولو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمتهم سواء... عتق أحدهم بالقرعة، وكذا لو قال (أعتقت ثلثكم)، أو (ثلثكم حر)». قال الخطيب: «(وكذا لو قال: أعتقت ثلثكم، أو) قال: (ثلثكم حر) فيعتق واحد منهم بقرعة» (٧).

* *

* المسألة الثانية: تعبيره بهفيه خلاف

ذكرتُ في المسألة السابقة أن من مصطلحات نقل الخلاف لفظ (كذ)، ومنها أيضاً تعبيره بـ (فيه خلاف)، إلا أن هذه تختلف عن سابقته بالإحالة على خلاف سبق، كقوله: «فيه خلاف الوكيل»، وقوله: «فيه خلاف القضاء بعلمه» ونحوهما، وتعبيره هذا يدلُّ على وجود كثر من قول أو وجه في المسألة ويأتي فيها خلاف سابقتها.

⁽١) مغى المحتاج (٤١١/٢).

⁽٢) مغني المحتاح (٤/٦٢٧)،

ألفاظ نفل الحلاف والجزم بعدمه

وجملة ما في المنهاج من تعبيره بـ (فيه خلاف) أربع مسائل (١):

_ الثانية: في فصل تفويض الطلاق قوله: «وإن قال طلقي بألف فطلقت بانت ولزمها ألف، وقيل قول توكيل فلا يشترط فور في الأصح، وفي اشتراط قبولها خلاف الوكيل وعلى القولين له الرجوع».

_ الثالثة: في باب القضاء على الغائب قوله: «ولو حضر قاضي بلد الغائب ببند الحاكم فشافهه بحكمه ففي إمضائه إذا عاد إلى ولايته خلاف القضاء بعلمه».

_ الرابعة: في باب القسمة قوله: «ولو استحق بعض المقسوم شائع بطلت فيه، وفي الباقي خلاف تقريق الصفقة ».

李 恭 恭

⁽١) ولا يلزم من الباء على قولي مسالة سابقة الاتحاد بينها وبين اللاحقة في النوجيح، أي الراجح في السابقة هو الراجع في اللاحقة، فقد يكون القول الراجع في لأولى مرجوح في الثانية والعكس كما تقدم في مصطلحات الأقوال.

﴿ ثانياً: مسألتا الجزم بعدم الخلاف:

تولهم: هذا مجزوم به، وجزماً، وقطعاً، وهذا لا خلاف فيه، ولم نو فيه اختلافاً، وكذا اتفقوا، أو اتفاقاً هذه الألفاظ تقال فيما يتعلق بأهل المذهب لا غير؛ على اصطلاح بعض الفقهاء، وجرى اصطلاح آخر لبعضهم أن لفظة اتفقوا تقال فيما أجمعت الأئمة كصيغة الإجماع. والمراد بأهل المذهب أثمة المذهب المعين كأنمة الشافعية مثلاً، وأما ما خالف الاتفاق ولم يخرج عن المذهب فيقال شاذ^(۱).

* المسألة الأولى: تعبيره بلا خلاف:

هذا اللفظ يدل على ترجيح الرأي باتفاق أهل المذهب، وجزمهم أن لا مخالف بينهم لهذا الاتفاق، فهم يستعملون هذه الصيغة فيما يتعلق بأهل المذهب،

قال العلَّامة عبد الله بن حسين بلفقيه: «إن قولهم اتفقوا، وهذا مجزوم به، وهذا لا خلاف فيه يقال فيما يتعلق بأهل المذهب لا غير اا(٢).

ويستفاد منه: عدم الخلافية في المسألة، وتعلقه بأهل المذهب دون غيرهم (۳) -

وقد ذُكِر هذا اللفظ في موضعين من «ا**لمنهاج**»:

الأول: في باب المبيع قبل قبضه، قوله: «وللبائع حبس مبيعه حتى يقبض

⁽١) كشاف المصطلحات (ص٣٣).

⁽۲) مطلب الإيقاظ (ص۷۱) وما بعدها.

 ⁽٣) ولم نجد في شروح المنهاج كلاماً حول هذا اللفظ غير ما ذكرناه والله أعلم.

->€}

ثمنه إن خاف فرته بـلا خلاف».

الثاني: في فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته، قوله: «ولا خلاف أن للوارث إمساك عين التركة وقضاء الدين من ماله».

* المسألة الثانية: تعبيره باقطعا»:

وقد ذُكِرَ هذا الفظ في «المنهاج» في خمسة عشر موضعاً تقريباً، ومعناه ألا خلاف في المسألة كما يظهر من عبارات شُرَّاح «المنهاج» وغيرهم (١) فهي في المعنى مثل قوله: «بلا خلاف»، إلا أن الفرق بينهما يظهر في الاستعمال، فلا يأتي (قطعاً) إلا في مسألة واحدة ذات جزأين، جزء منها فيه خلاف، وفي الآخر القطع، أو أن الخلاف في مسألة ما عبارة عن طرق أو طريقين أحدهما تحكي خلاف والأخرى تحكي القطع كما تقدم في كلامنا على طريق القطع والخلاف، والأمثلة الآتية توضع ما قلناه.

وهذا اللفظ ليس خاصاً بالنوويّ، ولا بفقهاء الشافعية ولا غيرهم، بل هو من الألفاظ الشائعة الاستعمال. وفي ما يلي مواضع هذا الاستعمال في المنهاج:

الأول: قوله _ في باب سحدات التلاوة _: «وهي كسجدة التلاوة والأصح جوازهما على الراحلة للمسافر فإن سجد لتلاوة صلاة جاز عليها قطعا». قال الخطيب: «(وهي) أي سجدة الشكر (كسجدة التلاوة)... (والأصح جوازهما على الراحلة للمسافر فإن سجد لتلاوة صلاة جاز) الإيماء

⁽١) فالمسألة لمعبر فيها بـ «قطعاً» مقطوع بحكمها فلا يوجد خلاف، وإن وجد فهو شاذ. كقول الخطيب: «(ويؤمن مع تأمين إمامه).. (ويجهر به).. (في الأظهر) أما الإمام والمنفرد فيجهران قطعاً، وقبل فيهما وجه شاذ»، المعني (٣٦١/١).



(عليها) أي الراحلة (قطعا)»(١).

الثاني: في فصل تفريق الصفقة، قوله: «ولو باع عبديه فتلف أحدهما قبل قبضه لم ينفسخ في الآخر على المذهب، بل يتخبر، فإن أجاز فبالحصة قطعا،.

قال الخطيب: «وقوله (قطعا) تبع فيه المحرر، وفي الشرح والروضة عن أبي إسحاق طرد القولين فيه (۲) ... » (۳) .

الثالث: في فصل في أركان النكاح وغيرها، قوله: «ولا يصح إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح ويصح بالعجبية في الأصح، لا بكتابة قطعاً، ولو قال زوجتك فقال قبلت لم ينعقد على المذهب، قال الخطيب: (وقوله: (قطعا) من زيادته على «المحرر». قال السبكي: وهي زيادة صحيحة فاعترضه الزركشي بأن في المطلب حكاية خلاف فيه»(1).

الرابع: فصل في تعليق الطلاق بالحمل والحيص، قوه: "ولو قال: "إن وطئتك مباحا فأنت طالق قبله" ثم وطئ لم يقع قطعاً، قال الخطيب: "...(قطعا) إذ لو طلقت لم يكن الوطء مباحا، وإنما لم يأت الخلاف هنا؛ لأن موضعه إذا انسد بتصحيح الدور يأتي الطلاق أو غيره من التصرفات الشرعية، وهنا لم ينسد؛ لأن التعييق هنا وقع بغير الطلاق فلم ينسد عليه باب الطلاق.

⁽١) مغني المحتاج (١/ ٢٠٠).

 ⁽٢) قول الحطيب هذا (طرد القولين فيه) مثل لفظ المنهاج (المذهب طرد القولين الجديد والقديم) الذي تقدم الكلام عليه في مصطلحات الطرق.

⁽٢) مغني المحتاج (٧/٧٥)

⁽٤) مغني المحتاج (١٨٢/٣).

⁽٥) مغي المعتاج (٢/٣).

→<

وأكتفي بهذه المواضع وأشير للبقية وهي في: فصل صفات الأئمة، وفصل متابعة الإمام، وباب المبيع قبل قبضه، وباب الضمان، وفصل أنواع من الإقرار، وفصل اختلاف المالك والغاصب، وفصل ما تملك به اللقطة، وفصل إسلام اللقيط وموضعين في فصل في تعليق الطلاق، وفصل في كيفية الحلف والتغليظ فيه.

ومن أمثلة غير «المنهاج» التي تؤيد ما اسلفناه، قوله في الروضة: «فرع: من اجتمع عليه حدثان: أصعر، وأكبر، فيه أوجه الصحيح، والثاني، والثالث، والرابع، هذا كله إذا وقع الحدثان معا، أو سبق الأصغر، وإما إذا سبق الأكبر فطريقان، أصحهما: طرد الخلاف، والثاني: القطع بالاكتفاء بالغسل»(۱)

قال في فتح العزيز: «أما إذا سبق الأكبر الأصغر فطريقان أحدهما طرد الخلاف والثاني الاكتفاء بالغسل بلا خلاف والثاني الدائل الذات التاليف والثاني الاكتفاء بالغسل بلا خلاف والثاني الذات الذا

ملاحظة: بعض العبارات ربما تُظهر فرقاً بين تعبيره بـ (لا خلاف) و (قطعاً)، ومنها ما جاء نصه في «الروضة»: «ولا يقضي بخلاف علمه بلا خلاف، بل إذا علم أن المدعي أبرأه عما ادعاه، وأقام به بينة، أو أن المدعي فبله حي، أو رآه قبله غير المدعى عليه، أو سمع مدعي الرق بعتقه، ومدعي لنكاح يطلقها ثلاثاً، وتحقق كذب الشهود، امتنع من القضاء قطعاً» (٣).

兴安 安安

⁽١) الروضة (١/٤٥).

⁽٢) متح العزير (١/٩٥٣).

⁽٣) لروضة (١١/٢٥١).



SOUTH THE THE PARTY OF THE PART

i ab like المذهب والترجيع المنفون المنفون المنفون المنفون المنفول المنفون المنفون المنفون المنفون المنفون المنفول المنفول المنفول المنفون المنفون المنفون المنفول الم

TO CONTRACTOR CONTRACT

→%8}{

ألفاظ نقل المذهب والترجيح

ذكرَ الإمام النوويُّ في مقدمة «المنهاج» ألفاظاً لبيان الراجح من «الأنوال»، و«الأوجه»، و«الطرق»، والتزم الترجيح بها كما في مقدمة «الأنوال»، و«الأوجه»، و«الأصح»، «المجموع»، و «المشهور»، و «الأصح»، و «الصحيح»، و «المذهب» وغيرها كما هو معلوم.

إلا أننا نجدُ في ثنايا «المنهاج» ألفظاً أخرى تفيد الترجيح، والنقل والاستحسان، لم يُبيِّنُ الإمام النوويُّ معانيها، بل لم يذكرها في مقدمة «المنهاج» وهي: «أصل المذهب»، و«يستحسن»، و«المنقول»، و«على الأشهر»، و«على المرجح» نتكلم عليها على الترتيب:

(١) أصل المذهب

ذكر الإمام النووي «أصل المذهب» في كتاب الفرائض، بقوله: «ولو فقدوا كلهم - أي الورثة من الرجال والنساء - فد أصل المذهب أنه لا يورث ذرو الأرحام ولا يرد على أهل الفرض، بل المال لبيت المال، وأفتى المتأخرون إدا لم ينتظم أمر بيت المال بالرد على أهل الفرض غير الزوجين ما فضل عن

⁽١) قال في المجموع: «... والتزم فيه بيان الراجح من القولين والوجهين، والطريقين، والأنوال، والأوحد، والطرق مما لم يذكر المصنف... لا أترك قولاً، ولا وجهاً، ولا نقلاً، ولو كان ضعيفاً أو واهياً إلا ذكرته إذا وجدته .. إن شاء الله .. مع بيان رححان ما كان راجحاً، وتصعيف ما كان ضعيفاً، ونزيف ما كان زائفاً...» (٤/١).

فروضهم بالنسبة، فإن لم يكونوا صُرِف إلى ذوي الأرحام٠٠٠».

هذا الموضع هو الوحيد في «المنهاج» الذي عبر فيه بـ«أصل المذهب»، وقبل بحثنا عن معناه نحتاج إلى بيان عدة أمور، منها: ما هو أصل المذهب في هذه المسألة؟ وما معابله؟ ومتى يُخالف الأصل؟ وهل هناك من استثناء أو اختيار؟ وهل ورد لفظ «المذهب» هنا على معناه المتعارف عليه من كون الخلاف طرقاً، أم جاء بمعنى ما ذهب إليه الإمام الشافعيُّ صَّعَلِيَكَءَءُ من أحكام في المسألة؟.

نجيبُ على هذه التساؤلات من خلال شروح «المنهاج»، و«نهاية المطلب»، و«الحاوي»، و«المهذب»، و«البيان»، و«الروضة»، و«إعانة الطالبين» وغيرها التي فرقت بين أمرين كما في عبارة «الروضة» حيث جاء فيها ما نصه: «الباب الثامن: في الرد وذوي الأرحام أصل المذهب فيهما وما اختاره الأصحاب لضرورة فساد بيت المال»(١).

الأمر الأول: أصل المذهب في الرد وذوي الأرحام. والأمر الثاني: ما اختاره الأصحاب لضرورة فساد بيت المال(٢). لكن هل «أصل المذهب» إذا انتظم أمر بيت المال بإمام عادل يصرفه في

⁽١) الروضة (١/٥٤).

⁽٢) ويشبه هذه المسألة في الأصل والمختار ما قاله في (بغية المسترشدين»: ((مسألة) قال الإمام النرويِّ: من بلغ تاركا للصلاة واستمر عليه لم يجز عطاؤه الزكاة إذ هـو سفيه، بـل يعطى وليه له، بخلاف ما لو بلغ مصليا رشيدا ثم طرأ ترك الصلاة ولم يحجر عليه فيصح قبضه بنفسه كما تصح تصرفاته اهد. وهذا على أصل المذهب من أن الرشد صلاح اللين والمال أما على المختار المرجح كما يأتي في الحجر من أنه صلاح المال فقط فبعطي مطلقا إذا كان مصلحا لماله (ص٢١١).

→>@{

جهته، أم إذا لم ينتظم أمره، أم أصل المذهب مطلقا، انتظم بيت المال أم لم بنتام؟

عبارة «فتح المعين» وتعليق «إعانة الطالبين» عليها تُبَيِّنُ الأصلَ وما المعتاره الأصحاب لضرورة فساد بيت المال.

قال في «فتح المعين»: «ولو فقد الورثة كلهم فأصل المذهب أنه لا يورث ذوو الأرحام، ولا يرد على أهل الفرض فيما إذا وجد بعضهم، بل المال لبيت المال، ثم إن لم ينتظم المال رد ما فضل عنهم عليهم غير الزوجين بنسبة الفروض، ثم ذوي الأرحام».

قال في «إعانة الطالبين» تعليقاً عله: «(قوله: ثم إن لم ينتظم الخ) عبارته عير مننظمة لاقتضائها أن ما تقدم من كون أصل المذهب ما ذكر مقيد بما إذا انتظم، وليس كذبك بل أصل المذهب ما تقدم مطلقا، انتظم أو لا، وإنما اختار المتأخرون عند عدم الانتظام أن يرد لذوي الفروض فإن فقدوا فلدوي الأرحام. ويدلُّ على ذلك عبارة المنهاج ونصها: ولو فقدوا كلهم فأصل المذهب أنه لا يرث ذوو الأرحام ولا يرد على أهل الفرض، يل المال لبيت المال، وإن لم ينتظم (۱)، وأفتى المتأخرون إذا لم ينتظم أمر بيت المال بالرد على أهل الفرض، ينتظم (۱)، وأفتى المتأخرون إذا لم ينتظم أمر بيت المال بالرد على أهل الفرض، غير الزوجين، ما فضل عن فروضهم بالنسبة، فإن لم يكونوا صرف إلى ذوي الأرحام اه بزيادة يسيرة من التحقة..»(۱)

بلاحظ مما تقدم أن أصل المذهب في مسألة الرد على أهل الفرض وذوي

 ⁽١) قوله: (وإن لم ينتظم) زيادة ليست من منن المنهاج بل هي الزيادة البسيرة من التحفة كما
 قال وسيأتي نص التحفة.

⁽٢) إمانة العالبين ، (٣٦١/٣ ـ ٣٦٢).

الأرحام عدمُ الرد وعدمُ التوريث سواء انتظم أمر بيت المال بإمام عادل يصرنه في حهته أم لا؛ والذي اختاره الأصحاب فيهما ما هو إلا لضرورة فساد بيت المال.

}8}(€

فد أصل المذهب، أنه لا يورث ذوو الأرحام، والأصل المذهب، فيما لا تستغرق الورثة المال أنه لا يرد على أهل الفرض _ أي التقدير ما بقي من المال بعد المفروض _ بل المال كله أو الباقي بعد المفروض لبيت المال إرثاً سواء انتظم أمره بإمام عادل يصرفه في جهته أم لا .

_ قال ابن حجر: «(بل المال) وهو الكل في الأول والباقي في الناني (لبيت المال)، وإن لم ينتظم بأن جار متوليه أو لم يكن أهلاً؛ لأن الإرث لجهة الإسلام ولا ظلم من المسلمين فلم يبطل حقهم بجور الإمام ومعنى الأصل هنا المعروف الثابت المستقر من المذهب وقد يطرأ على الأصل ما يقتضي مخالفته، (و) من ثم (أفتى المتأخرون) من الأصحاب وفي الروضة: أنه الأصح أو لصحيح عند محققي الأصحاب عنهم ابن سراقة من كبار أصحابنا ومتقدميهم، ثم صاحب الحاوي والقاضي حسين والمتولي و آخرون، وبه كقول ابن سراقة هو قول عامة شيوخنا اعترض تخصيصه بالمتأخرين، وقد يجاب بأنه أراد أكثرهم كما دل عليه كلامه في الروضة، فلا ينافي أن كثيرين من المتقدمين عليه ومن هذا يؤخذ أن المتأخرين في كلام الشيخين وسحوهما كل من كان بعد الأربعمائة، وأما الآن وقبله فهم من بعد الشيخين وسحوهما كل من كان بعد الأربعمائة، وأما الآن وقبله فهم من بعد الشيخين وسحوهما كل من كان بعد

ـ قال الرملي: «ولو غير منتظم لجور الإمام أو عدم أهليته ؟ ٥٠٠٠.

التحمة (١/١٧٨).

⁽۲) انهایة (۲/۱۱).

روال عن وجد منهم شيء (فأصل) المنقول في (المذهب أنه لا يورث ذوو فصل عمن وجد منهم شيء (۱) الأرحام) أصلاً .. "(١).

﴿ مِقَابِلِ أَصِلِ الْمُدْهِبِ:

... قال المزني وابن سريج قال المزني وابن سريج الثانية على غير الزوجين ولم يقولا إذا لم ينتظم أمر بيت المال(٣). وعبارة الروضة « . . . وقال المزسي ، وابن سريج: إن لم يخلف الميت إلا ذا فرض لا يستغرق رد الباقي عليه، إلا الزوج والزوجة فلا رد عليهما. فإن لم يخلف ذا فرض ولا عصبة ، ورث ذوو الأرحام» (؛) .

﴿ مِخْالِفَةُ أَصِلُ الْمُذْهِبِ:

وقد يطرأ على الأصل ما يقتضي مخالفته (٥) لذا قال الإمام النوويّ: ﴿ وَأَفْتِي المتأخرون» من الأصحاب^(١) زاد الخطيب: «يعني جمهورهم»^(٧) وز د الرملي ئي أكثرهم كما دل عليه كلامه في الروضة (A) «إذ لم ينتظم أمر بيت المال»؛

المغنى (۲/۹).

 ⁽٢) عبارة المغني (ومقابل المذهب قون المزني رابن سريج أنهم يرثون كمذهب أبي حنيفة وأحمد؛ (٩/٣)، ومثله النجم (١٢٣/١).

⁽۳) المحلى (۳/۸۰۲).

⁽٤) لروضة (٦/٦)، وينظر أيضاً النجم الوهاج (١٢٣/٦ - ١٢٤)، السراج على نكت المهاج (۵/۱۳ = ۱۶)،

⁽ه) المغنى (٩/٣)-

⁽١) المحلي (٩/٣)، والمغنى (٩/٣)، والنهاية (٦٠/١)

⁽٧) المشي (٩/٣).

⁽٨) النهاية (١٠/٦).



لكون الإمام غير عادل «بالرد»؛ أي مأن يرد (على أهل الفرض غير الزوجيس ما فضل عن فروضهم).... (فإن لم يكونوا) أي أهل العرض أي لم يوجد أحد منهم (صرف) المال (إلى ذوي الأرحام) أي إرثا^(١).

قال الخطيب، «وليس في كلام المصنف تصريح باختيار هذا، لكن قال في زيادة الروضة: إنه الأصح أو الصحيح عند محققي أصحابنا: منهم ابن سراقة من كبار أصحابنا ومتقدميهم أي: لأنه كان موجوداً قبل الأربعمائة، وقال: إنه قول عامة مشايخنا، وجرى على ذلك أيضا القاضي الحسين والمتولي والجوجري وصاحب الحاوي وآخرون، فتخصيص المصنف له بفتوى المتأخرين ليس بواضح (٢).

عدم الوضوح بينه الرملي في «النهاية» بقوله: «(أفتى المتأخرون) من الأصحاب: أي أكثرهم كما دل عليه كلامه في الروضة، فلا ينافي أن كثيرا من المتقدمين عليه كما يستفاد من فول المصنف في الروضة إنه الأصح أو الصحيح عند محققى الأصحاب منهم ابن سراقة من كبار أصحابنا ومتقدميهم، ثم صاحب الحاوي والقاضي حسين والمتولي وآخرون، ويؤخذ مما قرراه أن المتأخرين في كلام الشيخين ونحوهما كل من كان بعد الأربعمائة، وأما الآن وقبله فهم من بعد الشيخين ونحوهما كل من كان بعد الأربعمائة، وأما الآن

وقال الماوردي: «فأما إذا كان بيت المال معدوماً بالجور من الولاة وفساد الوقت وصرف الأموال في غير حقوقها والعدول بها عن مستحقيها يوحب

⁽١) كنز الراغيين (٢٠٨/٣).

⁽٢) المغني (٩/٢).

⁽٣) النهاية (١٠/٦).

→ (3)

تورث ذوي لأرحام ورد الفاضل على ذوي السهام، وهذا قول أجمع عليه المحصلون من أصحابنا، وتفرد أبو حامد الإسفراييني ومن جذبه الميل إلى رأيه فأنام على منع ذوي الأرحام والمنع من رد الفاضل على ذوي السهام..... وهذا الذي قاله فاسد من ثلاثة أوجه...»(١).

وقال الماوردي أيضاً: «وقد قدمنا في الدليل على تقديم بيت المال على ذوي الأرحام والرد على أصحاب الفرائض بقية المال إذا لم تكن عصبة إذا كان بيت المال موجوداً فأما إذا عدم بيت المال فالضرورة تدعو إلى الرد كما دعت إلى توريث ذوي لأرحام)(٢).

قال الإمام النوويّ: «أما إذا لم يكن إمام، أولم يكن مستجمعاً لشروط الإمامة، ففي مال من لا عصبة له ولا ذا فرض مستغرق وجهان: أصحهما عند أبي حامد وصاحب المهذب: لا يصرف إلى الرد، ولا إلى ذوي الأرحام،... والثاني: أنه يرد ويصرف إلى ذوي الأرحام،... وهذا اختيار ابن كَج، وبه أفتى أكبر المتأخرين، قلت: هذا الثاني، هو الأصح أو الصحيح عند محققي أصحابنا، وممن صححه وأفتى به الإمام أبو الحسن بن سراقة من كبار أصحابنا ومتقدميهم، وهو أحد أعلامهم في الفرائض والفقه وغيرهما، ثم صاحب الحاوي، والقاضي حسين، والمتولي، والخبري – بفتح الخاء المعجمة وإسكان الباء الموحدة – وآخرون، قال بن سراقة: وهو قول عامة مشايخنا، قال: وعليه المتوى البوم في الأمصار، ونقله صاحب الحاوي عن مذهب الشافعيّ تخييً المتوى المنافعيّ منعهم إذا المتوى الشخ أبو حامد في مخالفته، قال: وإنما مذهب الشافعيّ منعهم إذا

 ⁽١) الحاوي (٨/٨٧).

⁽۲) الحاري (۱۸۳/۸)٠



استقام بيت المال والله أعلم»(١).

ويتحصل مما قدمناه: أنه إذا فسد بيت المال، ففي مال من لا عصبة له ولا ذا فرض مستغرق وجهان: أصحهما: عند أبي حامد وصاحب المهذب: لا يصرف إلى الرد، ولا إلى ذوي الأرحام والثاني: أنه يرد ويصرف إلى ذوي الأرحام، وهذا اختيار ابن كج وبه أفتى أكابر المتأخرين، قال النووي: قلت: هذا الثاني، هو الأصح أو الصحيح عند محققي أصحابنا.

وهذا هو معنى قول المحلي والخطيب وبين حجر والرملي وغيرهم وقد يطرأ على الأصل ما يقتضي مخالفته (٢)، ومن ثم قال الإمام النوويّ: الوأفتى المتأخرون إذا لم ينتظم أمر بيت المال بالرد على أهل الفرض . . . وين لم يكونوا صرف إلى ذوي الأرحام . .) فقد يخالف الأصل من أجل طروء ما يقتضي ذلك كما هنا .

والمفتي به عند المتأخرين أو أكابر المتأخرين هو وجه عليه كثير من المتقدمين منهم ابن سراقة من كبار أصحابنا ومتقدميهم، ثم صاحب الحاوي والقاضي حسين والمتولي وآخرون.

معنى الأصل:

قد عرفنا مما قدمناه أصل المذهب في هذه المسألة، ومقابل الأصل، وما اختاره الأصحاب لضرورة فساد بيت المأل، بعد هذا كلّه يبقى سؤالان: ما المراد بلفظ «الأصل»؟ وهل ورد لفظ «المذهب» هنا على معناه المتعارف عليه

⁽١) الروضة (٦/٦).

⁽٢) التَّحْقَة (٦/٨٧)، والنهاية (٦/،١)، والمغني (٣/٩).

تون الخلاف طرقاً، أم جاء بمعنى ما مذهب إليه الإمام الشافعيّ رَفِيَالِقَهُ عَنْهُ من من أحكام في المسألة؟

قال الرملي: «ومعنى الأصل هنا المعروف الثابت المستقر^(۱) من المذهب»(٢) وقال الخطيب: «(فأصل) المنقول في (المذهب أنه لا يورث ذوو الأرحام)"(٣).

وعلى هذا يكون معنى الأصل هنا المعروف الثابت المستقر المنقول من مذهب الإمام الشافعيّ رَهِوَالِهَاعَة، أيعدم الرد على أهل الفرض، وعدم التوريث لذوي الأرحام مطلقاً (٤)، أي سواء انتظم بيت المال أم لا، كما صرحوا به في البيان (°°)، والمغني، والتحفة والنهاية وإعانة الطالبين وتقدم النَّصّ عنهم.

⁽١) قال الشبراملسي: «قوله: (المستقر من المذهب) أي فيما بين الأصحاب». (١٠/٦).

⁽٢) النهاية (٢٠/٦) ومثلها عبارة التحقة المتقدمة.

⁽٣) مغني المحتاج (٩/٣).

 ⁽٤) وهدا الإطلاق يفهم من كلام الشافعي في «الأم» و«مختصر المزني»؛ لعدم التقييد حيث أطلق عدم الرد وعدم التوريث فهما، ويفهم أيضاً من تعبيراتهم لللاوجهير؟، أو «المختار؛ كما في عبارتي «الروضة» و«المهذب» وعبارة ابن الصلاح: «وإن كان ذلك عند فسأد بيت المال في حالة لا يتمكن أحد من ثقات المكان من صرفه إلى شيء من وجوه المصالح فلنقع الفتوى بالرد ويتوريث ذوي الأرحام وإن لم يكن هناك صفة يسمحق بها في بيت المال جريا على ما استقرت عليه فتوى أكابر المتأخرين من الأثمة الشافعيين وحكى الفتوى به عن أكثر أصحابنا في مثل زماننا غير واحد من الأثمة منهم أبو المعالي ووالله الشيخ أبـو محمـد الجويني وأبو حكيم الخمري الفرضي وغيرهم» فتاوى امن الصلاح (٤٠٤/٢). وعبارة البغية: الفحيث قلبا بتوريث ذوي الأرحام وهنو المختبار المعتمد؛ (ص٣٧٥)، والإطلاق أيضاً صريح في عبارة المغني والنهاية وإعانة الطالبين كم تقدم.

⁽٥) قبال العمراني: ﴿ وَأَمَا (دُوو الأَرْحَام) . . . فَاخْتَلْفَ أَهُـلُ الْعَلَّمَ فَي تَـوْرِيثُهُم عَلَى ثلاثة مذاهب

والسراد بـ «الملحب» هنا: ما ذهب إليه الإمام الشافعيُّ وأصحابه في هذا المسألة من أحكام. كما هو صريح عبارات شروح «المنهاج» وغيرهم ولم يدكر أحدٌ منهم أن الخلاف طرق^(۱)،

ن(الأول) : ذهب الشافعيّ رحمه الله تعالى إلى: أنهم لا يرثون بحال... وبه قال من لفقهاء الزهري ومالك والأوزعي وأهل الشام وأبو ثور. و(الثاني). ذهبت طائفة إلى: أنهم يرثون ويقلمون على المولى والرد.

ر(النالث): ذهب الثوري وأبو حنيفة إلى: (أن ذري الأرحام يرثون ولكن يقدم عليهم لمولى والرد . . .) وبه قال بعض أصحابت إن لم يكن هناك إمام عادل ، وهي إحدى الروايتين عن علي إلا أنها رواية شاذة ، ولا سلف لأبي حنيفة في مذهبه غير هذه الرواية الشاذة ، البيان (١٣/٩ ـ ١٤) .

(1) قال الشيخ عبد البصير _ جن معاني المذهب _: المذهب في عرف الفقهاء: ١ _ يستعمل سمعنى ما ذهب إيه الشافعيّ وأصحابه من الأحكام . . . فهو حقيقة عربة فيه ، ومنه قول البوويّ _ رحمه الله تعالى _ في خطبة «المنهاج» في مدح «المحرر»: «عمدة في تحقيق المذهب» قال الرملي ، أي: ما ذهب إليه الشافعيّ وأصحابه من الأحكام في المسائن مجاراً عن مكان الذهاب، ثم صار حقيقة عرفية فيه» وعبارة «المغني»: «أي ما دهب إليه لشافعيّ وأصحابه من الأحكام في المسائل مجاراً عن مكان الذهاب».

٧ - ويستعمل أيضاً بمعنى الراجح خاصة ؛ أي: وقد يطلغونه - في يعض إطلاقه - على الراجح المفتى به وهو مجاز من باب إطلاق الكل على جزئه وليس معناه أنه تحول من معناه العرفي الحقيقي إلى معنى الراجح تماماً ، بل المعنى أنه حينما يقع على الراجح - في بعض اطلاقائه - فهو من باب التغليب .

وقد يستعمل أنضاً بمعنى المنقول عن الشافعي خاصة.

٤ — المذهب في صطلاح لمهاج: «وأما في اصطلاح النووي — رحمه الله — في «المنهج» و«والروضة» و«التحقق» فهو منقول — عن الإمام أو الأصحاب — راجح — أي غلّب النوري — رحمه الله _ المذهب على الراجح في المسائل التي عبر فيها بالمذهب _ يشعر بأن في المسألة خلافاً وأن مقابله مرحوح وأن المخلاف من الطريفين أو الطرق». (ص ٢٠).

قال في «نهاية المطلب»: «وأصحاب الشافعيّ وإن كانوا لا يرون التوريث قال في الله المطلب»: «وأصحاب الشافعيّ وإن كانوا لا يرون التوريث بالرحم، فإنهم اليومَ قد يميلون إلى صرف المال إلى ذوي الأرحام لاضطراب أمر بيت المال ...»(١).

قال في «المهذب»: «فصل: وإن مات رجل ولم تكن له عصبة ١٠٠٠ فإن كان للمسلمين إمام عادل سلم إليه ليضعه في بيت المال لمصالح المسلمين وإن لم يكن إمام عادل ففيه وجهان: أحدهما أنه يرد على أهل الفرض على قدر فروضهم إلا على الزوجين فإن لم يكن أهل الفرض قسم على ذوي الأرحام ١٠٠٠ والثاني وهو المذهب أنه لا يرد على أهل السهام ولا يقسم المال على ذوي الأرحام لأنا دللنا أنه للمسلمين والمسلمون لم يعدموا وإنما عدم من يقبض لهم فلم يسقط حقهم كم لو كان الميراث لصبي وليس له ولي فعلى هذا يصرفه من في يده المال إلى المصالح (١٠).

لكن عبارة الدميري، وعبارات الحاوي الآتية يفهم منها أن «أصل مذهب» الشافعيُّ في عدم النوريث وعدم الرد إنما يكون عند انتظام بيت المال، وليس مطبقاً، وأما إذا لم ينتظم فالشافعيُّ يقول بالرد والتوريث وهو ما اختاره الأصحاب؛ ولذا قل النوويّ: «... ونقله صاحب الحاوي عن مذهب الشافعيّ وتنهيئه، قال: وغلط الشيخ أبو حامد في مخالفته، قال: وإنما مذهب الشافعيّ منعهم إذا استقام بيت المال والله أعلم» (٣).

﴾ أولاً: عبارة الدميري، قوله في النجم: «وموضع الخلاف بيننا وبينهم

⁽١) نهاية المطلب (٢٠١/٩)٠

⁽٢) المهدب (٢/٣٠).

⁽٣) الروضة (٦/٦).



عند صلاح بيت المال، بأن يكون الإمام عادلاً ويصرف المان في وجوهه، ولا يعدل به عنها، وهذا معنى قوله: (أصل المذهب) يعني: أن هذا هو المذهب في الأصل الذي يخالف القائلين بالرد وبتوريث ذوي الأرحام، وقد يطرأ على الأصل ما يقتضي مخالف المذهب)(١).

* ثانياً: عبارات الماوردي:

_ الأولى: (... وقد اختلف الصحابة والتابعون والفقهاء في توريثهم إذا كان بيت المال موجوداً، فذهب الشافعيّ إلى أنه لا ميراث لهم وأن بيت المال أولى منهم)(٢).

_ الثانية: (قال الماوردي: وإنما بدأ الشافعيّ بذوي الأرحام لأنهم عنده لا يرثون مع وجود بيت المال)(٣).

_ الثالثة: (.... فالشافعيّ يمنع من الرد مع وجود بيت المال)⁽¹⁾.

_ الرابعة (فصل: القول في الرد وإذ قد مضى الكلام في ذوي الأرحام فالرد ملحق به: لأن الحلاف فيهما واحد، وكل من قال بتوريث ذوي الأرحام قال بالرد، وكل من منع من توريث ذوي الأرحام منع من الرد، اختلف قال بالرد، وكل من منع من توريث ذوي الأرحام منع من المروض يكون الفقهاء: فمذهب الشافعيّ أن الباقي من التركة بعد سهام ذوي الفروض يكون لمن المال ولا يرد على ذوي الفروض إذا كان بيت المال موجوداً...)(٥).

⁽a) الحاري (٧٦/٨).



النجم الوهاج (٦/٢٢ _ ١٢٢).

⁽٢) الحاري (٧٣/٨).

⁽٣) الحاوى (٢/٨).

 ⁽٤) الحاوى (٨/٨٨).



_ الخامسة: (وقد قدمنا في الدليل على تقديم بيت المال على ذوي الأرحام والرد على أصحاب الفرائض بقية المال إذا لم تكن عصبة إذا كان بيت المال موجوداً، فأما إذا عدم بيت المال فالضرورة تدعو إلى الرد كما دعت إلى نوريث ذوي الأرحام)(1).

_ السادسة: (فأما إذا كان بيت المال معدوماً بالجور من الولاة وفساد الرقت وصرف الأموال في غير حقوقها والعدول بها عن مستحقيها يوجب توارث ذوي الأرحام ورد الفاضل على ذوي السهام، وهذا قول أجمع عليه المحصلون من أصحابنا، وتفرد أبو حامد الإسفراييني ومن جذبه الميل إلى رأيه فأقام على منع ذوي الأرحام والمنع من رد الفاضل على ذوي السهام..... وهذا الذي قابه فاسد من ثلاثة أوجه...)(٢).

紫 宏 孝

⁽١) الحاوي (١٨٣/٨).

⁽۲) الحاوي (۸/۸۷).

(٢) وَقَدْ يُسْتَحْسَنُ

كشراً ما نجد في عبارات الفقهاء تعبيرهم بـ«يستحسن كذا»، وقد ذُكِرَ هذا اللفظ في «المنهاج» في موضع واحد في كتاب الإجارة فصل الزمن الذي تقدر به المنفعة .

قال الإمام النوويُّ: «لو دفع ثوباً إلى قصار ليقصره أو خياط ليخبطه، ففعل ولم يذكر له أجرة فلا أجرة له وقيل له، وقيل إن كان معروفاً بذلك العمل فله، وإلا فلا، وَقَدْ يُشْتَخْسَنُ ﴾.

ومن خلال شروح «المنهاج» التي سن يديَّ، وكتب القواعد الفقهية، وكتب الأصول استخلصت المراد به، وإنما تعرضتُ للقواعد الفقهية؛ لأن هذا اللفظ ذو صلة بقاعدة: «العادة محكمة»، وتعرضتُ للأصول أيضاً؛ لأن اللفظ يوهم الاستحسان الذي هو من الأدلة الأصولية المختلف فيها بين الأصوليين.

﴿ أقوال شُرَّاح المنهاج:

قال ابن النقيب: ١٠٠ (وقد يستحسن) كذا في المحرر ولم يتعرض لهذا الاستحسان في الروضة والشرحين. قال الشيخ وينبغي على هذا إن كانت الأجرة معلومة بالعرف حمل العقد عليها، وكان العقد صحيحاً كالمعاطاة وإلا فأجرة المثل وكان فاسداً»(١).

قال المعطي: «... (وقد يستحسن) هذا العمل فيه بالعادة، والمراد فيه

⁽١) السراح على بكت المنهاج (١/٢٥٨).

أجرة المثل؛ كما أفصح بها في الروضة في الثاني الشاني الشاني الشاني المثل؛

قال الخطيب: ١٠٠١ (وقد يستحسن) هذا الوجه لدلالة العرف على ذلك وقيامه مقام اللفظ كما في نظائره، وعلى هذا عمل الناس، وقال الغزالي: إنه الأظهر، وقال الشيخ عز الدين: إنه الأصح، وحكاه الروياني في الحلبة عن الأكثرين، وقال إنه الاختبار. وقال في البحر: وَبِهِ أَفْتِي وَأَفْتَى بِهِ خلائق من المتأخرين "(٢).

قال الشيخ ابن حجر: «... (وقد يستحسن) ترجيحه لوضوح مدركه؛ إذ هو العرف، وهو يقوم مقام اللفظ كثيراً، ومن ثم نقل عن الأكثرين وأمنى به كثيرون أما إذا ذكر أجرة فيستحقها قطعاً إن صح العقد، وإلا فأجرة المثل. وأما إذا عرّض بها كارضيث، أو لا أخيبك أو ترى ما تحبه، أو يسرّك أو أطعمك نتجب أجرة المثل^{®(٣)}.

خلاصة الشروح:

إنَّ المعتمد في هذا المسألة عدم الأجرة، وهو الأصح، ومع هذا قد يستحسن ترجيح الوجه القائل إن كان معروفً بذلك العمل بأجرة فله أجرة الديارية المثل؛ لوضوح مدركه ودلالة العرف على ذلك وقيامه مقام اللفظ كثيرا كما في نظائره وعلى هذا عمل الناس

وتَبيَّنَ لنا أن المسألة فيها أوجه، واستحسانُ أحدها هنا مبنيّ على قاعدة العرف والعادة، وهذا البناء يدعونا إلى الرجوع إلى كتب القواعد، وكذا الرجوع السيحسان احدها هنا البناء يدعونا إلى الرجوع الى كتب القواعد،

كنز الراغبين (١٧٤/٣).

⁽٢) مغنى المحتاج (٢/١٧٤ ــ ٤٧٧).

⁽٣) الصفة (٣/٢١)، النهانة (٥/٩٠٩).

}-8}/----

إلى كتب الأصول، حتى نقف على معنى الاستحسان.

قال السيوطي: «لو دفع ثوباً _ مثلاً _ إلى خياط ليخيطه ولم يذكر أجرة وجرت عادته بالعمل بالأجرة، فهل ينزل منزلة شرط لأجرة؟ خلاف والأصع في المذهب: لا واستحسن الرافعي مقابله» (۱). ثم قال السيوطي: «إن هذه المسألة من المواضع التي لم يعتبروا فيها العرف مع أنها لا ضابط لها في الشرع ولا في اللغة» (۱).

وقال الزركشي: ((مسألة) الاستحسان قال به أبو حنيفة وأنكره الباقون) (٢٠).

وقال أيضاً: "ومن الصور التي استحسن فيها الشافعيُّ أيضاً، أن يضع إصبعيه في صماخي أدنيه إذا أذن، ولم يرد الشافعيُّ أن دليل هذا الأمور الاستحسان، ألا ترى أنه لم يوجب التحليف، ولا الحط، وإنما استحسن ذلك لمآخذ فقهية لا من الاستحسان المجرد كيف؟ والشافعيُّ من اشد المنكرين للاستحسان؟ وقال: من استحسن فقد شرع) (3).

⁽١) الأشباه والنظائر (ص١٢٨).

⁽٢) المرجع السابق (ص ١٣١)٠

⁽٣) تثنيف المسامع (٢/١٥٢).

 ⁽٤) المرجع السابق (٢/٤٥٢) ويدُّن على دلك كتاب إبطال الاستحسان من «الأم»، وياب
 الاستحسان من «الرسالة».

⁽٥) غاية الأصول (ص٢٤٨)٠

→@{

﴿ معنى هذا اللفظ:

ويتحصل من هذا أن معنى الاستحسان هنا وفي كلام الشافعي وَ اللَّيْ عَنْهُ السَّالِي السَّالِي اللَّهُ وَ اللَّهُ اللّ

ولا ينكر التعبير به عن حكم ثبت بدليل، وإنما المنكر عند، هو جعل الاستحسان أصلاً من أصول الشريعة كما تقوله الحنفية، مغايراً لسائر الأدلة، وأما استعمال لفظ الاستحسان مع موافقة الدليل فلا ينكر.

قال الدميري: «وليس مراد المصنف بالاستحسان ما تقوله الحنفية، ولكن مراده أنه حسن لموافقة العادة وينبغي على هذا إن كانت الأجرة معلومة يحمل عليها، وإلا وجبت أجرة المثل»(١).

﴿ الراجح في هذه المسألة:

بالاتفاق أن الوجه الراجح في المذهب هو عدم وجوب الأجرة، والوجه القائل إن كان معروفاً بذلك العمل بأجرة فله أجرة المثل، فهو مع استحسانه غير معتمد وسبب عدم الاعتماد أن الاستحسان لا يرد المنقول، فالمنقول عن الشافعيّ عدم وجوب الأجرة.

وال الزركشي: «العادة أنها تحكم فيما لا ضَبْط له شرعاً، وعليه اعتمد الشافعيُّ في مسائل، منعم لم يعتبرها الإمام الشافعيُّ في صورتين: أحداهما: الشافعيُّ في الله الذين جرت عدتهم، بأنهم لا يعملون إلا بالأجرة فقال: إذا لم الشيصناعُ السُّنَاعُ الله المنتصنع استئجار لهم لا يستحقون شيئاً، والثانية: عدم صحة البيع يجر من المستصنع استئجار لهم لا يستحقون شيئاً، والثانية: عدم صحة البيع

⁽١) النجم الوهاج (٥/٧٧) وما بعدها.

ي الفاظ نقل المذهب والترجيع

بالمعاطاة على المنصوص، وان جرت العادة بعده بيعاً، وإن كان المختار خلافه في الصورتين»(١).

ومقابل الوجه الراجح في هذه المسألة خمسة أوجه هي:

قيل له أجرة المثل وهو قول المزني، وقيل إن كان معروفاً بذلك العمل فله، وإلا فلا، وقد يستحسن، وصححه ابن عبد السلام، وبه أفتى الروياني، وحكاه في الحلية عن الأكثرين، وفي وجه لأبي إسحاق إن سأله المالك العمل استحق وإلا فلا...، واختاره ابن القفال في التقريب، وفي وجه خامس: عكسه حكاه الدرامي في باب الآنية، وفي سادس أبداه الإمام في باب العارية: إن كان الد.فع أرفع منزلة من المدفوع إليه استحق وإن كان دونه لم يستحق» (٢) اهر بتصرف.

雅 资 祭

⁽١) المنثور (٣/٣٥٣) وما يعدها٠

⁽٢) النحم الوهاج (٥/٨٧٣).

~~<u>_____</u>___

(٣) المنقول

"يَرَ هذه اللفظ في موضعين من «المنهاج» اذكرهما مع أقوال الشُراح فيهما، ثم ما قاله أصحاب المصطلحات، وكلامنا على المنقول يستلزم الكلام فيهما، ثم ما قاله أصحاب المصطلحات، والمحث لا يرد المنقول»، ثم نتعرف على تعريف البحث فإنهم قد صرحوا أن: «البحث لا يرد المنقول»، ثم نتعرف على معنى المنقول.

، الموضع الأول:

قوله في كتاب الوصايا: «وإن أوصى لدابة وقصد تمليكها أو أطلق فباطلة، وإن قال ليصرف في علفها فـ«المنقول» صحتها».

إقوال شُرَّاح المنهاج:

_ قال الدميري: «قال في الدقائق ليس مقصوده نقل خلاف في صحنها بل أشار إلى احتمال خلاف»(١).

- وقال ابن النقيب: «قوله: (فالمنقول صحتها) كدا نقله الرافعي عن الغزلي والبغوي وغيرهما. وفي الشرح الصغير عن الغزالي وجماعة، وعبارة المحرر الظاهر الصحة، وعبارة الروضة وهو الطاهر المنقول وبه قطع الغزالي والبغوي وغيرهما. قال الرافعي: وقد تقدم في نظيره من الوقف وجهان، فيشبه أن هذا مثله قال في الدقائق: ومراده بالظاهر ما ذكرناه من أنه المعقول لا أنه ناقل

⁽١) النجم الوهاح (٢٢٦/٦).



الخلاف في صحتها، بل أشار إلى احتمال خلاف ثم أصح الوجهين: اشتراط قبول المالك. فإنه يتعين الصرف في العلف فعلى هذا يصرفه الوصي ...»(١).

وقال المحلي: «وقوله (فالمنقول) أشار به إلى ما في الروضة (۱) كأصله، أنه يحتمل مجيء وجه بالبطلان من الوقف على علفها (۱).

- وقال الخطيب: ١٠٠ (فالمنقول) وعبر في الروضة بالظاهر المنقول (صحتها) لأن علفها على مالكه فهو المقصود بها، كالوصية لعمارة داره فإنها له؛ لأن عمارتها عبيه فهو المقصود بها، هذا ما نقله الرافعي عن البغوي والغزالي وغيرهما. ومقابل المنقول احتمال للرافعي فإنه قال: وقد تقدم في نظيره من الوقف وجهان، فيشبه أن هذا مثله، وعبارة المحرر: فالظاهر الصحة، قال في الدقائق: ومراده بالظاهر ما ذكرناه من أنه المنقول لا أنه ناقل الخلاف في صحتها» (١) اهد.

والحاصل أن الإمام النوويَّ في هذا الموضع أشار بالمنقول إلى احتمال

⁽١) السراج على نكت المنهاج (٨١/٥)٠

⁽٢) عبارة الروضة (٣/٥٠١): «أوصى لدابة غيره، وقصد تمليكها، أو أطلق. قال الأصحاب: الرصية باطلة، لان مطلق اللفظ للتمبيك، والدابة لا تملك، وفرقوا بينه وبين الوصية العطلقة للعبد، بأن العبد تنتظم مخاطبته، وينأتي منه القبول، وربما عتق قبل موت المرصي، فثبت له الملك، وقد سبق في الوقف المطلق عبيه وجهان في كونه وقفا على مالكها، فيثبه أن تكون الوصية على ذلك الحلاف، وقد يفرق بأن الوصية تمليك محض، فيبغي أن تضاف إلى من تملك، قلت الفرق أصح والله أعلم، ولو صر بالصرف في علفه، في منه أن علمها على مالكها، فالقصد بهذه الوصية المالك، هذا هو ظاهر المنقول ويه قطع العزالي، والبعوي، وغيرهما، وبحتمل طرد خلاف سبق في مثله، في الوقف».

⁽٣) شرح المحلي (١٦٠/٣).

⁽٤) مغني المحتاج (٢/٥٥).

→;@{

خلاف، فمقابل المنقول احتمال للرافعي يحتمل مجي، وجه بالبطلان من الوقف على علفها، وليس مقصود الإمام النوويِّ نقل الخلاف في صحتها، فالوجه القائل إذا أطلق الوقف على الدابة أنه يصح ويكون وقفاً على مالكها، فهل يمكن أن يأتي هنا، والفرق أن الوصية تمليك محض، بخلاف الوقف فليس تمليكاً محضاً.

﴿ الموضع الثاني:

قوله في باب موجبات الدية: «ولو تعاقب سببا هلاك فعلى الأول بأن حفر ووضع آخر حجراً عدواناً فعثر به ووقع العاثر بها فعلى الواضع الضمان، فإن لم يتعد الواضع فـ«المنقول» تضمين الحافر».

أقوال شُرَّاح المنهاج:

- قال ابن النقيب: «قوله (فالمنقول تضمين الحافر)؛ أي: إذا كان متعدياً بالحفر، وراء المنقول بحث للرافعي وهو أن ينبغي أن يقال لا يضمن كما لو حقر بثرا عدوانا ووضع السيل أو سبع أو حربي حجراً فعثر به إنسان وسقط في البئر فهو هدر على الصحيح»(١)

_ وقال الدميري: «ويقابل المنقول بحث للرافعي وهو وينبغي أن يقال: لا يتعلق بالحافر والناصب ضمان»(٢).

_ وقال الخطيب: «... (فالمنقول) كما عبر به في الروضة وأصلها (تضمين الحافر) لأنه المتعدي بخلاف الواضع، قال الرافعي: وينبغي أن يقال لا

⁽١) السراج على نكت المبهاج (٧/٨٥٧).

⁽٢) النجم الوهاح (٨/٨٤٥).

١٤٤٠ ألفاط نقل للذهب والترجيع المناهب المناهب والترجيع

يتعلق بالتحافر والواضع ضمان كما لو حفر بثراً عدواناً ووضع السيل أو سبع حجراً فعثر به إنسان وسقط في الشر فهو هدر على الصحيح. قال ويدلُّ عليه أن المتولي قال: لو حفر في ملكه بثراً ونصب غيره فيها حديدة فوقع رجل في البشر فجرحته التحديدة ومات فلا ضمان على واحد منهما. أما التحافر: فظاهر، وأما الآخر: فلأن الوقوع في البئر هو الذي أفضى في الوقوع على التحديدة فكان حافر البئر كالمساشر والآخر كالمتسبب، اهر (تنبيه): بما كان الحكم في المسألة مشكلاً عبر هنا وفي الروضة تبعاً للرافعي بالمقول للتنبيه على ذلك، إلا أن قولهما: المنقول يقتضي أن لا نقل يخالف ذلك، وما نقلاه عن المتولى يخالفه، فينبغي أن يحمل قولهما: المنقول على المشهور»(١).

ويتحصل من كلامهم أن الإعام النووي في هذا الموضع ليس مقصوده نقل الخلاف لكن لما كاذ الحكم في المسألة مشكلاً عبر هنا به للتنبيه على ذلك؛ أي نبه على مقابل المنقول، وهو بحث للرافعي، وهو وينبعي أن لا يتعلى بالحافر والناصب ضمان. إلا أن قولهما المنقول يقتضي أن لا نقل يخالف ذلك، وما نقلاه عن المتولي يخالفه، وفرق البلقيني بين مسألتنا ومسألة السيل ونحوه بأن الوضع في مسألتنا فعل من يصل الصمان، فإذا سقط عنه لعدم تعديه فلا يسقط عن المتعدي بخلافه في مسألة السيل ونحوه، فإن فاعله ليس مهيئا للضمان أصلاً فسقط الضمان بالكلية،

هذا ما يتعلق بشروح «الممهاج»، أما الذي قاله كُتَّاب المصطلحات عن المنقول فما يلى:

١ ـ الذي يقتضي أن لا نقل خاص يخالفه. عبارة الأهدل: «أو (لم نر فيه

⁽١) المغني (١٠٨/٤)،

نقلاً) يريدون نقلاً خاصاً»(١).

٧ _ ولا يرده البحث والإشكال والاستحسان والنظر عبارة بلفقيه: «وعندهم أن البحث و لإشكال و لاستحسان والنظر لا يرد المنقول، والمفهوم لا يرد الصريح» (٢)، وقال الكردي: «وفي كتاب تنوير البصائر والعيون لابن حجر أثناء كلام له على الشيخين.. من قواعدهم أن الإشكال لا يرد المنقول وإن لم يكن عنه جواب» (٢).

اكتفوا بهذا، ولم يتكلموا عن معنى المنقول، ولم أقف - حسب جهدي المقل ـ على معناه، والكل يذكرون أن البحث والإشكال والاستحسان والنظر لا يرد المنقول و لمعهوم لا يرد الصريح؛ ولعل هذا يرجع لوضوح معنى المنقول عندهم.

وجعن بعضُهم تعريف المنقول: «هو الذي لا يرده النظر» (١).

وقال بعضُهم: «إن أبحاث من قبلنا تصير بمضي الزمن بالنسبة لمن بعدهم في حكم المنقول، ولذا قال العلَّامة علي باكثير: «وبه يعلم أن مولدات من ذُكِرَ _ أي من المتأخرين _ لها حكم المنقول الآن».

لكن مع هذا يمكن أن نصبغ تعريفاً للمنقول حسب ما يُقْهم من كلامهم في تعريف البحث، حيثُ إنهم عرفوا الأبحاث بتعريفين هما:

⁽١) سلم المتعلم (ص ٧٧)٠

⁽٢) مطلب الإيقاظ (ص٦٦)؛ سلم المتعلم المحتاج (ص٨٠).

 ⁽٣) كشف اللهام (ص١٨) مخطوط بمكتبة الحبيب سالم الشاطري حفظه الله -

⁽٤) معجم النصطلحات (ص٨٦)

⁽٥) مطلب الإيقاظ، (ص١٣٤)،

_ التعريف الأول: هو ما يُفهم فهماً واضحاً من كلام الأصحاب المنقول عن صاحب المذهب بنقل عام.

عبارة الأهدل: «(والذي يظهر) بحث، وهو: ما يفهم فهماً واضحاً من الكلام العام للأصحاب المنقول عن صاحب المذهب بنقلٍ عام»(١).

_ التعريف الثامي: هو الذي استنبطه الباحث من تصوص الإمام وقواعده الكليتين،

عبارة مطلب الإيقاظ: «وأما (البحث) في كلامهم هو ما يُقهم فهماً واضحاً من كلام الأصحاب المنقول عن صاحب المذهب بنقل عام، ذكر ذلك الشيخ ابن حجر في رسالته في (الوصية بالسهم المقدر)، وقال السيد عمر في فتأويه: (البحثُ هو الذي استنبطه الباحثُ من نصوص الإمام وقواعده الكليتين).

قال العلّامة العليجي تلميذُ العلّامة محمد بن سليمان الكردي ما نصه: «قال شيخنا: وعلى كلا التعريفين لا يكون البحثُ خارجاً عن مذهب الإمام، وقول بعضهم في مسائل الأبحاث: لم بر فيه بقلاً يريد به نقلاً خاصاً، فقد قال إمام الحرمين. لا بكاد مسألةٌ من مسائل الأبحاث خارجة عن المذهب من كلّ الوجوه»(٢).

يد معنى المنقول:

يلاحظ من مجموع هذه النصوص أن البحث يكون عندما لا يقف الباحث على نقل خاص في المسألة، وإنما يجد كلاماً عاماً للأصحاب فيفهم منه

⁽١) سلم المتعلم (ص٧٧).

⁽⁴⁾ مطلب الإيقاظ (ص ١٣٤) وما بعدها.

___-

الجواب أو يستنبطه من نصوص الإمام وقواعده الكليتين، والمهم ألَّا نقل خاص في المسألة سواء كان عن الأصحاب، أو عن الإمام الشافعيِّ رَعَالِقَتَهُ.

وعلى هذا يكون المنقول محصوراً بين الإمام الشافعي صَالِيَاتَهُ وأصحابه، وهذا ما يمكن أن نفهمه من عبارة المجموع.

وعبارته: «وللمفتى المنتسب أربعة أحوال أحدها أن لا يكون مقلداً لإمامه لا في المذهب ولا في دليله لا تصافه بصفة المستقن. (الحالة الثانية) أن يكون مجتهداً مقيداً في مذهب إمامه مستقلاً بتقرير أصوله بالدليل عير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه وقو عده وشرحه كونه عالما بالفقه وأصوله وأدلة الأحكام نفصيلا بصيرا بمسالك الأقيسة والمعاني تام الارتباض في التخريج والاستنباط فيما بإلحق ما ليس منصوصا عليه لإمامه بأصوله... ثم يتحد نصوص إمامه أصولا يستنبط منه كفعل المستقل بنصوص الشرع... وهده صفة أصحابنا أصحاب الوجوه وعليها كان أئمة أصحابنا أو أكثرهم، والعامل بفنوى هذا مقلد لإمامه لا له... (الحالة الثالثة) أن لا يبلغ رتبة أصحاب الوجوه لكنه فقيه النفس... وهذه صفة كثير من المتأخرين إلى أواخر المائة الرابعة... ويقيسون غير المنقول عليه غير مقتصرين على القياس الجلي ومنهم من جمعت فتاويه ولا تبلغ في التحاقها بالمذهب مبلغ فتاوى أصحاب الوجوه.

(الحالة الرابعة) أن يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه.... وما لا يجده منقولاً إن وجد في المنقول معناه بحبث بدرك بغير كبير فكر أنه لا فرق بينهما جاز إلحاقه به والفنوى به.

وكذا ما يعلم اندراجه تحت ضابط ممهد في المذهب، وما ليس كذلك يجب إمساكه عن لفتوى فه، ومثل هذا يقع نادراً في حق المدكور؛ إذ يبعد كما قال إمام الحرمين إن تقع مسألة لم ينص عليها في المذهب ولا هي في معنى المنصوص ولا مندرجة تحت ضابط»(١).

فيلاحظ من ذكر الإمام النوويِّ للمنقول وغير المنقول في المرتبة الثالثة والرابعة، وعدم ذكرهما في المرتبة الأولى والثانية ما يلي:

(١) أن أقوال المجتهد ووجوه الأصحاب^(٢) هي منقول المذهب فقط.

(٢) أم أصحاب المرتبة الثالثة والرابعة فيقيسون غير المنقول عليه، ويلحى غير المنقول به إن وجد في المنقول معناه بحيث يدرك بغير كبير فكر أنه لا فرق بينهما. وكذا ما يعلم اندراجه تحت ضابط ممهد في المذهب.

وفي المقاصد السنية لباسودان _ من أثناء كلام _: « . . وقال الشيخ والدي السيّد الجليل العلامة الحفيل حامد بن عمر حامد باعلوي رحمه الله: الخلاف إنّما هو في منقول المذهب، أمّا عن الشافعي أو عن أصحاب الوجوه وهم: متقدّمو الأصحاب ما قبل الأربعمائة سنة كالشيخ أبي حامد الإسفرايني والقفال، والشاشي، وغيرهم. وأمّا بعدهم . فإنّما ذلك بحث لحادثة المتأخّرين، فحيث وجد في المسألة نقل صحيح . . أتبع . . » (*).

⁽¹⁾ المحموع (1/27) وما يعدها.

⁽٢) بي بعض عبارات المجموع أطلق المنقول على أوجه الأصحاب، كقوله: (حاصل المنقول في تحلية ولي الصبيان بالذهب والفضة ثلاثة أوجه كما سبق في إلباسهم الحرير في باب ما يكره لبسه، وقد جزم المصنف بالجوار ذكره في باب صلاة العيد، وكذ جزم به البغوي وآخرون، وسبق في باب ما يكره لبسه دليل الأوجه (وأصحها): جواز تحلينهم ما داموا صبيانا ونقله البعوي والأصحاب عن نص الشافعي تَعَيَّلِيَّهُمَّنَهُ (والشاني) تحريمه (والثالث) يجوز قبل سبع سنين» (٤٤/٦).

 ⁽٣) المقاصد السنية إلى الموارد الهنئة في جمع الفوائد الفقهية ، مخطوط الأحقاف برقم
 (٣) ، (٢٩٣٩) ، (٢٩٣٩).

وبهذا يكون منقول المذهب خاصاً بقول الإمام الشافعي وأوجه الأصحاب فقط، والمسألة إذا دخلت تحت إطلاق كلام الأصحاب كانت منقولة لهم.

ولكننا نجد مفهوماً أوسع للمنقول حاصله: أن المنقول: ما وجده الفقيه من نصوص خاصة في تآليف ومصنفات وفتاوى من سبقه من أهل المذهب في الواقعة التي سُئِل عنها، أو من نصوص مطلقة يدخل فيها حكم الواقعة، ولا يرده بحث المفتي واستحسانه واستشكاله وتنظيره.

وهذا المعنى أوسع من كون المنقول خاصاً بالإمام الشافعيّ والأصحاب فالمنفول بهذا المعنى أعم من أن يكون عن الإمام أو الأصحاب فقد يطلقه الفقهاء على المهقول مطلقاً، أما إذا وجد نصاً عاماً ولا تدخل المسائل في إطلاقه فيمكن للمفتي أن يبحث بحثاً في واقعه، ويكون ذلك مقبولاً منه ما لم يخالف منقولاً، ولا فلا ؛ لأن المذهب نقل. وهذا يفهم من خلال النصوص التالية:

١ ـ قال بلفقيه: «ومما عُزِيَ إلى العلّامة القاضي عبد الله بن أبي بكر الخطيب ما صورته سُئِل عمّا إذا استدرك الشيخ ابن حجر بعد نقله المسألة عن غيره بقوله لكن فيه نزاع أو نظر أو نحو ذلك، فأجاب (الذي يظهر لنا من سبر كلامه أنه لا بُطلق القولُ بأنه مُرَجِّح م استدرك به بل فيه تفصيل حاصله:

إن كان بعد المنقول عن الأصحاب أو الشيخين أو النووي فلا يؤثر ما استدرك به في ذلك؛ لأن نحو النزاع لا يدفع المنقول كما صرحوا به كالمسألة التي نقلوها عن الغزالي وإقرار الشيخين لها، وقبول الشاهد واليمين في السرقة بالنسبة للمال دون القطع، وإن كان في مسألة مُولَّدة عن المتأخرين ثم استدرك عليه فالظاهر ترجيحه الاستدراك، وإذا ساق الشيخ كلاماً وأتى بخلافه ثم قال:



ويجاب عن الأول فالمعتمد عنده ما أجاب به والله أعلم؛(١).

٧ - وقال أيصاً: الوما أحسن ما نقله السيوطي عن التاج السبكي وهو ما صورته عالب مسائل الأقدمين مولدات إلا أن خوصهم فيها صيرها منقولة لما، ومولدات هؤلاء . أي كابن الرفعة ووالده التقي السبكي - لم تصر تعد، وقد يتمادى عليها الزمان فتصير إلى ما بعد منقولة كما صارت مولدات أولئك إلينا) انتهى . ثم قال: «وبه يعلم أن مولدات من ذكر ـ أي من المتأخرين - لها حكم المنقول الآن» (٢) انتهى .

و مفاهيم المنقول:

بلاحظ على مامرً ثلاثة مفاهيم للمنقول:

١ ـ منقول عن الشافعي والأصحاب، وهو الراجح الذي نميل إليه وتطمئن له النفس.

٢ ـ منقول عن الأصحاب أو الشيخين أو النوويّ، ومن باب أولى ما نقل
 عن إمام المذهب، وهذا يمكن إرجاعه للأول.

٣ ـ ما وصل إلينا من مسائل الأقدمين ومسائل المتأخرين لها حكم
 المنقول الآن.

وحتى نطمئن للمعنى الذي نميل إليه قمنا بمرور على بعض عبارات «الروضة» ظهر لنا منها أن المنقول م نقل عن الشافعي أو الأصحاب؛ فنجده في هذه العبارات يعبر عن المنقول بأنه وجهان، أو منقول عن الشافعي، أو

⁽١) مطلب لإيقاظ (ص٣٩)،

⁽٢) المرجع السابق،

نصه، أو الأصحاب، أو كتب العراقيين، أو عن الماوردي، أو ابن سريج، أو المنافي أبي الطيب، أو صاحب المهذب أو هو الأصح، أو المشهور، أو نص عليه في المختصر وهذا الألفاظ أغلبها تفيد من قريب أو بعيد في نهاية المطاف أن المنقول قول الشافعي أو وجه الأصحاب والفرد يلحق بالأغلب، وها هي العبارات باختصار،

١ _ هذا هو المنقول للأصحاب.

٢ _ وجهان: أحدهما: كذا وهذا الثاني، هو المنقول في التهذيب والتنمة
 وبالأول جزم الصيدلاني وغيره، وصححه الغزالي.

٣ _ قلت: هذا المنقول عن التعليق، هو المعروف في أكثر كتب العراقيين ونقله صاحب البيان عن أصحابنا مطلقا، وحكاه هو وغيره عن نص الشافعي وفليها المنقول عن المنافعي وفليها المنافعي المنافعي المنافعي المنافعي المنافعي المنافعي المنافعي المنافعي المنافعي المنافع المن

٤ _ قلت: هذا المنقول عن العدة هو الأصح (١).

ه ـ على المشهور^(۲) وفي قول: كذا، وهذا هو القول المنقول في بيع الفضولي.

٦ ـ قلت: المنقول عن ابن سريج أصح، وبه قطع صاحبا الشامل والبيان واله أعلم.

٧_ قال صاحب التتمة: كذا قلت: هذا المنقول أولاً عن التتمة قد عكسه صاحب الشامل... وهذا الذي قاله، أصح وأفقه وأفرس إلى تعليل الأصحاب. والله أعلم.

⁽١) هو رجه ؛ لأن الأصح في مقدمة «الروضة» من الوجهين أو الأوجه.

 ⁽٢) هو قول؛ لأن المشهرر في مقدمة «الروضة» من القولين أو الأقوال.

٨ ـ قال القفال: والأصحاب يقولون: كذا قلت: هذا المنقول عن
 الأصحاب، ضعيف أو خطأ. والله أعلم.

ه - فحاصل المنقول تفريعاً على ما تقدم ستة أوجه.

١٠ _ وقال الماوردي: كذا قلت هذا المنقول عن الماوردي، حكاه في الأحكام السلطانية عن جمهور الفقهاء.

١١ _ أن الوجه المنقول عن السلسلة.

۱۲ _ قلت: هذا المنقول عن المهذب والتهذيب قاله أيضا آخرون، وهو الأصح المختار،

١٣ _ قلت: هذا المنقول عن الأكثرين، هو الأصح أو الصحيح. والله أعلم.

١٤ _ هذا هو المنقول في الطرق. ونص عليه في المختصر.

١٥ ـ قلت: هذا المنقول عن المهذب، مذكور في الحاوي، وفيما تفرع
 عنه، والمختار ما ذكره البغوي. والله أعلم.

١٦ _ فالمنقول عن نصه في الأم، ونسب صاحب المهذب هذا المنقول عن النّص إلى بعض الأصحاب، وجعله صاحب التهذيب وجها، وقال: هو الاصح.

١٧ ـ قلت: هذا المنقول عن صاحب البيان هر قول القاضي أبي الطيب، وقد سبقت حكاية الرافعي له في صلاة الجماعة، وشذ المتولي، فحكاه هناك عن نص الشافعي يَعَالِفَهُمُهُ.

١٨ ـ قلت: هذا المنقول عن بعض الشروح مشهور، قد ذكره صاحب

المهذب وغيره

المنقول المنسوب للكتب المذكورة كقوله: «المنقول في التهذيب أوالنتمة ، أو المنقول عن التعليق ، أوعن العدة ، أوعن التتمة ، أوعن السلسلة ، أو عن المهذب أوالتهذيب ، أوعن صاحب البيان » ليست الحجة فيه قوية حتى نقول: إن المنقول أوسع من أن يطلق على قول الإمام والأصحاب ؛ لأن الكتب المذكورة تحكي كلام الإمام والأصحاب ، والمنقول فيها لا يستبعد أن يكون منفول الإمام والأصحب ، وبالنالي لا نتيق أن المنقول منسوب لأرباب الكتب المذكورة ، ولو سلمنا بنسبته إليهم ، فإن مؤلفي هذه الكتب هم من أصحاب الوجوه ، أو آخذين عنهم على الاقل .

ويتحصل مما قدمناه أن المنقول: هو ما نقله أئمة الشافعية من أقوالي عن الإمام الشافعي يَعْوَلِينَهُمّنَهُ أو أوجه الأصحاب في مسألة ما، وهو الأقرب والغالب على الظن، وما نقلناه من عبارات ودلائل تؤيده، ويعكر على هذا الفهم ما قيل عن مولدات السابقين أنها تكون في حكم المنقول بمرر الزمن، إلا إن قلنا بالفرق بين المنقول وما في حكم المنقول.

ويستفاد من تعبيره بـ«المنقول» مسائل:

- (١) مقابل المنقول إما بحث أو احتمال _ كما هنا _ أو إشكال أو
 استحسان أو نظر، وكلها لا ترد المنقول.
 - (٢) يشترط لا طلاق لفظ المنقول أن لا يخالفه نقل خاص.
- (٣) عبر بالمنقول هنا لا لنقل الخلاف بل أشار به لاحتمال أو بعث أو إشكال للتنبيه على ذلك والله أعلم.



(؛) على الأشهر

من الألهاظ الفريدة في «المنهاج» تعبير الإمام النووي بـ «الأشهر»، وهذا اللهط مذكور في موضع واحد في باب «الشهادات»، نحاول هنا إبراز معناه، وما اللهط مذكور في موضع واحد في المنهاج» وكتب «المصطلحات» وغيرها. يستفاد منه بالرجوع إلى شروح «المنهاج» وكتب «المصطلحات» وغيرها.

قال الإمام النووي: «لا يصح تحمل شهادة على متنقبة اعتماداً على صوتها فإن عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز، ويشهد عند الأداء بما يعلم، ولا يجوز التحمل عليه بتعريف عدل أو عدلين، على «الأشهر» والعمل(١) على خلافه».

قال الخطيب: «.. (على الأشهر) المعبر به في المحرر، وفي الروضة وأصلها عند الأكثرين، بناء عبى أن المذهب في أن التسامع لا بد فيه من جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب. وقيل: يجوز بتعريف عدل؛ لأنه خبر، وقيل بتعريف عدلين بناء على جواز الشهادة على النسب بالسماع منهما (والعمل على خلافه) أي الأشهر، وهو التحمل بما ذكر ولم يبين أن مراده العمل على التحمل بتعريف عدل فقط، وقد مر أنهما وجهان، وقد سبق للمصنف مثل هذه العبارة في صلاة العبد، وهي تقتضي الميل إليه ولم يصرحا بذلك في الشرح والروضة، بل نقلا عن الأكثرين المنع وساقا الثاني مساق الأوجه الضعيفة، وقال ليلقيني: ليس المراد بالعمل عمل الأصحاب، بل عمل بعض الشهود في بعض البلدان: أي ولا اعتبار به (). ومثله عبارة ابن حجر والرملي،

⁽١) سيأتي الكلام عليه قريباً في مبحث الترجيح بالعمل.

⁽٢) مغني المحتاح (٤/٨٦٥).



فهؤلاء لم يذكروا شيئاً عن معناه، وإنما أشاروا إلى أنه المعبر به في «المحرر»، وذكر في «الروضة» أن الخلاف في المسألة أوجه حيث قال ما نصه: «... ولا يجوز التحمل بتعريف عدل أو عدلين أنها فلانة بنت فلان... هذا ما دكره أكثر المتكلمين في المسألة، وفي وجه ثان: عن الشيخ أبي محمد أنه يكيفه لتحمل الشهادة عليها معرف واحد سلوكاً به مسلك الإخبار، وبهدا قال جماعة من المتأخرين منهم القاضي شريح الروياني ووجه ثالث: أنه يجوز التحمل إذا صمع من عدلين أنها فلانة بنت فلان...»(١).

٠ معنى الأشهر:

ومما تقدم نستخلص: أن «الأشهر» هو وجه (٢) زادت شهرته على الآخر؛ لأن عليه أكثر المتكلمين في المسألة كما في «الروضة»، وهو فوي الاعتبار في المذهب بناء على أن المذهب في أن التسامع لا بد فيه من جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب، والوجه الثاني والثالث: المذكورة في «الروضة» ضعيفة عبر عنها المحلي والخطيب بـ«قيل»، وعليه تصدق التعاريف الآتية:

١ - في الوردة البهية: «الأشهر وهو ما قوى اعتبار كونه في المذهب واشتهر أنه منه - أي من الوجهين أو القولين - والثاني مشهور من المذهب لكن الأول أشهر اعتباراً في المذهب "(").

٢ _ وفي الكشاف «ومقابله المشهور وهو ما قوي اعتبار كونه في
 المذهب، واشتهر أنه منه كقوله في مسألة الميزاب: (وإن سقط لكل عالواجب

⁽١) الروضة (٢٦٤/١١)٠

 ⁽٢) وسيأتي في مبحث العمل على خلاف الأشهر أن الخلاف أوجه كما في عبارة لخطيب.

 ⁽٣) أبر الفَضل عبد الشكور الوردة البهية (ص١٠).

نصغه على الأشهر)؛ أي من الوجهين أو القولين، والثاني يوزع على ما في الداخل والخارج فيجب قسط الخارح ثم بعد ذلك فالاعتبار إما بالوزن عند بعض، وبالمساحة عند بعض آخر، والثاني مشهور من المذهب لكن الأول أشهر اعتباراً في المذهب)(1)،

٣ _ قال العلائي: «الأشهر هو القول الذي زادت شهرته على الآحر،
 لشهرة ناقله، أو مكانة المنقول عنه، أو اتفاق الكل على أنه منقول^(۱).

ويستفاد من تعبيره بـ«الأشهر» مسائل:

(١) الخلافية في المسألة.

(٢) الشهرة تكون في الأوحه كما تكون في الأقوال، فهي

(٣) الأرجحية؛ أي أن الراجح ما عبر عنه بـ(الأشهر).

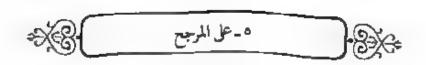
(٤) صحة المقابل لإشعار لفظ (الأشهر) بقوة المقابل.

(٥) والعمل على خلاف الأشهر.

幣 格 海

⁽١) كشاف المصطلحات (ص٦).

⁽Y) المجموع المدهب (1/x3).



(٥) على المرجح

من الألفاظ الفريدة في «المنهاج» أيضاً تعبير الإمام النوويّ بـ«المرجع» وهذا اللفظ مذكور في موضع واحد في باب «النذر»، نحاول هنا إبراز معناه، وم يستفد منه بالرجوع إلى الشروح وكتب المصطلحات وغيرها.

قال الإمام النوويُّ: «ولو نذر فعل مباح، أو تركه لم يلزمه لكن إن خالف لزمه كفارة يمين على المرجح».

قال عنه ابن النقيب: «... (على المرجع). . كذا في نسخة المصنف وكانت الراجع فأصلحت المرجع وعبارة المحرر على ما رجع في المذهب وهو مخالف في الظاهر كما في الروضة والشرحين ففيهما بعد تصحيح عدم الكفارة في المعصية ...»(١).

قال المحلي: «.. (على المرجع) في المذهب كما في المحرر، وفي قول أو وجه لا كفارة ويؤخذ ترجيحه من الروضة كأصلها حيث حكى الخلاف في نذر المعصية إن خولف، ورجع فيه عدم الكفارة ثم أحير عليه نذر الواجب ونذر المبح المذكور وفي شرح المهذب الصواب أنه لا كفارة في الثلاثة»، قال القليوبي: «قوله: (على المرجح) مرجوح والمعتمد أنه لا كفارة فيه» (٢).

عبارة الروضة: « . . المعصية ، كنذر شرب الخمر ، أو الزنا ، أو القتل ، أو الصلاة ، أو القراءة حال الجنابة ، الصلاة في حال الحيض ، أو القراءة حال الجنابة ، الصلاة في حال الحيض ، أو المعصية المنذورة ، فقد أو نذر ذبح نفسه أو ولده ، فلا ينعقد نذره ، فإن لم يفعل المعصية المنذورة ، فقد

⁽١) البراج على نكت المنهاج (١٧١/٨)٠

⁽٢) المحلي وحاشية القليوبي (٤/، ٢٩).

أحسن، ولا كفارة عليه على المذهب، وبه قطع جمهور الأصحاب. وحكى الربيع قولاً⁽¹⁾ في وجوبها، واخباره الحافظ أبو بكر البيهقي؛ للحديث لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين، قال الجمهور: المراد بالحديث، نذر اللجاح قالوا: ورواية الربيع من كيسه، وحكى بعضهم الخلاف وحهين، قلت: هذا الحديث بهذا اللفط، ضعيف باتفاق المحدثين، ... وأما الطاعة فأنواع: أحدها: الواجبات، فلا يصح نذرها، لأنها واجبة بإيجاب الشرع، فلا معنى لالتزامها، وذلك كنذر الصلوات الحمس، وصوم رمضان، وكذا لو ندر أن لا يشرب الخمر، ولا يزني، وسواء علق ذلك بحصول نعمة، أو التزمه ابتداء، وإذا خلف ما ذكره، ففي لزوم الكفارة ما سبق في قسم المعصية، وادعى صاحب النهذيب أن الظاهر هنا، وجوبها، وهل يكون نذر المباح يمينا توجب الكفارة عند المخالفة؟ فيه ما سبق في نذر المعاصي والفرض، وقطع القاضي بوجوب الكفارة في المباح، وذكر في المعصية وجهين، ...» (٢).

قال ابن حجر: « . . (على المرجح) في المذهب كما بأصله واقتضاه كلام الروضة وأصلها في موضع لكن المعتمد ما صوّبه في المجموع وصححه في الروضة كالشرحين أنه لا كفارة فيه مطلقًا» (٣) .

ويتحصل في من نذر فعل مباح، أو تركه لم يلزمه، لكن هل يكون نذر المباح يميناً توجب الكفارة عند المخالفة ؟ فبه خلاف:

- لا كفارة عليه على المذهب، وبه قطع جمهود الأصحاب، ويؤخذ ترجيحه من الروضة كأصلها حيث حكى الخلاف في نذر المعصية إن خولف،

⁽١) هذا التعبير أي قوله: (على المدهب، قطع،،، حكى قولاً) بدل على أن الحلاف طرق في المذهب.

⁽٢) الروضة (٣٠٠/٣) وما بعدها.

⁽٣) التحقة (١٠١/١٠).

ورحح فيه عدم الكفارة ثم أحيل عليه نذر الواجب ونذر لمباح المذكور، وفي شرح المهذب الصواب أنه لا كفارة في الثلاثة، فالمعتمد ما صوبه في المجموع وصححه في الروضة كالشرحين أنه لا كفارة فيه.

وحكى الربيع قولاً في وحوبها، واختاره الحافظ أبو بكر البيهةي، وقطع القاضي بوجوب الكفارة في المباح، وذكر في المعصية وجهين قال الجمهور ورواية الربيع من كيسه.

ه معنى على المرجح:

هو بمعنى «الراجح» ولكنه غير معتمد؛ ولدا قال «ابن حجر»: «واقتضاه كلام الروضة وأصلها في موضع لكن المعتمد ما صوبه في المجموع وصححه في الروضة كالشرحين أنه لا كفارة فيه مطلقًا»، وقال القليوبي: «قوله: (على المرجح) مرجوح والمعتمد أنه لا كفارة فيه».

وقال الدميري: «وهو الذي رجحه الشيخان في الكلام على نذر اللجاج والغضب؛ لأنه نذر في غير معصية · · والثاني وهو المرجح في الشرح والروضة هنا وجزما به في أول الإيلاء: لا كفارة · · » ·

ولعل الإمام النووي عَدَلَ عن قوله «الراجع» إلى قوله «المرجع»؛ لسببين: أنه صحح في الروضة وصوب في المجموع عدم الكفارة، فهو تبرأ من الحكم متصحيحه هنا، ثم أنه يحكي كلام الإمام الرافعي حيث كانت عبارته في المحرر «على ما رجح في المذهب»، وهذا الأقرب. والله أعلم.

ويستفاد من التعبير بـ المرجح الصب عبارة المنهاج (٢) مسائل: الخلافية في المسألة والأرجحية ، أي أن الراجح ما عبر عنه بـ (المرحح) ، ومقابله: مرجوح.

⁽١) النجم الوهاج (١٠٤/١٠).

٢) وإنما قلت: «حسب عبارة المنهج»؛ لما رأيت من عبارات الشراح أنه غير معتمد فهو موجوح.

اختيارات الإمام النووي في المنهاج الإمام النووي في المنهاج

اختيارات الإمام النوويّ في المنهاج

قبل الكلام على اختيارات الإمام النوويّ في المنهاج لابد من ذكر تعريف «الفول المختار».

تعريف القول المختار:

هو ما يختاره قائله من جهة الدليل، فالتعبير بالمختار من غير نقل له من أحد من الأئمة، يفيد أنه خلاف منقول المذهب، فقد اشتهر عندهم استعمال المختار لما يختاره قائله من حيث الدليل(١). وهو المعتمد دليلاً لا مذهباً ٢٠٠٠

وعبارة «التحقيق»: «ومتى جاء شيء رجحته طائفة بسيرة وكان الصحيح الصريح يؤيده قلت: المختار كذا فيكون المختار تصريحاً بأنه الراجح دليلاً (٢)

⁽١) مطلب الإيقاظ (ص٤٨)٠

⁽٢) يستفادُ من عبارة «التحقيق» الآتية: أن القرل المختار هو قول أو وجه في المذهب عضده الدليل، والمقابل عليه الأكثر، ومثلها عبارة اتصحيح التنبيه».

⁽٣) أي لا مذهباً وإن كان من المذهب وهنا يأني إشكال ما مراد لإمام النوويّ بقوله: الـراجح دليلاً ؟ هل قول في المذهب عضده الدليل؟ أم قول من خارج المذهب عضده الدلس؟ أم القول الذي عضده الدليل مطلقًا سواء كان من المدهب أو من خارحه؟ ويؤيد الأول عبارة «التحقيق» والتصحيح التنبيه»، ويؤيد الثاني كلام العليجي نقلاً عن شيخه كما في «مطلب الإيقاط»، ويؤيد الثالث اختيارات الروضة التي نبَّه أمها من حيث الدليل فنجد بعضها من المذهب وبعضها من خارجه وهذا ناقشماه في بحث مطول تركتُه؛ طلباً للاحتصار واكتفيتُ بالإشارة إليه، والله أعلم،

وأن الأكثر الأشهر خلافه^(١)،(٢⁾.

وعبارة «تصحيح التنبيه»: «وما رجحه المصنف وأكثر الأصحاب وكان الراجح في الدليل خلافه، ورجحه بعضهم، قلت المختار كذا»(٣).

اختيارات الإمام النوويّ في المنهاج

الموضع الأول:

في كتاب الصلاة: باب صفة الصلاة قوله: «قلت: يسن إدامة نظره إلى موضع سجوده، وقيل: يكره تغميض عينيه، و«عندي» لا يكره، إن لم يخف ضررا».

* أقوال شُرَّاح المنهاج:

_ قال ابن النقيب: «قوله و(عندي) لا يكره عبر في الروضة بالمختر»(١).

_ قال الدميري: «وعبر في الروضة بالمختار، وهذا قاله اختياراً من عنده، وهو مذهب بعض العلماء وقال الشيخ عز الدين: إذا خشي فوات الخشوع لرؤية ما يفرق خاطره فالأولى تغميض عينيه»(٥).

_ عبارة «الروضة» نصُّها: « . . ويستحب للمصلي ، الخشوع في صلاته ،

 ⁽١) إلا المختار في الروضة ، حيث قال الأسنوي في «المهمات»: المختار في الروضة ليس
 في مقابلة الأكثرين ، بل بمعنى الصحيح والراجح .

 ⁽۲) التحقیق (ص۲۸) وما بعدها.

⁽٣) تصحيح التنبيه (٢/١) وما بعدها.

⁽٤) السراج على نكت المنهاج (٢٩٨/١)، مغني المحتاج (٢٧٨/١)٠

⁽٥) النجم الوهاج (٢/١٧٧).

اختيارات الإمام النووي في المنهاج

وأن يديم نظره إلى موضع سجوده. قال بعض أصحابنا: يكره له تغميض عينيه. و«المختار»: أنه لا يكره إن لم يخف ضرراً. وينبغي أن يدخل فيها بنشاط، وفراغ قلبه من الشواغل. والله أعلم»(١).

﴿ الموضع الثاني:

ني فصل في فدية الصوم الواجب قوله: «رإن مات بعد التمكن لم يصم عنه وليه في الجديد بل يخرج من تركته لكل يوم مد طعام، وكذا النذر والكفارة. قلت: القديم هنا أطهر والولي كل قريب على المختار».

* أقوال شُرّاح المنهاج:

_ قال ابن النقيب· «قوله: (على المختار) كذا عبر في الروضة بالمختار وني شرح المهذب بالأصح المختار وهو تابع في اختياره لابن الصلاح»(٢).

_ وقال الدميري: « . . . (والولي كل قريب على المختار) ؛ لأنه مشتق من الولي بإسكان اللام، وهو القريب، فيحمل عليه ما لم يدلُّ دليل على خلافه. والمصنف تابع في هذا الاختيار ابن الصلاح وابن الأستاذ، وسبقهما إليه صاحب الذخائر. والثاني الوارث وبه جزم الماوردي في آخر (كتاب الوصايا)، وفي التهذيب نحوه. وعلى هذا: لا فرق بين المستغرق وغيره، قال الرافعي: . وهذا هو الأشبه، وفي شرح المهذب: إنه ليس ببعيد، والثالث: العاصب، والرابع: من له ولاية المال. وهذان القولان يردهما قوله صَلَّاتَنُ عَلَيْمَ اللَّهُ عَلَيْمَ اللَّهُ المرأة: (صومي عن أمك)»^(٣).

⁽١) الروضة (١/٢٦٩).

⁽۲) السراج على لكت المنهاج (۲۰۸/۲).

⁽٣) النجم الوهاج (٣/٢٣٦ ـ ٣٣٧).



_ وقال المحلي: «(على المختار) من احتمالات للإمام وهي أن المعتبر الولاية، كما في الحديث أو مطلق الفرابة أو بشرط الإرث أو العصوبة، قال الرافعي: وإذا فحصت عن نظائره وجدت الأشبه اعتبار الإرث اه، وفي صحيح مسم، أنه صَلَّتَهُ عَلَيْهُ وَالله لامرأة قالت له: إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها: «صومي عن أمك»، وهذا يبطل احتمال ولاية المال والعصوبة كما قاله في شرح المهذب»(١).

_ عبارة (الروضة): (... فمن فاته صوم يوم من رمضان ومات قبل قضائه فله حالان. أحلهما: أن يموت بعد تمكنه من الفضاء،...، فلا بد من تداركه بعد موته. وفي صفة التدارك فولان. الجديد: أنه يطعم من تركته عن كل يوم مد. والقديم: أنه يجوز لوليه أن يصوم عنه، ولا يلزمه... وهل المعتبر على القديم الولاية، أم مطلق العرابة، أم تشترط العصوبة، أم الإرث؟ توقف فيه الإمام وقال: لا نقل فيه عندي. قال الرافعي: وإذا فحصت عن نظائره، وجدت الأشبه اعتبار الإرث. قلت: (المختار)، أن المراد مطلق القرابة، وفي صحيح مسلم: أن النبي _ صَالَ الله عندي عند للمرأة تصوم عن أمها وهذا يطل احتمال العصوبة، والله أعلم)(٢).

فالموضع الأول اختياره من عنده، وهو مذ هب بعض العلماء والثاني تابع في اختياره «ابن الصلاح» و «ابن الأستاذ»، وسبقهما إليه «صاحب الذخائر»، وفي هذا دلالة على اختيارات الإمام النووي في «المنهاج» (۳).

⁽١) كنز الراغبين (١/٨٥)٠

⁽٢) الروضة (٢/٨١).

 ⁽٣) إلا أن تعبيره عن الموضعين في الروضة بالمختر يدل على أنه بمعنى الراجح أو الأصح
 في المدهب.

اختيارات الإمام المووي في المنهاج المنهاج

وني الكلام على اختيارات الإمام النووي مباحث مهمة تركتها خشية الإطالة وأفردتها ببحث مستقل منها: اختيارات الإمام النووي في كنبه بما فيها الروضة، وحالات القول المختار، وكيف نعلم أن مخنار الروضة من حبث الدليل؟، وحكم اختيارات الإمام النووي من حيث المذهب، وحكم تقليد القول المختار، وطرق الاختيار.

李孝 茶茶 茶來

** ale lead of the second of t

مصطلح الترجيح بالعمل

يُذْكُرُ لفظُ «العملِ» عند تعدد «الأقوال»، أو «الأوجه» في مسألة معينة حيث يُرجح الفقهاءُ أحدها بقولهم: «عليه العمل» أو «العمل على هذا»، أو يردونه بقولهم: «العمل على خلافه»، وهذا ليس محصوراً على كتب الفقه فحسب، بل نجده في كتب الحديث، والفتاوى وغيرها، وبحثنا سيقتصر على المعنى المراد، وما يستفاد منه، ومدى حجية العمل، مع إيجاز واقتصار على كتب أثمتنا الشافعية (۱).

عبر الإمام النوويُّ بهذا اللفظ في موضعين من «المنهاج»:

الموضع الأول:

في تكبير العيد قوله: «ويكبر الحاج من ظهر النحر ويختم بصبح آخر التشريق وغيره كهو في الأظهر، وفي قول من مغرب ليلة النحر، وفي قول من صبح عرفة وينختم بعصر آخر التشريق والعمل على هذا».

- قال ابن النقيب: «قوله: (والعمل على هذا) أي في الأمصار، قال النووي: في تصحبح التنبيه وهو المختار من حيث الدليل، وقال في الروضة من زوائده: هو الأظهر عند المحققين (٢).

⁽١) هذا المصطلح بحتاج إلى بحث شامل في علم الفقه والحديث والأصول، فهناك أحاديث ضعيفة والعمل عليها وأخرى صحيحة والعمل على خلافها، ينظر في الترمذي وأبي دَاوُدَ، ورسالة الأنصاري تعليق الدكتور عبد الفتاح أبو

⁽٢) السراج على نكت المنهاج (١/٦٣)،

◆X€

يظهر من شروح «المنهاج»، و«الروضة»، و«المجموع» أن «العمل على هذا» أي «عمل الناس» في الأعصار والأمصار (۱) وفيه إشارة لترجيحه لا سيما أنه صححه في «مجموعه»، واختاره في «تصحيحه» (۱). وقال في «الأذكار» إنه «الأصح»، وفي «المروضة» إنه الأظهر عند المحققين (۱) للحديث أي الذي رواه المحاكم أنه _ ما الله المناد (۱) وقال فيه. صحيح الإسناد (۱) وهو «مختار من المذهب» من حيث الدليل (۱) ، وهو «المعتمد» (۱).

وهذا الاعتماد والاختيار مبنيٌ - كما في بعض شروح المنهاج - على أمرين:

* الأمر الأول·

الخبرُ الصحيحُ لما روى الحاكم عن علي وعثمان قالا: «كان النبي

⁽١) معني المحتاح (٤٢٧/١)، كنز الراعبين (١/٥٩١) وما بعدها، السراج على نكت المنهاج (٤٦٣/١).

⁽٢) نهاية المحتاج (٣٨٨/٢)، المغني (١/٢٧١).

⁽٣) نهاية المحتاج (٣٨٨/٢)، المغني (٢/٧١).

⁽٤) كنز الراغبين (١/١٥٤)٠

⁽۵) في المسألة ثلاثة أقوال (أصحها) عندهم من ظهر يوم النحر إلي صبح آخر التشريق (والثالي) من مغرب ليلة البحر إلي صبح آخر التشريق (والثالث) من صبح عرفة إلى عصر آخر التشريق من التشريق من الإبتداء من ظهر يوم عصر آخر التشريق من الأصحاب الابتداء من ظهر يوم النحر إلي صبح آخر التشريق واختارت طائعة محققي الأصحاب المتقدمين والمأخرين أنا يبدأ من صبح يوم عرفة ويختم بعصر آخر التشريق ممن اختاره أبو العباس ابن سريج حكه عنه القاصي أبو الطيب في المجرد وآخرون قال البندنيجي هو احتيار العزني وابن مريج قال الصيدلاي والروباني وآخرون وعليه عمل الناس في الأمصار واختاره ابن لمنذر والبيهقي وغيرهما من آئمة أصحابنا الجامعين بين الفقه والمحديث وهو الذي خدره من النا المحدود (٥/٤٠).

⁽٦) كنز الراغبين (١/٤٥٨) وما بعدها، نهاية المحتاج (٣٨٨/٢).



مَنْ الله الرحمن الرحب وي المكنوبات بـ (بسم الله الرحمن الرحبم) ويقنت في صلاة الفجر، وكان يكبر يوم عرفة من صلاة الصبح، ويقطعها صلاة العصر أخر أيام التشريق، وفي النجم الوهاج: «هذا حديث صحيح الإسناد ولا اعلم في رواته منسوباً إلى الجرح»،

وإن قال ابن حجر: «.. ثم رأيت الذهبي في تلخيص المستدرك أشار إلى أنه شديد الضعف وعبارته خبر واو كأنه موضوع ثم بين ذلك ومر أن ما هو كذلك ليس بحجة ولا في الفضائل»(١).

ومع ذلك فإن هذا الحديث لم يكن وحده دلبلاً على الحكم، بل هناك روايات أخرى صحيحة بسطها الإمام النوويّ في «المجموع»(٢).

الأمر الثاني:

صحَّ ذلك من فعل عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس ــ رضي الله تعالى عنهم ــ من غير إنكار^(٢)؛ وفي هذا إشارة إلى الإجماع السكوتي.

، الموضع الثاني:

في باب الشهادات قوله: «لا يصح تحمل شهادة على متنقبة اعتماداً على صوتها فإن عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز، ويشهد عند الأداء بما يعلم، ولا يجوز التحمل عليها بتعريف عدل أو عدلين على «الأشهر»، و«العمل على خلافه».

⁽١) تحمة المحتاج (٢٥/٣).

⁽٢) المنجموع (٥/٤٣) وما يعدها.

⁽٣) مغنى المحتاج (١/٢٧).

€8-

%

قال الخطيب: ال(على الأشهر) المعبر به في المحرر، وفي الروضة وأصلها عند الأكثرين، بذء على أن المذهب في أن التسامع لا بد فيه من جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب، وقيل: يحوز بتعريف عدل؛ لأنه خبر، وقيل بتعريف عدلين بنء على جواز الشهادة على النسب بالسماع منهما (والعمل على خلافه) أي الأشهر، وهو التحمل بما ذكر ولم يبين أن مراده العمل على التحمل بتعريف عدل فقط، وقد مر أنهم وجهان، وقد سبق للمصنف مثل هذه العبارة في صلاة العيد، وهي تقتضي الميل إليه ولم يصرحا بذلك في الشرح والروضة، بل نقلا عن الأكثرين المنع وساقا الثاني مساق الأوجه الضعيفة، وقال البلقيني: ليس المراد بالعمل عمل الأصحاب، بل عمل بعض الشهود في بعض البلدان: أي ولا اعتبار به الأفهاد المهاد الم

* نستخلص من مجموع الشروح:

_ أن قوله: (على الأشهر والعمل على خلافه) أي على خلاف الأشهر^(٢)، والأشهر هو لفظ «المحرد^{»(٣)}،

_ والمرد بـ «العمل» هنا عمل الشهود (١) والناس في بعض البلاد لا عمل «الأصحاب» كما قاله البلقيني (٥). ولا اعتبار به (٦)؛ حيث جرى عملهم على خلاف الأشهر (٧)، وهو الاكتفاء بالتعريف من عدل وجرى عليه جمع متقدمون.

المغني (٤/٨٢٥).

⁽٢) كنز الراغيين (٣٢٩/٤)، مغني المحتاج (١٨/٤).

⁽٣) السراج على بكت المنهاج (٢٧٦/٨).

⁽٤) قال الشير ملسي: (قوله: والعمل من الشهود إلخ) ضعيف. (٣٠١/٨).

⁽٥) حاشية القليوبي (٤/٣٢٩)، المعني (٤/٨٥)، التحقة (١٠/٣١٩)، النهاية (٨/٠٣).

⁽٢) مغي المحتاج (٤/٨٢٥).

⁽٧) سبق أن ببنا هظ (الأشهر).



بل وسع غير واحد في اعتماد قول ولدها الصغير وهي بين نسوة هذه أمي(١).

_ وقال الشيخ عز الدين في «الفتاوى الموصلية». إنه «المختار» ؛ لمسيس الحاجة (٢).

- وفي ذكر العمل به المزيد على «الروضة» وأصلها إشارة إلى الميل ^{إليه} ولم يصرحا بذلك في الشرح والروضة، بل نقلا عن الأكثرين المنع وساقا الثاني مساق الأوجه الضعيفة (٢).

_ واعتمده بعضُ المتأخرين ونقل عن الرملي أنه فعله وأقر عليه في تزويج بنته (٤) ويشتم منه الميل إلى ما عليه العمل، وفيه فسحة للناس، وإلا لتعطلت أحوالهم ببطلان كثير من الشهادات على النساء (٥).

ويتحصل مما قدمناه أن صيغة «العمل على هذا»، أو «العمل على خلافه» عند الشافعية صيغة ترجيح، ويدلُّ عليها الأقوال الآتية:

عنال العلامة علوي السقاف: «وقول الشيخين وعليه العمل صيغة ترجيح كما حققه بعضهم»(٦).

_ قال النحاج محمد سهل في نظمه: «وصيعة الترجيح أيضا كثرت وهي بحسب مدرك اختلفت... ثم قال: ومن الصيغ قول الشيخين وعليه العمل كما

⁽١) التحقة (١٠/٩/١٠)، النهاية (٨/١٠).

⁽٢) النجم الوهاج (١٠/٥٥٣)٠

⁽٣) المغني (٤/٨/٤).

⁽٤) حاشية القليوبي (٩٨/٤).

⁽ه) صوب الركام (۸۳/۲).

⁽٦) القوائد المكبة (ص١٤٤)٠



حققه بعضهم الألا).

قال الإمام النووي في «التنقيح» ـ تعليقاً على قول الإمام الغزالي: «ويستحب قراءتها ـ أي السورة ـ للإمام والمنفرد في ركعتي الفجر والأوابين من غيرهما وهل تستحب في الثالثة والرابعة ؟ قولان منصوصان: الجديد: أنها تستحب، والثاني: _ وعليه العمل - أنه لا تستحب» ـ: «قوله (وعليه العمل) المراد بالعمل الفتوى، يعبي هو الأصح الذي يفتى يه، وهكذا رجحه شيخه، وسبق بترجيحه أبو إسحاق المروذي» (٢)

ومن فتاوى ابن حجر (وسئل) رحمه الله تعالى سؤالاً صورته ما معنى قولهم في تكبير العيد «عليه العمل»، وفي الشهادات «الأشهر كذا والعمل على خلافه» وكيف يعمل بخلاف الراجح؟

(فأجاب) نفعنا الله تعالى به بقوله: «إن الترجيح تعارض؛ لأن العمل من حملة ما يرجح به وإن لم يستقل حجة، فلما تعارض في المسألة الترجيح من حيث دليل المذهب والترجيح من حيث العمل لم يستمر الترجيح المذهبي على رجحانيته لوجود المعارض فساغ العمل بما عليه العمل) (**).

🚜 معنى اللفظ وما يستفاد منه:

بعد كل ما قدمناه وما جاء في فتاوى «ابن حجر» على وجه الخصوص -حيث إنه سئل عن هذا المصطلح بعينه - يظهر أن صيغة «العمل عليه»، أو «على خلافه»، عند الشافعية صيغة: «ترجيح»؛ لأن العمل من جملة ما يرجح

⁽١) التمرات الحاجينية (ص٢٨).

⁽٢) التنقيح (١٢٣/٢) وما بعدها.

 ⁽۳) الفاری الکبری (٤/ ٩٩٩ ـ ۲۹۹).

به، وإن لم يستقل حجة. والمراد بالعمل الفتوى؛ لأن العمل يكون على مقتضى الفتوى والله أعلم.

ويستفدُّ من كلام الشيخ ابن حجر أن العمل لا يستقل حجة بل يستمد إلى مرجحات أخرى، وعليه نجد هنا جملة من المرجحات استند عليها العمل تقدم ذكرها إجمالاً ، ونفصلها في الآني:

الترجيح بالعمل في تكبير العبد:

استند إلى:

(١) الاستناد إلى الخبر الصحيح:

قال الإمام النوويُّ في «الروضة»: «فالحجاج ببتدئون التكبير عقب ظهر يوم النحر، ويختمونه عقب الصبح آخر أيام التشريق. وأما غبر الحجاج، فقيهم طريقان. أصحهما: على ثلاثة أقوال. أظهرها: أنهم كالحجاج. والثاني: يبتدئون عقب المغرب ليلة النحر إلى صبح الثالث من أيام النشريق. والثالث: عقب الصبح من يوم عرفة ويختمونه عقب العصر آخر أيام التشريق. قال الصيدلاني وغيره: وعليه العمل في الأمصار. قلت: وهو الأظهر عند المحققين، للحديث. ـ والله أعلم ـ.. والطريق الثاني: القطع بالقول الأول»(١). وهو معنى قول شُرَّاح «المنهاج»: «للخبر الصحيح فيه... ومن ثم اختاره المصنف في المجموع وعيرهاا .

(٢) الاستناد فعل الصحابي:

قال الخطيب: « . . صح من فعل عمر وعلي وابن مسعود وابن عياس

⁽١) الروضة (٨٠/٢).

×8.

رضي الله تعالى عنهم من غير إنكار»؛ وفي هدا إشارة إلى «الإجماع السكوتي» والله اعلم.

(٣) وبالإمكان أن نقول: إنَّ العمل استند إلى «الإجماع الفعلي»:

قال ابن حجر - في أثناء كلام له على «الإجماع الفعلي» -: "٠٠٠ نعم ما ثبت فيه أن العامة تفعله وجرت أعصار المجتهدين عليه مع علمهم به وعدم إنكارهم له يُعطي حكمَ فعلهم كم هو ظاهر فتأمله»(١) اهـ.

% الترجيح بالعمل في الشهادات:

لم أقف على مرجح غير قولهم: مسيس الحاجة إليه وفيه قسحة للناس، ولعل هدا يرجع إلى أن العمل هنا عمل الشهود والناس في بعض البلاد، لا عمل الأصحاب كما قاله البلقيني، ولا اعتبار به.

ومحصّل الكلام في هذا الموضع: أن العمل على خلاف الأشهر، فيعمل القضاة الآن بالشهادة عليها باسمها ونسبها بتعريف عدل أو عدلين، والفتوى والعمل على ذلك (٢).

ومن أمثلة هذا للفظ في غير «المنهاج» قوله في «المجموع»: «وذكر في النهاية عند ذكره قراءة السورة في الركعتين الأخيرتين أن القديم: انه لا يستحب قال وعلبه العمل..»(٣)، وهي كثيرة لمن تتبعها. والله أعلم.

兴长 杂杂 杂珠

⁽١) التحفة (١/٢١٦).

⁽٢) العلامة محمد بن حفيظ، النقول الصحاح (ص٣٨).

⁽r) المجموع (1/17).

التعبيرات الأصولية في المنهاج

Parente and the second second

المصطلحات الأصولية في المنهاج

ستعمل الإمام النووي في «المنهاج» ألفاظاً متداولة في كتب الأصول معمل الإمام النووي في المنهاج» الأصول، والأصل هو ما ينبني عليه وهذا ليس بغريب؛ لأن الفروع تبنى على الأصول، والأصل هو ما ينبني عليه غيره ومن تلك الألفاظ الأصولية، «الإجماع»، و«المُجمع عليه»، و«القياس»، غيره ومن تلك الألفاظ الأصولية، «الإجماع»، و«المُجمع عليه»، و«القياس»، أبيّنُ معانيها على الترتيب،

(١) الإجماع والمُجمع عليه

«الإجماع» لغة هو: هو العزم، يقال، اجمع فلان على كذا، إذا عزم عليه.
وأما اصطلاحاً: فهو اتفاق المجتهدين من أمة سيدنا «محمد» _ صَالَاتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّة
_ على أمر من الأمور في عصر غير عصر الرسول صَالَةَ مُنْتُهِ وَسَلَّةً

وهو المصدر الرئيسي الثالث من مصادر التشريع المتفق عليها عند المسلمين بعد كتاب الله وسنة رسول الله صَرَّاتَهُ عَلَيْهَ عَلَيْهَ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهَ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِيْمِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ الْعَلْمُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الْعَلْمُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْمِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْمِيْهِ عَلْمِيْهِ عَلْمِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْمُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِه

فهل هو في «المنهاج» بهذا المعنى أم جاء بمعنى آخر؟ وللإجابة عن ذلك سنتعرض مواضعه في «المنهاج» وما قيل فيها.

﴿ الموضع الأول:

في كتاب الفرائض فصل في إرث الحواشي -: «والعصبة من ليس له سهم

(۱) الوجيز ، هيتو (ص٣٣١) وما يعدها.



). }};•

مقدر من «المجمع» على توريثهم، فيرث المال أو ما فضل بعد الفروض». وفي هذا الموضع لم يذكر الشُرَّاح شبئاً، ولعن عدم الذكر؛ لوضوح المعنى.

€ الموضع الثاني:

في فصل في تحمل الشهادة وأدئها قوله: «ولوجوب الأداء شروط:... وأن يكون عدلا فإن دعي ذو فسق مجمع عليه، قيل أو مختلف فيه لم يجب^(١).

قال المحلي: «(وأن يكون عدلا فإن دعي ذو فسق مجمع عليه) كشارب الخمر (قيل أو مختلف فيه) كشرب لنبيذ...»(٢) ومثله عبارة الخطيب.

وقال العلَّامة عبد الله بن حسين بلفقيه: «وأما قولهم هذا مجمع عليه فإنما يقال فيما اجتمعت عليه الأمة» (٣).

الموضع الثالث:

في كتاب القضاء فصل في آداب القضاء قوله: «ولا يقضي بخلاف علمه بالإجماع».

قال الخطيب: «(ولا يقضي) القاضي (بخلاف علمه بالإجماع) كما إذا شهد شاهدان بزوجية بين اثنين وهو يعلم أن بينهما محرمية أو طلاقاً بائناً، فلا يقضي بالبينة في ذلك؛ لأنه لو قضى به لكان قاطعاً ببطلان حكمه، والحكم بالباطل محرم»(1).

⁽١) التحقة (١٠/٩٢٩).

⁽٢) كنز الراغبين (٤/٣٣١).

⁽٣) مطلب الإيقاظ (ص٧٧)، وينظر الفوائد المكية (ص٥٤).

⁽٤) مغني المحتاج (٤/٣٠٥).



مسألة: «الوجوه» هل تخرق الإجماع؟

🚁 خلاصة ما ذكروه:

قال الخطيب: «تنبيه: عترض على المصنف دعواه «الإجماع» بوجه حكاه «الماوردي» بأنه يحكم بالشهادة _ أي بالبينة _ المخالفة لعلمه، وأجيب بأن لنا خلافاً ني أن الأوجه هل تقدح في الإجماع بناءً على أن لازم المذهب هل هو مذهب أو لا؟، والراجع أنه ليس بمذهب فلا تقدح»(١).

وقل ابن حجر: «... (بالإجماع) على نزاع فيه منشؤه أن الوجوه هل نخرق الإجماع؟ والوجه أنا أن قلنا: لازم المذهب مذهب خرقته، وإلا وهو الأصح فلا»(٢).

قال العلّامة ابن عبيد الله: «انعقد الإجماع على امتناع القضاء بخلاف العلم ونازع بعضهم في حصوله ، ولكنه لا يعتد بذلك النزاع ؛ لأنه لم يخرج عن الإجماع سوى بعض وجوه للأصحاب وليست من مذهب الشافعيّ ؛ لأنها مخرجه على قواعده أو نصوصه ، فهي من لوازمه فقط ، ولازم المذهب ليس بمذهب على الأصح ه تحفة بالمعنى . وهو معقول غير أنه صريح في انسلاخ طائفة من المذهب عنه ، وهي كل ما في «المنهاج» وغيره من الوجوه ، وقد مر أن الوجوه داخلة في المذهب بخلاف الاختيارات وهذا قد يخالف ما هناك» (*).

⁽١) مغنى المحاج (٤/٣٠٥)٠

⁽١) تحقة المحتاج (١١/١٨٠)،

 ⁽٣) صوب الركام (ص٩٤٩) وما بعدها، للزيادة رجع ما قاله معمد الطيب في كتابه:
 والمذهب عند الشافعية انقلاً عن كتاب حاة الشيخ عيسى منون، وعن النحر المحيط (ص٤١٤).



وقال ابن النقيب: «... (بالإجماع) عبرة «المحرر»، و«الروضة» (۱) والشرحين بـ «لا خلاف»، وفيه نظر»، ففي «الحاوي» وجه أنه يقضي بالبينة إذا شهدت بما يعلم خلافه، وتبعه على حكايته الروباني، والشاشي في «الحلية»، وابن يونس وابن الرفعة في «شرح التنبيه» لهما وهو لعمري ساقط غير معتد به» (۱)،

٠ الموضع الرابع:

وي آداب القضاء قوله: «وإذا حكم باجتهاد ثم بان خلاف نص الكتاب أو السنة أو الإجماع أو قياس جلي».

قال ابن حجر: «(أو) بان خلاف (الإجماع)، ومنه ما خالف شرط الواقف (أو) خلاف (قياس جلي)، وهو ما يعم الأولى، والمساوي قال القرافي: أو خالف القواعد الكلية قالت الحنفية: أو كان حكما لا دليل عليه أي: قطعا فلا نظر؛ لما بنوه على ذلك من القض في مسائل كثيرة قال بها غيرهم لأدلة عنده. قال السبكي: أو خالف المذاهب الأربعة؛ لأنه كالمخالف للإجماع»(٣).

وبهذا ينضح جلباً أن «الإجماع» في المواضع الأربعة هو «الإجماع» الأصولي، أمَّا الموضع الثالث فلا يقضي القاضي بما علم خلافه بـ«الإجماع» كما إذا شهد شاهدن بزوجية بين أثنين وهو يعلم أن بينهما محرمية أو طلاقا بائناً، فلا يقضي بالبينة في ذلك؛ لأنه لو قضى به لكان قاطعاً ببطلان حكمه،

⁽١) عبارة الروضة: قولاً يقضى بخلاف علمه بالا خلافة (١١/ ١٥٦).

⁽٢) السراج على تكت المنهاج (٢٠٨/٨)٠

⁽٣) لتحقة (١٠/١٤٤).

→}@{

والحكم بالباطل محرم، وعبر في «المنهاج» بالإجماع وفي غيره بلا خلاف وهذا بناء على أن لازم المذهب ليس بمذهب فلا تقدح وهو الراجح، والوجه الذي حكاه الماوردي ساقط غير معتد به.

فرع: الفرق بين مذهب الشافعي ومذهب الشافعية:

الكلام على لازم المذهب (١) أو مقتضى المذهب يظهر لنا فرقاً بين مذهب الإمام الشافعي رَسَعَ الله ومذهب الشافعية ، حيث إن مذهب الإمام هو ما تصح نسبته له من الأحكام، وكونه منصوصاً له، أو كونه مخرجاً من نصوصه على الخلاف في نسبة المخرج إليه، أما مذهب الشافعية ، فهو أشمل وأعم فيشمل قول الإمام، وأوجه أصحابه التي تُعدُّ من المذهب.

ففي فتاوى الشيخ ابن حجر ما نصه: ((وسئل) عما يفتي به المفتون هل يقال إنه مذهب الشافعي وَعَلَيْهَة سواء أعلم كونه منصوصاً له، أم لا يقال ذلك إلا فيما علم نصه عليه، وعيره يقال فيه إنه مقتضى مذهه. (فأجاب) نفعنا الله نعالى به بقوله: (لا يجور أن يقال في حكم هذا مذهب الشافعي إلا إن علم كونه مص على ذلك بحصوصه أو كونه مخرجاً من نصوصه على الخلاف في نسبة المخرج إليه، فقد قال النقي السبكي - رحمه الله تعلى - في جواب المسألة لناسعة والثلاثين من المسائل الحلبية: وأما من سئل عن مذهب الشافعي وَعَلَيْهَا للمنافعي وَعَلَيْهَا وَلم يعلم ذلك منصوصاً للشافعي وَعَلَيْهَا وَلم يعلم ذلك منصوصاً للشافعي وَعَلَيْهَا وَلم يعلم ذلك منصوصاً فيما هو مخرح هل يجوز نسبته إليه، واختار الشيخ أبو إسحاق أنه لا يجوز هذا فيما هو مخرح هل يجوز نسبته إليه، واختار الشيخ أبو إسحاق أنه لا يجوز هذا في القول المخرج، وأما الوجه فلا يجوز نسبته إليه بلا خلاف، نعم هو مقتضى

⁽١) كما في مسألة: «الوجوء» هل تخرق الإجماع؟ المنقدمة في الموضع الثالث.

₩

-

مذهبه أو من مذهبه بمعنى أنه من قول أهل مذهبه والمفتي يفتي به إذا ترجح عنده؛ لأنه من قواعد الشافعي رَجَرَيَّتُهُ وَلا ينبغي أن يقال قال الشافعي رَجَرَيَّتُهُ وَلا ينبغي أن يقال قال الشافعي رَجَرَيُّتُهُ وَلا ينبغي أن يقال قال الشافعي رَجَرَا الله في منصوص له قال به أصحابه أو أكثرهم بخلاف ما خرجوا عنه بتأويل أو غيره؛ لأن تحنبهم له يدل على ريبة في نسبته إليه، وما اتفقوا عليه وقالوا ليس بمنصوص يسوغ تقليدهم فيه، ولكن لا يطلق أنه مذهب الشافعي رَجَرَالِيَّهُ بَلُ مذهب الشافعي رَجَرَالِيَّهُ بَلُ مذهب الشافعي رَجَرالِيَّهُ بَلُ مذهب الشافعي رَجَرالِيَّهُ بَلُ الظاهر من اتفاقهم أنه قال به أه ملخصا والله سبحانه وتعالى أعلم»(١).

杂杂 杂杂 杂染

⁽١) الفتاوي الفقهية الكبري (٤/٠٠٠).



(٢) الأقيس والقياس

Y شك أن سادتنا الشافعية حينما لا يجدون حكماً منصوصاً عليه في مسألة ما، فإنهم يجتهدون ويقيسون غير المنصوص عليه (۱) التناسب الفروع الفقهية ، ولهذا نجد الإمام النووي في «المنهاج» استعمل ألفاظاً تدل على «القياس» ، منها:

٠ الأقيس:

ورد في باب السلم ما نصه: «ويجوز في المقصور، وفيما صبغ غزله قبل النسج كالبرود، و«الأقيس» صحته في المصبوغ بعده. قلت: الأصح منعه وبه قطع الجمهور والله أعلم»، ونتكلم عليه من وجوه:

* عبارات الفقهاء فيه:

قال ابن النقيب: «قوله (والأقيس صحته في مصبوغ بعده) كذا في

⁽۱) قال في المجموع (۲۶/۱) وما بعدها: ٥٠٠٠ ويقيسون غير المنقول عليه غير مقتصرين على القباس الجلي، ومنهم من جمعت فتويه ولا تبلغ في التحاقها بالمذهب مبلغ فتاوى أصحاب الرجوه (الحالة الرابعة) إلى يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه ٠٠٠٠ وما لا يجده منقولا إن وجد في المنقول معناه بحيث يدرك بغير كبر فكر أنه لا فرق بينهما جاز إلحاقه به والفترى به ، وكذا ما يعلم اندراجه تحت ضابط ممهد في المذهب، وما ليس كذلك يجب إصاكه عن الفتوى فيه ومثل هذا يقع نادراً في حتى المذكور إذ يبعد كما قال إمام الحرمين إن تقع مسألة لم ينص عليها في المذهب ولا هي في معنى المنصوص ، ولا مندرجة تحت ضابط».



«المحرر»، وحكاه في «الشرح» عن جماعة منهم الجويئي و لماوردي وقال: إنه القياس بعد أن جعل المعروف في الكتب الأصحاب أنه لا يجوز»(١).

قال الرافعي في «الشرح الكبير»: «ويجوز في المقصور والمطلق محمول على الخام، ولا يجوز في اللبس، لأنه لا ينضبط، ويجوز فيما صبغ غزله قبل النسح كالرود، والمشهور في كتب الأصحاب أنه لا يجوز في المصبوغ بعد النسج ووجهوه بشيئين: (أحدهما): أن الصبغ عين نزاينه وهو مجهول المقدار وانغرض بختلف باختلاف أقداره (والثاني): أنه يمنع معرفة النعومة والخشونة وسائر صفات الثوب وحكى الإمام عن طائفة منهم شيخه أنه يجوز وبه قال صاحب الحاوي وهو «القياس» ولو صح التوجيهان لما جاز السلم في المنسوج بعد الصبغ أيضاً وفي الغزل المنسوج أيضا» (۱).

قال القليوبي: «قوله _ أي المحلي _: (المراد بذلك ما في الروضة كأصلها: أن طائفة قالوا بالجواز وهو «القياس» (٣). والمعروف المنع،..) أشار إلى أنه ليس في المسألة طرق، وأن معنى الأقيس المناسب للفروع الفقهية ... (٤).

عبارة «الروضة»: «ويجوز فيما صبغ غزله قبل النسج، كالبرود، والمعروف في كتب الأصحب: أنه لا يجوز المصبوغ بعد النسج. وفيه وجه: أنه يجوز، قاله طائفة، منهم الشيخ أبو محمد، وصاحب الحاوي، وهو القياس»(٥).

السراج على نكت المنهاح (١٠/٣ – ١١).

⁽٢) فتح العزيز (٣١٣/٩).

 ⁽٣) وفي معجم مصطلحات الشافعية: هو القياس ونحوه فهو ترجيح له (ص ٩).

⁽٤) حاشية القليوبي (٢/٥/٢).

⁽a) الروضة (٤/٥٧).



وقال عميرة: «قوله _ أي المحلي _: (المراد الخ) غرضه من هذا أن طائفة قالوه، لا نه مجرد بحث من المؤلف وأصله» (١).

وقال الشيرواني: «قول المتن (والأقيس) أي الأوفق بالقياس على القواعد الفقهية..» (٢).

معنى الأقيس:

ورد في "الوردة البهية": "الأقيس: هو ما قوى قياسه أصلاً وجامعاً أو واحداً منهما^(٦) من القولين أو الأقرال أو الوجهين أو الوجوه، وقد يستعمل معنى الأقيس بكلام الشافعي وَهَا يَهَا أَوْ بمسائل الباب كقول الرافعي في المحرر في باب السلم والأقيس تجويزه في المصبوغ بعد النسج، والوجه الآخر لا يجوز؛ لجهل مقدار الصبغ، واختلاف الغرض به. فالذي اقرب قياساً إلى كلام الأصحاب هو الوجه الأول لكون الثاني مردوداً بأنه لو لم يصح لما صح في المنسوج بعد الصبغ لوجود العلتين فيه» (٤).

⁽١) حاشبة عَميرة (٢/٥/٢).

 ⁽۲) حاشية الشروني (۲٦/۵)، قال الحاج محمد احمد سهل: وصيغة الترجيح أيضا
 کثرت... وذكر منها أوفق لنقاعدة الفقهية، الشعرات الحاجينية (ص ۲۷).

 ⁽٣) وبهذا المعنى قد يستعمل في موضع الأظهر والأصبح إذا كنان الوجهان أو القولان
 متقايسين، كشاف الاصطلاحات الفقهية (ص٤).

⁽٤) الوردة البهية (ص٧)، الشاهية (ص ٣٠)، وفي كشاف الاصطلاحات الفقهية (ص ٤) ما نصه: «وبهذا المعنى يستعمل موضع الأشبه ويقابله الشبيه؛ لأن الأشبه ما قوى شبهه بكلام الشامعي أو أكثر أصحابه أو معظمهم وليس المراد أنه قياس شبه أو قياس علة المشامة كفول الرافعي في لمحرد في الأواني والأشبه أنه لا فرق بين أن يكون الشبة في محل الشرب والاستعمال أو غيره أراد الأشبه بكلام الشافعي وفي تعجيل الزكاة قال والأشبه اعتبار قيمة يوم القبض أراد الأشبه بكلام الأصحاب وأصل المذهب».



والذي يظهر: أن «الأقيس» استعمل في هذا الموضع «بمعنى المناسب للفروع الفقهبة في مسائل هذا الباب»؛ بدليل قول الرافعي: «ولو صح التوجيهان لما جاز السلم في المنسوح بعد الصبع أيصاً وفي الغزل المنسوج أيصاً»؛ أي لوصح التوجيهان المانعان في منع السلم في المصبوغ بعد النسج لما جار أيضاً السلم في المنسوج حتى تتناسب الفروع الفقهية في المنع، وبما أنهم حوزه في الآخرين فالأقيس جواز السلم في المصبوغ بعد النسج حتى تتناسب الفروع الفقهبة في الجواز والله أعلم.

ويستفاد من تعبيرهم بالأقيس مسائل:

- (١) الخلافية في المسألة. وكون الخلاف أوجهاً.
- (۲) المرجوحية (۱)، وهي كون (الأقيس) مرجوحاً عبر عنه في (الروضة)
 وفيه وجه، ومقابله راجح هو المعروف والمشهور في كتب الأصحاب.
- (٣) أن له استعمالات: الأقبس بكلام الشافعيّ، أو بمسائل الباب، أو الأوفق الأقرب قياساً إلى كلام الأصحاب، أو مناسب للفروع الفقهية، أو الأوفق بالقياس على القواعد الفقهية.

ويستفاد من «شرح المحلي» على المتن أمران ذكرهما الشيخ القليوبي وعميرة هما:

١ - غرضه من هذا أن طائفة قالوه، لا أنه مجرد بحث من المؤلف وأصله.
 ٢ - أشار إلى أنه ليس في المسألة طرقاً، وأن معنى الأقيس المناسب
 للفروع الفقهية.

 ⁽١) عند البعض هو من ألفاظ الترجيح من حيث كونه مناسباً للمووع الفقهية في باب معين أو
 أقرب لكلام الأصحاب، لكنه من حيث المعتمد في المذهب مرجوح كما في مسألتنا.



نبه

الأقيس في هذه المسألة عبر عنه بالقياس في الروضة بقوله: «وفيه وجهد أنه يجوز، قاله طائفة، مهم الشيخ أبو محمد، وصاحب الحاوي، وهو القيس» (۱) وفي عبارة الرافعي في الشرح: «وبه قال صاحب الحاوي وهو لقياس» (۱) ، وأيضاً في عبارة المحلي: (المراد بذلك ما في الروضة كأصلها: أن طائفة قالوا بالجواز وهو القياس، والمعروف المنع) (۱).

﴿ القياس:

ورد ني أربعة مواضع من المنهاج:

_ الموضع الأول: في فصل في ارث الحواشي: «والعم لأبوين ولأب كأخ من الجهنين اجتماعاً وانفراداً وكذا قياس بني العم وسائر عصبة النسب.

ـ الموضع الثاني: فرع في تصحيح المسائل: «ويقاس على هذا الانكسار على ثلاثة أصناف وأربعة، ولا يزيد الانكسار على دلك».

- الموضع الثالث: في فصل في تعليق الطلاق بالأزمنة: ﴿ قَالَ أَنتَ طَالَقَ فِي شَهْرِ كَذَا أُو فِي غُرِته أَو أُولُهُ وقع بأُولُ جزء منه ، أُو في نهاره أو أولُ يوم منه في شهر كذا أو في غرته أو أوله وقع بأول جزء من الشهر ، وقيل بأول النَّصِف الآخر - ولو فيفجر أول يوم ، أو آخره فبآخر جزء من الشهر ، وقيل بأول النَّصِف الآخر - ولو قال ليلا إذا مضى يوم فبغروب شمس غده ، أو نهارا ففي مثل وقته من غده أو

⁽١) الورضة (٤/٥٧).

⁽٢) الشرح الكبير (٣١٤/٩).

⁽٣) كنز الراغبين (٣١٥/٢).



اليوم، فإن قاله نهارا فبغروب شمسه وإلا لغا، وبه يقاس شهر وسنة». قال الخطيب: «(وبه) أي اليوم (يقاس شهر وسنة)»(١).

8

- الموضع الرابع: في فصل في اجتماع عموبات على شخص واحد قوله: المن لزمه قصاص وقطع وحد قذف وطالبوه جلد ثم قطع ثم قتل، ويبادر بقتله بعد قطعه لا قطعه بعد جلده إن غاب مستحق قتله، وكذا إن حضر وقال عجلوا القطع في الأصح، وإذا أخر مستحق النفس حقه جلد فإذا برئ قطع، ولو أخر مستحق طرف جلد، وعلى مستحق النفس الصبر حتى يستوفي الطرف فإن بادر فقتل فلمستحق الطرف دية، ولو أخر مستحق البلد حقه فالقياس صبر فقتل فلمستحق الطرف دية، ولو أخر مستحق البلد حقه فالقياس صبر

عبارة الروضة: «أما إذا لم يجتمعوا على الطلب، فإن أخر مستحق النفس حقه جلد، وإذا برأ، قطع، وإن أخر مستحق الطرف حقه، جلد، ويتعذر القتل لحق مستحق الطرف، وعلى مستحق النفس الصبر حتى يستوفي مستحق الطرف حقه، قال الغرالي: ولو مكن مستحق النفس من القتل، وقيل لمستحق الطرف بادر وإلا ضاع حقك لفوات محله، لم يكن بعيدا، ولو بادر مستحق النفس بادر وإلا ضاع حقك لفوات محله، لم يكن بعيدا، ولو بادر مستحق النفس فقتله، كان مستوفيا حقه، ورجع مستحق الطرف إلى الدية، ولو أخر مستحق البجلد حقه، فقياس ما سبق أن يصبر الآخران» (۱).

العب قال الخطيب: « . . (فالقياس) مما سبن في هذه المسألة كما قاله الرافعي قال الخطيب: « . . (فالقياس) مما سبن في هذه المسألة كما قاله الرافعي في الشرح الكبير، وسكت عن حكمها في الصغير، وعبر بها في المحرر: يتبغي في الشرح الكبير، وسكت عن حكمها في الصغير، وان تقدم استحقاقهما؛ لئلا يفوتا عليه (صبر الآخرين) حتى يستوفي حقه، وإن تقدم استحقاقهما؛ لئلا يفوتا عليه (صبر

⁽۱) المغني (۲/۷۹۳).

⁽y) Illegas (+1/377).



حقه ، وإن نازع في ذلك البلقيني بقوله: نبع في القياس الرافعي ، وليس القياس السبة إلى القطع ، لأنه يمكن أن يقطع ، ثم لا يفوت الجلد لأنه يمكن استيفاؤه بالنه من القطع ، لا سيما إذا كان الطرف أذناً أو أنملة أو نحوهما الله البرء من القطع ، لا سيما إذا كان الطرف أذناً أو أنملة أو نحوهما الله .

به وقال المحلي: ((فالقياس) مما سبق (صبر الآخرين)، فلا يقنل ولا يقطع البحلد»(١). قبل الجلد»(١).

ر معنى المصطلح وما يستفاد منه:

يتضح من أقوال الشُرَّاح أن القياس في المواضع الثلاثة الأولى استعمل بمعنى القياس اللغوي وهو تقدير الشيء على مثاله، والتي قد تكون من باب القياس أولا يكون، وعليه يقال في المسألة ما قيل في ما قبله، فبني العم مثلاً كالعم لأبوين ولأب والانكسار على ثلاثة مثل الانكسار على صنفين، ومثل اليوم في التفصيل الشهر والسنة.

وأما الموضع الرابع استعمل بيه قياس مسألة على مسألة، فهو قباس أصولي ومن ثَمَ قال الخطيب مُبَيِّناً ومُعللاً: «.. (فالقياس) مما سبق في هذه المسألة كما قاله الرافعي في الشرح الكبير، وسكت على حكمها في الصغير، وعبر بها في المحرر: ينبغي (صبر الآخرين) حتى يستوفي حقه، وإن تقدم استحقاقهما لئلا يفوتا عليه حقه وإن نازع في ذلك البلقيني يقوله: تبع في القياس الرافعي».

والقياس ــ كما هو معلوم ــ رد فرع إلى أصل لمعنى جامع بينهما، فيدخل في هذا التعريف قياس العلة وهو ما اشتمل على علة مناسبة، وقياس الشبه

⁽١) المغنى (٥/٥٠٥).

⁽٢) كنز الراغبين (٢٠٢/٤).



وقيس إلغاء الفارق فإنهما وإن لم يشتملا على علة فقد اشتملا على شبه علة.

وعلى ما تقدم يكون لتعبيرهم بالقياس استعمالان، قياس لغوي وقياس أصولي، وهذا الفرق (١) ربما يتضح من تعبيراته في المواضع المذكورة «وكذا قياس»، و«بقاس»، و«به يقاس»، فـ«القياس»، هذا ما ظهر لنا والله أعلم.

وذكروا أن هذا اللفط يفيد الترجيح قال سقاف الكاف: «هو القياس ونحوه فهو ترجيح له»(٢).

杂器 發發 發發

⁽١) وهذا التفريق محل نظر.

⁽٢) معجم مصطلحات الشافعية (ص ٩٠).

الفاظ تدل على التصويب الفاظ تدل على التصويب الفاظ تدل على التحويب الفاظ تدل على التحويب الفاظ تدل على الندب الفاظ تدل على اللندب الفاظ تدل على اللاباحة الفاظ تدل على الإباحة الفاظ تدل على الإباحة الفاظ تدل على الإباحة المناس المناس الفاظ تدل على الإباحة المناس الفاظ تدل على الإباحة المناس المناس الفاظ تدل على الإباحة المناس الم

Photography and the control of the c



ألفاظ تدل على التصويب

من منهجية الإمام النوريّ بيان رجحان ما كان راجحاً، وتضعيف ما كان ضعيفاً، وتزيف ما كان زائفاً، وتصحيح ما كان غلطاً؛ ولهذا استعمل في «المنهاج» صيغَ اعتراضٍ وتصحيحٍ وتنبيهٍ عند حصول شيء من ذلك تتضمن استدراك على كلام الرافعي، ومن جملة ذلك:

(١) على الصواب

ورد في باب الحج في فصل المبيت بمزدلفة ما نصه: «ولا يختص الذبح بزمن قلت: «الصحيح» اختصاصه بوقت الأضحية وسيأتي في آخر باب محرمات الإحرام «على الصواب»، والله أعلم».

عبارات الشُرَّح فيه:

قال الخطيب: «... (وسيأتي) للمحرر (في آخر باب محرمات الإحرام على الصواب، والله أعلم) وعبارته هناك ووقته وقت الأضحية على الصحيح، هذا بناه المصنف على ما فهمه من أن مراد الرافعي بالهدي هنا: المساق تقربا لله زيالي فاعترضه هنا وفي الروضة والمجموع، واعترض الإسنويُّ المصنف بأن الهدي يطلق على دم الحبرانات والمحظورات وهذا لا يختص بزمان وهو المراد هنا، وفي قوله: أولاً ثم يذبح من معه هدي، وعلى ما بساق تقربا إلى الله تعالى وهذا هو المذكور في آخر باب





محرمات الإحرام؛ فلم يتوارد الكلامان على محل واحد حتى يعد ذلك تناقضا.

وقد أوضح الرافعي ذلك في باب الهدي من «الشرح الكبير»، فذكر أن الهدي يقع على الكل، وأن الممنوع فعله في غير وقت الأضحية هو ما يسوقه المحرم؛ لكنه لم يفصح في «المحرر» عن المراد كما أفصح عنه في الكبير، فظن المصنف أن المسألة واحدة فاستدرك عليه، وكيف يجيء الاستدراك مع تصريح الرافعي هناك بما يبين المراد اه أي فكان الأولى للمصنف أن يحمل كلامه هنا على كلامه في «الشرح الكبير»، وإن كان الهدي إنما ينصرف عند الإطلاق إلى مد يتعلق بذلك المحمل؛ لأن الجمع حيث أمكن بين كلامين ظاهرهما التناقض يكون أولى من الاعتراض»(۱).

قال عميرة: «قول المتن: (وسيأتي إلخ) يريد أن كلام الرافعي اختلف والصواب الأخير، قال الإسنوي: الهدي يطلق على دماء الجبرانات والمحظورات وعلى ما يساق تقرباً فالأول لا يختص بزمن، والثاني يختص بوقت الأضحية، فالأول أراده «المحرر» والثاني أراده فيما يأتي قال: وقد أوضح الرافعي ذلك في آخر باب الهدي من «الشرح الكبير». غاية الأمر، أنه لم يفصح في «المحرر» عن المراد فظن النووي أن المسألة واحدة، فاعترض في هذا الباب هنا في «الروضة»، وقول المتن: (على الصواب) أي في كلامه المختصر في المحرر».

قال الدميري: «(على الصواب والله اعدم) كذا قال المصنف في «الروضة» و«شرح المهذب» ومقصوده بهذا: أن الرافعي ذكر هنا أن ذبح الهدي لا يختص

⁽١) المغني (١/٨٧٨).

⁽٢) حاشية عميرة (١/١٥١).

برمن لكن يختص بالحرم عكس الضحايا وصحح آخر باب محرمات الإحرام أبها تختص وهو عكس ما ذكره هنا، والجواب: أن مراد الرافعي هنا دم الجبران والمحظورات؛ فإنه لا يختص بزمان كوفاء الليون،

وأما ما يساق من هدي تقربا إلى الله تعالى، فإنه يختص بوقت الأضحية على الصحيح، وسيأتي هذا أبضاً في تتمة باب محرمات الإحرام. نعم؛ الاعتراض وارد على الرافعي من جهة انه أطلق ذكر الهدي هنا، ولم يخصه بوجب ولا غيره، واسم الهدي يقع على الجميع(١).

معنى المصطلح وما يستفاد منه:

يظهر من مجموع الشروح أن مصطلح على «الصواب» يستعمل: للاعتراض والتنبيه عند حصول تناقض، أو غلط محض صريح لبس فيه خلاف. فهو عبارة عن صيغة اعتراض وتصحيح وتنبيه تنضمن استدراك عند حصول شيء من ذلك سواء ذكر صاحبه الصواب في موضع آخر أم لا.

قال الإمام النووي في كتابه «تصحيح التنبيه»: «وما كان غلطاً محضاً ليس فيه خلاف، قىت: الصواب كذا» (٢)،

(٢) غلط

في فصل الحلف على السكنى، قوله: «ولو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج فلا حنث بهذا، أو لا يتزوج أو لا يتطهر أو لا يلبس أو لا يركب أو لا يقوم أو لا يقعد فاستدام هذه الأحوال حنث، قلت: تحنيثه باستدمة

⁽١) النجم الوهاج (٥٣٢/٢) وما بعدها.

⁽٢) تصحيح التنبيه (١/ ٢٢).



التزوج، والتطهر الخلط؛ لذهول».

قال الدميري: «.. (غلط لذهول) هو كما قال... والذهول بالذال المعجمة نسيان الشيء والغفلة عنه»(١).

وقال ابن حجر: «(غلط لذهول) عما في شرحيه ، فإن الذي جزم به فيهما عدم الحث كما هو المنقول المنصوص»(٢).

وقال الخطيب: «(غلط) لمخالفته للمحزوم به في الشرحين وغيرهما من عدم الحنث (لذهول) بذال معجمة، وهو نسيان الشيء والغفلة عنه»(٣).

﴿ معنى ﴿غلط ﴾ وما يستفاد منه:

يستعمل هذا اللفظ للننبيه على ما كان خطأ صريح، وبيان المقالات غير المرتضاة، فهو عبارة عن صبغة تصحيح وتنبيه عند حصول شيء من ذلك،

قال العلَّامة علوي بن أحمد السقاف: «تتمة: من الحق الواضح المقرد من المعلوم بين الأثمة أن ما يقع لبعضهم بعضاً كقوله: «هذا غلط وخطأ» لا يريدون به تنقيصاً ولا بغصاً، بل بيان المقالات الغير مرتضاة..»(٤).

张 恭 恭

النجم الوهاج (۲/۱۰).

⁽٢) التحمة (٣٣/١٠)، ومثله السراح على نكت المنهاج (١٤٥/٨).

⁽٢) المغنى (٤/٩/٤)،

⁽٤) الفوائد المكية (ص١٥٣).



ألفاظ تدل على الندب

هناك ألفاظ تدل على الندب، ذكرها الإمام النوويّ كغيره من الفقهاء حيث إن المندوب ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه، ومن جملة ذلك:

(١) السنة

الغالب في كتب الفروع الفقهية أنَّ يعبر الفقهاءُ بـ «يُسن كذا» ، ومع هذا نجدُ من غيرِ الغالبِ تعبيرهم بـ «السنة» ، ولا مشاحة في التعبير ، طالما أن المدلول واحد .

قال في «المنهاج» _ في فصل المبيت بمنى _: «ويشترط رمي السبع واحدة واحدة وترتبب الجمرات وكون المرمي حجرا، وأن يسمي رميا فلا يكفي الوضع، و«السنة» أن يرمي بقدر حصى الخذف».

قال المحلي: «... (والسنة أن يرمي بقدر حصى الخذف)...، وروى مسلم حديث: «عليكم بحصى الخذف» وهو دون الأنملة طولاً وعرضاً في قدر الماقلا»(١).

والسنة معناها واضح فهي: لغة: الطريقة ، واصطلاحاً: ما صدر عن النبي - صَالِمَتُنَاتِينَالُمُ - من قول أو فعل أو تقرير ، ويرادفها المندوب ، والمستحب والتطوع - فجمهور الشافعية لا يفرقون بين الألفاط المرادفة للسنة ، بل يجعلونها في مرتبة واحدة ، إلا ما نقل عن القاضي حسين ، حيث يجعلها ثلاث مراتب:

⁽١) كنز الراغبين (٥/٤٥١) وما بعدما،



- ١ ـ السنة: ما واظب عليها النبي سَؤَاتَنُ عَلِيهِ مَا
 - ٢ ـ المستحب: ما فعله مرة أو مرتين.
- ٣ ـ التطوع: ما ينشئه الإنسان باختياره ولم يرد فيه نقل.

(٢) فضيلة

جاء في «المنهاج»: «وإدراك تكبيرة الإحرام «فضيلة» وإنما تحصل بالاشتغال بالتحرم عقب نحرم إمامه، وقيل بإدراك بعض القيام، وقيل بأول ركوع --».

قال الخطيب: «(وإدراك تكبيرة الإحرام) مع الإمام (فضيلة) لحديث رواه الترمذي عن أنس أن النبي صَلَّاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال ﴿من صلى لله أربعين يوما في جماعة يدرك التكبيرة الأولى كتب له براءتان: براءة من النار، وبراءة من النفاف وهذا الحديث منقطع لكنه من الفضائل فيتسامح فيه، وروي ﴿لكل شيء صفوة وصفوة الصلاة التكبيرة الأولى فحافظوا عليها وراه البزار من حديث أبي هريرة وأبي الدرداء مرفوعا ما الله والى المناه ا

🖲 معنى فضيلة:

مقرد فضائل وهي مرادفة للسنة وفي مرتبتها، خلافاً للمالكية فهي في المرتبة الثانية من مراتب المندوب بعد السنة وهي عندهم ما أمر به النبي من المائنة من مراتب المندوب بعد السنة وهي عندهم ما أمر به النبي من المؤتنة إلا أنه لم يداوم عبيه بل رغب فيه بذكر أجره وثوابه وفعله مرة أو مرتين (۲).

⁽١) المغني (١/٣١٧)،

⁽٢) مصطلحات المذاهب المقهية (ص٤١).



لكن يلاحظ أن تعريف السادة المالكية للفضيلة لا ينطبق على تكبيرة الإحرام؛ لأن النبي صَلَّلَة عَلَيْه وَسَلَّم لاشك أنه داوم عليها طبلة حياته، وأمر بها ورغب فيها بذكر أجرها وثوابها، وعلى هذا فإدراك تكبيرة الإحرام عند المالكية سنة ولا تسمى فضيلة؛ لأن السنة عندهم ما واظب عليها النبي صَلَّتَهُ عَنْهُ وهو ينطبن تماماً على تكبيرة الإحرام.

وفي «البحر» عن بعضهم أن الفضيلة والمرغب فيه مرتبة متوسطة بين التطوع والنافلة فليراجع (١).

ونخلص من هذا أن للفضيلة ثلاث معاني:

- عندنا هي مرادفة للسنة وفي مرتبتها، وهذا المعنى هو المراد هنا،
 رلعله عبر بفضيلة لعظيم فضلها.
- عند المالكية هي في المرتبة الثانية من مراتب المندوب بعد السنة
 رهذا لا بنطبق على ما هنا.
- عند بعضهم أن الفضيلة والمرغب فيه مرتبة متوسطة بين التطوع والنافية، وهذا أيضاً لا ينطبق على تكبيرة الإحرام.

张 恭 法

⁽١) حاشية الثبراملسي على النهاية (١٧/١).

ألفاظ تدل على الإباحة

ذكر الإمام النوويّ كغيره من الفقهاء ألفاظاً تدل على الإباحة، وإن احتلفت الألفاظ فهي تدل على مدلول واحد، حيث إن المباح: هو الفعل الذي لا يتعلق بفعله، مدح ولا ذم، أو هو الذي لا يثاب فاعله، ولا يعاقب تاركه، ومن جملة ذلك:

(١) لابأس

عبرَ الإمام النوويّ في مواضع من «المنهاح» بـ(لابأس) كما عبر به الرفعي في «المحرر». أذكر هنا أغلب المواضع، والكلام عليها من وجوه:

_ الموضع الأول في مسائل منثورة في كتاب الجنارة: «ولا بأس بإتباع المسلم جنازة قريبه الكافر».

قال الخطيب: « .. (ولا بأس بإتباع المسلم) بتشديد المثناة (جنازة قريبه الكافر) لأنه عَلَيْهِ الصَّلَةُ (أمر علياً رضي الله تعالى عنه أن يواري أبا طالب» كما رواه أبو داود» (١).

وقال المحلي: «هو معنى قوله في «الروضة» و«شرح المهذب» عن الأصحاب: لا يكره روى أبو داود وغيره عن علي رَضَالِتَهُ عَنهُ قال: أتيت النبي صَالَبَتُهُ وَالدُ وَعَيْره عن علي رَضَالِتَهُ عَنهُ قال: أتيت النبي صَالَبَتُ فَقَال: «اذهب عواره»...»

⁽١) المغني (١/٤٨٧).



قال القلبوبي: «قوله: (ولا بأس) فهو مباح، وعليه حمل لأمر في الحديث»(١).

_ الموضع الثاني في مسائل منثورة في كتاب الجبازة أيضاً: «ولا بأس بالإعلام بموته للصلاة وغيرها».

قال المحلي: «ولا بأس بالإعلام بموته للصلاة) عليه (وغيرها) ذكره في «الروضة» وصحح في «شرح المهذب» أنه مستحب»(٢).

قال الخطيب: «.. (ولابأس بالإعلام) وهو النداء (بموته للصلاة) عليه (وغيرها) كَالْمُحَلَّلَةِ والدعاء والنرحم كما في الروضة، بل يسن ذلك كما في المجموع؛ «لأنه صَالِتَتُعَلِيْوَسَلَرُ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج إلى المصلَّى فصلَّى»، وقيل يسن في الغريب دون غيره، وقيل يكره مطلقً "(٢).

الموضع النالث في فصل شروط الصوم: «ولو غله (١) القيء فلا بأس».
 قال المحلي: «٠٠٠ (ولو غلبه القيء فلا بأس) للحديث» (٥).

قال الحطيب: «... (وإن غلبه القيء فلا بأس) أي لم يضر للخبر المار؛ أي خبر ابن حبان وغيره: «من ذرعه القيء – أي غلب عليه _، وهو صائم فليس عليه قضاء، ومن استقاء فليقض»»(٢).

- الموضع الرابع في كتاب الحج باب الإحرام: «ولا بأس باستدامته بعد

⁽١) كنز الراغبين مع حاشية القليوبي (١/٦٠٤).

⁽٢) كنز الراغبين (٢/١٤).

⁽٣) المغني (١/٥٨٥)-

⁽٤) في نسخة: (وإذْ غلبه)

⁽٥) كتر الراغبين (٧٠/٢).

⁽٦) المغنى (١/٧٦).



الإحرام ولا بطيب له جرم».

قال المحلي: «... (ولا بأس باستدامته بعد الإحرام ولا بطيب له جرم) لما روى الشيخان عن عائشة رَمِيَّالِيَّهُ قالت: «كأني أنظر إلى وبيض الطيب في مفرق رسول الله صَلَّالَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ وهو محرم» (١).

قال ابن حجر: ((ولا مأس) أي لا حرمة (باستدامته) في ثوب أو بدن (بعد الإحرام) لخبر مسلم عن عائشة - رَفِيَالِلَهُ عَنهَا - «كأني أنظر إلى وسِض المسك أي بريقه في مفرق رسول الله - صَالَاتَتُعَلَيْوَسَلَدُ -، وهو محرم ١١١١).

- الموضع الخامس في فصل الوقوف بعرفة: «ولايأس بالنوم». قال المحلى: «(ولا يأس بالنوم) المستغرق، وقيل: يضر..»(").

- الموضع السادس في فصل بيع الثمر: «ولا بأس بكمام لا يزال إلا عند الأكل».

﴿ معنى لابأس وما يستفاد منها:

يتضح لنا من عبارات «المنهاج»، وما قاله الشُّرَّاح ـ وخصوصاً استعمالهم

⁽١) كنز الراغبين (١٢٥/٢).

⁽٢) التحقة (٤/٨٥)،

⁽٣) كنز الراغبين (٢/١٤٥).

⁽٤) المغنى (٢/٩٤٤)،

والكرامة والحرمة ولغمرر. • المام عنه المرام عنه المعتسة : العمال المام المعيمة نأ _ البحتسه أسلوب الإضرب بقولهم: «بل يسن»، وقولهم: «وصمح في شرح المهذب أنه

المرابع عند المرابع المعال يع المعسس . والمعال المرابع (١) والمعال المعال المعال المعال المعال المعال المعالم

(٣) ولهو النحو كما تفيمخ فأباله خالماً: بيخ عربي وتمنس

على الإياحة وعدم الكراهة). . الأمام الوديّ في باب النهي عن الذكر والكلام في إن إلى الله المالية إن عطس فحصا الله تعالى على . أ

؛ العما يعالُ (لا بأس) تأتي لمعانِ: * وعلى ما تقلم ذ(لا بأس) تأتي لمعانِ:

ي - سد عول المنهاج: «ولايأس بيرس لا قريب الكافرة -: «هو معنى قوله في الروغة وشرح المهذب عن الأصمياب لا يكره إ(٥). - like Itzelak zhel llande - att hel llang : ((l'ilm) ; girle V

بأس) أي لا حرمة (باستدامته) في ثوب أو بلدن (بعد الإحرم)(٢). - والنفي الحرمة كقول ابن حجر في «التحفق» - عند قول المثن (ولا أي لا حرمة (باستدامته) في شرب أ

 ⁽¹⁾ 限退证 問題 (1/11)。

 ⁽٣) د. علي جمعه (عبر) المناه (عبر) المناها (عبر) (١) د. علي جمعه (عبر) (١)

⁽⁴⁾ KEDL (20/21).

⁽³⁾ Ilizades (1/4pm).

⁽٥) كنز الراغيين (١/٢٠٤)٠٠

⁽۲) اقتصال (۱/۸۵).



قال النووي في «الإيضاح»: «ويكره مسه أي قبر النبي صَالَقَعَلِمِوَكُمُ أو تقبيله، بل الأدب أن يبعد عنه، قال ابن حجر في حشيته اعترض النووي العز بن جماعة وغيره في تقبيل القبر ومسه بقول أحمد لا بأس به. وقد يجاب بأن قول أحمد لا باس به يحتمل نفي الحرمة ونفي الكراهة.

_ وتأتي للإباحة وهي الأصل في استعمالها كقول ابن حجر: "فإن لم تكن مجازفة في أوصافهم أي السلاطين فلا بأس بالدعاء لهم". قال الكردي: "وظاهره الإباحة وصرح بها الشارح في شرح العباب". اهد الكردي. وفي المحلي: "و الاستعانة بإحضار الماء لا باس بها، ولا يقال إنه خلاف الأولى".

_ وتأتي لنفي الضرر أيضاً قال الشيخ على الشبرامسي _ عند قول المتن: (ولا بأس بكمام لا يزال إلا عند الأكل) _: قوله: (لا بأس أي لا يضر) (١). ومثلها عبارة الخطيب: ((وإن غلبه القيء فلا بأس) أي لم يضر) .

(٢) حسن

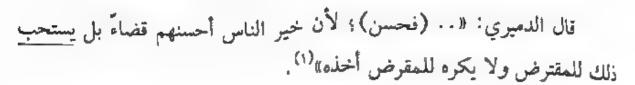
هذا النفظ في موضع واحد في ناب السلم في فصل الإقراض «ولا يجوز بشرط رد صحيح عن مكسر أو زيادة، ولو رد هكذا بلا شرط فحسن».

﴿ أَقُوالُ الشُّرَّاحِ:

قال المحلي: «... (فحسن) لما في حديث مسلم السابق: "إنَّ خيارَكم أحسنُكم قضاءً». وفي "الروضة» قال المحاملي وغيره من أصحابنا: يستحب أحسنُكم قضاءً». وفي "الروضة للحديث الصحيح في ذلك» (٢).

⁽١) كثاف المصطلحات (ص ٤٣)،

⁽٢) كتر الراغبين (٣٢٣/٢).



قال الخطيب: « . . (فحسن) بل مستحب للحديث السابق» (٢) -

ه معنی «حسن» وما یستفاد منه:

يستفاد من تعبيره بـ «حسن» إباحة للفعل لا غير، وليس فيه أكثر من استحسان الشيء، وقد يستحسن ما هو غير مندوب وغير لازم، وهذا يتضح لنا من خلال عباراتهم، وخصوصاً استعمالهم أسلوب الإضراب بقولهم: «بل مستحب أو يستحب»، وقولهم: «ومن ثم ندب»، ولعله عبر بـ «حسن»؛ لوروده في حديث «إن خياركم أحسنكم قضاء» والله أعلم.

粉粉 涤涤 柴柴

⁽١) النجم الوهاج (٢٨٤/٤).

⁽٢) المغنى (٢/١٦٤).

⁽٣) التحقة (٥/٥٦) النهاية (٤/٥٢٤).

Antonidanian describers and the sent and the

ألفاظ خاصة بالأئمة

في «الصنهاج» ألفاظ تدل على أعلام في المذهب، وأخرى تدل على الترجيح، على تصنيفهم حسب الأماكن والأزمان، وأخرى تدل على الترجيح، ومعرفة هذه الألفاظ لها أهمية كبيرة، يترتب على معرفتها معرفة المذهب، وكتبه وأثمته، وأصحابه، وانتشاره في الأقطار والبلدان، ومدارسه وطرقه، ويمكن أن ألخص هذا الإجمال في الآتي:

أولاً: ألفاظ تدل على أعلام في المذهب:

- ۽ نص في البويطي٠٠
- * صحح الرافعي في الشرح . .
 - ﷺ جزم البغوي ..
- عهر صححه الروياني والشاشي "



ألفاظ تدل على أعلام في المذهب

تعارف سادتنا الشافعية على ألقاب، تدل على أعلام في المذهب، وذكر النووي في «المنهاج» جماعة منهم مع ذكر آراءهم وترجيحاتهم وتصحيحاتهم بعد ما ذكر تصحيحه للمسائل تأكيداً للتصحيح وتقوية للترجيح، ومن جملة ذلك:

(١) نص في البويطي(١)

في صلاة الكسوف عبارة «المغني مع المنهاج»: «.. (ولا يطول السحدات في الأصح، قلت: الصحيح تطويلها وثبت في الصحيحين، ونص في) كتاب (البويطي) وهو يوسف أبو يعقوب بن يحيى القرشي البويطي من بُويُط، قرية من صعيد مصر الأدنى، كان خليفة الشافعيّ في حلقته بعده، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، (أمه يطولها نحو الركوع الذي قبلها؛ والله أعلم)»(٢).

معناه: قال الإمام الشافعيّ في الكتاب الذي يرويه «البويطي» عـه فسمى الكتاب باسم راويه مجازاً، ومثله قال في «حرملة» (٣).

⁽۱) لم أهتم في همذ البحث بالتراجم، إلا إدا كان صاحب لترجمة ينوقف على ترجمته الوصول لمعنى معين، أو تحقيق نتيجة ما، أو له رأي في مسألة ما، وعسه فقاء ترجمت للأنمة: سَلَّار، ومحمد القزويني، وعبد الغفار القزويني، والفوراني وأبي على السنجي في مبحث ظهور الترجيح، وترجمت هنا للبويطي والرافعي والروبائي والشاشي والبغوي! لاقترافها بتصحيحات المنهاج.

⁽٢) مغني المحتاج (٢/٢١)

⁽٢) المجموع المذهب (١/٢١ - ١٤).



﴿ فَأَنْدَةً:

كتب الإمام الشافعي أربعة: أحدها: الأمّ، والثاني: مختصر المزني، النالث: البويطي، الرابع: الإملاء(۱). اختصر الحميع إمام الحرمين أبو محمد الجويني في كتاب سمّاه: «النهاية»، واختصره الغزالي في كتاب سمّاه «البسيط»، واختصر «الوسيط» في كتاب سمّاه «الوسيط»، ثمّ اختصر «الوسيط» في كتاب سمّاه «الوحيز»، ثمّ اختصر «الوجيز»، ثمّ اختصر «الوجيز» في كتاب سمّاه «الخلاصة»، ثمّ اختصره النووي اختصر «المحرّر» ثمّ اختصره النووي في كتاب سمّاه «المحرّر» ثمّ اختصره النووي في المنهج» الهم المحرّد، ثمّ اختصره شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في كتاب سمّاه «المنهج» الهم الوجدته.

وقد سمعت عن بعض علماء مصر أنه اختصر «المنهج» وسمّاه «النهج»، وفي «حاشية العلامة البجيرمي على فتح الوهّاب شرح منهج الطلاب» ما نصّه: «قوله: احتصرت فيه «منهاج الطالبين»، وهو مختصر «المحرّر»، وهو من «الوجيز»، وهو من «الوسيط»، وهو من «البسيط»، وهو من «النهاية»، وهو من «الأمّ» اهد وفي «الحفة» في ذكر «المحرّر» ما نصّه: «وسمّي مختصرا؛ لقلة لفظه، لا لكونه ملخصا من كتاب بعينه وهو يخالف ما سلف»، اهد نقلا عن المقاصد السنية لباسودان (۱).

泰 米 泰

⁽١) مطلب الإيقاظ (ص ١٣٦).

 ⁽۲) المقاصد السنية إلى الموارد الهية في جمع الفوائد الفقهية، مخطوط الأحقاف برقم
 (۲۰۳۵)، (۲۹۳۹)



(٢) صحح الرافعي(١) في الشرح

قال في «المنهاج» - في كتاب الإجارة، فصل في الاستثجار للقرب: «والأصح أنه لا يجب حِبْرٌ وخَيْطٌ وكُحُلٌ على وَرَّاقٍ وخَيَّاطٍ وكَحَّالٍ، قلت: «صحح الرافعي في الشرح» الرجوع فيه إلى العادة، فإن اضطربت وجب البيان، وإلا فتبطل الإجارة، والله أعلم».

🚁 معنى تصحيح الرافعي:

أي ترجيح الرافعي في «الشرح» الرجوع إلى العادة خلاف لما في «المحرر» فاختلف ترجيح الرافعي في «المحرر» و«الشرح».

قال لخطيب: « . . . ولا يؤخذ من كلام المتن ترجيح في هذه المسألة ، بل فائدته أنه بقل اختلاف ترجيح الرافعي في «المحرر» و«الشرح» ، اللهم إلا أن يقال إن إيراد كلام «الشرح» على جهة الاستدراك يشعر بترجيحه بدليل أنه لما ذكر في «الروضة» تصحيحه لم يتعقبه بما في «المحرر» ، وقد يقال بترجيح ما في

⁽۱) هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني؛ الإمام الجليل؛ أبو القاسم الرافعي وهو مسوب إلى رافع بن خديج الصحابي رَهَالَيْمَةُ كما وجد بخطه، صاحب والشرح الكبير، والصغير و «المحررا»، وشرح «مسند الشافعي» وغيرها، كان متضلعاً من علوم الشريعة، تفسيراً وحديثاً وأصولاً، وأما الفقه فهو فيه عمدة المحققين واستاذ المصنفين، كانما كان الفقه ميتاً فأحياه وأنشره، وأقام عماده بعد ما أمانه الجهل فأقبره... ومع هذا أيضاً كان _ رحمه الله _ ورعاً زاهداً تقياً، طاهر الذيل مراقباً إليه، له السيرة المرصية، وسمع الحديث من جماعة، وروى عنه الحافظ «عبد العظيم المنذري» وغيره. قال «ابن الصلاح»: أظن أني لم أرى في بلاد العجم مثله، وتوفي في ذي القعدة سنة ثلاث وعشرين وستمائة. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٨٣/٨ ـ ١٨٤)،



«المحرر»؛ لأنه لما استدرك عليه بما في «الشرح» لم يرجحه والأوجه الأول»(١).

المراد بالشرح:

قال في «الوردة البهية»: «ومن المصطلحات الفقهية عند الشافعية «الشرحان» فحيث أطلق فالمراد به «الشرح الكبير» للرافعي المسمى بـ«العزيز»، و«الشرح الصغير» له أيضاً.. وحيث أطلق لفظ «الشرح» فالمراد به «الشرح الكبير»...»(۲) اهـ، بتصرف،

(٣) جزم البغوي

قال في «المنهاج»: «لا يسن وسم نعم الصدقة والفيء في موضع لا يكثر شعره ويكره في الوجه قلت: الأصح: يحرم وبه «جزم البغوي»، وفي صحيح مسلم لعن فاعله والله أعلم».

لمعنى: أن الإمام البغوي جزم يتحريم الوسم في الوجه، وعبارته في «التهذيب»: «ولا يجور أن يسم على الوجه، لما روي عن جابر - رَجَالِلَيْهَاءُ - قال: (نهى رسول الله مَنَالِلَهُ عَنْ الضرب في الوجه وعن الوسم في الوجه))(٤).

⁽١) معني المحاج (٢/٨٢٤)، السراج على نكت المنهاح (٤/٧٤).

 ⁽٢) أبوردة البهبة في بيان اصطلاحات الفقهية الشافعية (ص١٩ – ٢٠).

⁽٣) الحسين بن مسعود العراء، الشيخ أبو محمد البغوي، صاحب «التهذيب» الملقب بالمحي السنة»، ومن مصفاته: «شرح السنة»، و«المصابيح»، والتفسير المسمى «معالم التنزيل». كان إماماً، جليلاً، ورعاً، رهداً، فقهياً، محدثاً، مفسراً، جامعاً بين لعلوم والعمل والعلوم لشريعة والفرآن، ثفقه على «القاضي الحسين»، وهو أخص تلامذته به، وكان لا يلقى الدرس إلا على طهارة، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣٧/٧).

⁽٤) التهذيب (٥/٢١١)٠



(٤) صححه الروياني والشاشي

قال في «المنهاج»: «ولو تردَّى بعير ونحو، في بئر ولم يمكن قطع حلقومه.. فكنادُّ قلت الأصح لا يحل بإرسال كلب، وصححه الروياني والشاشي والله أعلم».

أما معنى التصحيح فواضح ، وفائدته نظهر من عبرة الخطيب حيث جاء فيها من نصه: الولما كان مقتضى تشبيه «المحرر» المتردي بالناد أنه يحل بإرسال كلب عليه ، استدركه المصنف بقوله: (قلت: الأصح لا يحل بإرسال كلب) عليه (وصححه الروياني). (والشاشي (۱)) . فإنه نقل عدم حل المتردي بما ذكر عن الروياني (۲)

(٢) عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد الإمام الجليل أبر المحاسن الروياني صاحب البحرة ، وفي المثل (حدث عن ليحر ولا حرج) ، أحد أثمة المذهب ولمد في ذي البحرة ، وفي المثل (حدث عن ليحر وتنقه على أبيه وجده ببلده ... وسمع من خلائق بآمُل البحجة سنة خمس عشر وأربعمائة ، وتنقه على أبيه وجده ببلده ... وسمع من خلائق بآمُل نيسابور ويُخارى وغرنة ومرو وغيرها .

سيسابور ويحارى وحرف و وقد الشهرة بحفظ العقدب، ويضرب المثل باسمه في ذلك وكان يلقب فخر الإملام. وله الشهرة بحفظ العقدب، ويضرب المثل باسمه في ذلك حتى حكى أنه قال: قلو حرقت كتب الشاقعيّ لأمليتها من حفظي، قال: قلو حرقت كتب الشاقعيّ لأمليتها من حفظي، قال: قلو حرقت كتب الشاقعيّ لأمليتها

⁽۱) محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر، الإمام الكبير، فخر الإسلام، أبو بكر الشاشي، ولد بميا فاروس، في المحرم سنة تسعة وعشرين وأربعمائة هجرية، وكان إماماً جليلاً، حافظاً لمعاقد المذهب وشوارده مع يضرب المثل باسمه، من شيوخه بي العراق أبو إسحاق والشيرازي، ويه عُرِف به، وصار مُعيد درسه وكان يسمى والجنيد، لتنبته، وورعه، والشيرازي، وقد أُغيى عليه في مرض موته، فلما أفاق احضر له ماء ليشربه، فقال: ولا احتاج قد سقاني الآن ملك شربة أغنتني عن الطعام والشراب، ثم مات من ساعته، ونوي يوم السبت خامس عشر شوال سنة سبع وخمسمائة ودفن باب أبرز مع شيخه أبي إسحاق في قبر واحد، له من المصفات الحلية وغيرها واشتهر بصاحب لحلي، ينظر: إسحاق في قبر واحد، له من المصفات الحلية وغيرها واشتهر بصاحب لحلي، ينظر:



(والله أعلم)»(١).

قال ابن النقيب: «قوله (فكناد) هذا بالنسبة لحله بالرمي أما بالكلب فوجهان صحح النووي تبعاً لـ«لروياني» و«الشاشى» التحريم واختار البصريون الحل»(٢٠).

🗞 ملاحظات على التصحيحات:

من الملاحظ أن هذه التصحيحات جاء بها الإمام النووي عند استدراكه التصحيح على المحرر وهذا ربما يفيد أمرين:

(١) _ أغلب هذه التصحيحات جاء بها للتقوية والتأكيد فقط؛ لأن الإمام النوويّ ذكرها بعد ما ذكر تصحيحه وترجيحه، ثم زاده تقوية بقوله: «نص في البويطي»، و«جزم به البغوي»، و«صححه الروياني والشاشي».

(٢) _ أما تصحيح الرافعي الرجوع إلى العادة: فهو استدراك بكلام «الشرح» مما يفيد الترجيح، البهم إلا أن يقال: لكنه هنا لم يصحح كما صحح في بقية الاستدراكات فلا يؤخذ من كلام النووي ترجيح في هذه المسألة؛ ولهذا قال الخطيب: «لا يؤخذ من كلام المتن ترجيح في هذه المسألة، بل فئدته أنه نقل اختلاف ترجيح الرافعي في المحرر والشرح، اللهم إلا أن يقال: إن إيراد كلام الشرح على جهة الاستدراك يشعر بترجيحه بدليل أنه لما ذكر في الروضة

⁽٢) السراج على نكت المنهاج (٦٨/٨).



أبو محمد الجُرجاني: «نادرة العصر، إمام في الفقه». قتله الملاحدة حسداً في حادي
 عشر محرم سنة اثنتين وخمس مائة، مات شهيد بعد فرغه من الإملاء..». ينظر: طبقات
 لشافعية الكبرى (١٩٤/٧ – ١٩٥)

⁽١) المغني (٢٣٨/٤).

X€8{

تصحيحه لم يتعقبه بما في المحرر وقد يقال: بترجيح ما في المحرر؛ لأنه لما متدرك عليه يما في الشرح لم يرححه والأول أوجه» (١).

قال ابن حجر: «فائدة: غالب استدراكات المتن على أصله من المرح» ("). وهذه الاستدراكات التي ينقلها من الشرح هي المعتمدة عنده ويعبر عني في المنهاج بقوله: قلت الأصح أو الصحيح كذا ونحوهما، إلا أنه في هذا نموضع نقل تصحيح الشرح فقط، ولم يستدرك بالتصحيح عليه.

杂杂 杂杂 杂杂

⁽١) معني المحتاج (٢/٨٢٤).

⁽٢) تعمة المحتاح (١٩٩/٦).

المنسوبون إلى الأماكن

اشتهر مذهب الشافعيّ في أنحاء متفرقة ومختلفة من البلاد الإسلامية، علته أفراد من الأثمة لكار وجماعات من طلبة العلم الفضلاء، وفي كل مصر برزت نخبة من العلماء، حملت لواء المذهب در سة وتدريساً وتأليفاً، وظهرت في العصور المتأخرة اصطلاحات تجمع أعلام هذه الأمصار ممن كان لهم اليد الطولى في الاستنباط والتخريج والترجيح والتفريع، ورد في «المنهاج» بعضها، وذكرت بقبتها تتميماً للفائدة، والشيء بالشيء يُذكر.

اشهرها مصطلح: «أصحابنا الخراسانيون»، و«أصحابنا العراقيون» (۱) الذي فهر في نهايات القرن الرابع وأوائل القرن الخامس، ثم تبع ذلك ما سمّي: اطريقة العراقيين»، و«طريقة الخراسانيين»، فالقفال المروزي (ت ٤١٧ هـ) هو: رأس صريقة أصحابنا الخراسانيين، والشيخ أبو حامد الإسفراييني (ت ٤٠٠هـ) هو. رأس طريقة العراقيين، والشيخ أبو علي السبجي (ت ٤٣٠هـ) هو: أول من جمع بين الطريقين والشيخ أبو إسحاق المروزي (ت ٤٣٠هـ) عنده تلتقي الطريقان.

قال الدكتور عبد العظيم الذيب ـ رحمه الله ـ: ونحب أن نؤكد هنا عدة أمور: أن هذه النسبة عراقي أو خراساني، لا علاقة لها بالعرق والميلاد، وإنما

⁽١) كان عدم تحمع كتب الشامعي جميعها لدى أحد تلاميذه أو تلاميذ تلاميذه سبباً في ظهور الطريفتين العراقية والحراسانية، واحتلاف الفقهاء في حكاية المذهب، وتعدد الأقوال عن الشافعي في المسألة الواحدة، من بحث (المعتمد عند الشافعية) للباحث محمد الكاف،

→X€

تأتى هذه التسمية من الشيوح والتلقي، وموطن المدرسة والتلمذة، فقد يكون الصاحب خراساني الأصل والعرق والمولد، ولكنه عاش في العراق، وسمع شيوخ العراق فهو حينئذ عراقي، وأوضح مثال على ذلك الشيخ أبو حامد الإسفراييي، شيخ طريقة العراقيين، فهو إسفراييني المولد، بل والنشأة.

فقد قدم العراق شاباً، ونفقه على شيوخه العراقيين وتخرج بهم، فصار بهذا عراقياً، بل هو شيخ طريقة العراقيين، مع أنه خراساني المولد والنشأة، ولكنه عراقي التفقه،

ومما ننبه إليه أيضاً أن الخراسانيين يسمون أيضاً بـ «المراوزة»، فنارة يقولون: أصحابنا الخراسانيون، وأخرى يقولون: أصحابنا المراوزة -

والذي ننبه إليه ثالثاً أن إطلاق لفظ (خراسانيين) في هذا المقام لا يراد به خراسان بحدودها الجغرافية؛ بل المراد كل الجناح الشرقي لدار الإسلام؛ فيشمل كل ما وراء النهر إلى حدود الهند والصين.

وننبه أيضاً أن مصطلح (العراقيين) يطلق آيضاً ويراد به الأحناف، وأرضح ما يمثل ذلك الاستعمال كتاب إمامنا الشافعي بعنوان: (اختلاف العراقيين)، يعني أبا حنيفة، وابن أبي ليلي، وهو ضمن كتاب الأم. فإذا أُطلق لفظ «العراقيون» في مقابلة الخراسانيين، فالمراد به الأصحاب من أهل العراق، وأما إذا أُطلق في مقابلة مذهب الشافعي أو غيره، فالمراد به أصحاب أبي حنيفة ويخالف عني مقابلة مذهب الشافعي أو غيره، فالمراد به أصحاب أبي حنيفة

* * *

⁽۱) مقدمه تحقيق الهاية المطلب» د عبد العطيم الديب رحمه الله رحمة الأبراد.





(١) العراقيون

يقصد سادتنا الشافعية بـ «العراقيين» أتباع الشيخ أبي حامد الإسفراييني الذي انتهت إليه الرياسة في فقه الشافعية ببغداد، قيل: كان يحضر درسه سبع مئة فقيه، وتبعه جماعة لا يحصون عدداً، سلكوا طريقة في تدوين الفروع، ونصر المذهب في العراق واشتهرت طريقتهم في ذلك بـ «طريقة العراقيين»، أخصهم به أبو الحسن الماوردي «صاحب الحاوي» البصري متوفي ٤٥٠ هـ، والقاضي أبو طيب الطبري صاحب الكتاب المسمى بـ «التعليقة» المتوفي سنة والقاضي أبو علي البندنيجي غيرهم (۱).

(٢) الخراسانيون

لم يُذكر هذا المصطلح في «المنهاج»، إلا أنه صار من المتعارف عليه ما ذُكِرَ العراقيون إلا وذُكِرَ الخراسانيون؛ لكونهما مدرستين شافعيتين متقابلتين.

قال الإمام النووي في «المجموع»: «واعلم أن نقل أصحابنا العراقيين لنصوص الشافعيّ وقواعد مذهبه ووجوه متقدمي أصحابنا أتقن وأثبت من نقل الخراسانيين غالباً، والخراسانيون أحسن تصرفاً وبحثاً وتفريعاً وترتيباً غالبا»(٢).

ذ «الخراسانيون» هم أتباع القفال المروزي الذي له طريقته في تدوين الفروع وهؤلاء سلكوا طريقته هذه، أخصهم الشيخ أبو محمد عبد الله بس

⁽١) الانتهاج (ص ٦٧٢) وما بعدها،

⁽۲) المجسرع (۱/۹۶).



يوسف النيسابوري المعروف بالجويني (ت ٢٣٨ هـ)، وأبو القاسم الفوراني (ت ٤٦١ هـ) وغيرهم، واشتهرت طريقة هؤلاء ومن تبعهم بـ «طريقة المخراسانيين» ويقل لهم «المراوزة» أيضاً؛ لأن شيخهم ومعظم أتباعهم مراوزة، وتارة يقولون: قال الخراسانيون، وتارة يقولون: قال المراوزة كذا، فهما عبارتان عن معبر واحد.

وإنما اقتصرت في ذكر أثمت المنسوبين للأماكن على هذين المصطلحين فقط لشهرتهما وإلا فقد قال التاج السبكي: «واعلم أن أصحابنا في تفرقوا بتفرق البلاد ومنهم: أصحابنا بالعراق، ومنهم النيسابوريون، ومنهم الخراسانيون، ومنهم أهل الشام ومصر، ومنهم أهل الحجاز، ومنهم أهل فارس، ومنهم خلائق من بلاد أخر من للاد الشرق، على اختلاف أقاليمه، واتساع مدنه،، اه بتصرف (۱).

٠ مواضع التعبير بالعراقيين:

الأول. في باب أسباب الحدث قوله: «والأصح حل حمله في أمتعة، وتفسير، ودنانير لا قلب ورقه بعود، وأن الصبي المحدث لا يمنع. قلت: الأصح حل قلبه بعود وبه قطع العراقيون، والله أعلم».

الثاني. باب صلاة الخوف فصل فيما يحل لبسه قوله: «وبحل للمرأة لبسه، والأصح تحريم افتراشها، وأن للولي إلباسه الصبي. قلت: الأصح حل افتراشها، وبه قطع العراقيون وغيرهم، والله أعلم».

الثالث: كتاب الردة قوله: «ولد المربد إن انعقد قبلها أو بعدها، وأحد أبويه مسلم فمسلم، أو مرتدان فمسلم، وفي قول مرتد، وفي قول كافر أصلي

⁽١) ينظر: الكلام بطوله في طبقات الشافعية الكبرى (٢٢٤/١) وما بعدها

المنسوبون إلى الأماكن

قلت: الأظهر مرتد ونقل العراقيون الاتفاق على كفره، والله أعلم».

الرابع: كتاب النذر قوله: «النذر وهو ضربان نذر لجاج: كإن كلمته فلله عنى أو صوم، وفيه كفارة يمين، وفي قول ما التزم، وفي قول أيهما شاء. على عنى أظهر ورجحه العراقيون، والله أعلم».

_{﴾ معنى} القطع في قوله: قطع العراقيون:

«القطعُ» _ كما قالَه القَلْيُوبيُّ رحمه الله _: الجزمُ بقولِ فقط، أو وجهِ، فالقطعُ يكونُ بالوجهِ كما يكونُ بالقولِ، كما صَرَّحَ به الشّارحُ المُحقِّقُ ومُحمّدٌ الرَّمْليُّ والخطيبُ الشَّرْبِينيُّ وغيرُهم رَمَوَلِيَهُ عَلَا،

فاللقطع عندهم: حكية فول أو وجه وإنكار ما سواه كما تَقَرَّرَ ، وذلك الإنكارُ إنّما يكونُ لِمُقابِلِ يَحْكِي قولَيْنِ أو وجهيْنِ ، فحكاية قول أو وجه في المسألة بلا وجود خلاف فيها لا يُقالُ لها: الطريق قاطِعة ، فلا يُقالُ: الطريق قاطِعة » فلا يُقالُ: الطريق قاطِعة » إلّا إذا كانَ في مُقابَلَتِها حاكية للخلاف ، ولذلك عَبَرُوا في تعريف الطَّرُق باللائنِها المُعتلانِ الأصحاب» .

فالعراقيون في بعض هذه المواضع قطعوا بقولٍ أو وجهٍ وانكروا ما سِواء المغطوع به، ورجحوا في بعضها، ونقلوا الاتفاق في البعض الآخر(١).

米米 米米 米米

⁽١) تصوير العطلب (ص٣٧).

المنسوبون إلى الأزمان

قسم أثمتنا الشافعية علماءهم إلى متقدمين ومتأخرين حسب الزمن، وحسب طبقاتهم كعادة المؤرخين في كل مذهب، وفي كل فن من فنون الشريعة،

وقد ذكر الإمام النوويّ في «المنهاج» المتأخرين، وذكرتُ المتقدمين تتميماً للفائدة، وكلامنا على المتقدمين يقتضي لزاماً الكلام على أصحاب الوجوه وما يستتبع ذلك من مباحث في هذا الصدد.

(١) المتأخرون

جاء في كتاب الفرائض: «ولو فقدوا _ أي الورثة من الرجال والنساء _ كلهم . فأصل المذهب: أنه لا يورث ذوو الأرحام، ولا يرد عبى أهل الفرض، للمال لبيت المال، وأفتى «المتأخرون»: إذا لم ينتظم أمر بيت المال بالرد على أهل الفرض غير الروجين ما فضل عن فروضهم بالنسبة، فإن لم يكونوا.. صرف إلى ذوي الأرحام ...».

قال ابن حجر: «... إن المتأخرين في كلام الشيخين ونحوهما كل من كان بعد الأربعمائة، وأما الآن وقبله فهم من بعد الشيخين»(١).

فإذا كان المراد بالمتأخرين الآن وقبله من بعد الشيخين فيكون المتقدمون

⁽١) سحقة المحتاج (٢/٨٧٤) نهاية المحترح (٢/٠١). ٣٢٢



من قبلهما وهو كذلك قال الشيخ ابن حجر في «شرح العباب» عند قول المتن (والأصحاب) ما نصّه: «أي أصحاب الشفعي الذين سلكوا طريقته في الاجتهاد، أو قلدوه من الصحابة وهي هنا: أتباعه فيما يراه من الأحكام مجازاً عن الاجتماع في العشرة بجامع ما في كلّ من الموافقة وشدّة الارتباط، وهو بهذا المعنى يشمل سائر أثمّة مذهبه منذ زمنه إلى الآن، لكن غلب استعمالهم كالمتقدّمين من قبل الشيخين (1) اه.

فالمرد بـ (المتأخرين) هنا كما قال القليوبي: «من الأصحاب وهم بعد لأربعمائة موافقة لبعض المتقدمين» (٢)، وفي كلام الشيخ ابن حجر عن المتقدمين والأصحاب الآتي مزيداً من الإيضاح.

(٢) المتقدمون

قلَ النَّسِخُ ابنُ حجرٍ في «الفتاوى»: «... أنّ المُرادَ بـ الأصحاب»: المُتقدّمون وهم: أصحاب الأوجه غالبًا، وضُبِطُوا بالزّمَنِ وهم: مَن قبلَ الأربعِمائة، ومَن عداهم يُسمّوْنَ بـ المُتأخّرين»، ولا يُسمّوْنَ بـ المُتقدّمِين»، ولا يُسمّوْنَ بـ المُتقدّمِين»، وين ثَمّ اعْتَرضُوا قولَ «المنهاج» وأفتى المتأخرون بأنّ منهم ابن سُراقة، وهو قبلَ الأربعِمائة، لا سيّما وهو قد نقله عن مَشايِخِه، ويُوجَّهُ هذا الاصطلاحُ: بأنّ بَقية أهلِ القرنِ الثّالثِ مِن جمليهم السّنفُ المشهودُ لهم على لِسانِه صَلَالتَكْبَوتِتُهُ بِانهم خيرُ القرون، فلمّا عُدُّوا مِن السّلفِ وقَرْبُوا مِن عصرِ المجتهدين وكانتُ بأنهم خيرُ القرون، فلمّا عُدُّوا مِن السّلفِ وقرُبُوا مِن عصرِ المجتهدين وكانتُ

 ⁽١) نقلاً عن المقاصد السبة إلى الموارد الهنية في جمع الموائد العقهبة، مخطوط الأحقاف برقم (٢٥٣٥)،

⁽٢) حاشية القليوبي (١٣٧/٣).



ملكةُ الاجْتِهادِ فيهم أَقْوَى مِن غيرهم خُصُّوا - تمييزًا لهم على مَن بعدَهم - باسمِ «المُتقدَّمين»، فاحفظ ذلك؛ فإنّه مُهِمُّ»(١).

إذن المتقدمون هم أصحاب الوجوهِ غالباً، وضُبِطُوا بِمَن قبلَ الأربعِمائةِ، ويُقالُ لهم أيضًا: «مجتهدو المذهب»، و«المجتهدُون المُقيَّدُون»، و«المُتبَحِّرُون في أيضًا: «مجتهدو المذهب»، والمنجعة في كلِّ بابٍ، ويَسْتَنْبِطُ الأحكامَ مِن قواعدِ إمامِه، وله أهليّةُ التّخريجِ والتّرجيحِ: يطلق عليه هذه المسميات.

قال الشيخ ابن حجر ما نصه: « مجتهدو المذهب أصحاب الوجوه وغيرهم لم يبدوا شيئاً من وجوههم وآرائهم إلا على قول الشافعي أو قاعدته لا يخرجون عن ذلك البتة ، ومن خرح عنه كمفردات المزني وآراء أبي ثور وابن جرير الطبري وابن المنذر لا تعد آراؤه وجوهاً في المدهب ولا منه ، بل هو كبقية آراء المخالفين للمذهب المنهم».

قال في «الثمرات الحاجبنية»: ١٠٠٠ المتقدمون والأصحاب مترادفان، إذ المعبر عنهم بالأصحاب هم المتقدمون، وبالعكس. والأصحاب جمع صاحب، وهم أتباع الإمام المجتهد فيما ذهب إليه واعتمده من الأحكام مجاراً سببه الموافقة بينهم، وشدة ارتباط بعضهم بعض كالصاحب حقيقة».

وقان أيضاً: «المتقدمون والأصحاب المراد بهم أصحاب الوجوه في الغالب الذين أفادوا المذهب بتفريعهم وتخريجهم على نصوص الشافعيّ، وإلا فبعضهم قد يجتهد من غير ملاحظة نصوص الإمام وقواعده، قال في التحفة وقد يشدون عنهما كالمزني وابن ثور فيجتهدون من غير أخذ منهما، بل على

⁽۱) المتاوي الكبرى (۱/۲۳).

⁽۲) الفتاوی الکبری (۱٤/۳).

النسويون إلى الأزمان

خلافهما، فتنسب حينئذ لهم ولا يعدونهما وجوها في المذهب، وهم ذوو الأربعة المرون، ومن عدا أهل الأربعمائة عبر عنهم الشيحان، في عصرهما بالمتأخرين؛ والمتأخرين اليوم وقبله من عاش ووجد بعد الشيخين»(۱).

﴾ شروط أصحاب الوجوه:

وشرط كل منهم: كونُه عالمًا بالفقه، وأصوله، وأدلَّة الأحكام تفصيلًا، بصيرًا بمَسالِكِ الأَقْيِسةِ والمَعاسي، تامَّ الإِرْتِياضِ في التّخريجِ والإِسْتِنْباطِ، قَيْمًا بإلحاقِ ما ليسَ منصوصًا عليه لإمامِه بأصولِه كما في مُقدِّمةِ «المجموع»(٢).

条张 杂杂 杂杂

الثمرات الحاجينية في الاصطلاحات الفقهية (ص١٥).

⁽٢) المجنوع (٢/١٤).

+>€8

تتمَّة في الكلام على أصحاب الوجوه

الكلام على أصحاب الوجوه يكتنفه بعض الغموض، يحتاج الباحث الكشف عنه ويحضرني هنا بعض الأسئلة والجواب عنها يكشف شيئاً من ذلك.

منها: كيف لا يعد أمثال أبي حامد المروزي وأبي محمد الجويني وابنه من أصحاب الوجوه بينما مَنْ هو أقل منهم مرتبة في المذهب ـ في الظاهر ـ يُعدُ من أصحاب الوجوه كالزبيري والمحمودي وأبي خلف؟ ومتى يُعدُ الشخصُ من أصحاب الوجوه؟ وهل للقضية ضابط يحكمها أم لا؟ وإن وجد فما هو؟ وإن قبل الضابط هو القدرة والارتياص على إلحاق الفروع بالأصول والتخريج على قول الإمام فمن ذكرناهم ومن سنذكرهم بعضهم لم يعد من أصحاب الوجوه، وبعضهم اختلف فيه وهم معروفون بالقدرة على الاستنباط فإن قيل هو كذلك لكن أكثر أصحاب الوجوه كانوا في الطبقة المتقدمة قبل الأربعمائة اعترض بجماعة من أصحاب الوجوه ممن توفي بعد الأربعمائة وهم ثلاثة وعشرون إماماً كما سيأتي حصرهم قريبا،

لذا من الأهمية بمكان الإجابة على هذه التساؤلات، وتحديد الفترة الزمنية التي وُجِدَ فيها «أصحاب الوجوه» ثم الإشارة لملاحظات مهمة في هذا السياق.

قالَ لشّيخُ ابنُ حجرٍ في «الفتاوى»: «... أنّ المُرادَ بـ الأصحاب»: المُتقدِّمون وهم: أصحاب الأوجه غالبًا، وضُبِطُوا بالزَّمَنِ وهم: مَن قبلَ المُتقدِّمون وهم: أن على الأربعِمائة ،.. الى آخر ما قال وعلى هذا يستفاد من كلام الشيخ ابن حجر أن



النحديد بالأربعمائة هو للمتقدمين، وليس لأصحاب لوجوه بدليل قوله بعد ذلك: «ومَن عداهم يُسَمَّوْنَ بـ «المُتأخّرين»، ولا يُسَمَّوْنَ بـ «المُتقدِّمِين»، ومِن وَلِن عُتَرَضُوا قولَ «المنهاج»، وأفتى المتأخرون بأنّ منهم ابْنُ سُراقة، وهو قبلَ الأربعمائة إلى منهم ابْنُ سُراقة، وهو قبلَ الأربعمائة إلى وعلى هذا فمن كان قبل الأربعمائة يسمون بالمتقدمين ومن بعدها هم المتأخرون.

أما أصحاب الوجوه فغالبهم في الأربعمائة وجماعة منهم بعد الأربعمائة كما سيأتي، ويؤيد هذا الفهم عبارة الشيخ ابن حجر: «٠٠والمتبحر في الفقه هو الذي أحاط بأصول إمامه في كل باب من أبواب الفقه بحيث يمكنه أن يقيس ما لم ينص إمامه عليه على ما نص عليه، وهده مرتبة جليلة لا توجد الآن لأنها مرتبة أصحاب الوجوه وقد انقطعت من أربعمائة سنة...»(١)، فهذه العبارة صريحة في أن مرتبة أصحاب الوجوه لا توجد الآن أي في الفترة ما بيس (٩٠٩ _ ٩٧٣ هـ) لتي عاش فيها الشيخ ابن حجر فهي قد انقطعت من أربعمائة سنة، فإذا طرحنا (٤٠٠ هـ) من (٩٠٩ هـ) على أقل تقدير فالناتج (٥٠٩ هـ) فيكون جماعة من أصحاب الوجوه بعد الأربعمائة إلى حدود هذه الفترة، وآخر مَنْ توصلنا إلى نصهم عليه أنه من أصحاب الوجوه أبو نصر بن الصباغ صاحب الشامل (٤٠٠ ــ ٤٧٧هـ)، ويعكر على هذا الفهم الحتلافهم في تصنيف الغزالي (٥٠٠ ـ ٥٠٥هـ) وإمامه (٤١٩ ـ ٤٧٨هـ) هل هما من أصحاب الوجوه أم لا؟ فمَنْ عدُّهما من أصحاب الوجوه فلا إشكال على هذا الفهم، أما من لم يعدهما منهم فهنا يشكل على هذا الفهم كما يلاحظ من سنة الولادة والوفاء لهما(٢).

⁽١) الغتاوي الفقهية الكبرى (٢٩٦/٤).

 ⁽٢) هذا الفهم مستفاد من كلام شيحنا الدكتور أمجد رئيد حفظه الله .

•X€6

ولعل الخلاف في إمام الحرمين على وجه الخصوص مبني على الاختلاف في احتمالاته التي يُبديها هل تعد وجوهاً في المذهب أم لا؟ فمن عدَّها وجوهاً فلاشك أنه من أصحاب الوجوه ومن لا فلا.

قال الشيخ ابن حجر: «قال ابن الصلاح: إمام الحرمين والغزالي والشيرازي من الأثمة المجتهدين في المذهب، اهم، ووافقه الشيخان فأقاما كالغزالي احتمالات الإمام وحوها، وخالف في ذلك ابن الرفعة فقال في موضع من المطلب: احتمالات الإمام لا تعد وجوها، وفي موضع آخر منه الغزالي ليس من أصحاب الوجوه بل ولا إمامه، والذي يتجه أن هؤلاء وإن ثبت لهم الاجتهاد فالمراد به التأهل له مطلقاً أو في بعض المسائل؛ إذ الأصح جواز تجزيه، أما حقيقته بالفعل في سائر الأبواب فلم يحفظ ذلك من قريب عصر الشافعي إلى الآن، كيف وهو متوقف على تأسيس قواعد أصولية وحديثية وغيرهما يخرج عليها استنباطاته وتفريعاته، وهذا التأسيس هو الذي أعجز الناس عن بلوغ حقيفة مرتبة الاجتهاد المطلق، ولا يغني عنه بلوغ الدرجة الوسطى فيما سبق فإن أدون أصحابنا ومن بعدهم بلغ ذلك ولم يحصل له مرتبة الاجتهاد المذهبي فضلاً عن الاجتهاد النسبي فضلاً عن الاجتهاد المطلق» (۱).

وقد قسم ابن الملقن علماء المذهب إلى طبقتين على حسب المكانة والمنزلة، وقد سمى الطبقة الأولى: طبقة أصحاب الوجوه ومن داناهم، وعددهم ينيف على الخمسمائة، وقال عن الطبقة الثانية: نذكر فيها جماعات دون اصحاب الوجوه ومن داناهم، وعددهم ينيف على سبعمائة.

هذا، وقد رأينا العلامة أحمد بك الحسيني في الجزء الأول من مقدمته

⁽١) التحقة (١٠/١٠).

لكتابه «مرشد الأنام لبر أم الإمام»(١)، عند ذكره من انتسب إلى مذهب الشافعي قال: «الفصل الأول: في سرد أسماء أصحابه الآخذين عنه ومن بعدهم من أصحاب الوجوه ومن داناهم»، وتمبز عن غيره من الكتّاب بأشياء منها:

ـ أنه لم يجعل أحدًا ممن سمع الشافعي وجالسه، وكذا كل من توفي قبل الثلاثمائة، لم يجعل أحدًا من هؤلاء دون أصحاب الوجوء ومن داناهم.

ـ أنه نص على أصحاب الوجوه بأعيانهم، وميزهم عمَّن داناهم وهو يسردهم معاً.

_ وقف بأصحاب الوجوه عند سنة ٧٠هـ وهي السنة التي توفي فيها آحر أصحاب الوجوه أبو خلف الطبري (٢).

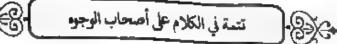
﴿ الإمام النووي هو الأكثر عناية بأصحاب الوجوه:

قال الدكتور عبد العظيم الدّيب: «فدم نجد أحداً من مؤلفي كتب الطبقات يُعنى بتمييز أصحاب الوجوه، وإثبات هذه الصفة لهم عناية النووي، ويبدو أن الاتفاق على حصر أصحاب الوجوه غير ممكن؛ فهذا يقتضي نخل فقه كل واحد من هؤلاء ومعرفة ما خرّجه من وجوه لم يُسبق بها).

ثم قال: «والذي تأكد لي بعد طول البحث والتقصي في المؤلفت التي تؤرخ للمذهب ورحاله، أن الإمام النووي كان الأكثر عناية والتفاتاً إلى تمييز أصحاب الوجوه عن غيرهم، والنص عليهم في كتبه «تهذيب الأسماء

 ⁽١) تقع هد، المقدمة في جزأير كبيرين، كل جرء يزيد على ثمانمائة صفحة بخط البد، فأما
 الكتاب فيقع في أربعة وعشرين مجلداً في شرح ربيع العبادات فقط من كتاب الأم ولا
 بزال مخطوطاً.

 ⁽٢) مقدمة تحقيق "نهاية المطلب"، د عبد العظيم الديب رحمه الله رحمه الأبرار.



واللغات»، فالنووي هو أهل هذا الشأن، فجهده وجهاده في الفقه - مع الرافعي - هو تحرير المذهب وتحديد ما يصح أن ينسب للشافعي، ويسمى مذهبًا له، وتمييزه عن غيره من تخريحات واجتهادات لمجتهدي المذهب على طول القرون التي سبقت عصره، ولذا كان حاضراً في ذهنه ماثلاً أمام عينه أعلام المذهب وأثمته في هذا الشأن، فحيثما ذكر واحداً منهم ميزه من هذه الجهة، وقال: من أصحاب الوجوه.

وهذا يؤكد ما قلناه من قبل: إن الإحاطة بجميع أصحاب الوجوه غير ميسورة، فالنووي لم يترجم في تهذيبه لجميع رجال المذهب، فهناك كثير من أصحاب الوجوه غير المذكورين في التهذيب؟(١).

﴿ تحديد أصحاب الوجوه:

أشرنا من قبل أن الاتفاق على أصحاب الوجوه ليس ميسوراً، وقد صدق قولنا هذا العلامة بن سميط العلوي الحضرمي (١٣٤٧هـ ـ ١٣٤٣هـ)، فقد عدد من أصحاب الوجوه قومًا، اتفق مع أحمد بك الحسيني في بعضهم وزاد بعضا آخر، لم يعده الحسيني منهم،

فمن هؤلاء الذين زادهم بن سميط: ١ _ أبو علي بن خيران، ٢ _ أبو علي بن خيران، ٢ _ أبو علي بن أبي هريرة، ٣ _ بن الحداد، ٤ _ القفال الشاشي، ٥ _ أبو عبد الرحمن القزاز.

فهؤلاء لم يعدهم الحسيني من أصحاب الوجوه، لا سهوًا، ولا اختصارًا، بل ترجم لهم ولم يقل من أصحاب الوجوه، كما قال في الذين عددهم.

 ⁽١) مقدمة تحقيق نهاية المطلب. د عبد العظيم الديب رحمه الله رحمة الأبرار.

بل أن عبارة بن سُميط توحي بأن أصحاب الوجوه موجودون في الطبقات بعد الرابعة، حيث يقول: «ثم جاء بعدهم بقية أصحاب الوجوه طبقة بعد طبقة»(١).

وقد خالفه في ذلك السيد علوي بن أحمد السقاف المتوفى ١٣٣٥هـ وهو _ أيضاً _ من محققي المتأخرين، حيث ينقل عن ابن حجر الهيتمي المتوفى ٩٧٤هـ ما لفظه: «وفي الاصطلاح المراد بالأصحاب المتقدمون، وهم أصحاب الأوجه غالباً وضبطوا بالزمن وهم من الأربعمائة»، فأنت تراه متفقاً في ذلك مع أحمد بك الحسيني وهذا هو المقبول والراجح، وإن كنا لا نمنع أن يوجد آحاد بعد ذلك لهم القدرة على التخريج (٢).

وعليه هل العبرة بالزمن أو بالقدرة على التخريج والاستنباط؟ والذي يظهر إن العبرة بالقدرة على التخريج والاستباط سواء في الأربعمائة أو بعدها، بل لو وُجِدَ في الأربعمائة من قصر عن مرتبة أصحاب الوجوه فلا يُعد منهم كما في عبارة «المجموع» الآبية، ولا مانع من وجود آحاد في الأزمنة المتأخرة لهم القدرة على التخريج والاستنباط كما في عبارة الشيخ ابن حجر الآتية.

ومعصّل الكلام: أن «أصحاب الوجوه» هم أصحاب الأربعمائة غالبً، وهناك جماعة يصل عددهم إلى ثلاثة وعشرين إماماً عدّهم لإمام النوويّ في التهذيب الأسماء واللغات» وابن السبكي في «الطبقات» من أصحاب الوحوه، مع أنهم موجودون بعد الأربعمائة، بل بعضهم تجاوز نصف القرن الخامس مثل أبي عاصم العبادي (٣٧٥ ـ ٣٥٨هـ)، والقاضي حسين (٠٠٠ ـ ٤٦٢هـ)،

 ⁽١) وهذا يصدقه الواقع فإن جماعة من أصحاب الوجوه موجودون بعد الأربعمائة كما سبأتي.

 ⁽٢) مقدمة تحقيق نهاية المطلب د عبد العظيم الديب رحمه الله رحمة الأبرار.

₩

والإِيْلَاقِي (٣٦٩ ـ ٣٦٥هـ)، وأبي خلف الطبري (٠٠٠ ـ ٣٧٩هـ)، أبي تصر بن الصباغ صاحب الشامل (٠٠٠ ـ ٧٧٧هـ).

وقد وُجِدَ من المتأخرين من له القدرة على التخريج مثل:

(۱) ابن الرفعة (٦٤٥ – ٧١٠ هـ)، قال عنه الشيخ ابن حجر: «٠٠٠قيل: إنه زاد في مذهب الشافعيّ الثلث، أي باعتبار الأوجه التي خرجها، وحتى كاد أن يعد مع أصحاب الأوجه؛ لانفراده من بين المتأخرين بمرتبة ذلك التخريج بعد انقطاعها بانقطاع أصحاب الأوجه، ومن ثم لقب بـ«الفقيه» دون غيره، بل بالغ بعضهم، فعده مع أصحاب الأوجه، وأبى أن يعد الغزالي وإمامه منهم، دا» (١). اهـ

(۲) ابن يونس (٥٥١ - ٦٣٩ هـ) كمال اللين، أبو الفتح قال عنه الشيخ ابن حجرفي الفتاوى: «... وناهيث بابن يونس هذا، إنه قيل فيه: إنه بلغ مرتبة أصحاب الأوجه وله من الإحاطة بكلام الأصحاب ما ليس للإسنوي وغيره، وإذا تعارض ناقلان ثقتان في شيء كان الرجوع للأعلم أولى، وقد علمت أنه تعارض في النق عن الأكثرين الإسنوي ومن تبعه مع ابن الصلاح وابن بونس وهما أجل وأدرى وأحفظ وأثبت وأعلم من الإسنوي وغيره فوجب تقديم ما قاله غيرهما...»(۱).

وفي ما يلي أذكر أسماء أصحاب الوجوه الذين توفوا بعد الأربعمائة، وقد قسمهم الدكتور هيتو إلى قسمبن مكثرون ومقلون في تخريج الوجوه:

الفتارى الكبرى (٦/٣).

 ⁽۲) الفتاوى الكبرى (٤/٥٨١).

المكثرون

۱ ـ ابن القفال الشاشي صاحب التقريب (٠٠٠ ـ في حدود ٠٠٤هـ)، ٢ ـ الحناطي (٠٠٠ بعد ٠٠٤هـ)، ٣ ـ الحليمي (٣٣٨ ـ ٣٠٤هـ)، ٤ ـ أبو الطيب الصعلوكي (٠٠٠ ـ ٤٠٤هـ)، ٥ ـ ابن كج (٠٠٠ ـ ٥٠٤هـ)، ٢ ـ الشيخ أبو حمد الاسفراييني (٣٤٤ ـ ٢٠٤هـ)، ٧ ـ الزيادي (٣١٧ ـ ١٤هـ)، ٨ ـ القزويني (٠٠٠ ـ ٤١٤هـ)، ٩ ـ ابن المحاملي (٣٦٨ ـ ١٤٥هـ)، ١٠ ـ القفال الصغير (٣٢٧ ـ ٤١٠هـ)، ١١ ـ أبو إسحاق الاسفراييني (٠٠٠ ـ ١٠٤هـ)، ١١ ـ أبو إسحاق الاسفراييني (٠٠٠ ـ ١٠٤هـ)، ١١ ـ الجويني (٢٠٠ ـ ٢٨هـ)، ١١ ـ البويني (٢٠٠ ـ ٢٨هـ)، ١٢ ـ الماوردي (٣٢٨ ـ ٥٠هـ)، ١٥ ـ أبو لطيب الطبري (٣٤٨ ـ ٥٠هـ)، ١٢ ـ أبو عاصم العبادي (٣٧٥ ـ ٢٥٥هـ)، ١٧ ـ القاضي حسين (٠٠٠ ـ ٢٤هـ)،

المقلون

١ ـ أبو عبد الله القطان (٠٠٠ ـ ١ ٤٠٥ هـ)، ٢ ـ الطوسي (٠٠٠ ـ ١ ٤٠٥ هـ)، ٢ ـ الايلاقي (٣٦٩ ـ ٢٥٥ هـ)، ٥ ـ الايلاقي (٣٦٩ ـ ٢٠٥ هـ)، ٥ ـ أبو خلف الطبري (٠٠٠ ـ ١٤٠ هـ)، ٢ ـ أبي نصر بن الصباغ صاحب الشامل (٤٠٠ ـ ٢٧٧ هـ)، ١ وبهذا يكون مجموع أسماء أصحاب الوجوه الذين توفوا بعد الأربعمائة ثلاثة وعشرين إماماً.

® هل كل من وجد في الأربعمائة يعدُّ من أصحاب الوجوه؟

قال الإمام النروي _ أثناء كلامه على أحوال المفتي _: «... وللمفتى





المنتسب أربعة أحوال٠٠٠ (الحالة الثانية) أن يكون مجتهداً مقيداً في مذهب إمامه مستقلاً بتقرير أصوله بالدليل غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه وقواعده؛ وشرطه كونه عالماً بالفقه وأصوله، وأدلة الأحكام تفصيلاً بصيراً بمسالك الأقيسة، والمعاني تام الارتياض في التخريج والاستنباط قيماً بإلحاق ما ليس منصوصاً عليه لإمامه بأصوله ولا يعرى عن شوب نقليد له؛ لإخلاله ببعض أدوت المستقل بأن يخل بالحديث أو العربية وكثيراً ما أخل بهما المقيد، ثم يتخذ نصوص إمامه، أصولاً يستنط منها كفعل المستقل بنصوص الشرع، وربما اكتفى في الحكم بدليل إمامه ولا يبحث عن معارض كفعل المستقل في النصوص. وهذه صفة أصحابنا «أصحاب الوجوه» وعليها كان أثمة أصحابنا أو أكثرهم.. (الحالة الثالثة) أن لا يبلغ رتبة أصحاب الوجوه لكنه فقيه النفس حافظ مذهب إمامه عارف بأدلته قائم بتقريرها يصور ويحرر ويقرر ويمهد ويزيف ويرجح، لكنه قصر عن أولئك لقصوره عنهم في حفظ المذهب أو الارتباض في الاستنباط أو معرفة الأصول ونحوها من أدواتهم، وهذه صفة كثير من المتأخرين إلى أواخر المائة الرابعة المصنفين الذين رتبوا المذهب وحرروه وصنفوا فيه تصانيف عليها معظم اشتغال الناس اليوم، ولم يلحقوا الذين قبلهم في التحريج، وأما فتاويهم فكانوا يتبسطون فيها تبسط أولئك أو قريباً منه، ويقيسون غير المنقول عليه غير مقتصرين على القياس الجلي، ومنهم من جمعت فتاويه ولا تبلغ في التحاقها بالمذهب مبلغ فتاوى أصحاب الوجوه...»(١).

يفهم من كلام الإمام النووي أن أئمة في المذهب لم يبلغوا رتبة أصحاب الوحوه، مع وجودهم في الأربعمائة وهم كثير إلى أواخر المائة الرابعة، فلا يلزم

⁽¹⁾ المجموع (1/13).

يتمة في الكلام على أصحاب الوجور على أصحاب الوجور المنظم

أن يكون كل من وجد في الأربعمائة من أصحاب الوجوه، كما لا يلزم ألّا يكون مهم مَنْ بعد الأربعمائة، إلا أن غالب أصحاب الوجوه هم أهل الأربعمائة، وهم الموصوفون بالمتقدمين.

فائدة

قال خاتمة المحققين العلامة أحمد بك الحسيني المتوفى (١٩١٤ه - ١٩١٤م) في كتابه شرح «الأم» المسمى: «مرشد الأنام لمر أمّ الإمام»: «... إذا أطلقوا في الكتب لفظ «الأصحاب» فهذا الإطلاق يعم أصحاب الطريقتين ومن عاصرهم ومن كان قبلهم من الأئمة العظام ومن كان بعدهم...، وأما «أصحاب الوجوه» فهم: أخص من لفظ «الأصحاب»؛ لأن كل من كان من أصحاب الوجوه يدخل تحت لفظ «الأصحاب»؛ ولا عكس، وأصحاب الوجوه معروفون، ويدخل فيهم أصحاب الطريقين» ولا عكس، وأصحاب الوجوه معروفون، ويدخل فيهم أصحاب الطريقين».

泰梁 泰泰 泰泰

⁽١) مقدمات تحقيق النهاية العطلب، د، عبد العظيم الدّيب رحمه الله.

الفاظ تدل على الترجيح

ذكر الإمام النووي في المنهاج ألفاظاً تدل على تصحيح
الجمهور والأكثرين والمحققين، بيّن بها ما عليه الجمهور والأكثر،
وما توصل إليه المُحقّق، وهي تدل على الترجيح نباقشها على
الترتيب:

المحققون،

المحققون،

(١) الجمهور

مراد الإمام النووي بـ «الجمهور» الجُلُ من «الأصحاب» وهناك طائعة قليلة لهم رأي مخالف سواء كان ذلك في كتبه التي تُعنى بالفقه المقارن كالمجموع»، أم في كتبه التي تُعنى بالخلاف داخل المذهب كاالروضة» والمنهاج» ونحوهما، وفي «المجموع» كثير من المواضع يصرح بالإضافة إليهم بقوله: «جمهور الأصحاب»، أما إذا أراد التعبير عن «جمهور العدماء» فإنه يأتي بما يدن على ذلك كقوله: «جمهور العلماء ـ مذهب الجمهور – عندنا كذا أو مذهبا كذا وعند الجمهور كذا»، وهذا غالباً ما يكون عد كلامه على مذاهب

﴿ مواضع التعبير بالجمهور في المنهاج مقارنة بالمجموع والروضة:

تكرر لفظ «الجمهور» في «المنهاج» في ثمانية مواضع، ويمقارنتها دِ«المجموع» و«الروضة» ينضح لك ما قدمناه:

قال في المجموع: «صحح الجمهور كونه من الرأس منهم القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والمتولي والشاشي وصاحب البيان وآخرون ونقله الروياني والرافعي عن الجمهور، وهو الموافق لنص الشافعي في حد الرأس والله أعلم)(1).

⁽I) المجموع (1/٣٧٣).



الموضع الثاني: في كتاب صلاة الجماعة قوله: «قلت: الأصح المنصوص وهو قول الجمهور: إن مخفي الكفر هنا كمعلنه، والله أعلم».

قال في المجموع: «فإن كان مستتراً به كمرتد، فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما الصحيح منهما عند المجمهور وقول عامة أصحابنا المتقدمين وجوب الإعادة، وصحح البغوي والرافعي وطائفة قليلون أنه لا إعادة، والمذهب الوجوب وممن صححه الشيخ أبو حامد والماوردي والقاضي أبو الطيب البندنيجي والمحاملي وصاحب العدة والشيخ نصر وخلائق قال أبو حامد والمنصوص لزوم الإعادة وهو المذهب، وقال الماوردي: مذهب الشافعيّ وعامة أصحابه وجوب الإعادة قال: وغلط من لم يوجب الإعادة..»(۱).

الموضع الثالث: في باب زكاة الحيوان قوله: «ولا يجوز أخذ جبران مع ثنية مدل جذعه على أحسن الوجهين قلت: الأصح عند الجمهور الجواز، والله أعلم».

قال في المجموع: «ونقل المصنف والأصحاب عن نص الشافعيّ تَعَلَّلُهُمَّةُ الإجزاء، وهو الأصح عند جمهور الأصحاب، وصحح الغزالي والمتولي والبغوي المنع والمذهب الأول»(١).

الموضع الرابع: في باب محرمات الإحرام قوله: «ويحل الإذخر، وكذ، الشوك كالعوسج وغيره عند الجمهور».

قال في المجموع: «واحترزنا بغير مؤذٍّ عن العوسج وكل شجرة ذات شوك فلا يحرم، ولا يتعلق بقطعه ضمان كالحيوان المؤذى هذا هو المذهب وبه قطع

⁽¹⁾ المجموع (1/107).

⁽٧) المجنوع (٥/٧٠٤).

المصنف والجمهور؛ وفى وجه حكاه القاضي حسين والمتولي واختاره المتولي أنه مضمون»(١).

قال الخطيب: ((وكذا الشوك) يحل شجره (كالعوسج) جمع عوسجة نيخ من الشوك (وغيره) من كل مؤذ يحل (عند الجمهور) كالصيد المؤذي فلا ضمان في قطعه، وقيل يحرم ويجب الضمان بقلعه وصححه المصنف في شرح مسلم واختاره في تحرير التنبيه وتصحيحه، قال: والفرق بينه وبين الصيود المؤذية أنها تقصد الأذى يخلاف الشجر. (تنبيه) قال الإسنوي ولأجل اختيار المصنف المنع عبر بقوله عند الجمهور ولم يعبر بالصحيح ونحوه على عادته ؛ لأنه لا يمكنه إطلاق تصحيح الجواز لاعتقاده خلافه ولا تصحيح المنع لكونه خلاف المشهور في المذهب اه لكنه لم يحترز عن ذلك في الروضة بل قال على الصحيح الذي قطع به الجمهور)().

الموضع الخامس: في باب السلم قوله: «والأقيس صحته في المصبوغ
 بعده قلت: الأصح منعه وبه قطع الجمهور، والله أعلم».

قال في الروضة: «المعروف في كتب الأصحاب أنه لا يجوز المصبرغ بعد النسج، وفيه وجه أنه يجوز قاله طائفة منهم الشيخ أبو محمد وصاحب الحاوي وهو القياس»(٣)،

الموضع السادس: في كتاب قسم الصدقات قوله: «ويعطى الفقير والمسكين كفاية سنة قلت: الأصع المنصوص، وقول الجمهور كفاية العمر

⁽i) المجموع (٧/٧٤).

⁽٢) مغني المحتاج (١/١٠/١)-

⁽٣) الروضة (٤/٥٧).



الغالب فيشتري به عقاراً يستغله، والله أعلم".

قال في الروضة: ١٠٠١ ولكن الأصح ما قاله العراقيون وهو نص الشافعيّ وَقَالُ في الروضة: ١٠٠١ ولكن الأصح ما قاله العراقيون وهو نص الشافعيّ وَقَلْهُ الشَّيْحُ نَصَر المقدسي عن جمهور أصحابنا، قال: وهو المذهب والله أعلم»(١).

قال في المجموع: الوالصحيح بل الصواب هو الأول هذا الذي ذكرناه من إعطائه كفاية عمره هو المذهب الصحيح الذي قطع به العراقيون وكثيرون من الخراسانيين ونص عليه الشافعي، وذكر البغوي والغزالي وغيرهما من الخراسانيين أنه يعطي كفاية سنة ؟ . وبهذا قطع أبو لعباس ابن القاص في المخراسانيين أنه يعطي كفاية سنة ؟ . وبهذا قطع أبو لعباس ابن القاص في الممتاح ، والصحيح الأول وهو كفاية العمر قال الشيخ نصر المقدسي: هو قول المعتاح ، والصحيح الأول وهو كفاية العمر قال الشيخ نصر المقدسي: هو قول عامة أصحابنا قال: وهو المذهب، وقال الرافعي: هو قول أصحابنا العراقيين وآخرين ، وقال صاحب البيان: هو المنصوص وقول جمهور أصحابنا) (٢).

بي الموضع السابع: في فصل الثاني من كتاب قطع السرقة قوله: «يقطع مسلم وذمى بمال مسلم وذمي، وفي معاهد أقوال: أحسنها إن شرط قطعه بسرقة قطع، وإلا فلا قلت: الأظهر عند الجمهور لا قطع، والله أعلم».

قال في الروضة: «ما المعاهد ومن دخل بأمن ففيه أقوال أظهرها: عند الأصحاب وهو نصه في أكثر كتبه لا يقطع لأنه لم يلتزم فأشبه الحربي، والثاني: يقطع كالذمي وكحد القدف والقصاص، والثالث وهو حسن: إن شرط عليه في العهد قطعه إن سرق قطع وإلا فلا)

⁽١) الروضة (٣٢٤/٢).

⁽٢) المجموع (١٩٤/٦).

⁽٣) الروضة (١٤٢/١٠).



على الموضع الثامن: في كتاب النذر: «وإن أفطرت بحيض ونفاس وجب نقضاء في الأظهر. قلت: الأظهر لا يجب، وبه قطع الجمهور، والله أعلم».

قال في الروضة: «وإذا أفطرت بحيض أو نفاس ففي وجوب القضاء قولان ويقان وجهان أظهرهما: لا يجب كالعيد وبه قال الجمهور وصححه أبو على الطبري وابن القطان والروياني»(١).

(٢) الأكثرون

تتضمن دراستنا لهذا اللفظ على النقاط الآتية: المراد بالأكثرين، ثم حصر مواضعه في المنهاج، وتعليق الشُّرَّاح عليه، وأخبراً الاعتراض على الشيخين بكلام الأكثرين من الأصحاب، وهل الترجيح بالكثرة أم بقوة المدرك؟.

من عبارات المغني والنووي يظهر أن هذا اللفظ استعمله لرأي الأكثر من الأصحاب؛ وإنما ترك تسمينهم، لعظم كثرتهم كراهة التطويل، ومقابله الأقلون كما صرح به الخطيب في بعض المواضع كما سيأتي.

أما عن الفرق بين لفظ الأكثرين والجمهور، فلم يظهر لي فرق بينهما، بن تفيد عبارات شُرَّاح المنهاج أن المقابل لهما قلة، وفي بعض مواضع المجموع المقابل لهما كثرة لكنها لا تقارن بالجمهور والأكثرين كما في مقدمة المجموع حيث قال ما نصه: «وحيث أقول: الذي عليه الجمهور كذا، أو الذي عليه المعظم، أو قال الجمهور، أو المعظم، أو الأكثرون كذا، ثم أنقل عن جماعة

⁽١) الروضة (٣١٠/٣).



خلاف ذلك، فهو كما اذكره إن شاء الله تعالى: ولا يهولنك كثرة من أذكره في بعض المواصع على خلاف الجمهور أو خلاف المشهور أو الأكثرين؛ ونحو ذلك فإني إنما أترك تسمية الأكثرين لعظم كثرتهم كراهة لريادة التطويل⁽¹⁾.

وعليه يكون التعبير بهما مجرد تنويع ، وتفنن لا غير ، فحيث قالوا: الأكثر المعظم أو الجمهور ، فيقدر المضاف إليه النائب عنه اللام في الأكثر والمعظم والجمهور بما يليق موضعها ، ويقال: في كتب النحو مثلاً أكثر النحاة ، وهذا هو الأغلب والمشهور عند العلماء ، والدائر بين أفواه المشايخ ، وإلا فقد يقدر في موضع كتب الفروع يغيره بأن يقال: أكثر الأصحاب (۱) ، وهذا ما صرح به الخطيب بقوله: «الأكثرون من الأصحاب) كما في العبارات الآتية ،

مواضع التعبير بالأكثرين:

إلا الأول: في باب صلاة الجمعة: «من المسنون غسل العيد والكسوف والاستسقاء ولغاسل الميت والمجنون والمغمى عليه إذا أفاقا، والكاور إذا أسلم، وأغسال الحج، وآكدها غسل غاسل المبت، ثم الجمعة، وعكسه القديم قلت: القديم هنا أطهر، ورجحه الأكثرون، وأحاديثه صحيحة كثيرة، وليس للجليد حديث صحيح، والله أعلم».

الأكثرين». وأقط وشهد وخل تمر أو زبيب، لا الخبز في الأصح عند الأكثرين».

قال الخطيب: «والثاني وصححه الإمام ومن تبعه وحكاه المزني عن النَّصَ

المجموع (١/٥).

⁽٢) كثاف المصطلحات (ص ٢٤)،



الصحة؛ لأن ناره مضبوطة، والملح غير مقصود»(١).

بيمينه، الثالث: في باب الرهن: «ويصدق المرتهن في دعوى التلف بيمينه، ولا يصدق في الرد عند الأكثرين».

الرابع: في باب اللقطة: «ومن أخذ لقطة للحفظ أبدًا فهي أمانة، فإن دفعها إلى القاضي لزمه القبول ولم يوجب الأكثرون التعريف، والحالة هذه».

قال الخطيب: «(ولم يوجب الأكثرون) من الأصحاب (التعريف والحالة هذه) وهي أخذ اللقصة للحفظ أبداً؛ لأن الشرع إنما أوجبه لما جعل له التملك بعده. ورجع الإمام والغزالي وغيرهما وجوبه، وهذا هو المعتمد كما صححه المصنف في شرح مسدم، وقال في زيادة الروضة: إنه الأقوى المختار، وفي كلام المصنف إشارة إليه بعزوه عدم التعريف إلى الأكثرين، ولم يقل على الأصح كعادته»(٢).

الخامس: في باب كفارة الظهار: «فإن عجز عن صوم بهرم أو مرض الأكثرون: لا يرجى زواله أو لحقه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة مرض قال الأكثرون: لا يرجى زواله أو لحقه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة مرض كفر بإطعام ستين مسكيناً أو فقيراً لا كفراً، ولا هاشمياً، ومطلبياً ستين مدا، مما يكون فطرة».

قال الخطيب: «(فإن عجز) المظاهر (عن صوم) أو ولاء (بهرم أو مرض قال الأكثرون) من الأصحاب (لا يرجى زواله) وقال الأقلون كالإمام والغزالي: لا بد من تقييد المرض بكونه يدوم شهرين إما بظن عدة مطردة في مثله أو بقول الأطباء، وصحح هذا في زوائد الروضة، ولو اقتصر المصنف على هذا لفهم منه

⁽١) المغني (٢/١٥٠).

⁽٢) المغني (٢/٩٥٥).



الأول، وأطلق حمع من الأصحاب المرض من غير تفرقة بين رجاء زواله وعدمه (١٠).

السادس: في كتاب النفقات: «إن لم يوجد إلا هي أو أحنبية وجب إرضاعه، وإن وجدتا لم تجبر الأم، فإن رغبت وهي منكوحة أبيه فله منعها في الأصح. قلت: الأصح ليس له منعها، وصححه الأكثرون، والله أعلم».

السابع: في كتاب الوصابا: «والعلماء أصحاب علوم الشرع من تفسير، وحديث وفقه، لا مقرئ وأديب ومعبر وطبيب، وكذا متكلم عند الأكثرين».

قال الخطيب: «وقيل بدخل، وبه قال المتولي ومال إليه الرافعي، واقتضى كلامه أن الدليل يقتضي التسويه بينه وبين المحدث والمقرئ، فإما أن يتساووا في الدخول كلهم أو في الخروج، والأجل هذا التوقف عدل المصنف عن الأصح إلى قوله: عند الأكثرين» (١).

** الثامن: في كتاب الشهادات: «ولو شهد كافر أو عبد أو صبي ثم أعادها بعد كماله قبلت شهادته، أو فاسن تاب فلا، وتقبل شهادته في غيرها بشرط اختباره بعد التوبة مدة يظن بها صدق توبته، وقدرها الأكثرون بسنة.

قال الخطيب: «(وقدرها الأكثرون) من الأصحاب (بسنة) لأن لمضيها المشتمل على الفصول الأربعة أثرا بينا في تهييج النفوس لما تشتهيه، فإذا مضت على السلامة أشعر ذلك بحسن السريرة، وقد اعتبر الشارع السنة في العنة وفي

⁽١) المغني (٣/٢٥٤).

⁽٢) المغني (٣/٧٧).

+5/8/1

مدة التغريب والزكاة والجزية» (١).

التاسع: في كتاب الشهادات أيضاً قوله: الوله الشهادة بالتسامع على نسب من أب أو قبيلة، وكذا أم في الأصح، وموت على المذهب، لا عتق ورلاء ووقف ونكاح وملك في الأصح. قلت: الأصح عند المحققين والأكثرين في الجميع الجواز، والله أعلم.

وَ الاعتراض على الشيخين بكلام الأكثرين من الأصحاب (٢):

ووجهُ هذا الاعتراض: أنَّ المذهب نقل، وما عليه الأكثرون أرجحُ وأقوى مما عليه غيرُهم. والجواب عن هذا الاعتراض عند ابن حجر من وجهين:

الأول: بين فيه أن كون (ما عليه الأكثرون هو الأقوى والمرجّح مذهباً) أمراً خاصًا بمن ليس فيه أهلية التخريج، وأنَّ النوويّ صرّح بذلك في المجموع، وأنَّ مثل الشيخين لا يتقيّدان إلا بقوة المدرك.

نصُ عبارته في «المجموع»: «أمّا إذا وجد من ليس أهلاً للترجيح خلافاً بين الأصحاب في الراجح من قولين أو وجهين، فليعتمد ما صححه الأكثر والأعدم والأورع، فإن تعارض الأعلم والأورع قُدّم الأعلم، فإن لم يجد ترجيحاً عن أحد اعتبر صفات الناقلين للقولين والقائلين للوجهين، فما رواه لبويطي والربيع المرادي والمزني عن الشافعي مقدّم عند أصحابنا على ما رواه الربيع الجيزي وحرملة قال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح: ويترجح أيضاً ما واق أكثر أندمة المذاهب، وهذا الذي قاله فيه نظر واحتمال» انتهى (٣).

⁽١) المنني (٤/٢٥٥)٠

⁽٢) ينظر: بحث شيخنا الدكتور أمجد رشد محمد علي حفظه الله.

⁽٢) المحسوع (١/٨١).



₽

قال ابن حجر في «الإيعاب» بعد سوق عبارة «المجموع» ما نصّه: «فهي مصرّحة بأنَّ محلَّ ما ذُكر فيمن ليس فيه أهلية التخريج والترجيح، أمَّا من فيه أهلية ذلك كالشيخين فلا يقيّده ترجيح الأكثرين النح»(١) اهـ.

هذا بالنسبة لكلام الإمام النووي في المسألة، أمّا بالنسبة لكلام الإمام الرافعي فيها، فقد نبّه التاج السبكي في «طبقاته» على أمرٍ مهمّ في ذلك، فقال: «(تنبيه) اشتهر على لسان الطلبة أنَّ الرافعي لا يصحّح إلا ما كان عليه أكثر الأصحاب، وكأنهم أخذوا ذلك من خطبة كتابه «المحرّر» ومن كلام صاحب «الحاوي الصغير» واشتد نكير الشيخ الإمام الوالد – رحمه الله تعالى – على من ظنّ ذلك، وبيّن خطأه في كتاب «الطوالع المشرقة» وغيره، ولخّصت أنا كلامه في كتاب «الطوالع المشرقة» وغيره، ولخّصت أنا كلامه في كتاب «التوشيح» ثم ذكرتُ أماكن رجّح الرافعي فيها ما أعرف أن الأكثر على خلافه»(۲) ثمّ عدَّ مسائل في ذلك.

منها: الجلوس بين السجدتين هل هو ركن طويل أو قصير؟ فيه وجهان أحدهما: أنه طويل قال الرافعي: حكاه إمام الحرمين عن ابن سريج والجمهور والفاني: أنه قصير قال الرافعي: وهذا هو الذي ذكره الشيخ أبو محمد في الفروق وتابعه صاحب التهذيب وغيره وهو الأصح انتهى، ولعل الرافعي يُنازع الإمام في كون الجمهور على أنه طويل ومنها في صلاة الخوف إذا دَمي السلاح الذي يحمله المصلي، وعجز عن إلقائه أمسكه وفي القضاء حينئذ قولان قال الرافعي: نقل الإمام عن الأصحاب أنه يقضي، وقال النووي: ظاهر كلام الأصحاب القطع به قال الرافعي: والأقيس أنه لا يقضي ووافقه الشيخ الإمام (٣).

 ⁽١) الإيعاب _ مخطوط (١/٠٢٠).

⁽۲) الطبقات الكبرى (۲۹۲/۸).

⁽٣) الطبقات الكبرى (٢٩٢/٨).

₽

وقد ذكر الإمام شمس الدين محمد السَّلمي (١) عبارة «المحرّر» المتوهم منها ذلك وهي قول الرَّافعي: «ناص على ما عليه المعظم». وحمل قوله هذا على ما إذا استوى الأصحاب المختلفون في المسألة في العلم والورع والإتقان وذكاء القريحة. فهنا يُرجّح قولُ الأكثر، أمّا إذا كانوا متفاوتين في ذلك فلا ينظر للأقوى مدركاً.

فالحاصل من ذلك أنّ الشيخين _ كما قال ابن حجر _ لا يتقيّدان بالأكثر بل بما قَوي مدركه عندهما، وعليه فلا يتأتّى الاعتراض عليهما بكلام الأكثرين خلافاً لمن توهّم ذلك.

وقد استشعر ابن حجر على نفسه اعتراضاً هنا وذلك بأن يقال: يُؤيد قوله أولئك المعترضين بكلام الأكثرين ــ بقطع النظر عن قوّة المدرك ــ أن الرافعي إدا جزم ببحث قد يعترض عليه النوويّ بمخالفة الأكثرين لا لمدركه.

والجواب _ كما ظهر لي من قراءة مخطوطة «الإيعاب» التي بين يدي إذ فيها غباش كثير _ : أنّ ذلك إنما يقع للنووي _ كما يعلم من استقراء كلامهما ويث خالف الرافعي كلام الأكثرين لا لمدرك. فيعترض عليه النووي بكلامهم؟ لأنه أقوى مدركاً. فعلمنا أنّ منشأ الاعتراض بكلامهم إنما هو لمخالفة المدرك لا لمخالفة كلام الأكثرين. قال: ومن ثم قال بعض الأثمة: ما قوي مدركه هو المفالفة كلام الأكثرين، قال: ومن ثم قال بعض الأثمة: ما قوي مدركه هو المفدّم عند المحققين، وإن لم يقل به إلا واحد، ومن ثمّ وافق الأصحاب على كثرتهم الشافعي وَيَالِئَهُهُمُهُ في مسائل انفرد بها عن أكثر الأثمة؛ نظراً إلى فوة مدركه مدركه مدركه مدركه .

⁽١) قرائد القوائد (ص ٣٧).

⁽٢) الإيعاب _ مخطوط (١/٠٢ب - ٢١١).



المجواب الثاني: بين ابن حجر أنّ الذين يعترضون بكلام الأكثرين ليس هو في الحقيقة ما عليه الأكثرون؛ لأن هؤلاء المعترضين بذلك: ربّما عدّه جُملا ترجع إلى واحد من الأصحاب أو اثنين مثلاً، قال: ألا ترى أنّ أصحاب الشيخ أبي حامد شيخ الطريقين قد بلغوا من الكثرة مبلغاً عظيماً فمن رأى كتبهم وفتاويهم متفقة على شيء واحد يظن أن الأكثرين عليه، وفي الحقيقة ذلك إنما هو رأي رجل واحد؛ لأن الغالب من أحوال الأصحاب أنّ كل أهل طريقة لا يخالفون إمام طريقهم ؛ بل يكونون تابعين له في تفريعه وتأصيله، قال ابن حجر: فتفطّن لهذا فإنه راج على كثيرين اعترضوا على الشيخين بمخالفتهما لكلام الأكثرين، وفي الحقيقة مع يحالفا ذلك، وبفرضه وتسليمه فقد بان أنّهما لا يتقيّدان إلا بقوة المدرك().

﴿ هِلِ الْتَرْجِيحِ بِالْكُثْرَةِ أَمْ بِفُوةَ الْدَلْيِلِ؟

ورد في العوائد الدينية _ من أثناء كلام _: «والترجيح إما بأن يوافق أحدهما جمهور الأصحاب أو للأئمة الثلاثة أو للأحاديث الصحيحة مثلاً . ثم إن محل الترجيح بموافقة الجمهور _ كما علم مما مر _ عند اتحاد المُدرك ، وإلا فيه لا بالكثرة (٢) .

وفي التحفة: «(ركذا عند الأمن)... (على الصحيح)... وكون الأكثرين على مقابل الصحيح لا يقتضي رجحانه، لا سيما وقد أشار إلى فساد طريقتهم بتعبيره بالصحيح... فاتضح ما أشار إليه بتعبيره بالصحيح ومن ثم قال البلقيني: الترجيح بقوة المدرك والفتوى على ما في المنهاج وسبقه لذلك السبكي وعلله

 ⁽١) الفتاوى الفقهية (٤/٤ _ ٣٢٤/).

 ⁽٢) العوائد الدينية في تلخيص الفوائد المدنية (ص ٨٧)، (ص ٩٠).

بالاحتياط فقول الإسنوي الصواب الحل لذهاب الأكثرين إليه ليس في محله..»(١).

وفي المغني: «(وقد التزم مصنفه - رحمه الله _ أن ينص) في مسائل الخلاف (على ما صححه) فيها (معظم) أي أكثر (الأصحاب)؛ لأن نقل المذهب من باب الرواية فَيُرَجَّحُ بِالْكَثْرَةِ - قاله تلميذ المصنف ابن العطار - ولكن إنما يرجع إلى قول الأكثر إذا لم يظهر دليل بخلافه؛ لأن العادة تقضي بأن الخطأ إلى القليل أقرب»(١).

وفي التحفة: «(أن ينص) فيما فيه خلافا أي غالبا (على ما صححه) فيه (معظم الأصحاب)؛ لأن الخطأ إلى القليل أقرب منه إلى الكثير، وهذا حيث لا دليل يعضد ما عليه الأقلون، وإلا اتبعوا ومن ثمَّ وقع لهما _ أعني الشيخين - ترجيح ما عليه الأقل ولو واحدا في مقابلة الأصحاب واعترضهما المتأخرون بما رددته عليهم في خطبة شرح العباب وأشرت إليه فيما مر آنفا، وبما قررته يندفع الاعتراض على الرافعي بأنه قد يجزم ببحث للإمام أو غيره.

والجواب عنه بأنه إنما يفعل ذلك فيما فيه تقييد لما أطلقوه ورده بأن هذا لا يطرد في كلامه على أن الذي في المجموع وغيره أن ما دخل في إطلاق الأصحاب منزل منزلة تصريحهم به فلعل الرافعي فهم فيما انفرد به واحد أنه موافق لإطلاقهم فنزله منزلة تصريحهم به الله "".

يظهر مما مرَّ: أن العبرة بقوة المُدرك، ولكن الكثرة أيضاً من جملة

⁽١) التحقة (٢٤٥/٧ ـ ٢٤٦)·

⁽٢) المغني (١٩/١).

⁽٣) التحفة (١/٧٥).



ما يرجح به بشروط، منها: ألا تنتهي الكثرة إلى واحد؛ لأن أنباع الرجل لا يعدون معه، فإنهم تابعون ومقلدون له فيما قاله، وهم معه كالرجل الواحد، ومنها: وألّا يرجح الشيخان خلاف الكثرة؛ لأن الرجوع إليهما واجباً متعيناً، إد المدار عليهما في الترجيح والتصحيح، وكم من مسألة خالفا فيها الأكثرين باتفاق المقلة ومع ذلك يكون الراحح ما قالاه ورجحاه، لاعتمادهما على الدليل.

وهذا صريح كلام الشيخ ابن حجر: «.. أن الكتب المتقدمة على الشيخبن لا بعتمد شيء منها إلا بعد مزيد الفحص والتحري حتى يغلب على الظن أنه المذهب، ولا يغتر بتتابع كتب متعددة على حكم واحد، فإن هذه الكثرة قد تنتهي إلى واحد، ألا ترى أن أصحاب القفال أر الشيخ أبي حامد مع كثرتهم لا يمرعون ويؤصلون إلا على طريقته غالباً وإن خالفت سائر الأصحاب، فتعين سبر كتبهم، هذا كله في حكم لم يتعرض له الشيخان أو أحدهما وإلا فالذي أطبق عليه محققو المتأخرين ولم تزل مشايخنا يوصون به وينقلونه عن مشايخهم وهم عمن قبلهم وهكذا أن المعتمد ما اتفقا عليه. . فإن اختلفا فالمصنف فإن وجد للرافعي ترجيح دونه فهو ..)(١).

ويتحصل مما تقدم أن إتباع أو اعتماد الأكثر يحصل بأربعة شروط

١ _ عند اتحاد المُدرك أو إذا لم يظهر دليل بخلاف قول الأكثر ·

٢ عند استواء الأصحاب المختلفين في المسألة في العلم والورع
 والإتقان وذكاء القريحة.

٣ ـ ألَّا تنتهي الكثرة إلى واحد.

إلا يرجِّح الشيخان خلاف الكثرة.

⁽١) التحقة (١/٢٥).



وفي الفتاوى الكبرى: «والترجيح يختلف باختلاف المفتين؛ فإن كان نمفتي من أهل الترجيح والقدرة على التصحيح ، أفتى بما ترجح عنده بمقتضى أصون المذهب وقواعده ، فالقادر على لنظر والترجيح يلزمه ، وأمّا غيره ، فيأخذ بنكثرة بشروطها . قال الإمام الأزرق: إذا وَجَدَ من ليس أهلاً للترجيح اختلافاً للأصحاب في الأصح من القولين والوجهين اعتمد تصحيح الأكثر . . » (١) .

وفيها: «على أن إتباع الأكثرين إنما هو في الأكثر، وإلا فالشيخان كثيراً ما يخالفان الأكثرين بن وقع لهما في الإقرار أنهما حكيا عن الأكثرين فرعاً وعن الصيدلاني خلافه وصوبا ما قاله الصيدلاني وحده مع مخالفته لسائر الأصحاب كما بينت ذلك مع تحقيقه وما تعلق به في بعض الفتاوى (٢).

وفيها أيضاً _ أثناء كلامه على اختلاف الأصحاب في الدور _: و. صحح الشيخان بطلانه كان الرجوع إليهما واجباً متعيناً إذ المدار عليهما في الترجيح والمعول عليهما في التصحيح أمر لازم وقول جازم وكم من مسألة

⁽۱) العتاوي الكبرى (۹۰/٤).

⁽۲) الفتارى الكبرى (٤/٤)، عبارة الروضة (٤/٤): (مات وخلف ألف درهم، فادعى رجل أنه أوصى له بثلث ماله، فصدقه الوارث، ثم جاء آخر فادعى عليه ألف درهم دينا، فصدقه الوارث، قبل: يصرف الثلث إلى الوصية، لتقدمها، وقيل: يقدم الدين على الوصية كما هو المعروف فيهما، ولو صدق مدعي دين أولا، قدم قطعا، ولو صدق المدعيين معا، قال الأكثرون: يقسم الألف بينهما أرباعا، لأنا نحتاج إلى الألف للدين، وإلى ثلث المال للوصية، فيحص الوصية ثلث عائل، وهو لربع، وقال الصيدلاني، تسقط الوصية، ويقدم الدين كما لو ثبتا بالبينة، وهذا هو الصواب، سواء قدمنا عند ترتب الإنرادين الأول منهما، أو سوينا، ع، وعبارة الرافعي (٩٩/١١): لوعن الصدلاني أنه نسقط الوصية ويقدم الدين كما لو ثبتا بالبينة وهذا هو الحق سواء قدمنا عند ترتيب لاقرارين الأول

)(8)

8)C+

خالفًا فيها الأكثرين باتفاق النقلة ومع ذلك يكون الراجح ما قالاه ورجحاه بل يقع لهما في مواضع أنهما ينقلان حكماً عن الأكثرين ويصرحان بأن عليه الأكثرين ومع ذلك يخالفانه ويرجحان سواه ويكون الحق ما رجحاه ومن ذلك ما وقع لهما في الإقرار فإنهما نقلا حكما عن الأكثرين ونقلا عن الصيدلاني مقابله ثم قالا: والمحق والصواب ما قاله الصيدلاني ووافقهما على ذلك جميع المتأخرين فيما أحسب إذ ما قاله الأكثرون في ذلك في غاية الإشكال لا يفهم له وجه إلا بعد مزيد تأمن وتدبر . . ، ثم رد على المتأخرين ممن يعترضون على الشيخين بمخالفتهما لكلام الأكثرين بما حاصله: «أن الاعتراض بذلك عليهما ليس في محله فإنه لا يتقيد بما عليه الأكثرون إلا المقلد الصرف القاصر عن رتبة الترجيح والتصحيح، وأما من وصل لتلك المرتبة فلا يتقيد بذلك..» ثم قال: دفإن قلت: أتباع الشبخ أبي حامد على مقالته وهم كثيرون إذ هو شيخ الطريقتين قلت: أتباع الرجل لا يعدون معه فإنهم تابعون ومقلدون له فيما قاله معه كالرجل الواحد كما أشار لذلك الزركشي في أول الخادم فظهر بما قررته أنا إن قابلنا الرجال بالرجال كان الرجال القائلون ببطلان الدور أكثر، هذا مع قطع النظر عن أن العلماء من سائر المذاهب _ إلا من شد _ على بطلانه فكيف إذا انضم العلماء من سائر المذاهب إلى من قال ببطلانه من أصحابنا وانضم لذلك اعتماد الشيخين المعول في الترجيح والتصحيح إنما هو عليهما باتفاق جميع من جاء بعدهما إلا من لا يعبأ به ولا يلتفت إليه وانضم لذلك أيضا اعتماد أكثر لمتأخرين ومحققيهم له أيضاً ٠٠٪

作 杂 杂

 ⁽۱) الفتاري الكبري (۱۸۵/٤ - ۱۸۷).



(٣) المحققون

جمع مُحقِّق، والمُحقِّق اسم فاعل من «التحقيق» وللتحقيق عدة تعاريف منه:

_ قال الجرجاني: «التحقيق: إثبات المسألة بدليلها»(١).

- وفي لمغني: «إثبات المسألة بدليلها تحقيق، وإثباتها بدليل آخر تدقيق، والبديم المعاني والبديع في والتعبير عنها بفائق العبارة الحلوة ترقيق، وبمراعاة علم المعاني والبديع في تركيبها تنميق، والسلامة فيها من اعتراض الشرع توفيق»(١).

ــ قال الشيخ ابن حجر: «وهو إثبت المسألة بدليلها أو علنها مع رد قوادحها»(۲).

قال الشرواني: «أي قوادح الدليل المبنية في علم المناظرة وقوادح العلة المبينة في أصول الفقه»(٤).

_ قال الفاداني: «ذكر الشيء على الوجه الحق، أو إثبات المسائل __ قال الفاداني: «ذكر الشيء على الوجه الحق، أو إثبات المسائل __ .

قمن قام به وصف التحقيق، فهو المُحقِّق، قال الشيخ زكريا: «ومن لم فمن قام به وصف التحقيق، فهو المُحقِّق، قال الشيخ زكريا: «ومن لم يقم به وصف لم يشتق له منه اسم»(١). وعلى هذا فالمحقِّق مشتق من صفة

التعريفات (۱/۵۷).

⁽٢) المغني (١٨/١)٠

⁽٣) التحقة (٢/١٥)،

⁽¹⁾ حاشية الشرواني (١/١٥).

⁽٥) الفوائد الجنية (١/١٥).

⁽٦) لب الأصول (ص٧٢)٠

التحقيق: وهو الذي يذكر الشيء على الوجه الحق، أو الذي يثبت المسألة بدليلها أو علتها مع رد قوادحها.

﴿ مواضع التعبير بالمحققين:

الأول في باب شروط الصلاة: «ويعفى عن قليل دم البراغبث، وونيم الذماب والأصح لا يعفى عن كثيره، ولا قليل انتشر بعرق وتعرف الكثرة بالعادة. قلت: الأصح عند المحققين العفو مطلقاً، والله أعلم»

قال في المجموع: «.. وفي كثيره وجهان مشهوران أحدهما: قاله الاصطخري: لا يعفى عنه، وأصحهما: _ باتفاق الأصحاب _: يعفى عنه قال القاضي أبو الطيب: هذا قول ابن سريج وأبي إسحاق المروزي ... (١).

الثاني في باب النكاح: «والأصبح عند المحققين أن الأمة كالحرة، والله أعلم»-

قال الخطيب: « . . (والأصح عند المحققين) الشيخ أبي حامد والقاضي أبي الطيب والمحاملي والجرجاني والعمراني، قال في الروضة: وهو مقتضى إطلاق الأكثرين، وهو أرجح دليلاً (٢).

الثالث في كتاب الشهادات: «وله الشهادة بالتسامع على نسب من أب أو قبيلة وكذا أم في الأصح، وموت على المذهب، لا عتق وولاء ووقف ونكاح وملك في الأصح عند المحققين والأكثرين في الجميع الجواز، والله أعلم».

⁽¹⁾ Ilasang (1/172).

⁽٢) المغني (٣/١٧).



قال في الروضة: «وهل يثبت بها الولاء والعتق والوقف والزوجية وجهان قال الإصطخري، وابن القاص، وأبو علي بن أبي هريرة، والطبري: نعم، ورجحه ابن الصباغ، وقال أبو إسحاق: لا، وبه أفتى القفال، وصححه الإمام، وأبو الحسن العبادي، والروياني، قالوا: ويستحب تجديد شهود كتب الوقف إذا خاف انقراض الأصول، قال في العدة: هذا ظاهر المذهب لكن الفتوى الجواز للحاجة. قلت الجواز أقوى وهو المختار والله أعلم»(۱).

ومن المقارنة بين كتب الإمام النووي ظهر لنا أن المحققين: في المسألة الأولى: ابن سريج وأبو إسحاق المروزي، وفي المسألة الثانية: الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والمحاملي والجرجاني والعمراني والغزالي، وفي المسألة الثالثة: الإصطخري وبن القاص وأبو على بن أبي هريرة والطبري وابن الصباغ.

ومن مقدمتي «التحقيق» و«تصحيح التنبيه» التي تقدمتا في بداية البحث يظهر لنا أن المحققين هم محققو الأصحاب، ممن قبل الشيخين، كما في تعبيره بالأكثرين أي من الأصحاب، وليس خاصاً عند الإمام النوويّ بأسماء معينة (٢)؛ لاختلاف الأسماء في المسائل الثلاثة.

ولكن ما ضابط الإمام النوويّ في إطلاق لفظ المحققين هل ما قدمناه من

⁽١) الروضة (٢٦٧/١١).

⁽٢) قال الدكتور عبد العظيم الديب _ المحتق لكتاب بهاية المطلب لإمام الحرمين في المقدمات (ص١٨٠) عن ورود لفظ المحققين في النهاية _: اليستخدم الإمام هذا اللفظ كثيراً، وبالتتبع والملاحظة ظهر أن المحققين عنده هم: ١ _ صاحب التقريب، ت ٥٠٤هـ، ٢ _ القفال الصغير لمروزي، عبد الله بن أحمد، ت ١١٥هـ، ٣ _ الأستاذ أبو إسحاق الاسفراييني، ت ١٨٤هـ، ٤ _ الشيخ أبو علي السنجي، ت ١٨٤هـ، ٤ _ الشيخ أبو علي السنجي، ت ٢٠٤هـ، ٥ _ الشيخ أبو علي السنجي، ت ٢٠٤هـ، ٥ _ الشيخ أبو علي السنجي، ت ٢٠٤هـ، ٢ _ الفاضي حسين، ت ٢٠٤هـ، ١.



وجود وصف التحقيق أم شيء آخر.

والذي ظهر لنا بعد طول البحث، وسؤال أهل العدم، أن الغالب في اطلاق لفظ المحققين أن يراد بهم مَنْ تصدى لمسألة ما، ولم يكتف بنقل ما جاء فيها، بل محصها وسبرها وتتبعها، وجمع أطرافها وأدلتها، وحصر الروايات وقارن بين العبارات، ولا يجرم بالحكم إلا بعد البحث التام، وجمع متفرقات الكلام،

وعليه يكون المحقق مَنْ بذل جهداً في الوصول إلى تحقيق المسألة من جميع الوجوه حسب الإمكان، ويعرف ذلك من خلال كلامه المؤيد بالبحث والاستدلال، وهذا يختلف حسب العلم الذي يبحث فيه، فمثلاً تحقيق أخذ الحكم من حديث ما ينظر إليه من جميع الروايات ومعرفة المعارض وغيرها من طرق التوفيق بين الروايات.

قال ابن دقيق العيد _ أثناء كلامه على حديث المسيء صلاته _: العي طالب التحقيق في هذا ثلاث وظائف: أحدها: أن يجمع طرق هذا الحديث ويحصي الأمور المذكورة فيه وبأخذ بالزائد فالزائد فإن الأخذ بالزائد واجب وثابها: إذا قام دليل على أحد أمرين: إما عدم الوجوب أو الوجوب فالواجب العمل به ما لم يعارضه ما هو أقوى منه ... فلينظر عند التعارض أقوى الدليلين فيعمل به وثالثها: أن يستمر على طريقة واحدة ولا يستعمل في مكان ما يتركه في آخر فيتثعلب نظره وأن يستعمل القرائن المعتبرة في ذلث استعمالا واحدا في آخر فيتثعلب نظره وأن يستعمل القرائن المعتبرة في ذلث استعمالا واحدا في آخر فيتفع هذا الاختلاف في النظر في كلام كثير من المتناطرين ..)(١).

أما عن التحقيق في الفقه فقد بَيَّنَهُ الإمام النووي في مقدمة الجموع، وقال

⁽١) إحكام الأحكام (١/٨٥٢).

في مقدمة التحقيق – بعد أن جمع بين يديه أكثر من مائة كتاب من أمهات كتب المدنعب والفتاويات –: «ولا أرجع إلا ما رجحه الأصحاب أو أكثرهم ومحققوهم وكان راجحاً في الدليل، ومتى جاء شيء رجحته طائفة يسيرة وكان الدليل الصحيح الصريح يؤيده قلت: المختار كذا، فبكون المختار تصريحاً بأنه الراجح دليلاً، وقالت به طائفة قليلة وأن الأكثر الأشهر في المذهب خلافه. وما وجدته فيه من حكم أو خلاف غريب أو ترجيح خلاف ما في بعض الكتب المشهورة فأعتمده فهو محقق معتمد – إن شاء الله – فإني لا أفعل ذلك إلا بعد البحث النام، وجمع متقرقات كلام الأصحاب فإن رغبت في مراجعة شيء من ذلك فراجعه فيما جمعته في شرح المهذب والروضة تجد ما يحصل لك اليقين فيما قصدته إن شاء الله - المتحل ألك اليقين

杂米 米米 米米

⁽۱) التحقيق (ص۲۸ – ۲۲)٠

Iluin... # Iluin...

→X@{

ألفاظ متفرقة

نخصص هذا المبحث لألفاظ متفرقة وردت في «المنهاج»، وليس لها جامع مشترك يجمعها، وهي ألفاظ تستعمل في كتب الفقه وغيرها، أحببت الختام بذكر معانيها؛ تتميماً للفائدة وحتى أستوعب جميع الألفاظ التي وردت في «المنهاج»، فمن جملة ذلك:

(١) أليق

هذه اللفظة جاءت بمعنى أفضل وأنسب ذكرها الإمام النوويّ في كتاب الكتابة، في فصل ينزم السيد أن يحط عنه جزءاً من المال أو يدفعه إليه والحط أولى، وفي النجم الأخير أليق».

_ قال ابن حجر: «(و) الحص (في النجم الأخير أليق)؛ لأنه أقرب إلى تحصيل مقصود العتق، وحينئذ فينبغي أن أليق بمعنى أفضل». قال ابن قاسم: «(قوله: وحبنئذ فينبغي أن أليق بمعنى أفضل الخ) قد يقل: لا حاجة لذلك بل يكفي أنه يترتب على الأليقية الأفضلية»(١).

_ قال الرملي: «(وفي النجم الأخير ألين)؛ لأنه حالة المخلوص من الرق ومعنى أليق أفضل»(٢).

_ قال القلبوبي: «قوله: (أليق) أي أنسب؛ لأنه أفضل» (").

⁽١) التحقة مع حاشية بن قاسم (٤٨٩/١٠)

⁽٢) تهاية المحتاج (٤١١/٨).

⁽٣) حاشية القليوبي (٣١٨/٤).

→X€

(٢) الاحتياط

ذكره الإمام النوويّ في موضعين:

الموضع الأول: في باب الحيض قوله: «و متحيرة بأن نسيت عادتها قدراً، ووقتاً، ففي قول كمبتدأة، والمشهور وجوب الاحتياط، فيحرم الوطء ومس المصحف».

الموضع الثاني: في باب الصوم قوله: «والاحتياط أن لا يأكل آخر النهار إلا بيقين ويحل بالاجتهاد في الأصح».

قال تاج الدين السبكي: «قاعدة: الاحتياط أن نجعل المعدوم كالموجود والموهوم كالمحقق وما يرى على بعض الوجوه لا يرى إلا على كلها.

وقد اتفق لي مرة الاستدلال على هذه القاعدة بقوله تعالى: ﴿ اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ فلا يخفى أنه أمر باجتناب بعض ما ليس بإثم خشية من الوقوع فيما هو إثم؛ وذلك هو الاحتياط، وهو استنباط جيد.

مثال جعل المعدوم كالموجود: المنافع المعقود عليها في الإجارة؛ فإنا تجعلها كالموجود نورد العقد عليها.

ومثال الموهوم المجعول كالمحقق: أكثر أحكام الخنثى المشكل، وقد أفرد بعض أثمتنا كتابا بأحكام الخنائي؛ فلا معنى للتطويل بتعديدها.

ومثال جعل ما يرى على بعض الوجوه لا يرى إلا على كلها تارك الصلاة نسي عينها من الخمس؛ فإنا نوجب عليه الخمس وإن كانت البراءة، في نفس الأمر تحصل بواحدة. واعلم أن مسائل الاحتياط كثيرة يطول استقصاؤه يرجع حاصلها إلى أن الاحتياط قد يكون لتحصيل المنفعة كإيجاب الصلاة على المتحيرة وإن احتمل كونها حائضاً، وقد يكون لدفع المفسدة كتحريم وطنها.

وأوجبوا الاحتياط في مسائل منها: في الزكاة مسألة الإناء إذا عسر التمييز، وفيما إذا تحقق في ذمته زكاة وشك هل هي درهم أو دينار أو شاة أو بعير، وإن لم يعتضد بأصل، وفي الصلاة المنسية من خمس لاعتضاده بأصل.

ولم يوجبوه فيما إذا شك هل الخارح من ذكره مذي أو مني؟ بل صححوا أنه يتخير لأنه إذا أخذ بأحدهما فالأصل عدم وحوب الآخرا).

والاحتياط أيضاً يستعمل للوجوب والندب(٢).

قال المناوي: «الاحتياط فعل ما يتمكن به من إزالة الشك واحتاط للشيء طلب الأحوط والاحتياط الأخذ بالأوثق من جميع الجهات ومنه قولهم افعل الأحوط يعني افعل ما هو أحمع لأصول الأحكام وأبعد عن شوائب التأويل "(٢).

(٤/٣) أفضل وأولى

تكرر لفظ «أفضل» في «المنهاج» في نحو ستين مرة تقريباً، ولفظ «أولى» في نحو ست وعشرين مرة تقريباً.

وقد اختلف الفقهاء في «خلاف الأفضل»، و«خلاف الأولى» هل هما متساويان، أم متغايران؟ وبناء عليه اختلفوا في «الأفضل»، و«الأولى» على ثلاثة أقوال:

⁽١) الأشباء والنظائر (١/١١)،

⁽٢) الشافية (ص١٨)؛ معجم المصطلحات (ص١٢).

⁽٣) التوقيف على مهمات التعاريف (ص٣٩).

•)@

القول الأولى: الأولى والأفضل عبر متساوسين، وهذا مبني على أن خلاف الأفضل مغاير لخلاف الأولى، فخلاف الأفضل معناه: أنه لا نهي فيه، بل فيه فضل إلا أن حلافه أفضل مه، وخلاف الأولى اسم للممهي عنه، لكن بنهي غير خاص، فهو المعبر عنه بالمكروه كراهة خفيفة، والنهى يقتضي عدم الثواب.

وعليه يكون الأفضل: مفاضلة بين فضيلتين، فهذا أفضل وهذا أفضل مد (١) . مدد (١) والأولى: أولوية شيء وتركه منهي عنه لكن بنهي غير خاص (١) .

وهذا التفريق بينهما يستفاد من النصوص التالية:

قال الشيخ الرشيدي: «(قوله: ولا خلاف الأولى) أي لكنه خلاف الأفضل حيث سهل التنزه عنه كما قاله العلّامة ابن حجر، وبه تعلم أن خلاف الأفضل عير خلاف الأفضل، وذلك؛ لأن خلاف الأولى باصطلاح الأصوليين صار سماً للمنهي عنه لكن بنهي عير حاص، فهو المعبر عنه بالمكروه كراهة خفيفة، وأما خلاف الأفضل فمعناه أنه لا نهي فيه بل فيه فضل إلا أن خلافه أفضل منه وإن توقف في ذلك شيخنا في الحاشية في محلات ... "(").

⁽۱) وقد يأتي أفضل بمعنى فاض كقوله في المنهج من كتاب النكاح: الهو مستحب ممحتاح إليه يجد أهمته فإل فقده استحب تركه ويكسر شهونه بالصوم فإل لم يحتج كره إن فقد الأهبة وإلا فلا لكن العبادة أفضل، قلت: فإن لم يتعبد فالنكاح أفضل في الأصحة قال في التحفة (١٨٧/٧): الله (لكن العباده) أي انتخلي لها من المتعبد (أفضل) منه ويصح عدم التقدير وبكون أفضل بمعنى فاضل و قلل الله يتعبد فالنكاح أفضل في الأصح) و فافضل هنا بمعنى فاضل مطلقا ٥٠٠٠٠

 ⁽٢) وأما خلاف الأولى وخلاف السنة فالمرق بيسهما أن خلاف الأولى من أقسام الممهمي عنه
 كما تقرر، وخلاف السنة لا نهني فيه أصلاً فهو مساو لخلاف الأفضل فتأمله. كشاف
 المصطلحات (ص٤٤).

⁽٣) حاشبة الرشيدي (١٢١/١).

قال البجيرمي: «واستشكل بأن خلاف الأولى منهي عنه والنهي يقتضي عدم الثواب إلا أن يقال: لم يود بكونه خلاف الأولى كونه منهيا عنه، بل إنه خلاف الأفضل، أي فيكون في مقابلة فضل»(١).

القول الثاني: الأولى والأفضل متساويان، وهذا مبني على أن خلاف الأفضل كخلاف الأولى، وعليه يكون الأولى أولوية شيء وتركه منهي عنه لكن ينهي غير خاص، ومثله الأفضل،

وهذا يستفاد من النصوص النالية:

قال الشيخ علي الشيراملسي: «... خلاف الأفضل كحلاف الأولى يكون مكروهاً كرامة خفيفة يعبر عنها بخلاف الأولى»(٢).

وقال الشيخ على الشبراملسي أيضاً: «قلت: قد يشعر التعبير بقوله «أفضل» أن خلاف الأفضل دون خلاف الأولى، ولعنه مبني على أن خلاف الأفضل دون خلاف الأولى، ولعنه مبني على أن خلاف الأولى والأفضل خلاف الأولى، ولم أره بل هو مخالف لما ذكره من أن الأولى والأفضل متساوبان لكن في البحر عن بعضهم أن الفضيلة والمرغب فيه مرتبة متوسطة بين التطوع والنافلة فليراجع) (٢٠).

القول الثالث: خلاف الأفضل أعم.

قال الشيخ سليمان الجمل: «(تنبيه) أورد على قول م ر أنه لا يصح الإيصاء بالاقتصار على ساتر العورة لأنه مكروه كما مر أنه يقول بصحة إيصائه

⁽١) حاشية البجيرمي على المتهج (٢/٤/١)٠

⁽٢) حاشية الشبراملسي على النهاية (٢٦١/٢).

⁽٣) حاشية الشبراملسي على النهامة (١٢١/١)٠

→X8

بترك النوب الثاني والنالث مع أنه خلاف الأفضل [أي وخلاف الأفصل مكروه] فأجاب بأن خلاف الأفضل ليس مكروها في الاصطلاح، وأقول: هذا لا يفيد لأنه مكروه عند المتقدمين ومجرد اصطلاح المتأخرين على خلافه لا يفيد، وإرادة الأصحاب الكراهة في قولهم لا يصح بالمكروه الكراهة الشديدة دون الخفيفة التي سماها المتأخرون خلاف الأولى بعيدة فليتأمل.

ويجاب بأن المكروه عند المتقدمين هو خلاف الأولى وهو النهي بغير المقصود وخلاف الأفضل قد يكون المقصود وخلاف الأفضل قد يكون مكروها وقد لا يكون وفيه نظر؛ لأن الأفضل مأمور به والأمر به يتضمن النهي عن تركه فتركه خلاف الأولى تأمل "(٢).

(ه) أبداً

تستعمل لفظة «قط» فيما مضى من الزمان، كما تستعمل لفظة «أبداً» فيما يستقبل منه، فيقولون. ما كلمته قط ولا أكلمه أبداً ". قال تعالى: ﴿ وَلَا تُصَلَّ عَلَىٰ أَحَدِ مِنْهُم مَّاتَ أَبدًا ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَلَا نَقْبَلُواْ لَمُمْ شَهَدَدٌ أَبداً ﴾، وفي سنن أبي داود والبيهني والحاكم: «أن علي بن أبي طالب كان يضحي بكبشين عن أبي داود والبيهني والحاكم: «أن علي بن أبي طالب كان يضحي بكبشين عن أنفسه وكبشين عن البي صَلَاللَمُ عَلَيْهِ وَقَالَ: إن رسول الله صَلَاللَمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ أَمرني أن أضحي عنه، فأنا أضحي عنه أبداً».

ومن أمثلته في المنهاج قوله: «وتصلي الفرائض أبداً»، وقوله: «ولو أقام ببلد بنية أن يرحل إذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت قصر ثمانية عشر يوماً»

 ⁽١) ما بين الحاصرتين هنا والذي قبله تفسير للتوضيح ليس من أصل العبارة.

⁽٢) حاشية الجمل (٣/٩٥٣)،

⁽٣) درة الغواص في أوهام الخواص (٤/١)٠

→>@{

ونيل أربعة، وفي قول أبداً»، وقوله: «ولو أسلم ونحته أم وبنتها كتابيتان أو أسلمتا فإن دخل بها حرمتا أبداً..».

(٢) مطلقا

تستعمل لفظة «مطلقاً» لعدم التفصيل، وهذا الإطلاق في مقابله قيدٌ ماضي أو آتٍ، عبارة المغني مع المنهاج: «(قلت: المدهب تحريم) إناء (ضبة الذهب) سواء أكان معه غيره أم لا (مطلقاً) أي من غير تفصيل كما مرَّ (والله أعلم)»(١).

وفيهما أيضاً «٠٠ (وتقبل الشهادة بالردة مطلقاً) أي: على وجه الإطلاق ويقضى بها من خير تفصيل كما في الروضة وأصلها»(٢).

قال العلّامة محمد بن عبد الله باسودان: « . . ونقل عن الشيخ عبد الله بن سالم البصري: أن من اصطلاح الشيخ ابن حجر في كتبه أنه إذا فسر الكلمة بأي فالعبارة صحيحة ، وإن قال: (يعني) فالعبارة فيها إيهام انتهى ، ونقل عنه أنه قال إذا عبر الفقهاء بقولهم: «مطلقاً» كان الإطلاق في مقابله قيد ماضٍ أو آتٍ» (٣).

يد أمثلة القيد الماضي:

منها ما قدمناه في ضبة الدهب، والشهادة بالردة، ومنها: قوله في المنهاج: وولو نوى مدة فخرج فيها وعاد، فإن خرج لغير قضاء الحاجة لزمه الاستئناف أو لها فلا، وقيل: إن طالت مدة خروجه استأنف، وقيل: لا يستأنف مطلقاً».

⁽١) مغني المحتاج (١/٤٧)٠

⁽٢) مثني المحتاج (٥/٢٣٤).

⁽٣) المقاصد السنية إلى الصوارد الهنية في جمع الفوائد الفقهية ، مخطوط الأحقاف بعرقم (٣٥٥) ، (٢٩٣٩) ،

-X€

ومنها توله: «ومتى أتلف الآحذ من الغاصب مستقلاً به فالقرار عليه مطلقً، وإن حمله الغاصب عليه بأن قدم له طعاماً مغصوباً ضيافة فأكله فكذا في الأظهر».

منها قوله: «وله أن يحرم كإحرام زيد فإن لم يكن زيد محرماً انعقد إحرامه مطلقاً، وقبل إن علم عدم إحرام زيد لم ينعقد»، قال الغطيب: «(وله) أي لعمرو مثلا (أن يحرم كإحرام زيد) كأن يقول: أحرمت بما أحرم به زيد أو كإحرامه... (فإن لم يكن زيد محرماً) أو كان كافراً بأن أتى بصورة الإحرام، أو محرماً إحراماً فاسداً (انعقد إحرامه مصلقاً)؛ لأنه قصد الإحرام بصفة خاصة، فإذا بطلت بقي أصل الإحرام ولغت إضافته لزيد (وقبل إن علم عدم إحرام زيد لم ينعقد) إحرامه كما لو علق، فقال إن كان محرماً فقد أحرمت فلم يكن محرماً..) (١٠).

ومنها قوله: «يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مطلقاً، وبشرط قطعه، ومشرط إبقائه، وقبل الصلاح إن بيع منفرداً عن الشجر، لا يجوز إلا بشرط القطع ... قال الخطيب: «(يجوز بيع الثمر بعد بدو)، أي ظهور (صلاحه) وسيأتي بيانه (مطلقاً) من غير شرط قطع ولا تبقية (ويشرط قطعه وبشرط إبقائه) سواء أكانت الأصول لأحدهما أم لغيره؛ لأنه صَلَّاتَهُ تَلِيدُ نهى عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها رواه الشيخان، فيجوز بعد بدوه وهو صادق بكل من الأحوال الثلاثة ...)(٢).

⁽١) المغني (٢/٨٧٢).

⁽٢) المغني (١/٦٤٢).

⁽۲) المغني (۲/۰/۱).

ومن أمشة غير المنهاج ما في حاشية الجمل ـ على عبارة شرح المنهج الوالمرأة يخاف من رفع صوتها الفتنة فألحق بها الخنثى حتياطا، فإن أذنا للنساء بقدر ما يسمعن لم يكره وكان ذكر الله تعالى أو فوقه كره بن حرم إن كان ثم أجني المناء . (قوله: أو فوقه كره) المعتمد حينئذ الحرمة مطلقا أي قصدت الأذان أم لا، كان هناك أجنبي أم لا وهذا كله للنساء، فإن كان لغيرهن حرم مطلقا من

杂张 谷谷 杂杂

غير تفصيل أه شيخنا ١٤ أ.

⁽١) حاشية الجمل (٢٩٩/١).

خاتمة

وبهذا أَصِلُ إلى ختام هذا البحث، بعد دراسة واستقراء لمصطلحات الإمام النووي - رحمه الله - في المذهب الشافعي في الترجيح بين أقوال الإمام الشافعي تَعَوَّلِنَهُ عَنهُ، وأوجه أصحابه وجعلتُ المدخل لذلك مصطلحات المنهاح سواء الموجودة في مقدمته، أو في ثناياه.

ولا أدعي أني استوفيتُ مادة البحث، بل ما زالت هناك الكثير من الإشكالات وبعض المصطلحات التي تحتاج إلى دراسة وتمحيص، فالعمل البشري دائمًا يعتريه القصور، ويرد عليه الخطأ والنسيان وما من عمل يعمله الإنسان، ثم ينظر فيه بعد ذلك إلا ويجد نفسه قد قصّر في بعض الأمور، وحسبي أنني حاولتُ، ويدلتُ الجهد والبحث مطروح على طاولة المناقشة والدراسة -

ويحضرني هنا بعض الملاحظات على البحث وهي:

_ أكثرتُ من النقول، وربما في بعضها تكرير؛ تأكيداً للمعنى وزيادةً في

التقرير،

ـ اقتصرتُ في ثبت المراجع على المراجع التي نقلتُ منها وإلا فهي كثيرة وخصوصاً كتب المصطلح، فإن أكثرها ينقل بعضها من بعض.

_ لم أهتم في هذا البحث بتراجم العلماء إلا إذا كان صاحب الترجمة يترقف على معرفته الوصول لمعنى معين، أو تحقيق نتيجة ما، أو له رأي في مسألة ما،

- عرضتُ البحثَ على كثير من الباحثين والعلم، والمدرسين؛ لأجل إبداء الملاحظات قس إخراحه، ولكن لم يصلني إلا القليل وأغلبهم اعتذر بمشاغله الخاصة؛ لذا رأيت إخراج البحث معتمداً على ملاحظات القراء مع جزمي أني توصست في هذه الدراسة إلى نتائج مقبولة ومسلمة.

وكان الفراغ منه يوم الجمعة، الثامن عشر من رجب، عام ثلاثة وثلاثين وأربعمائة وألف، على يد جامعه العبد الفقير إلى مولاه القدير، عرفات عبد الرحمن المقدي، لطف الله به ووالديه ومشايخه في الدارين آمين.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل المتواضع خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل المسلمين في مشارق الأرض ومغاربه، وأن يجعله سراجاً للمبتدئين، وعوناً للباحثين وتذكاراً للعلماء المحققين، وآخرُ دَعْوَانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد، وآله، وصحبه، وسلم تسليماً.

彩粉 格勒 珠綠

-×8

ثبت المراجع

١ ـ المنثور في القواعد الفقهية، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بـن
 بهـدر الزركشي، وزارة الأوقاف الكويتية الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م عـدد
 الأجزاء: ٣٠٠

٢ - فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لشمس الدين أبو الخير محمد
 بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاري (المتوفى:
 ٢٠٩هـ) المحقق: علي حين علي، مكتبة السنة _ مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/
 ٣٠٠٢م عدد الأجزاء: ٤٠

٣ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، دار إحياء التراث العربي،

إ ـ المقاصد السنية إلى الموارد الهنية في جمع الفوائد الفقهية ، مخطوط
 الأحقاف برقم (٢٥٣٥)، (٢٩٣٩).

٥ ـ الابتهاج في بيان مصطلح المنهاج، لأحمد بن أبي بكر بن سميط ط دار
 المنهاج مطبوع مع النجم الوهاج٠

٦ ـ تحفة المحتاج في شرح المنهاح أحمد بن محمد بن على بن حجر الهيتمي، دار إحياء التراث العربي، عدد الأجزاء: ١٠٠

٧ ـ حاشية قليوبي، لأحمد سلامة القليوبي الناشر: دار الفكر ١٤١٥هـ ـ .
 ١٩٩٥م عدد الأجزاء: ٤٠



- ٨ السراج على نكت المنهاج ، لابن النقيب ، مكتبة الرشد الطبعة الأولى
 ١٤٢٨ ٢٠٠٧ م .
- ٩ ـ سلم المتعلم المحتاج في رموز المنهاج، الأحمد ميقري شميلة الأهدل
 طبعة دار المنهاج،
- ١٠ . كثب ف المصطلحات، محمد سعيد لسرانجي، مكتبة معهد العلوم الشرعية، أندنوسيا،
 - ١١ ـ النجم الوهاج، دار المنهاج، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
 - ١٢ .. المحرر مخطوط الأحقاف برقم (١٠٢٤)٠
- ١٣ ـ العوائد الدينية تلخيص الفوائد المدنية . أحمد كويا بن على الشالياتي
 المليباري . دار النفائس .
- ١٤ مطلب الإيقاظ في الكلام على شيء من غور الألفاظ، لعبد الله بن
 حسين بلفقيه، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ـ ٥٠٠٥م، دار العلم والدعوة.
- ١٥ ـ نهاية المحتاج شرح العنهاج، طبعة، دار الكتب العلمية ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- ١٦ مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المترفى: ٩٧٧هـ)، الطبعة الأولى، دار الفكر. ٩٧٧هـ عدد الأجزاء٤ والطبعة الأولى، دار الكتب العلمية: ١٤١٥هـ ١٩٩٤م عدد الأجزاء؛ ٦.
- ۱۷ ـ المجموع شرح المهذب، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، دار الفكر،

١٨ - البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم لعمراني اليمني الشافعي (المتوفى: ٥٥ ههـ) المحقم: قاسم محمد النوري، دار المنهاج ـ جدة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

19 ـ الحاوي الكبير شرح مختصر المزني، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المترفى: ١٥٠هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض _ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ١٩.

٢٠ فتح العزيز بشرح الوجيز «الشرح الكبير»، لعبد الكريم بن محمد
 الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ)، دار الفكر،

٢١ ـ تصحيح التنبيه، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى / ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٦م.

۲۲ ـ لتحقيق، الطبعة الأولى. دار الجيل. ١٤١٣هــــ ١٩٩٢م / عادل عبد الموجود، على معوض.

۲۳ ـ التنقيح شرح الوسيط، الطبعة الأولى بهامش الوسيط ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
 دار السلام-

٢٤ - روضة الطالبين وعمدة المفتين، لأبي زكريا محيى الدين يحيى بن شرف النووي (لمتوفى: ٦٧٦هـ) تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق ـ عمان الطبعة: الثالثة، ٢٤١٧هـ / ١٩٩١م عدد الأحزاء: ١٢٠

٢٥ - الحاوي للفاوي، لعبد الرحم بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، دار الفكر للطباعة والشر، بيروت _ لبنان عام النشر: ١٤٢٤هـ _
 ٢٠٠٤ م عدد الأجزاء: ٢.

٢٦ ـ الآيات البينات، أحمد بـن قاسم العبادي، دار الكتب العلمبة، الطبعة الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م، تحقيق زكريا عميرات.

٧٧ _ حاشية البناني؛ الطبعة الثانية؛ البابي الحلبي.

٢٨ ـ كنز الراغبين طبعة البابي الحلبي٠

٩٩ ـ الأشباه والنظائر، تباج الدين عبد الوهاب بمن تقي الدين السبكي
 (المتوفى: ٧٧١هـ)، در لكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م عدد
 الأجزاء: ٢٠

٣٠ طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي
 (المتوفى: ٧٧١هـ) المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو،
 البابي الحلبي عدد الأجزاء: ١٠٠.

٣١ - المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية ، د. علي جمعة .

٣٣ ـ بداية المحتاج، لابن قاضي شهبة الأسدي (خ) الأحقاف برقم (٥٣٦)

۳۳ مقدمات تحقيق نهاية المطلب ، د ، عبد العظيم الديب ، دار المنهاج ، ط . الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

٢٤ ـ المدحل إلى مذهب الشافعي، د. أكرو القواسمي، دار النفائس الأردن الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ٣٠٠٢م.

٣٥٠ ـ ترشيح التوشيح، التاج السبكي، مخطوط في مكتبة القاهرة بوقم (٣٧٨).

٣٦ ـ تهذيب الأسماء واللغات؛ أبو زكريا النووي، دار الفكر ط (١) ١٤١٦هـ ـ ٣٩٩٠.

٣٧ ـ الابتهاج مني شدرح المنهاج ، للتقني السبكي ، (ح) الأحقاف بسرقم (م) . ٢٥)

٣٨ ـ الفتارى الكبرى الفقهية على مذهب الإمام الشافعي أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن حجر الامكي الهيتمي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، محمد بن علي ابن حجر الامكي الهيتمي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، محمد بن علي ابن حجر الامكي الهيتمي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى،

٣٩ الأشباء والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الناشر دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ عدد الأجزاء ١٠

، ٤ ـ غاية الأصول شرح لب الأصول، لزكريا الأمصاري، دار الفكر، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م٠

٤١ عميرة، أحمد البرلسي عميرة، دار الفكر ١٤١٥هـ ١٩٩٥م
 عدد الأجزاء: ٤٠

٤٢ _ حاشية الرشيدي طبعة . دار الكتب العلمية ١٤١٤هـ _ ١٩٩٣م.

٢٤ ـ حاشية الشبراملسي طبعة . دار الكتب العلمية ١٤١٤هـ ... ١٩٩٣م.

٤٤ - عجالة المحتاج لعمر بن علي ابن الملقن ، لعز الدين هشام بن عبد الكريم ، دار الكتب بالأردن ١٤٢٠هـ - ٢٠٠١م.

٥٤ ـ دقائق المنهاج، دار ابن حزم١٩٩٦،٠

٤٦ - بحر المذهب، الروياني أبر المحاسن عبد الواحد، دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة الأولى١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م٠

27 - حاشية البيجيرمي على المنهج ، الطبعة الأخيرة البابي الحلبي ، ١٣٦٩ - _ . ١٩٥٥ - _ . ١٩٥٥ -

- ٨٤ ـ فتاوى الرملي، دار الفكر ٥٣ ١ ١هـ ١٩٨٣م٠
- ٩ _ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المحبي، دار صادر بيروت.
- ٥٠ الإيماب شرح العباب، مخطوط بمكتبة لحبيب سالم بن عبد الله
 الشاطري.
- ۵۱ بغية المسترشدين، العلامة عبد الرحمن لمشهور، دار الفكر بيروت
 ۱۹۹۵ ۱۹۹۶ م٠
- ٥٢ ـ إعانة الطالبين، للسيد البكري، مصحفى البابي الحلبي ط الثانية
- ٥٣ ـ المهدب، الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، دار القلم ــ بعشق، الدار الشامية ـ بيروت ط. الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م٠
- ٤٥ كشف اللثام عن حكم التجرد من الميقات قبل الإحرام، العلامة محمد سليمان الكردي، مخطوط بمكتبة الحبيب سالم الشاطري.
 - ٥٥ . معجم مصطلحات فقهاء الشافعية ، سقاف بن علي الكاف.
 - ٥٦ ـ الوردة البهية في بيان الاصطلاحات الفقهية ، أبو الفضل عبد الشكور.
 - ٥٧ ـ المجموع المذهب، المكتبة المكية، ١٤٢٥ ـ ٢٠٠٤م.
 - ٥٨ ـ صوب الركام في تحميق الأحكام، ابن عبيد الله السقاف،
 - ٥٩ الفوائد المكية، علوي بن أحمد السقاف، طبعة البابي الحلبي،
- ١٠ الثمرات العاجنية في الأصطلاحات الفقهية، الحاج محمد سبهل الحاجبني.

٦١ ـ المقول الصحاح، للسيد محمد بن سائم بن حفيظ، مجموع في أحكام
 النكاح طبعة قديمة اشرف عليها الشيخ عبد الوهاب الصلاحي.

٦٢ . حاشية الشرواني، دار إحياء التراث العربي، عدد الأجزاء: ١٠

٦٣ ـ الشافية في بيان اصطلاحات فقهاء الشافعية، صالح العيدروس.

٦٤ ـ الأذكار ، الإمام النووي طبعة ، دار الفكر •

٦٥ ـ لفتوحات، ابن علان، طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت.

٦٦ ـ التهـ ليب ، للبغـ وي ، دار الكتب العلمبـ فيـ روت تحقيـ عادل أحمـ د عبد الموجود وعلي محمد معوض ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧م.

٦٧ ـ الفوائد الجية، دار البشائر الإسلامية، ط (٢) ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٤١٩ - إحكام الأحكام، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٩ هـ ...

٦٩ ـ حاشمة ابن قاسم، دار إحياء التراث العربي، عدد الأجزاء: ١٠ -

٧٠ التوقيف في مهمات التعاريف، دار الفكر المعاصر ــ دار الفكر بيروت الطبعة الأولى ١٤١٠هـ تحقيق محمد رضوان،

٧١ ـ حاشية الجمل على شرح المنهج، دار الكتب العلمية، ط. الأولى

٧٢ ـ ذرة الخواص في أرهام الخراص؛ أبو القاسم الحريـري، مؤسسة الكتـب الثقافية تحقيق عرفان مطرجي الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٧٣ ـ القوائد المدنية ، لسليمان الكردي ، مطبوع بهامش قرة العين .

٧٤ منظومة مخطوطة في مصطلحات الشافعية ، للحبيب محمد بن سالم بن
 حفيظ ، بحط شيحنا الشيخ محمد بن علي باعوضان حفظه الله .

٧٥ ـ مسلك المحتاج شرح خطبة الممهاج، أبو المبارك الشيرازي.

٧٦ ـ الوسيط، الغزالي، الطبعة الأولى دار السلام ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٧٧ ـ مجموعة سبعة كتب مفيدة ، علوي بن أحمد السقاف ، ط . مصطفى البابي الحلبي .

٧٨ ـ الخزائن السنية من مشاهير الكتب الشافعية ، لعبد عبد القادر الأندونسي ،
 مؤسة الرسالة ناشرون الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

۲۹ مصطلحات المذاهب الفقهبة ، مريم محمد صالح الظفيري ، دار ابن حزم
 الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٨٠ تشنيف المسامع بجمع الجوامع ، بدر الدين الزركشي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ٢٠٤١هـ - ٢٠٠٠٠

安锋 安安 海安



الفهرس

٥.	•	-			•	•	•	• •	٠			•	• •	•	•	• •	•	•		•	•	• •	٠	• •	•	• •	١	•		• •	• •	•	• •	•	•		• • •	ظ.	تريا
γ.		٠	•			•	•						• •							•	•			. ,	•			• •				•					. 4	دم	لمة
۱۳	-									•											•		•					• •							- 4	عث	لبح	14	خط
۱۳		•	•	• •		•	٠			•			ج	ها	ب	ال	Ā	. م	12	م	ڀ	قر	ي	رې	نو	از	۱	إما	Y.	8)		ط	ے	ه د	أوز	الأ	۳٩	لقــ
۱۷	•			• 1	,								٠.	•			•										1	Ŝ	رو	لنا	م ا	ما	لإ	ا ر		مبد	2ء ح	ني	معا
۲٦						4													<u>*</u>	راا	الـر	-		ŽĮ.	3	دة	يا	الز	ي	ۋ	ي.	رو	النو	٩	ما	الإ	ح	علا	مهر
۳.					٠.		•			•		•	• •	٠			,		1	3	Š		<u>ب</u>	ما	-L	بط	Д.	الم	<u> </u>	هن	; ;	, کي.	وو	اك	ام	إم	11	کر	ابتُ
٣. ٣٢ ٣٣ ٣٧			•				٠									*	2	P	1	نب	ک	ب	فح	3	يث	ىل	L	, ئ	.ي	وو	الد	۴	إما	γļ	ج	فري	ت	دة	فاد
٣۴		•			•									1							• •	•	4 7				• •				ر	کا	ت	ر ہ	1	شية	حي	ن	بيا
٣٧	•	•				•	•		1	C,	Š					٠	• {	ح	leg.	من	لل	ă	ئك	ما	لم	ļ .	تبه	ک	ئي	,	ڍڍ	وو	الد	۱م	ړم	11	لح	بط	20
٤٠	•		•		•		•									۵					•					ي	و	نو	ji į	بام	Ķ	1	ٔت	نفا	م.	A 4	ات	لم	ĝ,
٤٠						•	•					• •	•						,		٠			٠			-		• •			بق	حقي	لت	1 -	لمأ	مق	())
٤٢			•		•	•	•		•	. ,	•				-				•	. 1	•	•		•		٠.			٠,	•	ع	مو	عد	الم	4	بلم	مة	(۲)
٤٣																																Ť							
٤٤																																							
وع			4																										نب	الت	7	ئيه	ب.	تم	Ž,	قل	a (٥)

الخلاصة٧
هل وفًى الإمام النووي بمصطلحه؟٠٥٠
التناقض الظاهر بين كتب الإمام النووي ١٤٥٠
تتمة جهود الشيخين في الترجيح في الترجيح
المقصود بتنقيح المذهبه
جهود الشيخينم
بيان زيادة الإمام النووي
أسباب ظهور الترجيح
القسم الثاني الألفاظُ المذكورةُ في ثنايا المنهاج
تعبيراتُ الإمام النوويّ عن الطُّرُق الطُّرُق عن الطُّرُق اللَّهُ عن الطُّرُق اللَّهُ اللَّ
(۱) المذهب ،
هل تعبيره بالمذهب معناه الراجح من طريق القطع ؟
هل المعبّر عنه بـ«المذهب» من الحاكبة موافق لطريق القطع أو مخالفها؟ ٧١
الغالب أن الراجح من طريق الخلاف موافق لطريق القطع٧٢
نرجيح الطرق غير ترجيح الحكم ٢٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
نائدة كلام التقي السبكي عن الطرق٧٣
Va
(٢) الطريقان
لطريق: نفس الأقوال أو الأوجه المختلف فيها

	 >@{_	القهرس	}	
			رق؟	
			وجوه الأصحاب	
۸۱		ع قطع وخلاف	، اختلاف طرق إلا م	نبيه: لا يكون
۸۲		الجديد	طرد القولين القديم و	(٣) المذهب
			مطلح	
۸۵			لان	(٤) قيل القو
۸۸ ۰۰۰۰۰			ظ	معنى هذا اللف
٩٠			قول	(ه) قيل في
			ظ	
۹٧		ىيّ	له بأقوال الإمام الشاف	تعبيرات خام
۹٩				(١) في قول.
1+1			«القولين»	(۲) تعبیره بــا
			من البناء الاتحاد في	
1.0			«الأقوال»	(۳) تعبیره بــا
			ــ«أقوال أحسنها»	
1+4	* * * * * * * * * * * * *		لقديم	(ه) صحح ا
11 * · · · ·	*******		الشافعي القديم٠٠٠٠٠	حكم مذهب
117		م ومذهب مالك	مذهب الشافعي القدير	ضاهرة توانق
117		مافعيّ ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،	بة بنصوص الإمام الث	تعبيرات خام

النَّصُّ في اصطلاح «المنهاج»١١٥
«القولُ» و«الوجهُ» و«الطُّرُقُ»، من اصْطِلاح فقهاءِ الشَّافعيَّةِ العامِّ ١١٦٠٠٠٠٠٠
فائدة: بِلنَّصِّ أربعةُ مَعابِ١١٧
(۱) تعبيره بـ «نَصَّ عَلَيْهِ» ۱۱۸ غَلَيْهِ مِن عَلَيْهِ مِن عَلَيْهِ مِن عَلَيْهِ مِن عَلَيْهِ مِن
(٢) تعبيره بـ«نَصَّ فِي الْبُوَيْطِيِّ»٢١
تعبيرات حاصة بأوجه الأصحاب ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
«الوجه»: في اصطلاح فقهاء الشافعية خاص
(۱) في وجه كذا كذا كذا
(٢) الوجهان أو الأوجه
مواضع في المنهاج بلا ترجيح
الخــلاصةا
(٣) أحسن الوجهين ١٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
(٤) على الجديد في الأصح ١٤٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الأصح المنصوص في المنهاج١٤٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
مواضع المصطلح في المنهاج ،
أراء الفقهاء في معناه وأدلتهم أراء الفقهاء في معناه وأدلتهم
الرأي الأول ودليله
نصوص أصحاب هذا الرأي ١٥٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الرأي الثاني ودليله
101

المعنى الثالث ودليله١٥٤
المعنى التالب ودليله
«فائدة» الفرق بين «القولِ» و«الوجمِ» و«النَّصّ»٥٥١
تحرير محل الاتفاق والاختلاف١٥٦
المناقشة وبيان الراجح١٥٩٠
نائدة: اتفاق المنهاج والروضة والتحقيق في هذا الاصطلاح ١٦٦٠٠٠٠٠٠
مقارنة عبارات المنهاج وبقية كتب المذهب ١٦٨٠٠٠٠٠٠
خلاصة آراء لفقهاء في «الأصح أو الصحيح المنصوص ١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
معنى الأصح المنصوص وما يستفاد منه ١٨٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
مخالفة الشيخين والأصحاب نص الشافعي١٨٤
خلاصة ما ذكره الشيخ عبد لبصير عن هذا المصطلح ١٨٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
مصطبح التردد في الخلاف
مصطبح التردد في الخلاف١٩١٠ المواضع من المنهاج مع بيان الراجح
مصطبح التردد في الخلاف
مصطبح التردد في الخلاف١٩١٠ المواضع من المنهاج مع بيان الراجح
مصطمح التردد في الخلاف
مصطمح التردد في الخلاف
مصطبح التردد في الخلاف
مصطح التردد في الخلاف

	-> X€{	القهوس	
			 ئانياً: مسألتا الجزم بعدم الخلاف
			المسألة الأولى: تعبيره بلا خلاف
Y11		**********	المسألة الثانية: تعبيره بـ«قطعا».
710		**********	ألفاظ نقل المذهب والترجيح
Y 1 V	* * * * * * * * * * * * *	************	(١) أصل المذهب
771	* * * * * * * * * * *	********	مقابل أصل المذهب،
771			مخالفة أصل المذهب
۲۲٤	* * * * * * * * * * * * * * * * * * * *		معنى الأصل
۲۳۰			(٢) وَقَدُ بُسْتَحْسَنُ ٢٠٠٠٠٠٠٠
740			(٣) المنقول ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٧٤٠	* 4 4 4 * * * * *		معنى المنقول
788	y > + + 4 + 4 + 8 F		مفاهيم المنقول
Y & A	*******		(٤) على الأشهر ٠٠٠٠٠٠٠
7 2 9			معنى الأشهر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
Y01	********		(٥) على المرجح
Y07			معنى على المرجح ٠٠٠٠٠٠٠٠
			اختيارات الإمام النوويّ في المنا
			تعريف القول المختار
			اختيارات الإمام النوويّ في المن

	 >@-(_	الفهرس	
			صطلح الترجيح بالعمل
۲۷۰			منى اللفظ وما يستفاد منه
			لنرجيح بالعمل في تكبير العبد
TVT	* * * * * * * * * * * * *		لترجيح بالعمل في الشهادات
۲۷۳			لمصطلحات الأصولية في المنهاج .
YV0			(١) الإجماع والمُجمع عليه
***************************************		ع؟	سالة: «الوجوه» هل تخرق الإجما
***		الشافعية	لفرق بين مذهب الشافعي ومذهب
			(٢) الأقيس والقياس ٢٠٠٠٠٠٠٠٠
TA9			لفاظ تدل على التصويب
Y91			(۱) على الصواب ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
Y 94			(٢) غــلط
Y90			الفاظ تدل على الندب
Y40			(١) السنة
Y47			(٢) فضيلة
Y 9.A			الفاظ تدل على الإباحة
Y 9.A			(۱) لابأس(۱)
۳۰۰			معنى لابأس وما يستفاد منها
T.Y			(۲) حسن

_		
	. (0)	1670
	الفقاس	-> - ->X>-
	0.34	110.20

ألفاظ خاصة بالأثمة المناط خاصة بالأثمة	. 0	٣
ألفاظ تدل على أعلام في المذهب ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	۰۷	٣
(١) نص في البويطي١٠٠٠ نص في البويطي	۰۷	٣
فائدة كتب الإمام الشافعي أربعة	٠٨	٣
(٢) صحح الرافعي في الشرح (٢)	٠ ٩	٣
معنى تصحيح الرافعي معنى تصحيح الرافعي	٠ ٩	٣
المراد بالشرح المراد بالشرح المراد بالشرح المراد بالشرح المراد بالشرح المراد بالشرح المراد بالمراد بالشرح المراد بالمراد ب		
(٣) جزم البغوي رحمه الله الله ٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١.	٣
(٤) صححه الروياني والشاشي (٤)	11	٣
ملاحظات على التصحيحاتملاحظات على التصحيحات	11	۳
ألفاظ تدل على النسبة للأماكن وأزمان١١٠٠	'IV	٣
المنسوبون إلى الأماكنالمنسوبون إلى الأماكن	'IV	٣
(١) العراقيون١) العراقيون١)	19	۳
(٢) الخراسانيون	19	٣
مواضع التعبير بالعراقيين العراقيين ٢٢٠	۲,	٣
معنى القطع في قوله: قطع العراقيون		
المنسوبون إلى الأزمان	·	w
(۱) المتاخرون		
(٢) المتقدمون۲	.44	*

الفهرس الفهرس
شروط أصحاب الوجوه مسمور المستروط أصحاب الوجوه مسمور المستروط أصحاب الوجوه مسمور المستروط أصحاب الوجود المستروط أصحاب المستروط أصحاب الوجود المستروط أصحاب ال
تتمَّة في الكلام على أصحاب الوجوه٠٠٠٠ ٢٢٦٠٠٠٠٠
الإمام النووي هو الأكثر عناية بأصحاب الوجوه ٣٢٩٠٠٠٠٠٠
تحديد أصحاب الوجوه ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
المكثرون من أصحاب الوجوه ٢٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
المقلون من أصحاب الوجوهالوجوه
هل كل من وجد في الأربعمائة يعدُّ من أصحاب الوجوه؟ ٣٣٣٠٠٠٠٠٠
فائدة الفرق بين «أصحاب الوجوه» و«الأصحاب» ٢٣٥٠٠٠٠٠٠
ألفاظ تدل على الترجيح
(۱) الجمهور
مواضع التعبير بالجمهور في المنهاج مقارنة بالمجموع والروضة ٣٣٩٠٠٠٠٠٠٠
(۲) الأكثرون
مواضع التعبير بالأكثرين ٢٤٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الاعتراض على الشيحين بحارم الدكترين من الاعتراض على الشيحين بحارم الدكترة أم بقوة الدليل ؟ ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
(٣) المحققون ٢٥٥ ٢٥٥
مواضع التعبير بالمحققين ٢٥٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ألفاظ متفرقة ألفاظ متفرقة
(۱) اليــق اليـــق

	₩	الغهرس	<u>}</u>
			(٢) الاحتياط ٢٠٠٠٠٠٠
410		* * * * * * * * * * * * * * * *	(۴/۶) أفضل وأولى
۳٦٨٠٠٠٠٠		*****	(ه) أبداً
419			(٢) مطلقا
TVT			خاتمة
***************************************	******		ثبت المراجع
			الفهرسالفهرس